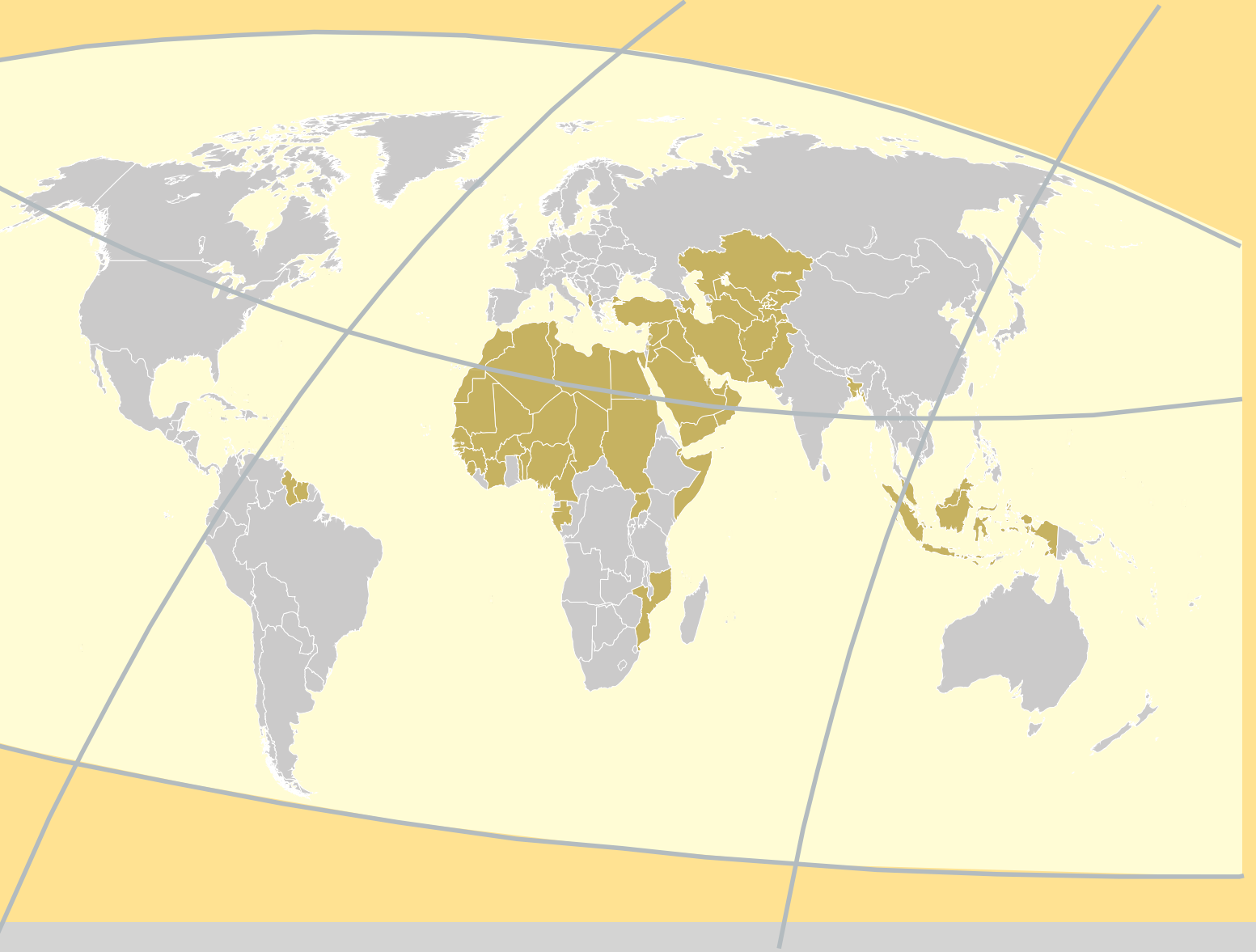


التقرير الإقتصادي السنوي ٢٠٠٩

حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي



منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩



مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

Attar Sokak No. 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY

Tel: (90-312) 468 6172 (4 lines) Fax: (90-312) 468 5726

E-mail: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org

تصدير

١ . المقدمة	1
٢ . التطورات الأخيرة في الإقتصاد العالمي	3
٣ . التطورات الاقتصادية الأخيرة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	14
١-٣ . خلفية	14
٢-٣ . هيكل الإقتصاد	16
٣-٣ . الإنتاج والنمو	17
٤-٣ . التضخم	21
٥-٣ . التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	23
١-٥-٣ . صادرات وواردات السلع	23
٢-٥-٣ . التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي	27
٣-٥-٣ . الميزان التجاري، الحساب الجاري وموقف الإحتياطي	28
٤-٥-٣ . الدين الخارجي والإستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر	31
٤ . الأزمة المالية العالمية: آثارها على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	36
١-٤ . خلفية	36
٢-٤ . الآثار على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	37
١-٢-٤ . تباطؤ النمو الإقتصادي	37
٢-٢-٤ . إنخفاض طلب الصادرات وأسعار السلع	41
٣-٢-٤ . الانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة	42
٤-٢-٤ . انقطاع تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات	43
٥-٢-٤ . التقلب الحاد في معدل سعر الصرف	48
٦-٢-٤ . اختلال موازين الحساب الجاري	49
٧-٢-٤ . زيادة معدلات البطالة والفقر	49
٣-٤ . تضافر الجهود على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة الأزمة	51
٥ . الآثار الإجتماعية - الإقتصادية لأزمة الغذاء على إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	53
١-٥ . الاتجاه السائد في أسعار السلع الغذائية	53
٢-٥ . الآثار الإجتماعية - الإقتصادية لأزمة الغذاء على إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	55
١-٢-٥ . نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي	56
٢-٢-٥ . التضخم	58
٣-٢-٥ . ارتفاع فواتير واردات الأغذية والعجز التجاري	60
٤-٢-٥ . التعليم والصحة	61
٥-٢-٥ . ارتفاع دخل المزارعين	62
٦ . الملاحظات الختامية والموجهات السياسية	64
المراجع	70

الملحق الإحصائي

الجدول أ-١. التطورات الرئيسية الأخيرة في الإقتصاد العالمي	73
الجدول أ-٢. إجمالي السكان	74
الجدول أ-٣. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بليون دولار أمريكي)	75
الجدول أ-٤. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالسعر الجاري للدولار)	76
الجدول أ-٥. هيكل الإنتاج (القيمة المضافة من النشاطات الإقتصادية، نسبة مئوية)	77
الجدول أ-٦. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	78
الجدول أ-٧. الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	79
الجدول أ-٨. معدلات التضخم (تغير النسبة المئوية السنوي في أسعار المستهلك)	80
الجدول أ-٩. إجمالي صادرات السلع التجارية (فوب، مليون دولار أمريكي)	81
الجدول أ-١٠. إجمالي واردات السلع التجارية (سيف، مليون دولار أمريكي)	82
الجدول أ-١١. ميزان الحساب الجاري (بليون دولار أمريكي)	83
الجدول أ-١٢. إجمالي الإحتياطي، باستثناء الذهب (نهاية الفترة، مليون دولار أمريكي)	84
الجدول أ-١٣. إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)	85
الجدول أ-١٤. صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	86
الجدول أ-١٥. مخصصات حقوق السحب الخاصة والعامة	87

السيرة الإقتصادية الموجزة للبلدان

البنية والملاحظات الفنية	91
السيرة الموجزة لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي والسير الموجزة للبلدان	93

النوافذ

النافذة ٣-١: الصيرفة الإسلامية والتمويل: البديل المحتمل	32
النافذة ٣-٢: حصص حقوق السحب العام والخاص	38
النافذة ٤-١: مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية	46

الجدول

الجدول ٥-١. مساهمة الغذاء في تضخم سعر المستهلك	59
--	----

الأشكال

- الشكل ١-٢ : نمو الإنتاج العالمي الحقيقي وحجم التجارة (%) 3
- الشكل ٢-٢ : حجم صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي في النسبة المئوية) 4
- الشكل ٣-٢ : معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%) 6
- الشكل ٤-٢ : توزيع البلدان حسب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد 7
- الشكل ٥-٢ : أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي (٢٠٠٣ = ١٠٠) 8
- الشكل ٦-٢ : معدلات التضخم (%) 9
- الشكل ٧-٢ : معدلات البطالة (%) 10
- الشكل ٨-٢ : ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 11
- الشكل ٩-٢ : ميزان الحساب الجاري وعدم التوازنات العالمية (بليون دولار أمريكي) 12
- الشكل ١٠-٣ : مساهمة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في سكان العالم، الإنتاج والصادرات (%) 14
- الشكل ٢-٣ : القيمة المضافة حسب النشاط الإقتصادي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) 16
- الشكل ٣-٣ : السكان وإجمالي الناتج المحلي 18
- الشكل ٤-٣ : البلدان العشرة الأوائل بمنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٨ 19
- الشكل ٥-٣ : نمو إجمالي الناتج المحلي (التغير السنوي في النسبة المئوية، بالأسعار الثابتة) 20
- الشكل ٦-٣ : البلدان العشرة الأوائل بمنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية النمو الحقيقي، ٢٠٠٨ 21
- الشكل ٧-٣ : نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية، بالأسعار الثابتة) 21
- الشكل ٨-٣ : متوسط التضخم السنوي (أسعار المستهلك) 22
- الشكل ٩-٣ : صادرات السلع التجارية 23
- الشكل ١٠-٣ : صادرات السلع التجارية (التغير السنوي في النسبة المئوية، بالأسعار الجارية) 24
- الشكل ١١-٣ : البلدان العشرة الأوائل المصدرة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٨ 24
- الشكل ١٢-٣ : واردات السلع التجارية 25
- الشكل ١٣-٣ : واردات السلع التجارية (التغير السنوي في النسبة المئوية، بالأسعار الجارية) 26
- الشكل ١٤-٣ : البلدان العشرة الأوائل المستوردة في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٨ 26
- الشكل ١٥-٣ : تجارة السلع البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي 27
- الشكل ١٦-٣ : البلدان العشرة الأوائل من ناحية الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي 28
- الشكل ١٧-٣ : الميزان التجاري (بليون دولار أمريكي) 29
- الشكل ١٨-٣ : ميزان الحساب الجاري (بليون دولار أمريكي) 29
- الشكل ١٩-٣ : إجمالي الاحتياطي باستثناء الذهب (ترليون دولار أمريكي) 30
- الشكل ٢٠-٣ : إجمالي مخزون الدين الخارجي 34
- الشكل ٢١-٣ : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 34
- الشكل ٢٢-٣ : البلدان العشرة الأوائل في منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٧ 35
- الشكل ١-٤ : مراجعات صندوق النقد الدولي لتوقعات النمو في ٢٠٠٩ 40
- الشكل ٢-٤ : النمو الإقتصادي الإقليمي في منظمة المؤتمر الإسلامي 40
- الشكل ٣-٤ : بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد 41

- الشكل ٤-٤: تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية، التغير السنوي في النسبة المئوية 44
- الشكل ٤-٥: معدلات سعر الصرف: وحدات العملة مقابل الدولار الأمريكي 48
- الشكل ٤-٦: توقعات منظمة العمل الدولية للبطالة في ٢٠٠٩ 50
- الشكل ٥-١: أسعار السلع الغذائية الرئيسية (دولار/طن) 53
- الشكل ٥-٢: مؤشر سعر الغذاء (٢٠٠٠ = ١٠٠) 54
- الشكل ٥-٣: مؤشر سعر الغذاء حسب أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٠٠٠ = ١٠٠) 55
- الشكل ٥-٤: السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم (مليون) 56
- الشكل ٥-٥: السكان الذين يعانون من نقص التغذية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي 56
- الشكل ٥-٦: انتشار نقص التغذية حسب أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي (%) 57
- الشكل ٥-٧: انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (%) 58
- الشكل ٥-٨: التضخم: التغير السنوي في مؤشر سعر المستهلك (%) 59
- الشكل ٥-٩: صادرات وواردات منظمة المؤتمر الإسلامي الغذائية والميزان التجاري (بليون دولار) 60
- الشكل ٥-١٠: ميزان تجارة الأغذية حسب أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي (بليون دولار) 61

تصدير

يقوم مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) منذ عام ١٩٧٩م بإعداد التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باعتباره الوثيقة المرجعية الأساسية لبند جدول أعمال المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في إطار الشئون الإقتصادية "الإقتصاد العالمي والدول الإسلامية". وكما يقوم المركز بتقديم هذا التقرير للدورات السنوية لكل من اللجنة الإسلامية للشئون الإقتصادية والثقافية والإجتماعية واللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (كومسيك).

يحلل التقرير الوضع الإقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات. وكما يدرس التطورات الإقتصادية الأخيرة البارزة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ويقف على الوثائق التي تربط بينها وتلك التي تسود في كل من الدول النامية والمتقدمة والإقتصادي العالمي ككل. ويتم هذا التحليل عادة في ضوء التطورات العالمية والإقليمية والقومية مستفيدا من البيانات المتوفرة بقاعدة بيانات مركز أنقرة حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي جمعت من مصادر قومية وعالمية مختلفة.

يدرس التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩ الإتجاهات السائدة في المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي على ضوء كل من معدل النمو المؤثر في الإقتصاد العالمي الذي بدأ في أوائل الألفينات وواصل حتى عام ٢٠٠٧ والتباطؤ المفاجئ في حركة الإقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨ نتيجة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في يوليو ٢٠٠٧ نتيجة للهبوط الحاد الذي شهده إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والذي ضربته إنهيار سوق الإسكان الاضطراب الذي شهدته الأسواق المالية. ويتناول التقرير التوقعات الأخيرة التي تبين أن الانحسار الذي يشهده الإقتصاد العالمي سوف يستمر في ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تعتبر الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الإطار، يفرد التقرير قسما خاصا للأزمة المالية العالمية الراهنة يتضمن نوافذ خاصة على بعض المواضيع المرتبطة بها. وكما يدرس التقرير أيضا الآثار الإجتماعية - الإقتصادية لتذبذب أسعار الغذاء على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة خلال الفترة التي شهد فيها الإقتصاد العالمي منذ ٢٠٠٥ ارتفاعا مثيرا وتذبذبا مفرطا في أسعار جميع السلع الرئيسية والإتجاه بالإرتفاع في أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٧ الذي تسارع حتى وصل إلى مستويات الأزمة الغذائية في ٢٠٠٨.

وكما يتناول التقرير عددا من التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جهودها الرامية إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والتقدم بها. وعلى ضوء هذه التحديات يقترح التقرير جملة من التوصيات لتخدم بمثابة الموجهات السياسية لتحسين جهود التنمية لدى البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على المستويين القومي ومستويات التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تأمين المستويات المعيشية العالية لمواطنيها والمستويات العليا للتكامل الإقتصادي.

ظهر التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩ في وقت لا تزال تعاني فيه العديد من البلدان المتقدمة والنامية من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية من حيث تباطؤ النمو الإقتصادي المستمر ومعدلات البطالة العالية. ولا تزال منظمات التنمية الدولية والإقليمية والقومية تواصل جهودها

من أجل كبح النتائج السلبية للركود العالمي، وخاصة لتخفيف عبء البطالة من المجتمعات. ففي الحقيقة، وفي المراحل الأولى للأزمة، كان هناك إجماعاً عالمياً تجاه الملحة للخروج بتدابير لتغيير هيكل التمويل الدولي. ومع ذلك، فالبرغم من أنَّ الحاجة لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي قد تفوه ونادى بها الكثيرون من القادة العالميين، إلا أنَّ هذه الأصوات بدأت في الخفوت التدريجي على درجة زال معها هذا الزخم تجاه إعادة هيكلة التمويل الدولي. لا ريب أنَّ الفشل في إحداث تغيير جوهري في النظام المالي سيقود إلى تكرار الأزمات المالية في المستقبل، الشيء الذي سيجعلها ظاهرة منتظمة بدلا عن استيعابها كظاهرة استثنائية تلم بهذا النظام المتبع حالياً. وهذا سيكون أكبر الأعباء الناجمة عن الأزمة المالية، والأسوأ من كل خسارة تعترى النمو الإقتصادي والإستخدام، فالواجب تجنبها مهما كان الثمن.

وفي هذا السياق، فهناك حاجة ملحة لتصميم البدائل لنظام مالي عالمي فعال يحمي الأجيال القادمة من مواجهة كوارث الأزمات المالية. ومن بين هذه البدائل، فقد جذب نظام مالي يركز على المبادئ الإسلامية (مثل التمويل القائم على أساس المساواة والمعاملات القائمة على النشاط الفعلي) إهتمام العديدين. وفي نظام مالي مثل هذا، نجد أنه لا مكان لالتزامات الدين الجانبية (CDOs) ومقايضات العجز عن سداد الديون (CDSs) أو أنه يتم التعامل بها في ظروف محدودة وضيقة للغاية، والتي يعمل بها النظام المالي التقليدي واحتلت مكانها في صلب مسببات الأزمة الراهنة. وكما أنَّ العديد من الباحثين توصلوا إلى أنه كان من الممكن تفادي الأزمة المالية الراهنة لو احتل مثل هذا النظام مكانه في المعاملات المالية العالمية. فانطلاقاً من هذا، من الممكن أن يقدم مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة ثمينة للمجتمع الدولي بتقديمه للنظام المالي القائم على المبادئ الإسلامية ليعمل كوسيط فعال للقطاع الإنتاجي، الشيء الذي يمكن في المستقبل من تفادي الأزمات المالية التي ليس لها مبرر. ويتعين علينا، على المستوى الجماعي، عدم تفويت هذه الفرصة، ليس لنفع مواطنينا فقط، وإنما لخير البشرية كافة.

د. صافاش ألباي
المدير العام لمركز أنقرة

١. المقدمة

واصل معدل النمو المؤثر في الإقتصاد العالمي الذي بدأ في أوائل الألفينات في عام ٢٠٠٧ بمتوسط معدل نمو سنوي بحوالي ٥٪ خلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ولكن، وفي عام ٢٠٠٨ دخل الإقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التراجع نتيجة للاضطراب الحاد والمفاجئ في أسواق العقارات والمال في الولايات المتحدة الأمريكية. التراجع في الإقتصاد العالمي، الذي أُلِّمَ أولاً باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر من ثم في البلدان المتقدمة الأخرى، تطور ليأخذ شكل الأزمة المالية الراهنة التي تعتبر الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية.

والأزمة مستمرة في التعمق والانتساع منذ سبتمبر ٢٠٠٨ مؤثرة على عدد كبير من النشاطات المالية والإقتصادية والمؤسسات في العالم. وبرزت الآثار الأولى للأزمة المالية الراهنة في مختلف البلدان والصناعات بتضييق قروض الائتمان، والهبوط الحاد والمستمر في أسواق المال، ومشاكل السيولة النقدية في صناديق الأسهم، وانخفاض قيمة الأصول التي تقوم عليها عقود التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، وارتفاع الدين العام نتيجة لتوفير الأموال العامة إلى القطاع المالي وغيرها من الصناعات المتضررة وانخفاض قيمة بعض العملات وتذبذب العملات المتزايد.

وتبعاً لهذا انهار عدد مقدر من أسواق الأوراق المالية والبنوك وشركات التسليف العقاري والتأمين في العالم. وفي الواقع كان يوم ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ بمثابة التاريخ الذي دخلت فيه الأزمة المالية مرحلة تأثير حادة كان أبرزها فشل بعض البنوك الأمريكية والأوروبية المشهورة، مثل إفلاس مؤسسة ليهمان برذرز (Lehman Brothers)، الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة والمالكة لأصول تبلغ ٦٣٩ بليون دولار أمريكي. ونتيجة لهذه الآثار السلبية للأزمة على الإقتصادات العالمية الكبرى سقط النمو الإقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨ في إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي إلى ٣,٢٪، أي ما يعادل انخفاض بنقطتين مئويتين عن مستوى عام ٢٠٠٧. والأكثر من ذلك، يتوقع الآن أن يتقلص الإقتصاد العالمي بنسبة ١,٣٪ في ٢٠٠٩، وبالرغم من أنه من المتوقع أن يبدأ الإقتصاد في الانتعاش والمعاودة في عام ٢٠١٠ إلا أن هذا الانتعاش يقدر بنسبة ضئيلة تبلغ ١,٩٪.

فقد النمو في حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات سرعته بدءاً بعام ٢٠٠٧ وزاد تباطؤه في عام ٢٠٠٨ نتيجة للأزمة المالية العالمية الناشئة. ففي الوقت الذي زادت بنسبة عالية بلغت ٩,٢٪ في ٢٠٠٦ فيه انخفضت التجارة العالمية إلى ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٧ وإلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة نمو الإقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن تنكمش التجارة انكماشاً ملموساً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١٪. ويعود هذا في الأساس إلى الانخفاض الحاد في طلب الواردات لدى معظم الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة، التي تمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي واردات العالم. وأما الانتعاش المتوقع في حجم التجارة العالمية في ٢٠١٠ منخفض للغاية بنسبة ٠,٦٪، مما يشير إلى أنه من غير المتوقع إعادة هذا الحجم إلى ما كان عليه قبل هذه الأزمة خلال السنوات القليلة المقبلة.

ومن ناحية أخرى، فقد اصطحب التحسن السريع في الإقتصاد العالمي قبل عام ٢٠٠٨ زيادات عالية في أسعار السلع. ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وإلى أكثر من ذلك في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى مستوى بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان عليه في فترة السنوات الخمسة الماضية. وكما ارتفعت أيضاً ارتفعت معدلات التضخم في العالم في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والطلب الداخلي القوي في الدول الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. فارتفع معدل التضخم العالمي إلى ٤٪ في ٢٠٠٧ وإلى أعلى من ذلك ليصل إلى ٦٪ في ٢٠٠٨، عندما وصلت أسعار السلع قمته. ولكن وبمعطى الانخفاض الحاد في هذه الأسعار في مطلع عام ٢٠٠٩ وانخفاض نشاط الإقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية الراهنة تشير التوقعات إلى انخفاض حاد في ٢٠٠٩ إلى ٢,٥٪. والأكثر من ذلك، فمن المتوقع أن ينحسر التضخم إلى أبعد من ذلك في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ٢,٤٪ لطالما أنه ليس من المتوقع أن يتحقق انتعاش قوي في الإقتصاد العالمي.

لم تأتي الزيادة الخاطفة في أسعار الغذاء بانعكاسات تضخمية فقط، ولكنها كانت مصدر قلق حيال التنمية البشرية لكونها تهدد الأمن الغذائي المزروع أصلاً في العديد من الدول النامية والدول الأقل نمو في العالم، الشيء الذي أدى إلى إشعال الصراعات الاجتماعية في الكثير من الحالات. قامت بعض هذه بتطبيق تدابير تجارية معينة للتحكم على العرض الداخلي للغذاء وتخفيف آثار أسعار الغذاء المتزايدة، في الوقت الذي فضلت فيه دول أخرى تقديم المساعدات أو شكل آخر من أشكال التحويلات الاجتماعية المباشرة.

مع الوضع في الاعتبار كل هذه التطورات وملاحظة الهزات المتكررة في الإقتصاد العالمي نتيجة لموجة العولمة والتحرير المتواصلة في الإقتصاد العالمي من بين الأسباب أخرى، فإنه يبدو أن البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر هشاشة من البلدان النامية الأخرى أمام الآثار السالبة الناجمة عن عدم الاستقرار العالق بالأسواق المالية العالمية وتذبذب الأسعار العالمية للسلع. ويتضح هذا عند مقارنة متوسط نمو الأداء الإقتصادي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة بمتوسط الأداء الإقتصادي للبلدان النامية. وفي هذا السياق، يلاحظ أن هنالك مجموعة من التحديات لا تزال تقف أمام جهود بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية لتحسين تنميتها الإقتصادية وتقدمها ورفع مستوى تكاملها مع الإقتصاد العالمي.

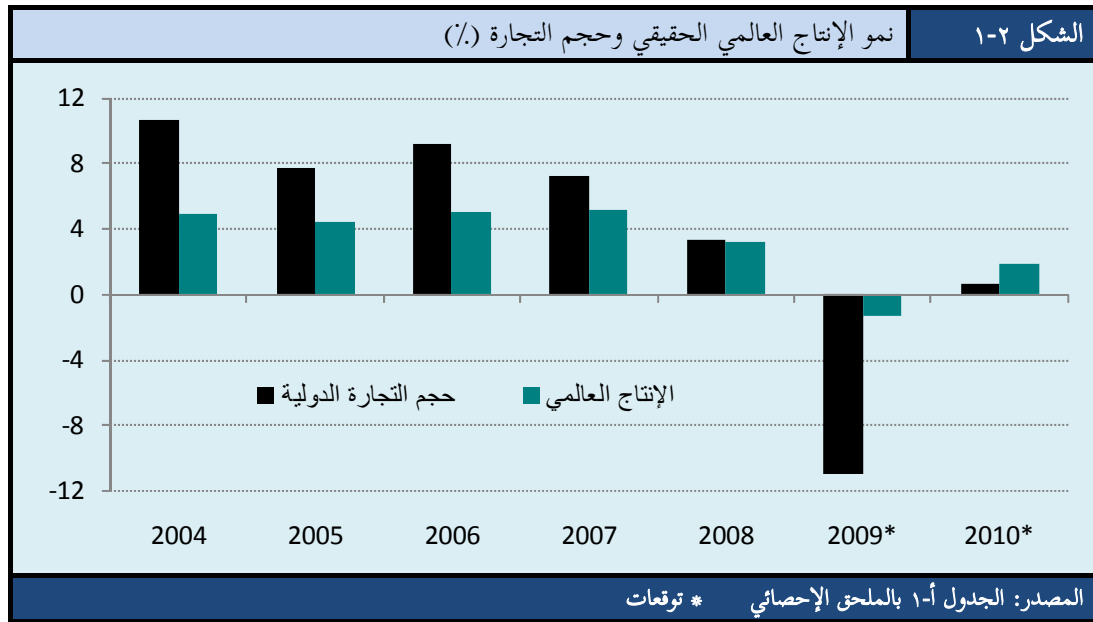
ومع تناول هذه الأوضاع في الإعتبار، يحلل التقرير المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة السنوات الخمس الماضية الممتدة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ويقوم بعقد المقارنة بين متوسط أداء مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مع أداء الإقتصاد العالمي ككل ومتوسط أداء الدول المتقدمة والنامية، متضمنة دولاً على حدة أو مجموعات إقليمية. ويقوم التقرير عند القيام بذلك بتسليط الضوء على آثار كل من الأزمة المالية العالمية الراهنة والأزمة الغذائية الأخيرة على إقتصادات الدول النامية، متضمنة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والخطوات العملية والجهود المتخذة على المستويين القومي والدولي والرامية لاحتواء الآثار السلبية المستمرة لهذه الأزمات.

وفي الختام، يقدم التقرير بعض الملاحظات الختامية التي تلقي الضوء على عدد من التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أمام جهودها الرامية إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والتقدم بها. وعلى ضوء هذه التحديات يختتم التقرير بجملة من التوصيات تكون بمثابة موجبات سياسية لتعزيز الجهود التنموية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على كل من المستوى القومي ومستوى التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

تمت إضافة ملحق إحصائي يتضمن البيانات الحديثة حول المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لكل بلد عضو إلى التقرير، وذلك لتوضيح آخر التطورات الإقتصادية على المستوى الفردي للبلدان. ومن أجل نفس الغرض تم إلحاق صفحات تحمل عنوان "السيرة الموجزة للبلدان" تخص كل بلد على حده، وذلك لعكس الأداء الإقتصادي العام لكل بلد بشكل مباشر وأيسر.

٢. التطورات الأخيرة في الإقتصاد العالمي

نمى الإقتصاد العالمي، عقب انتعاشه القوي من الهبوط الذي شهده نشاطه في أوائل الألفينيات، بمعدلات قوية ومؤثرة سجل معها الإنتاج العالمي الحقيقي معدل نمو عالي بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧ ومتوسط نمو سنوي بحوالي ٤,٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧^١. ولكن بدأ هذا الاتجاه في التباطؤ المفاجئ في ٢٠٠٨، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى التراجع الحاد الذي شهده إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والذي ضربته إنهيار سوق العقارات السكنية والاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية من بعد. وتبعاً لذلك، هبط النمو الإقتصادي العالمي إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨، أي بأقل من نقطتين مئويتين عن مستواه في عام ٢٠٠٧. والأكثر من ذلك، يتوقع أن ينكمش الإقتصاد العالمي بنسبة ١,٣٪ في عام ٢٠٠٩ كنتيجة للأزمة المالية العالمية الراهنة، والتي تعتبر الأزمة الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية. فالبرغم من أنه من المنتظر أن يتعافى الإقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠، إلا أنه من المتوقع أن يكون هذا عند معدل ضئيل بنسبة ١,٩٪ (الشكل ١-٢).

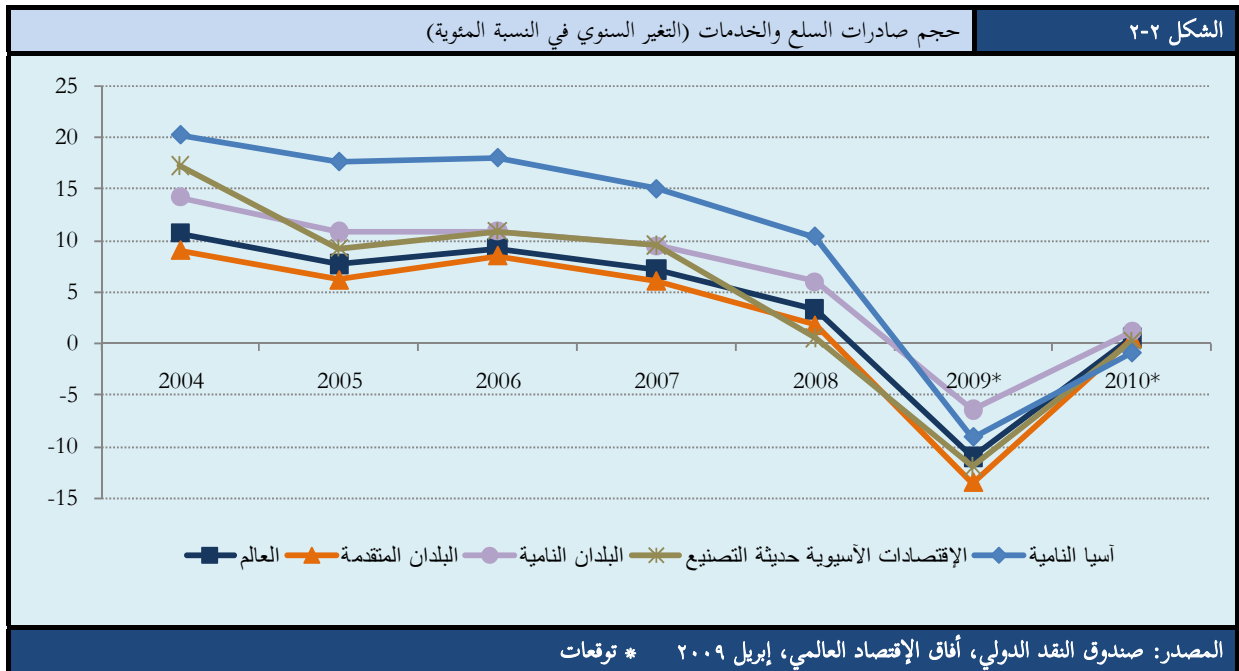


من الواضح أن التوسع السريع في حجم التجارة العالمية كان مصدراً رئيسياً للأداء القوي للإقتصاد العالمي حتى وقت قريب. لكن فقد النمو في حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات سرعته في ٢٠٠٧ عقب فترة ثلاثة سنوات من معدلات النمو العالي الملحوظ ومن ثم تباطؤاً في عام ٢٠٠٨ نتيجة للأزمة الناشئة. في حين أن الزيادة في التجارة العالمية قد وصلت إلى ٩,٢٪ في عام ٢٠٠٦، إلا أنها سجلت بطناً بلغ ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٧ و ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٨. فالبرغم من أن حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات قد سجل نمواً أسرع من الإنتاج العالمي الحقيقي، مشيراً إلى عمق أكثر في التكامل الإقتصادي العالمي، فقد تبعت التجارة والإنتاج اتجاههما مماثلاً في النمو (الشكل ١-٢). لذا، وكما هو حال نمو الإقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن تسجل التجارة هي الأخرى انكماشاً

^١ البيانات المستخدمة في هذا القسم، وضمنها التوقعات الخاصة بعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تم استنباطها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لاستشراف الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩. أنظر الجدول ١-أ بالملحق الإحصائي.

ملموسا في عام ٢٠٠٩ يصل إلى ١١٪. ويعود هذا الموقف في الأساس إلى الانخفاض الحاد في الطلب على الواردات لدى العديد من الدول المتقدمة، وخاصة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي الواردات العالمية. وعليه، فإنَّ الانتعاش المتوقع في حجم التجارة العالمية في ٢٠١٠ سيكون ضئيلا عند نسبة ٠,٦٪، مشيرا إلى أنه من غير الممكن ترميم حجم التجارة العالمية إلى ما كان عليه في الفترة التي سبقت الأزمة في السنوات القليلة المقبلة.

تضرر حجم صادرات كل من البلدان المتقدمة والنامية بشدة جراء الانخفاض الكبير في الطلب الأجنبي وخاصة على السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والالكترونيات ويرجع ذلك أساسا إلى تعطل الائتمان وعدم اتضاح الرؤية التي خلقتها الأزمة. وفي هذا الإطار، فقد تباطأت معدلات النمو العالية التي تم تسجيلها عقب الهبوط الذي شهد في أوائل الألفينات، وذلك نتيجة للظروف المالية والإقتصادية المتدهورة عالميا (الشكل ٢-٢). وشهدت صادرات البلدان المتقدمة ضررا فادحا جراء الأزمة، حيث انخفض نمو حجم صادراتها في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٨٪ عن مستوى عام ٢٠٠٧ الذي كان بنسبة ٦,١٪. وكما تشير التوقعات الأخيرة إلى إنكماش حاد سيصل إلى ١٣,٥٪ في عام ٢٠٠٩. فالبرغم من أنَّ البلدان النامية سجلت انخفاضا بأقل مما سجلته البلدان المتقدمة في حجم صادراتها إلا أنَّ معدل نمو صادراتها قد شهد هو الآخر هبوطا بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٠٨، أي أقل مما سجلته في عام ٢٠٠٧ بـ ٣,٥ نقطة مئوية، هذا في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى إنكماش بنسبة ٦,٤٪ في عام ٢٠٠٩.



تأثرت الدول الآسيوية النامية والإقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة خاصة تأثرا كبيرا جراء الأزمة ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى اعتمادها الكبير على صادرات الصناعات التحويلية، والتي يتوقع أن ينكمش الطلب الأجنبي

عليها إلى مستوى ملحوظ.^٢ وتبعاً لذلك، فقد انخفض نمو حجم صادرات آسيا النامية إلى ١٠,٤٪ في ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ١٥٪ التي سجلها في ٢٠٠٧، أضف إلى أن التقديرات تشير إلى إنكماش حاد يصل إلى ٩,١٪ في عام ٢٠٠٩. ويبدو الوضع كذلك أكثر سوءاً عند النظر إلى الإقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة. فقد نمت حجم صادراتها هي الأخرى بنسبة ٠,٦٪ فقط في عام ٢٠٠٨ عند مقارنته بالمستوى العالي الذي بلغه بنسبة ٩,٥٪ في عام ٢٠٠٧ إلى جانب أن توقعات عام ٢٠٠٩ تشير إلى إنكماش كبير يصل إلى ١١,٩٪ (الشكل ٢-٢).

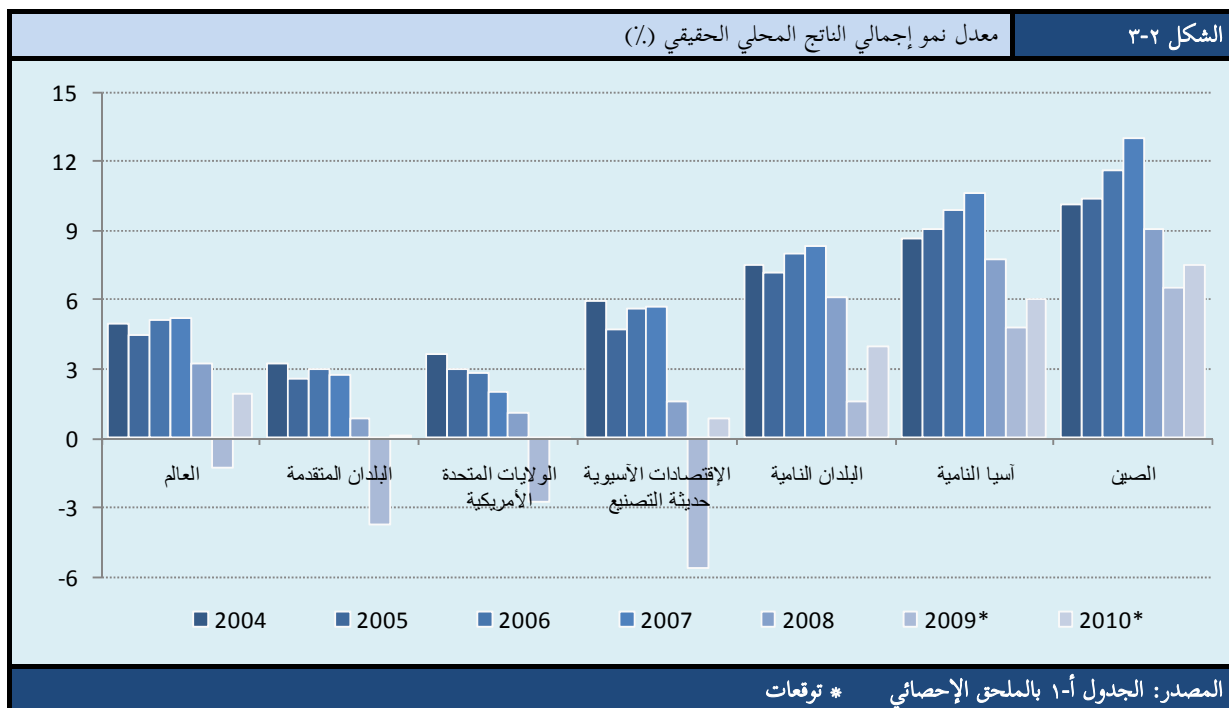
تشير توقعات عام ٢٠١٠ إلى انتعاش بطيء يلحق بالصادرات العالمية مع وجود بعض البلدان التي لاتزال تواجه انكماشاً قليلاً بعض الشيء عما تشهده في عام ٢٠٠٩. ويقدر أن يكون حجم الصادرات محدوداً بحوالي ١- إلى ١٪ في عام ٢٠١٠ لكافة مجموعة البلدان الواردة في الشكل (٢-٢). وهذا يبين بوضوح أن الخروج من الأزمة الراهنة سيكون بطئاً، الشيء الذي يبين أيضاً أن البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات، وخاصة صادرات الصناعات التحويلية، وذات الطلب المحلي الغير كافي ستواصل في معاناتها أمام الآثار السلبية على إقتصاداتها في المستقبل القريب.

فعلى الرغم من أن الأزمة بدأت أول ما بدأت في البلدان المتقدمة، فإنه كان من المستحيل عزل البلدان النامية عن تأثيرها. وفي الواقع فقد أصبحت البلدان في جميع أنحاء العالم الآن أكثر تكاملاً مما كانت عليه في العقود القليلة الماضية بسبب العولمة الكاسحة من خلال التجارة والتدفقات المالية، بسبب انتشارها واثارها التي أصبح حدوثها أكثر توقعاً. وبالتالي، فإن التدهور في النمو الاقتصادي لدى البلدان المتقدمة تسبب كذلك في إبطاء أداء البلدان النامية، على الرغم من اختلاف النمو بين إقتصادات البلدان النامية والمتقدمة واصل إلى حد ما في الاتساع.

وبكونها حققت متوسط معدل نمو سنوي بنسبة ٢,٩٪ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، فقد شهدت البلدان المتقدمة انخفاضاً حاداً في نموها الإقتصادي في ٢٠٠٨ وصل إلى ٠,٩٪. وقد كان إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية السبب الرئيسي وراء التباطؤ الذي شهده العالم في ٢٠٠٨، وذلك لانخفاض نموها نتيجة سوق العقارات المنهك إلى معدل بلغ ١,١٪، منخفضاً عن مستوى ٢٪ الذي شهده في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٢-٣). وكما سجل النمو لدى الإتحاد الأوروبي بطئاً بلغ ١,١٪ مقارنة بنسبة ٣,١٪ التي سجلها في ٢٠٠٧. وكما واجهت اليابان، هي الأخرى، انكماشاً بنسبة ٠,٦٪ في الذي نمت إلى ٢,٤٪ في العام السابق (انظر الجدول أ-١ في الملحق الإحصائي). وكان معدل النمو في الإقتصادات الآسيوية الصناعية الحديثة هو الآخر أقل بكثير من المعدلات التي سجلها في السنوات القليلة الماضية؛ ١,٦٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة ٥,٧٪ كان قد حققها في عام ٢٠٠٧.

تشير التوقعات الحالية إلى أن جميع البلدان المتقدمة سوف تواجه انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٩ بسبب الركود الاقتصادي المستأصل. ويقدر أن تنكمش إقتصاداتها بمتوسط يبلغ ٣,٨٪. وكما أنه من المتوقع أن تعاني إقتصادات اليابان والبلدان الآسيوية الصناعية الحديثة انكماشاً أكثر فداحة بنسبة ٦,٢٪ إلى ٥,٦٪ على التوالي. والأكثر من ذلك، تشير التوقعات لعام ٢٠١٠ إلى عدم وجود إشارات بمعاودة الدول المتقدمة، وضمنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لتكون معدلات النمو بحوالي ٠٪ (الشكل ٢-٣).

^٢ تقدر منظمة التجارة العالمية أن تنخفض صادرات السلع التجارية بنسبة ٢٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ عن الربع السابق بنسبة ٣١٪ عن نفس الربع من عام ٢٠٠٨ على التوالي (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٩أ).

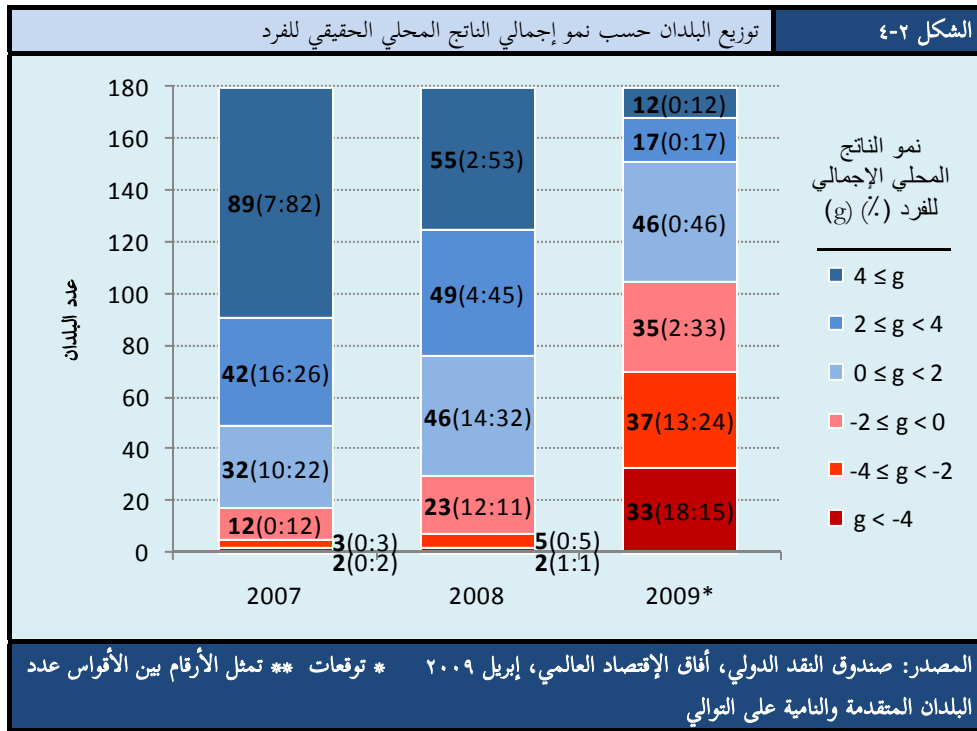


وعلى العكس من البلدان المتقدمة، فقد ظل النمو لدى البلدان النامية، وإن كان ذلك مع الاعتدال الطفيف، قويا عند نسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بمتوسط ٧,٧٪ الذي سجله في السنوات الأربعة السابقة. والبلدان الآسيوية، رغم انكسار مسار نموها المتزايد، قد سجلت من ناحيتها متوسط معدل نمو بنسبة ٧,٧٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ١٠,٦٪ في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٣-٢). وأما التباطؤ الاقتصادي في الصين والهند فقد كان محدودا إلى درجة ما نظرا لطلبهما المحلي الأكثر مرونة. وقد سجلت إقتصاداتها نموا بلغ ٩٪ و ٧,٣٪ على التوالي في ٢٠٠٨ مقارنة بما سجلناه بنسبتي ١٣٪ و ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٧. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن النمو لدى البلدان النامية كمجموعة مدفوعا من قبل الصين والهند وإقتصادات صاعدة قليلة أخرى. ولكن، ومع أن العديد من هذه البلدان تتمتع بتكامل أكثر مع الإقتصاد العالمي، فقد أصبحت آفاقها الإقتصادية معتمدة بنمط متزايد على بيئة الإقتصاد العالمي، الذي لا يزال يتشكل وبدرجة كبرى بالسياسات والأداء الإقتصادي للدول المتقدمة الكبرى. وأما النمو الإقتصادي لدى الإقتصادات الإفريقية، متضمنة إقتصادات البلدان التابعة لمجموعة إفريقيا جنوب الصحراء، فقد ظل بأعلى من ٥٪ بانخفاض بلغ حوالي ١ نقطة مئوية عما كان عليه في عام ٢٠٠٧ (أنظر الجدول أ-١ بالملحق الإحصائي).

وتبعاً لذلك، وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها في عام ٢٠٠٨ رغم الركود الذي ألم بالبلدان المتقدمة، فقد تأثرت تدريجياً معظم البلدان النامية سلبياً بسبب الآثار الجانبية التي نقلتها البلدان المتقدمة من خلال تقلص التجارة الدولية والتدفقات المالية. وفي هذا الصدد، تشير التوقعات إلى معدل النمو لدى البلدان النامية ككل سيبطئ إلى ١,٦٪ في ٢٠٠٩. ويقدر أن ينخفض النمو في البلدان الآسيوية إلى ٤,٨٪، في الوقت الذي يتوقع أن تسجل البلدان الأفريقية، بهبوط أكثر، معدل نمو بنسبة ٢٪.

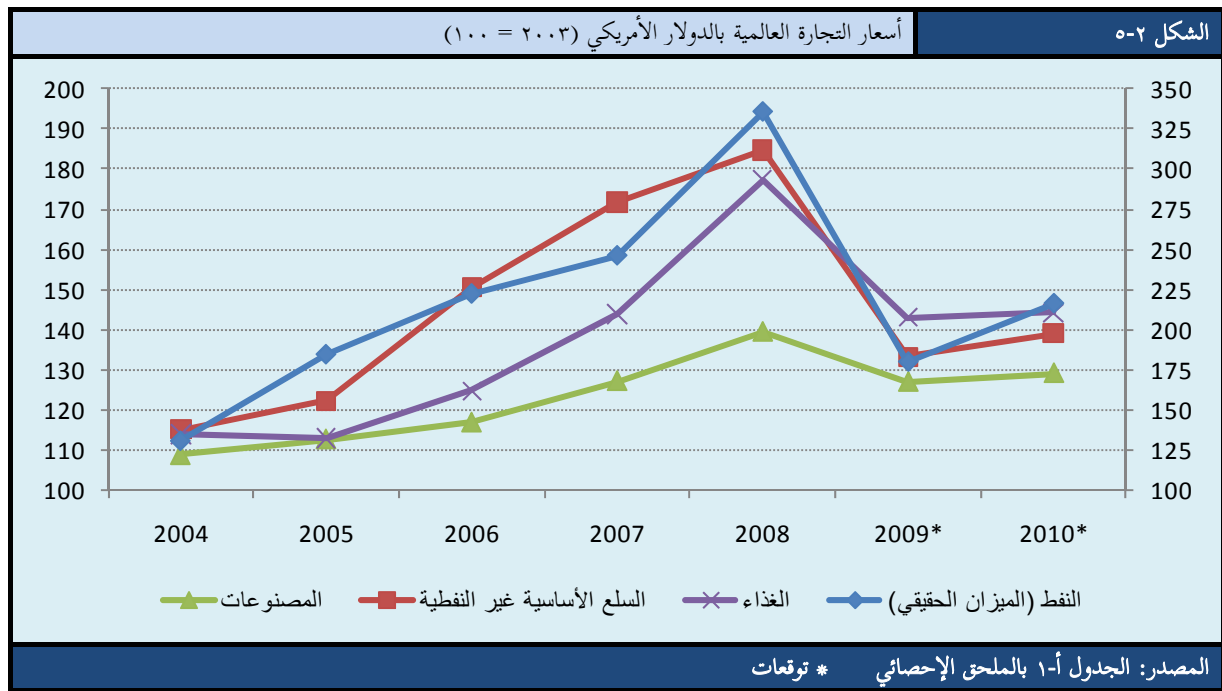
ومع إنجرار الإقتصاد العالمي في تراجع عميق وغض النظر عن مستويات التنمية الإقتصادية لديها، تشهد العديد من البلدان في العالم تراجعا حادا في معدلات نموها القوية التي سجلتها خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. ومن بين الـ ١٨٠ إقتصاد التي تتوفر حولها البيانات تقلص عدد البلدان التي سجلت معدل نمو إقتصادي سنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد بأكثر من أو ما يعادل ٤٪ من ٨٩ بلد في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٥ بلد في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك،

تشير توقعات عام ٢٠٠٩ إلى أن ١٢ بلد فقط ستمكن من تحقيق مثل هذا المعدل. ومع ذلك، فقد زاد عدد الإقتصادات التي سجلت معدل نمو سنوي سلبي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ١٧ في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠ بلد في عام ٢٠٠٨، كما يتوقع أن يزيد هذا العدد إلى أكثر من ذلك ليصل ١٠٥ بلد في عام ٢٠٠٩ (الشكل ٤-٢). وظل هذا العدد عند ١٧ بلد في عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من بين الـ ١٤٧ بلد صاعد ونامي ويتوقع أن يرتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى ٧٢ بلد في عام ٢٠٠٩. وعلى النقيض من ذلك، ففي الوقت الذي لم تسجل فيه أي من البلدان المتقدمة معدل نمو سلبي في إجمالي الناتج المحلي للفرد لديها في عام ٢٠٠٧، سجلت ١٣ منها معدل منخفض في عام ٢٠٠٨، بأكثر من ٢٪ لدى معظمها. وعلاوة على ذلك، تشير توقعات عام ٢٠٠٩ إلى أن كل من الثلاثة والثلاثين بلد المتقدمة، بما فيها البلدان الآسيوية الحديثة التصنيع، وسوف تعاني انخفاضاً في إجمالي الناتج المحلي للفرد لديها، بنسبة تفوق ٤٪ لدى معظمها.



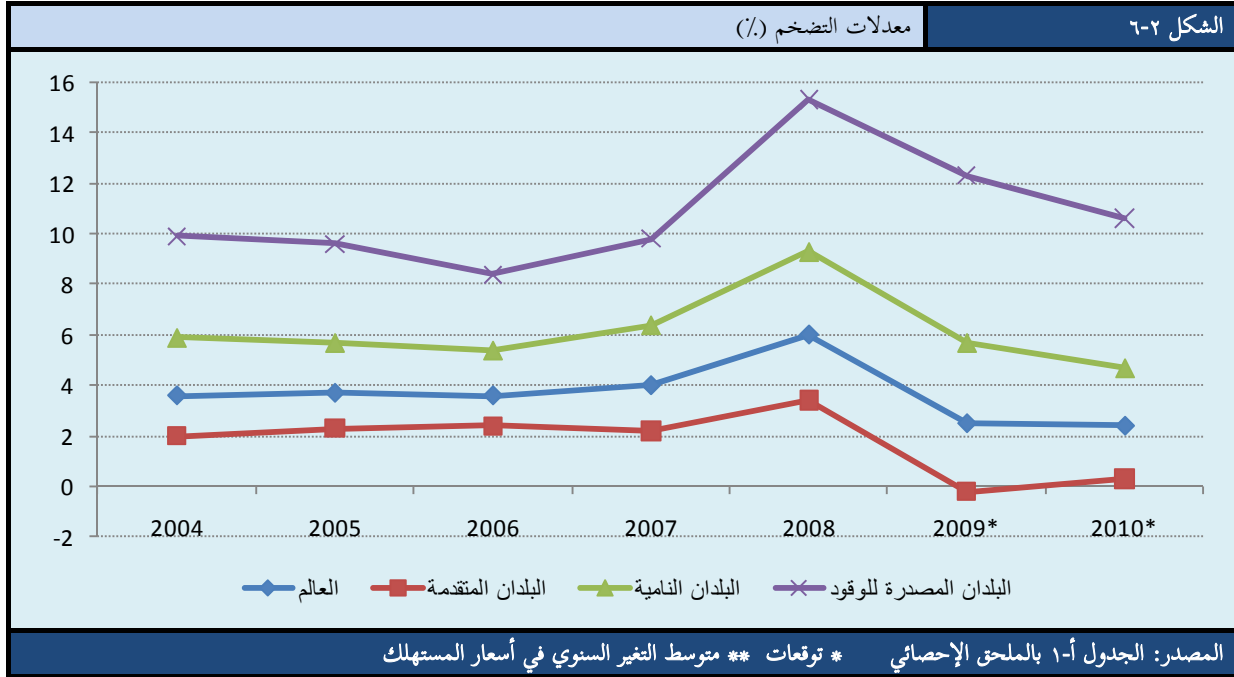
صحب التحسن السريع الذي شهده الإقتصاد العالمي قبل عام ٢٠٠٨ زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية. فقد زادت أسعار النفط بمستوى ملحوظ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وبمستوى أعلى في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى مستوى كان أكثر بثلاثة أضعاف المستوى الذي بلغته في السنوات الخمس السابقة (الشكل ٥-٢). في حين أن جزءاً كبيراً من تلك الزيادة قد عكست الانخفاض الذي لحق بقيمة الدولار الأمريكي، فقد كان أيضاً نتيجة لارتفاع الطلب وخفض الإنتاج. وكما زادت أسعار السلع الصناعية والسلع الغير نفطية الأساسية، وخاصة الغذاء، بصورة مضطربة حتى عام ٢٠٠٨. ولغرض التذكير، فإن موجة زيادة أسعار الغذاء أدت إلى أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٨ مع وصول أسعار العديد من السلع الزراعية إلى مستوى قمته. وبالرغم من ذلك، من المتوقع أن تنخفض أسعار كل من السلع الصناعية والأساسية بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩ وتظل مستقرة نسبياً في عام ٢٠١٠ نتيجة للتباطؤ العالمي في النشاط الإقتصادي وانخفاض الطلب العالمي. وتبعاً لذلك، تشير التقديرات إلى تراجع أسعار السلع الصناعية والأغذية إلى أسعارها التي شهدتها في عام ٢٠٠٧ في الوقت الذي يتوقع فيه أن تراجع أسعار النفط والسلع الغير نفطية إلى مستوى أسعارها التي كانت عليها في عام ٢٠٠٥ (الشكل ٥-٢).

كانت أسواق النفط هي الأكثر تأثراً من جراء التراجع الحاد في النشاط العالمي الذي بدأ منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، عندما اندلعت أزمة الرهن العقاري. وانخفضت أسعار النفط إلى نحو ٣٨ دولاراً بحلول نهاية شهر ديسمبر بعد أن بلغت ذروتها في سجل غير مسبوق من ١٤٣ دولاراً للبرميل في يوم ١١ يوليو ٢٠٠٨، وذلك بسبب الانخفاض في الطلب العالمي على النفط من قبل الإقتصادات المتقدمة عموماً وإقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على وجه التحديد. ومنذ ذلك الحين، استقرت أسعار النفط تقريباً عند نحو ٦٠ - ٧٠ دولار واستجابة الدول المنتجة بتخفيض الإنتاج لتخفيف آثار الأسعار الناجم عن انخفاض الطلب. وعلى الرغم من أن توقعات الأسعار في المستقبل القريب تعتمد على التفاعل بين عاملي العرض والطلب اللذين يبدو انخفاضهما على الأرجح، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط إلى أعلى مما هي عليه. ولكن، ونظراً للركود السائد والتوقعات التي تشير إلى نمو محدود للغاية في الإقتصادات الصاعدة والنامية في العامين المقبلين، فإنه ليس من المتوقع أن يحدث نوعاً من الانتعاش السريع في أسعار النفط إلى مستوياته التي بلغها في منتصف عام ٢٠٠٨ في المدى القريب.



من ناحية أخرى، زادت معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، فضلاً عن الطلب المحلي القوي. وفي الواقع، إن الزيادة الطفيفة في معدل التضخم العالمي في عام ٢٠٠٧ والزيادة السريعة في أسعار السلع الأساسية أشارا مسبقاً إلى معدل تضخم عالمي في جميع أنحاء العالم. وعند بلوغ أسعار السلع الأساسية إلى مستوى ذروتها، ارتفع معدل التضخم العالمي إلى نسبة ٤٪ في عام ٢٠٠٧ وبأكثر من ذلك إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٨، وذلك عقب المستوى الذي كان مستقرًا عنده بحوالي ٣,٦٪ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى الهبوط الحاد في الأسعار في بداية عام ٢٠٠٩ وهبوط نشاط الإقتصاد العالمي نتيجة للأزمة الراهنة، تشير التوقعات إلى هبوط حاد في معدل التضخم في ٢٠٠٩ يصل إلى ٢,٥٪. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ينخفض التضخم إلى أكثر من ذلك في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤٪ في الوقت الذي لا يتوقع أن يطرأ فيه انتعاش قوي على الإقتصاد العالمي (الشكل ٢-٦).

كان معدل التضخم في الإقتصادات المتقدمة في اتجاه التزايد الطفيف في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧، غير أنه انخفض في عام ٢٠٠٧ ولأول مرة إلى ٢,٢٪، أي أقل عن مستوى العام السابق بـ ٠,٢ نقطة مئوية. لكن، وبرغم النمو الإقتصادي المستمر في التباطؤ فقد ارتفع هذا المعدل إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦-٢). ومع أنَّ هذه البلدان تشهد الآن تقلصا حادا إلى جانب الهبوط المستمر في أسعار الوقود والغذاء، فمن المتوقع أن يبطؤ التضخم بسرعة ليصل إلى قيم قريبة من الصفر، -٠,٢٪ في عام ٢٠٠٩ و ٠,٣٪ في ٢٠١٠.

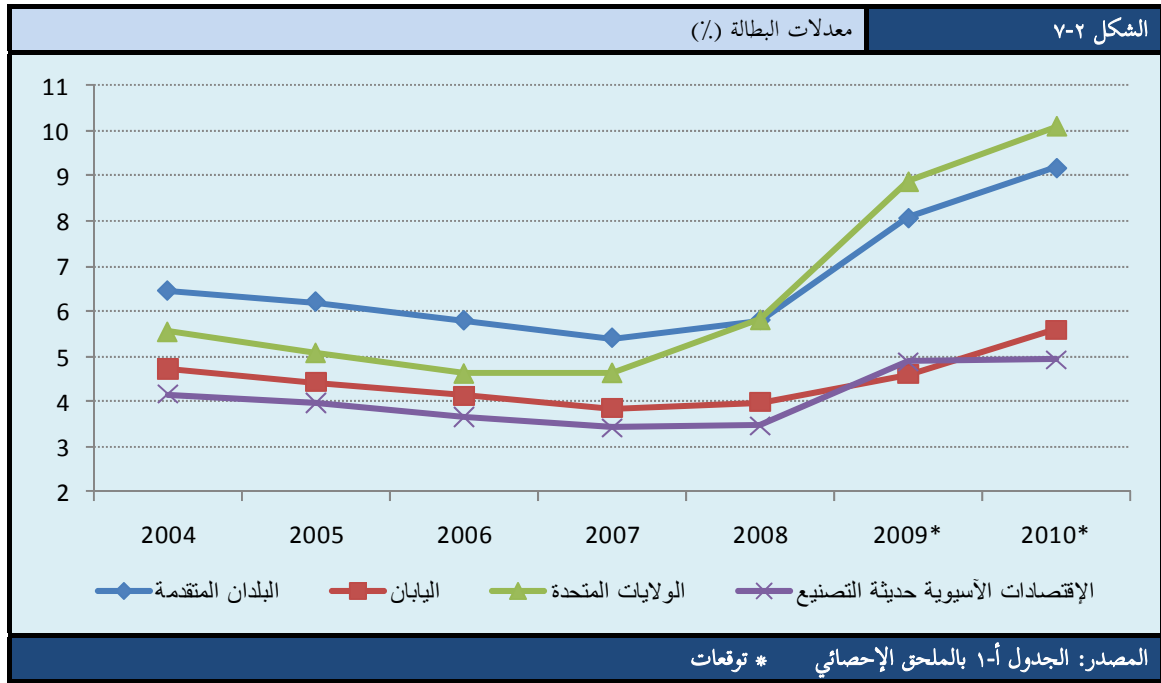


وبالمقابل، فقد ارتفع التضخم بصورة ملحوظة في البلدان النامية في عام ٢٠٠٨، عاكسا لكل من النمو القوي في الطلب والتأثير الأكبر للزيادة التي طرأت على أسعار الطاقة والغذاء، وذلك لأن الغذاء يمثل إلى درجة حصة كبيرة في مؤشرات سعر المستهلك لديها. فالبرغم من أنَّ التضخم قد انخفض بعض الشيء في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٤٪، فقد ارتفع بنقطة مئوية كاملة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٦,٤٪. ومع ارتفاع أسعار السلع الضرورية لتصل في ٢٠٠٨ إلى مستويات لم تصلها من قبل ارتفع معدل التضخم في البلدان النامية ارتفاعا حادا بلغ معه نسبة ٩,٣٪، وهو المعدل الأعلى الذي بلغه في الألفينات. وبالنظر إلى انخفاض أسعار الوقود والغذاء والتوقعات الإقتصادية الضعيفة للبلدان النامية والتي شكلت معظم حركة الطلب في السنوات الأخيرة، فمن المتوقع أن ينخفض التضخم في هذه البلدان إلى ٥,٧٪ في ٢٠٠٩ وإلى أكثر من ذلك إلى ٤,٧٪ في ٢٠١٠ (الشكل ٦-٢).

سلك التضخم في الدول النامية المصدرة للنفط اتجاهها موازيا لمتوسط التضخم لدى البلدان النامية، ورغم ذلك فقد سجلت البلدان النامية معدلا عاليا للتضخم. فمن الواضح أنها استفادت من الزيادات التي شهدتها أسعار النفط - فيما يختص بالتحسن الذي لحق بموازين حساباتها التجارية - غير أنَّها عانت من معدلات التضخم العالية نتيجة للإرتفاع الفادح في أسعار الغذاء وأسعار النفط العالية، كما هو الحال في بلدان الشرق الأوسط، حيث ضخت عائدات النفط في الإقتصاد لأغراض تحفيزية. وفي هذا الصدد، فقد ارتفع معدل التضخم لدى البلدان المصدرة للنفط بنسبة ٩,٨٪ في ٢٠٠٧ وإلى أكثر من ذلك بنسبة ١٥,٣٪ في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من ذلك، عكس التضخم ميولا بالانخفاض ليصل إلى ٨,٤٪ في ٢٠٠٦. وتشير التوقعات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مع بدء الانخفاض في الأسعار في الآونة الراهنة، إلى أنَّ التضخم سينخفض في هذه البلدان إلى ١٢,٣٪ و ١٠,٦٪ على التوالي (الشكل ٦-٢).

٦). وواجهت بعض البلدان النامية التي لا تملك عوائد مماثلة ولكنها مستورة للنفط والغذاء ضغوطا تضخمية قوية إلى جانب الاختلال الذي ألم بحساباتها الجارية نتيجة لأسعار الغذاء والنفط العالية. ومن الممكن الآن ومع بدء الأسعار في الهبوط القول باحتمال تخفيف الضغوط التضخمية إلى درجة ما في هذه البلدان أيضا.

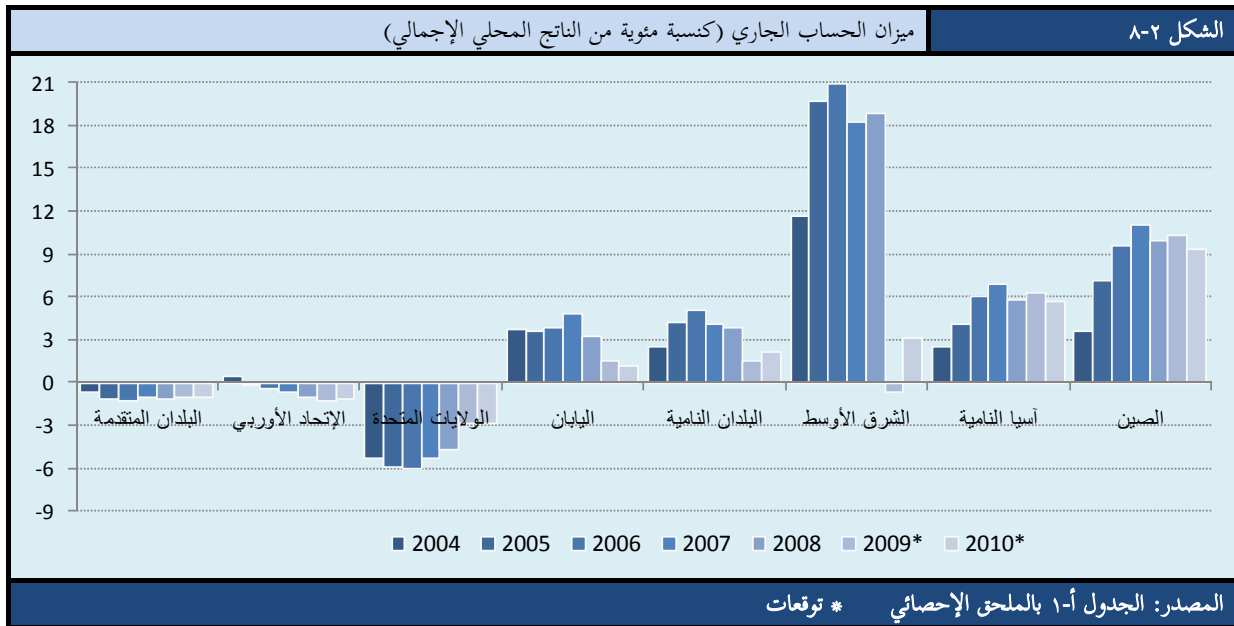
ومن الناحية الأخرى ، فإن أداء النمو القوي للاقتصاد العالمي قبل عام ٢٠٠٨ ساعد على تحسين ظروف سوق العمل في عدد كبير من البلدان. وتبعاً لذلك، وفي معظم البلدان المتقدمة، واصلت معدلات البطالة في الانخفاض حتى عام ٢٠٠٧ (الشكل ٧-٢). ولكن بدأت معدلات البطالة في الارتفاع في عام ٢٠٠٨، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للتوقعات الاقتصادية المنذرة بسوء الأوضاع. وبوجه عام، فقد ارتفع معدل البطالة في البلدان المتقدمة إلى ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٨ من نسبة ٥,٤٪ التي بلغها في ٢٠٠٧، وهو المعدل الأدنى الذي تم إنجازه خلال فترة عقد من الزمان. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في البلدان المتقدمة ليصل إلى نسبة ٨,١٪ في عام ٢٠٠٩ و ٩,٢٪ في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب تعمق الأزمة في عام ٢٠٠٩ وزوال التوقع بمعاودة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ (راجع القسم ٤-٢-٧).



تضررت الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الأزمة الراهنة، بشدة من جراء الركود الحالي، لتشهد مع ذلك قفزة في معدل البطالة من ٤,٦٪ في ٢٠٠٧ إلى ٥,٨٪ في ٢٠٠٨. وكما أشارت التوقعات هي الأخرى بارتفاع هذا المعدل بـ ٣,١ نقطة مئوية أكثر في عام ٢٠٠٩ و ١,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠١٠ لتصل إلى مستوى رقم الخانتين بنسبة ١٠,١٪. وأشار مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأمريكية في تقريره الصادر في يونيو ٢٠٠٩ أن عدد عاطلين عن العمل زاد بمقدار ٧٨٧,٠٠٠ ليلعب العدد الكلي للعاطلين ١٤,٥ مليون عاطل في مايو، وارتفاع معدل البطالة إلى ٩,٤٪. هذا، وقد زاد عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبعة مليون عاطل وزيادة في معدلها بنسبة ٤,٥ نقطة مئوية منذ بداية التراجع الاقتصادي في ديسمبر ٢٠٠٧ (مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، ٢٠٠٩).

وتعاني الإقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات الصناعات التحويلية ومعظم البلدان النامية من ضغوط البطالة التي أحدثتها الأزمة الإقتصادية. وتأثرت العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشدة بالزيادات التي طرأت على أسعار الوقود والغذاء قبل الأزمة الإقتصادية الراهنة، في الوقت الذي - الدول المصدرة لهذه السلع - حازت على مكاسب كبيرة. والان انخفضت الأسعار مع تقلص الطلب العالمي لمصلحة المستوردين وخسارة الدول المعتمدة اعتمادا كبيرا على عائدات الصادرات مع ضغوط البطالة المتزايدة في قطاعات التصدير.

من ناحية أخرى، ساهم كل من التراجع في الطلب العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وأزمة الائتمان في أسواق التصدير في انهيار التجارة العالمية، الشيء الذي جاء نتيجة لذلك بآثار جادة على موازين الحسابات الجارية في العالم. وفي هذا الصدد، تعاني بعض البلدان أو ستواجه في الحال انخفاضاً في عائداتها التصديرية، مشيرة إلى هزة واضحة في موازين الحسابات الجارية، على الرغم من أن بعض الدول الأخرى ستشهد انخفاضاً في قيم الواردات نتيجة لانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية. وبعبارة أخرى، فإن الانخفاض في أسعار المواد الغذائية والنفط ولد وجود تحسناً في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان المستوردة، ولكن مع تأثير عكسي على البلدان المصدرة. لذا، يمكن القول أن الأزمة الحالية ساهمت أيضاً في تعديل إختلالات الحسابات الجارية للعديد من البلدان.

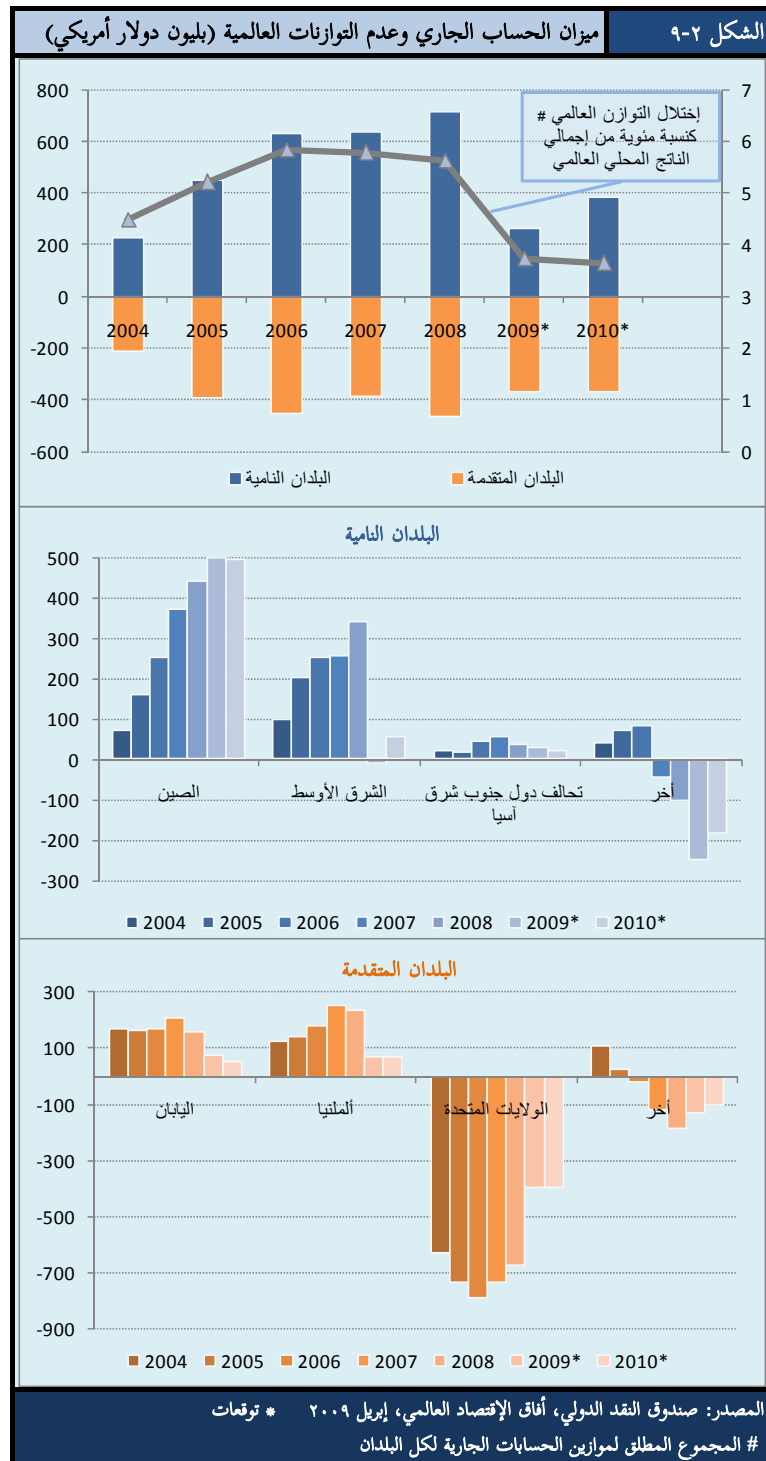


العجز في الحساب الجاري لدى البلدان المتقدمة ظل مستقراً في الآونة الأخيرة، بنحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التوقعات إلى أن هذه النسبة ستظل كما هي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (الشكل ٨-٢). وعلى الرغم من أن العجز لدى الاتحاد الأوروبي سوف يرتفع بشكل طفيف ليصل إلى ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، فالعجز الهائل لدى الولايات المتحدة والذي بلغ ذروته عند ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي ٧٩٠ بليون دولار، في عام ٢٠٠٦ بدأ مؤخراً في الانخفاض. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ عجز الحساب الجاري لدى الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى مستوى منخفض ومستقر بشكل واسع بنسبة ٢,٨٪ لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وخلافاً لذلك، بلغت فوائض الحساب الجاري المتنامي ذروتها في اليابان بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧. ولكن انخفضت هذه

الفوائض إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨ وتشير التوقعات إلى انخفاضات تالية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى نسبي ١,٥٪ و ١,٢٪ على التوالي.

ظلت الحسابات الجارية في إنكماش مستمر في العديد من البلدان النامية. وكما ارتفعت فوائض البلدان النامية، والمكونة أساسا عن دول الشرق الأوسط والدول الآسيوية، بشكل ملحوظ لأول مرة وصلت إلى الذروة بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، ولكنها بدأت من ثم في الانخفاض لتبلغ نسبة ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٨. وجاءت التوقعات مشيرة إلى أن هذه الفوائض ستتناقص بأكثر من ذلك في عام ٢٠٠٩، منخفضة بنسبة ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. هذا، وقد سجلت البلدان الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، ومعظمها دول مصدرة للنفط، متوسط في فائض الحساب الجاري لديها بأعلى من ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأربعة الأخيرة. وبيد أسعار النفط في الانخفاض في عام ٢٠٠٩ يتوقع أن تسجل هذه البلدان عجزا بحوالي ٠,٦٪، العجز الأول منذ عام ١٩٩٨. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يعود فائض الحسابات الجارية إلى سيرته الأولى جنباً إلى جنب مع مرحلة الانتعاش من الأزمة.

وتوقف أيضا النمو السريع في فوائض الدول الآسيوية، وضمنها الصين، في عام ٢٠٠٨ بانخفاض بلغ ١,١ نقطة مئوية عن مستوى السنوات السابقة البالغ ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم هذا، فمن المتوقع أن تحافظ هذه الفوائض بمعدل قريب من ٦٪ خلال العامين المقبلين. وتجدر الإشارة إلى أن الصين أعلنت عن أضخم الفوائض في العالم للأعوام الثلاثة الماضية والتي بلغت ٤٤٠ بليون دولار أو ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من هذه الأزمة، فقد أفادت التقديرات عن مواصلة هذه الفوائض المحافظة على مستوياتها في السنوات المقبلة (الشكلان ٢-٨ و ٢-٩).



وبالنظر إلى هذه الأوضاع، لوحظ أن الخلل في التوازن العالمي قد أخذ في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٦ بالتوازي مع تقلص الفائض في الحساب الجاري والعجز. فالبرغم من أن عدم التوازنات هذه بلغ إلى ذروته بنسبة ٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٠٦، إلا أنها مالت إلى الانخفاض الطفيف في السنوات التي تلت لتصل إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٨ (القسم الأعلى من الشكل ٢-٩). وبالنظر إلى أن الأزمة العالمية الراهنة تؤدي إلى التقلص الحاد في عدم توازنات الحساب الجاري لدى كل من البلدان النامية والمتقدمة، كالوضع في موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط على وجه التحديد (الشكلان ٢-٨ و ٢-٩)، تقدر التوقعات أن يشهد عدم التوازنات العالمية هبوطا حادا إلى حوالي ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٩ وتظل عند ذات المستوى في عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من أن اختلال التوازن العالمي قد انخفض فعلا إلى حد ما في عام ٢٠٠٨ ويقدر أن ينخفض بدرجة أكبر في عام ٢٠٠٩، إلا أنه يظل موضعاً لجذب الإهتمام، وذلك يعود إلى: (١) تشير التقديرات إلى أن الفوائض في آسيا ستواصل في التوسع في المستقبل القريب، (٢) من المرجح أن يعود الانخفاض الضخم في فوائض البلدان المصدرة للنفط مع الزيادة المتوقعة في أسعار النفط و(٣) لا يزال العجز في الحساب الجاري لدى الولايات المتحدة عند مستوى كبير رغم التقلص الأخير.

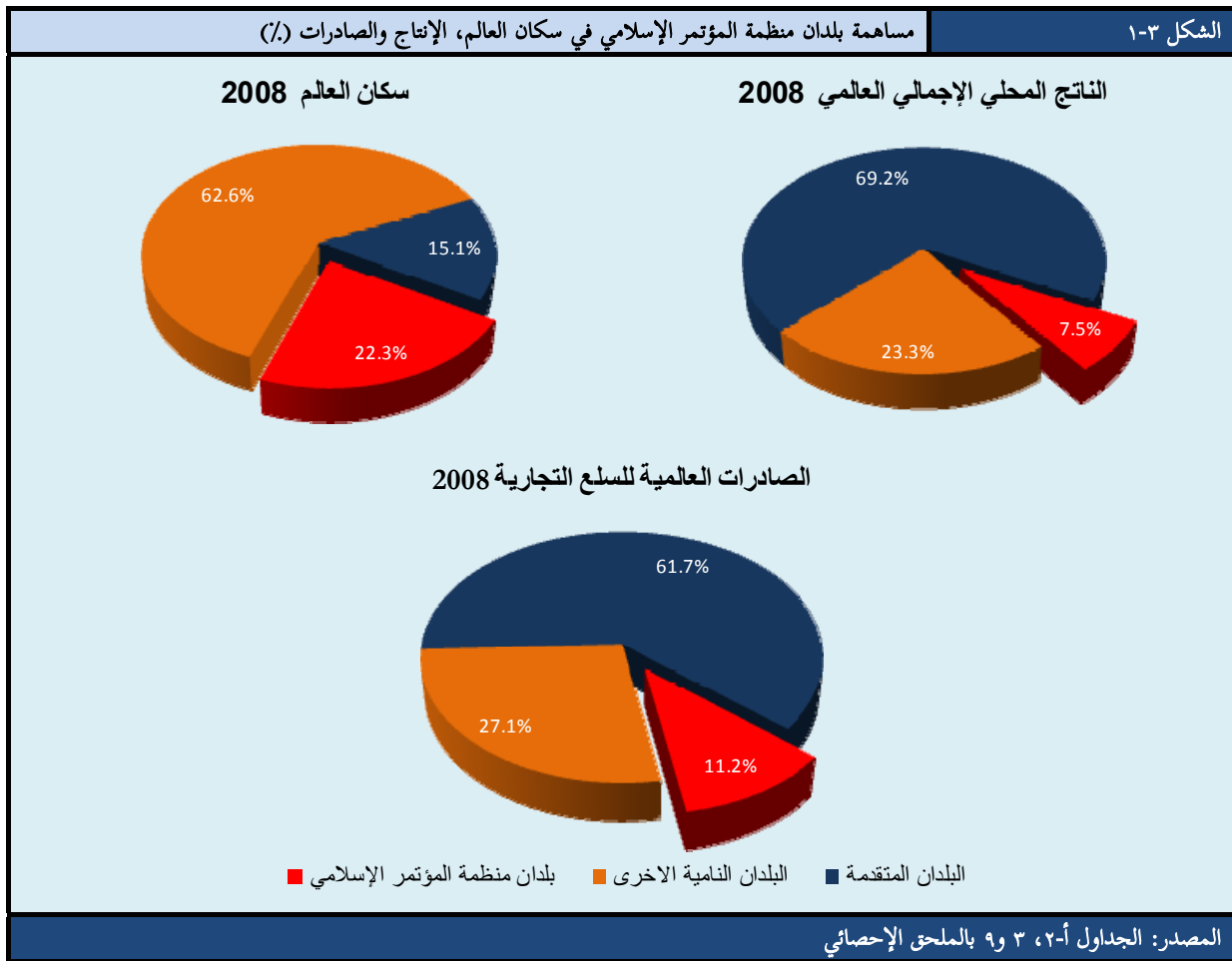
ومن الممكن، تحديداً، أن يصبح موضوع تمويل عجز الحساب الجاري لدى الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القليلة المقبلة. وفي هذا الصدد، اتجه رأس المال العالمي إلى موضع السلامة - في سندات الخزنة الأمريكية - نتيجة للارتفاع الكبير الذي جاءت به الأزمة إلى مديونية الولايات المتحدة، والتي ينظر إليها منذ فترة طويلة كونها تقترب من مستويات لا يمكن تحملها. وتقوم الحكومة الأمريكية بإنفاق مبالغ كبيرة على برامج التحفيز للحد من التأثيرات السلبية للأزمة ولشراء أو دعم الأصول نتيجة لتخفيض الديون العالقة بالاقتصاد. بيد أن معظم هذه التدخلات تم تمويلها عن طريق الاقتراض. وقد تقود هذه الخطوة إلى انخفاض حاد في قيمة الدولار عندما نهاية عملية تخفيف الديون أو في حال فقدان الأصول الأمريكية للجاذبية، وهو الشيء الذي قد يكون بدوره سببا في إحداث اضطراب جديد في أسواق المال العالمية.

والاحتمال الآخر يتمثل في أن يشكل أي انخفاض في التدفقات المالية العالمية بسبب الأزمة خطراً جدياً على بلدان العجز. وفي مثل هذه الحالة، يتضح أنه قد يكون هنالك مصادر أقل توفراً لتمويل عجز العديد من البلدان، على وجه الخصوص عجز الحساب الجاري الأمريكي، الشيء الذي قد يخل بالظروف المالية لتلك البلدان. وبوضع ذلك في الاعتبار، فإن هنالك حاجة ملحة للسياسات المنسقة دولياً بين دول العجز والفائض لتحقيق سيطرة محكمة على عدم التوازنات العالمية التي ما انفكت تطل بمهدداتها على استقرار التمويل الدولي.

٣. التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

١-٣. خلفية

يمتد إقليم البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على مساحة شاسعة. وتنتشر البلدان السبعة والخمسون الأعضاء في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن إندونيسيا (آسيا) في الشرق إلى غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب. وبذلك، تمثل هذه البلدان سدس مساحة العالم وخمس سكانه. وتُمثِّلُ البلدان الأعضاء جزءاً هاماً من البلدان النامية على مستوى العالم، وإن كانت تشكل مجموعة اقتصادية غير متجانسة نظراً لاختلاف مستويات التنمية في كل بلد عضو.



وعلى الرغم من غنى تلك البلدان بالموارد الاقتصادية في مختلف المجالات والقطاعات مثل الزراعة والأراضي الصالحة للزراعة، والطاقة والتعدين، والموارد البشرية، ومن إشرافها على إقليم تجاري استراتيجي، إلا أن هذا الغنى لم ينعكس على مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية التي بلغت، سواءً على المستوى الفردي للبلدان أو على مستوى المجموعة ككل. ويتضح هذا جلياً عند مقارنة متوسط الأداء الاقتصادي لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مع متوسط البلدان النامية التي لا تزال بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تتلصقاً في ذيل قائمة ترتيب الأداء العام لديها.

وبعدد سكان يبلغ تقريبا ٢٢,٣٪ من إجمالي سكان العالم، تساهم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي السبعة والخمسون بنسبة ٧,٥٪ فقط من إجمالي الإنتاج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي) وبنسبة ١١,٢٪ من إجمالي صادرات السلع، كلاهما بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (راجع الشكل ١-٣). فالبرغم من أن متوسط معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي للفرد اللذين سُجِّلَا من قبل مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانا عند مستوى أعلى مما لدى البلدان المتقدمة ومتوسطات العالم خلال فترة السنوات الخمس الماضية، إلا أنهما ظلا دون المستويات التي حققتها مجموعة البلدان النامية.

إنَّ طبيعة مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المتنوعة تعكس مستوى عالٍ من عدم التجانس والتباين في هيكل إقتصاد وأداء هذه البلدان. وتضم البلدان التسعة والأربعون الأقل نمواً في العالم ٢٢ بلداً عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي (انظر الجدول أ-١٣ بالملحق الإحصائي) يعتمد معظمها في جهوده لتحقيق أهدافه التنموية على تصدير عدد محدود من السلع غير النفطية، معظمها زراعية. وكما تصنف ١٨ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من بين البلدان المصدرة للنفط، حيث أن آفاق نمو وتنمية إقتصاداتها تعتمد بشكل رئيسي على إنتاج وتصدير النفط و/أو الغاز الطبيعي (انظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

وبوضع هذه الصورة في الاعتبار، فإنَّ الفجوة بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الغنية والفقيرة فجوة في غاية الوضوح. وبالنظر إلى آخر تصنيف أعدده البنك الدولي (World Bank 2009a) يُصنَّف ٢٥ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن البلدان منخفضة الدخل و٢٥ أخرى من بين البلدان متوسطة الدخل (١٨ منها من ذوات الدخل المتوسط المنخفض و٧ منها من ذوات الدخل المتوسط المرتفع). وفي المقابل صنفت ٧ بلدان فقط من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن البلدان ذات الدخل العالي (انظر الجدول أ-٤ بالملحق الإحصائي). وبالمقارنة تصنف ٧ بلدان فقط من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من بين البلدان ذات الدخل العالي (انظر الجدول أ-٤ بالملحق الإحصائي). ولهذا السبب، يتركز القدر الأكبر من إجمالي الإنتاج (الدخل) وتجارة مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في عدد قليل منها، حيث أن ١٠ بلدان فقط تستحوذ على ٧١٪ من إجمالي دخل بلدان المنظمة (الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٨ و٧٤٪ من إجمالي صادراتها السلعية، كلاهما بالسعر الجاري للدولار الأمريكي.

وتصبح الصورة أكثر قتامة عند التطرق إلى وضع الديون الخارجية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٨٣٦ بليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٠٧م. ففي هذا الصدد، تطيل آخر قائمة للتصنيف التي أعدها البنك الدولي، بوضع مستوى المديونية في الاعتبار، ٢٢ بلد من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المثقلة بالديون العالية التي تستحق معها المساعدة للتحرر منها (راجع الجدول أ-١٣ بالملحق الإحصائي).

وانطلاقاً من هذه الخلفية، يدرس باقي القسم الإتجاهات المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بالتفصيل خلال فترة السنوات الخمس الماضية التي تتوفر حولها البيانات ويعقد المقارنة بينها ومثيلاتها لدى كل من البلدان النامية والمتقدمة والاقتصاد العالمي ككل.

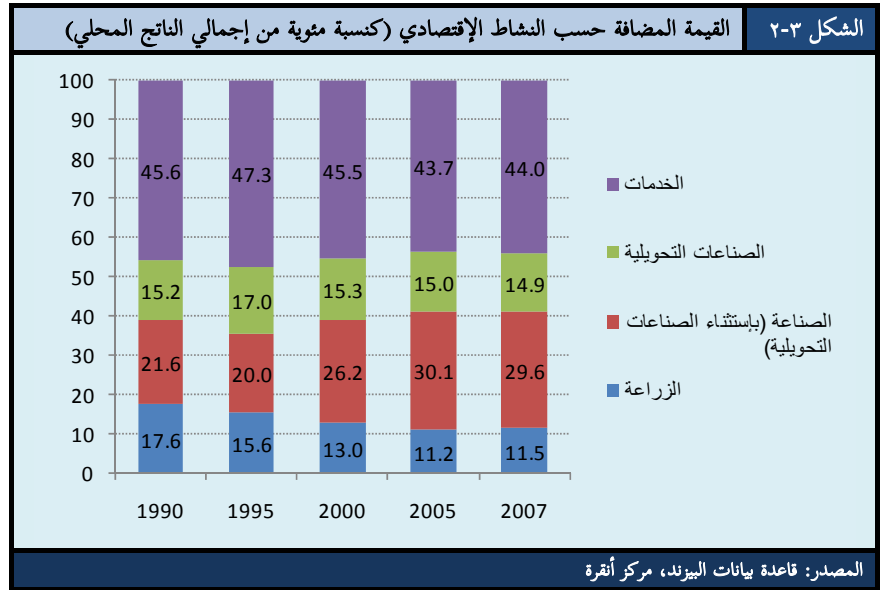
^٢ يعتمد تصنيف دخل البلدان على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٧: يصل دخل الفرد إلى ١١,٤٥٦ دولار أو أكثر بالبلدان ذات الدخل العالي؛ بين ٩٣٦-١١,٤٥٥ دولار بالبلدان ذات الدخل المتوسط؛ وبين ٣,٧٠٦ و ١١,٤٥٥ بالبلدان ذات الدخل المتوسط العالي؛ وبين ٩٣٦ و ٣,٧٠٥ للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض؛ و ٩٣٥ أو أقل بالبلدان ذات الدخل المنخفض

٢-٣. هيكل الاقتصاد

يقدم هذا القسم الفرعي من التقرير صورة عامة عن هيكل إقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس تحليل مساهمة (القيمة المضافة) نشاطاتها الإقتصادية الرئيسية (القطاعات الإقتصادية) في إجمالي إنتاج هذه البلدان (الناتج المحلي الإجمالي). ويبين الشكل (٢-٣) متوسط حصص أو قيمة القطاعات الإقتصادية الأربعة الرئيسية المضافة في إجمالي القيمة المضافة لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

بينما يسود الاعتقاد بأن الزراعة هي النشاط الإقتصادي الرئيسي وبالتالي من المفترض أن تلعب دوراً رئيسياً في إقتصادات معظم البلدان النامية، إلا أن هذا الاعتقاد لا ينطبق على عدد كبير من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي المتوسط بلغت حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ١١,٥٪ فقط في عام ٢٠٠٧، منخفضة تدريجياً من ١٧,٦٪ في عام ١٩٩١. وعلى المستوى الفردي للبلدان ساد قطاع الزراعة في عام ٢٠٠٧ في ٧ بلدان، هي أفغانستان، جزر القمر، غينيا بيساو، النيجر، سيراليون، الصومال وتوغو، حيث أنها تشترك جميعاً في كونها مصنفة من بين مجموعة البلدان الأقل نمواً في العالم. ويتباين إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبايناً واضحاً من بلد إلى آخر بالمنظمة، حيث سجلت الصومال الحصة الأعلى بنسبة ٦٠,١٪ وسجلت دولة قطر أدنى حصة بنسبة ٠,١٪ فقط (انظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

وبمساهمته الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي (٤٤٪)، يواصل قطاع الخدمات لعب دور رئيسي مشكلاً المصدر الأكثر أهمية للدخل في العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى المستوى الفردي للبلدان في عام ٢٠٠٧، يشكل قطاع الخدمات أعلى حصة بالناتج المحلي الإجمالي في ٣٣ بلد عضو بالمنظمة تتوفر حولها البيانات. وتتراوح حصة قطاع الخدمات في



الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٥٪ في ازربيجان إلى ٧٩,٣٪ في جيبوتي (انظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

من ناحية أخرى، لوحظ في السنوات الأخيرة، أن متوسط مساهمة قطاع الصناعة في إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة بدأ يبرز قطاع الخدمات. وشكلت الصناعة، متضمنة الصناعات التحويلية، النشاط الإقتصادي الرئيسي في مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث بلغ متوسط حصتها ٤٤,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وعلى المستوى الفردي للبلدان، تسيطر حصة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي على الإقتصاد في ١٧ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا يعود في الأساس إلى أن جميع هذه البلدان بلدان مصرة للوقود، حيث يصنف إنتاج النفط والغاز الطبيعي من بين النشاطات الصناعية. وتختلف مساهمة الصناعة بين بلدان منظمة المؤتمر من ٧,٤٪ في الصومال إلى ٧٤,٣٪ في ليبيا (انظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد لا يعكس، في حد ذاتها، مستوى التصنيع في ذلك الاقتصاد. ولذلك، يجب أن يوضع أداء قطاع الصناعات التحويلية موضع النظر أيضا من أجل تقديم صورة أكثر وضوحا للتصنيع في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. عموما وعلى الرغم من أن الأرقام حول حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى ضعف أداء هذا القطاع في معظم اقتصادات منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنها تكتسب أهمية في عدد قليل من البلدان الأعضاء، مثل تركمنستان، واندونيسيا، وماليزيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتركيا، والتي تشكل ٢٠-٣٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

ويعكس الشرح السابق حول الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث تركيب إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) فكرة واضحة أيضا عن هيكلها من حيث عائداتها التصديرية. وتمثل الزراعة وإنتاج النفط عموما النشاطين الاقتصاديين الأساسيين اللذين يسهمان بأعلى حصتين في إنتاج أكثر من نصف بلدان المنظمة. وبالنظر إلى آخر تصنيف أصدره صندوق النقد الدولي لكافة الاقتصادات بحسب مصدر عوائدها التصديرية الرئيسي (IMF 2009b)، يُصنّف ١٠ بلد عضو ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية وكما يُصنّف ١٧ بلدا عضوا آخر ضمن مجموعة البلدان المصدرة للنفط (انظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

٣-٣. النمو والإنتاج

ارتفع إجمالي الناتج المحلي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ككل - موضحا بالدولار الأمريكي بسعره الجاري - بشكل ملحوظ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ومقارنة بالمستوى الذي وصل إليه عند ٣,٧٧ ترليون في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ ٤,٥٩ ترليون في عام ٢٠٠٨، مضاعفا للمستوى الذي بلغه بـ ٢,٢٧ ترليون في عام ٢٠٠٤ (القسم الأعلى من الشكل ٣-٣). ويلاحظ بالنظر إلى هذه الأرقام أن بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي زادت من حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال هذه الفترة. وقد استطاعت هذه الدول رفع حصتها بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٨ من نسبة ٥,٤٪ التي حققتها في عام ٢٠٠٤. وبالرغم من ذلك، ومع الوضع في الاعتبار أن بعض الدول الغير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد حققت على المستوى الفردي حصصا عالية في إجمالي الناتج المحلي العالمي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنسبتي ٢٣,٤٪ و ٨,١٪ على التوالي، كما أن بعض الدول الأخرى سجلت تقريبا ذات المستوى، مثل الصين وألمانيا بنسبتي ٧,٢٪ و ٦٪ على التوالي، يبدو أن نسبة ٧,٥٪ التي سجلتها الدول السبعة والخمسين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجتمعة لا تزال غير كافية وتعكس وتشير إلى الأداء الضعيف للمجموعة. وعلاوة على ذلك، ومقارنة بالبلدان النامية، فقد سجلت حصة ثابتة بنسبة ٢٥,٢٪ للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، غير أن هذه الحصة إنخفضت إلى ٢٤,٥٪ في العامين اللاحقين.

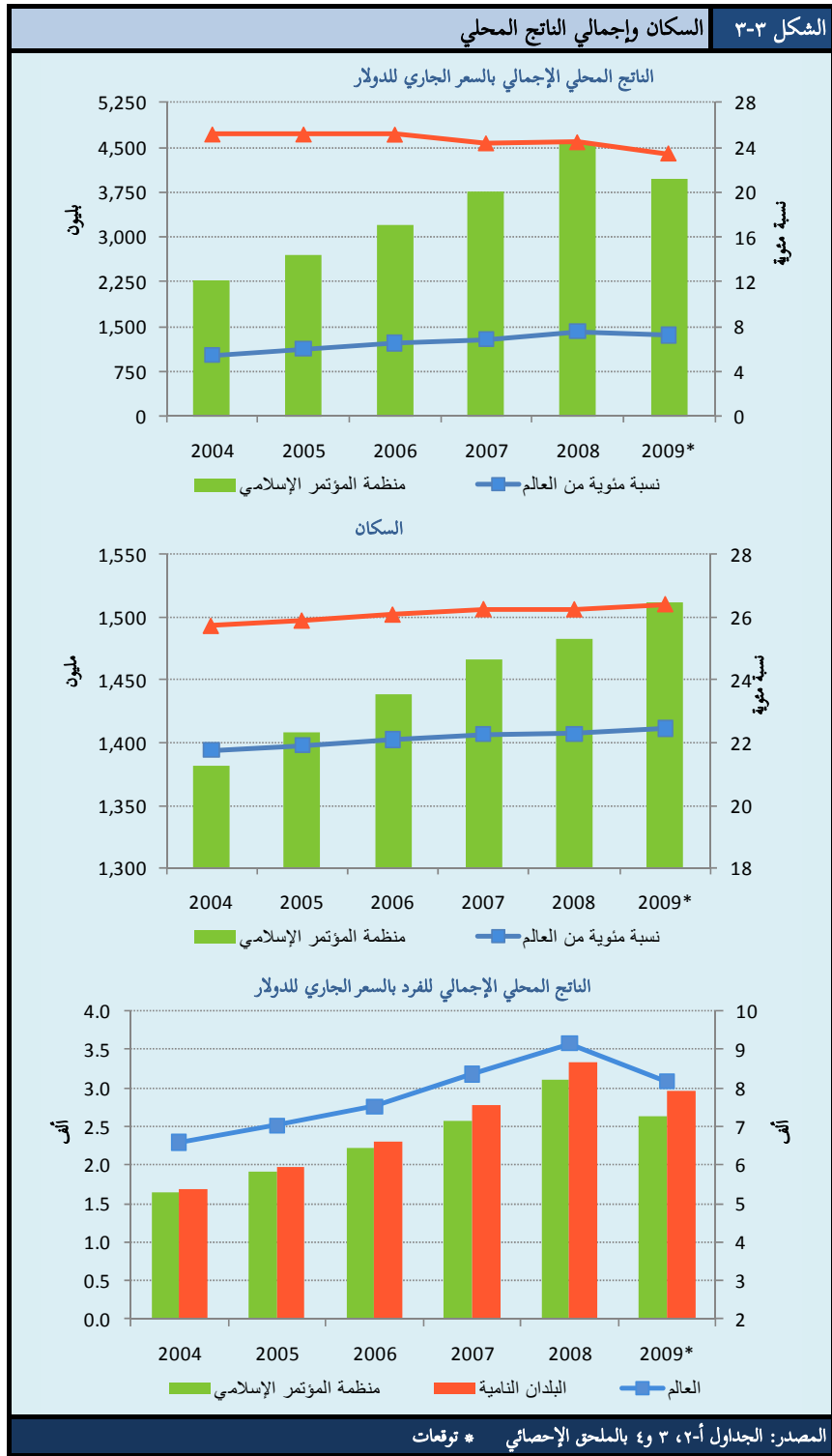
بالنظر إلى التوسع السريع في السكان، والزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي، من حيث القيمة الاسمية، يبعث القلق تجاه مستوى المعيشة في هذه البلدان بالمقارنة مع البلدان الأخرى. يتزايد إجمالي سكان بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تزايدا ملحوظا وينمو بأسرع من متوسط النمو العالمي ونمو سكان البلدان النامية. وبلغ سكان بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ١,٤٨ بليون في ٢٠٠٨، أعلى بنسبة ٧,٤٪ عن فقط السنوات الأربعة الماضية. وبذا إرتفعت حصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي سكان العالم من ٢١,٨٪ في ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٨، في الوقت الذي ارتفعت فيه حصتها في إجمالي سكان البلدان النامية من ٢٥,٧٪ إلى ٢٦,٣٪ في هذه الفترة (القسم الأوسط من الشكل ٣-٣). وكما هو مبين في الشكل (٣-٣)، يلاحظ أن الاتجاه في مساهمات مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كان أقل أو بزيادة طفيفة بالمقارنة مع حصة هذه المجموعة من مجموع السكان في العالم، وذلك عند المقارنة باتجاه

حصص مجموعة البلدان النامية خاصة. وبالتالي، فإن هذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي قد بدأ في الابتعاد عن المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية (القسم الأسفل من الشكل ٣-٣).

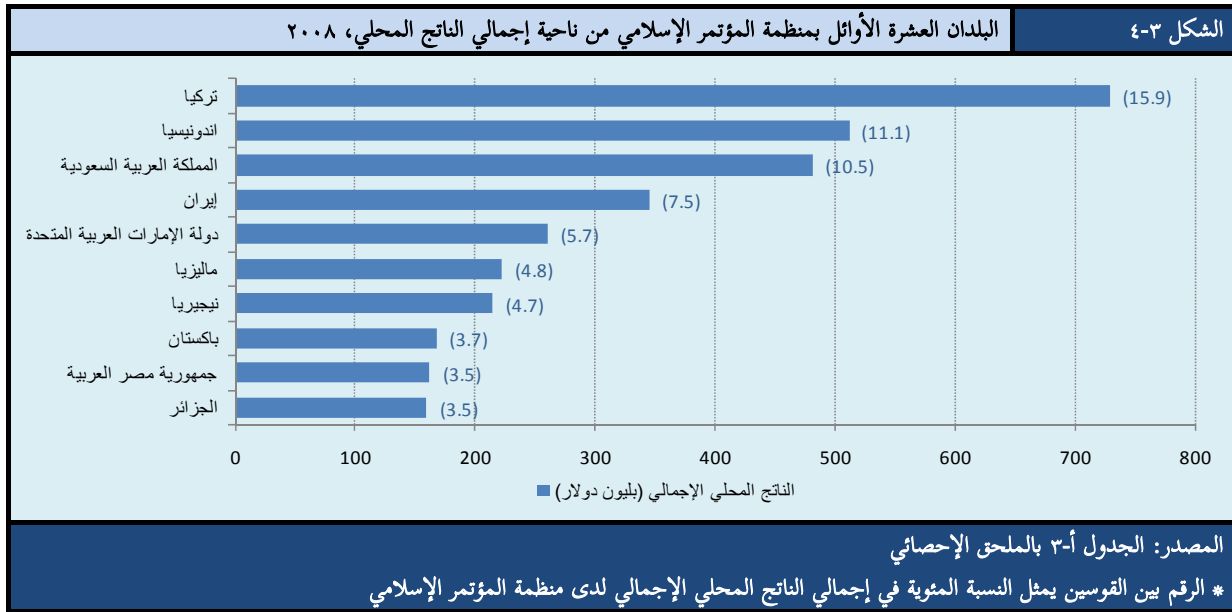
زاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة - بالسعر الجاري للدولار الأمريكي - باستمرار خلال الفترة قيد الدراسة ليصل إلى ٣٠٩٥ دولار في عام ٢٠٠٨ مقارنة بمبلغ ١٦٤٤ دولار التي كان قد بلغها في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فإن مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال أقل قليلاً من تلك في البلدان النامية خلال الفترة نفسها، وأقل بكثير من المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية والعالم آخذة في الاتساع فيما يختص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط منظمة المؤتمر الإسلامي ٣٦ دولاراً ليكون أقل من

متوسط البلدان النامية و دولار ٤٩٤٢ أقل من المتوسط في العالمي في ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٨ بلغت الفجوة ٢٢٧ دولار و ٦٠٥٢ دولار على التوالي (القسم الأسفل من الشكل ٣-٣).

وتشير التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠٩ إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي سينخفض إلى ٣,٩٨ ترليون نتيجة للأثار السلبية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية الراهنة. وتبعاً لذلك، فمن

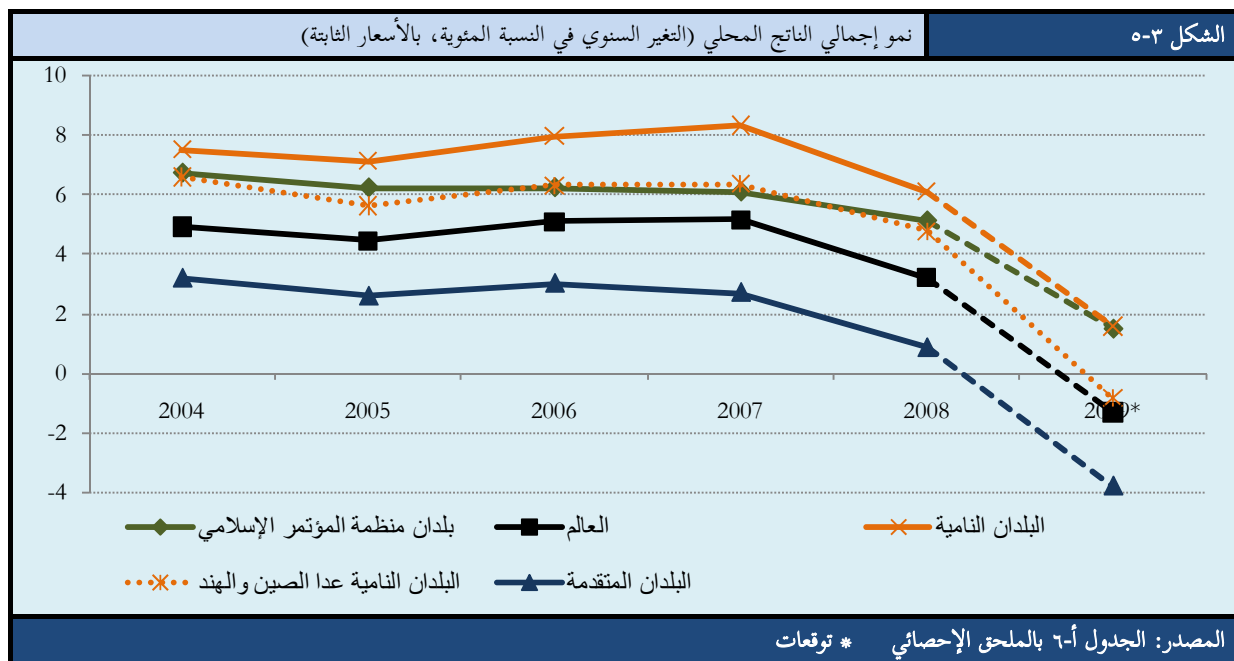


المتوقع أن تنخفض حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ٧,٢٪ من مستوى قمتها التي بلغت بنسبة ٧,٥ في عام ٢٠٠٧. وكما يتوقع أن تهبط حصتها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية إلى ٢٣,٤٪ مقارنة بمستوى ٢٤,٤٪ التي بلغت في ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أنه من المتوقع أن تزيد عدد سكانها إلى متجاوزا ١,٥ بليون نسمة في عام ٢٠٠٩، فيقدر أن ينخفض نصيب الفرد من إجمالي ناتجها المحلي إنخفاضا حادا إلى ٢٦٣١ دولار. ويقدر أن تنكمش الفجوة بينها والمتوسط العالمي إلى ٥٥٣٨ دولار نتيجة للتقلص الحاد في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإنه ومن المتوقع أن تزداد الفجوة بينها والبلدان النامية بأكثر مما هي عليه لتصل إلى ٣٣٥ دولار (الشكل ٣-٣).



ويلاحظ أيضا أن الكم الأكبر من إجمالي إنتاج دول منظمة المؤتمر الإسلامي (الناتج المحلي الإجمالي) ينتجه عددا قليلا من البلدان. وتشكل البلدان العشرة الأوائل المنتجة بمنظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ٣-٤) ٥٧٪ من إجمالي سكان المنظمة بيد أنها قامت بإنتاج ٧١٪ من إجمالي إنتاج منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨. ويبدو، عند وضع هذه الحقيقة في الاعتبار، أن الأداء العام لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة يتأثر تأثرا بالغا بتطورات البلدان العشرة هذه، والتي هي إما بلدان مصدرة للنفط وبلدان ذات دخل متوسط/عالي. وانعكس هذا الوضع في الفجوة الشاسعة بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الغنية والفقيرة، حيث كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدول الغنية منها أكثر بـ ٣٥٣ مرة عما كان لدى الفرد في البلدان الفقيرة في ٢٠٠٨ (انظر الجدول ٤-أ بالملحق الإحصائي). تعكس هذه الأرقام مستوى عالي لتباين الدخل والفجوة الواسعة بين البلدان الغنية والفقيرة بداخل منظمة المؤتمر الإسلامي، الشيء الذي يشكل واحدا من العوامل الرئيسية التي تعيق التعاون الإقتصادي بداخل منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة التجارة والاستثمار لدى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكمجموعة سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي معدل نمو بلغ في متوسطه ٦,٧٪ في إجمالي ناتجها المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٤. ولكن، انخفض هذا المعدل بعض الشيء خلال فترة السنوات الثلاثة التالية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بمتوسط ٦,٢٪. وانخفض متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لهذه البلدان إلى أكثر من ذلك إلى ٥,١٪ في ٢٠٠٨، نتيجة لبواكير تأثيرات التباطؤ الذي شهده نشاط الإقتصاد العالمي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يبطئ معدل هذا النمو إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩ كما هو الحال لدى البلدان النامية ككل (الشكل ٣-٥).



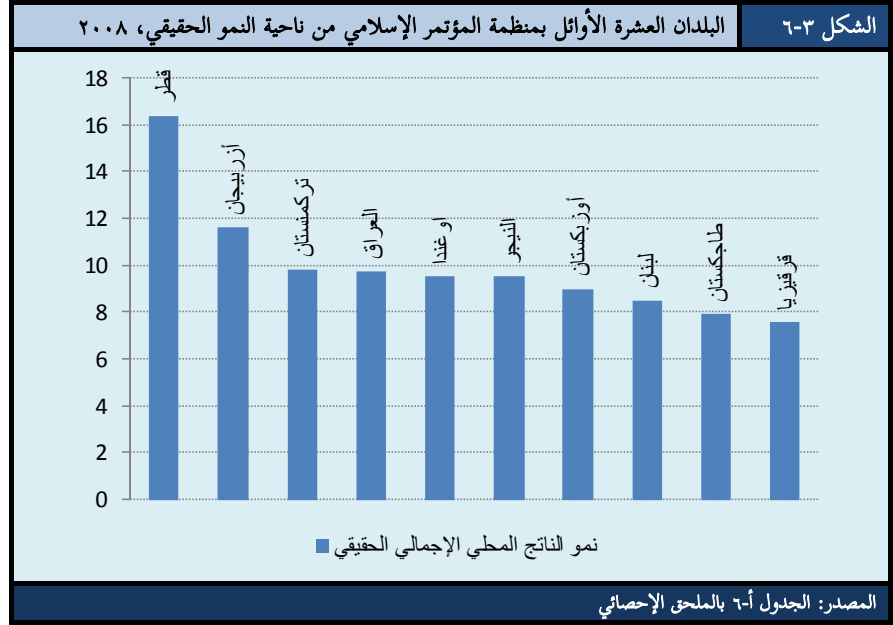
يبين الشكل (٥-٣) أنَّ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كان أعلى، خلال الفترة قيد الدراسة، من المتوسط العالمي ومتوسط البلدان المتقدمة، ولكنه كان أدنى شيئاً ما من متوسط البلدان النامية، غير أنه يجب ملاحظة أنَّ أداء البلدان النامية كمجموعة يتأثر إلى حد بعيد بأداء البلدان الآسيوية الرائدة ذات أداء النمو القوي، خاصة أداء الصين والهند. ويلاحظ بمعطى البيانات، أنَّ بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كانت في مواكبة جيدة مع البلدان النامية الأخرى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ عند استثناء هذه البلدان من مجموعة البلدان النامية. وتشير توقعات ٢٠٠٩ إلى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ستؤدي أداءً أفضل من البلدان النامية (الشكل ٥-٣).

وعلى المستوى الفردي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، كانت دولة قطر الأولى من بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاقتصادات العالمية الصاعدة، محرزة معدل نمو حقيقي بلغ ١٦,٤٪ في ٢٠٠٨. وعلاوة على دولة قطر، تضم قائمة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي العشرة الأولى النامية في ٢٠٠٨ كل من ازربيجان، تركمنستان، العراق، اوغندا، النيجر، اوزبكستان، لبنان، طاجكستان وقرقيزيا (الشكل ٦-٣). ومع دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الإحدى عشر هذه من بين الاقتصادات الخمسة والعشرين الأسرع نمواً في العالم في ٢٠٠٨.^٤

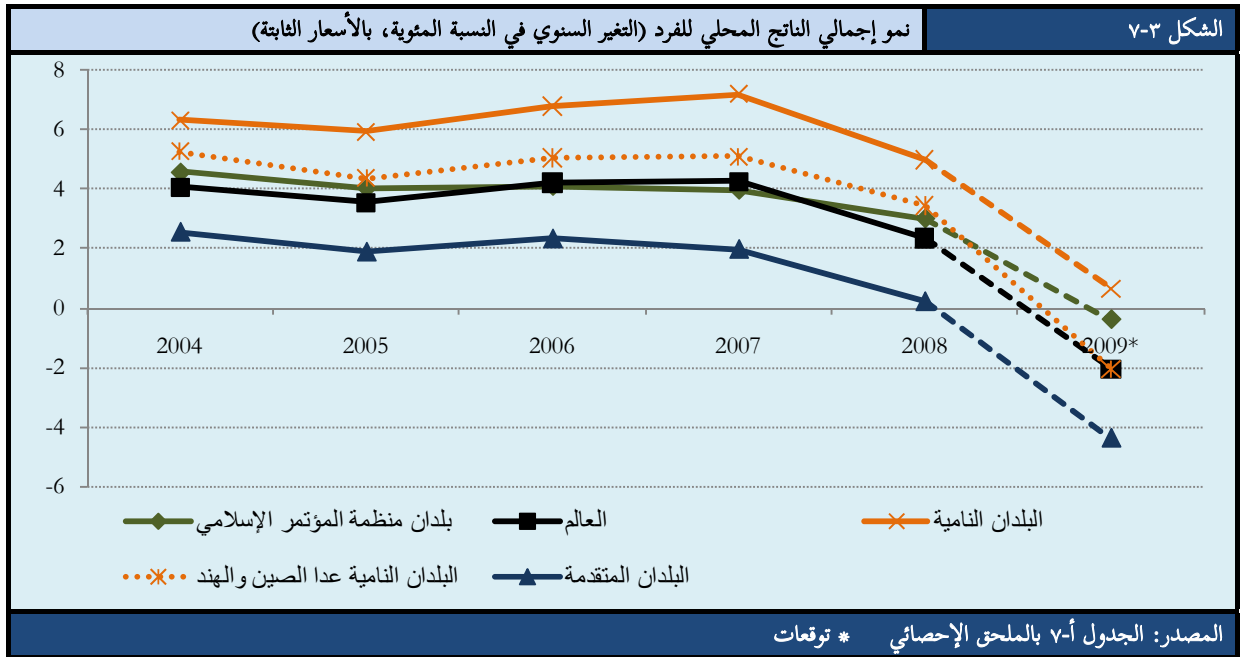
من ناحية أخرى، يلاحظ أن بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، كمجموعة، كانت قادرة على الحفاظ على متوسطات عالية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من متوسط معدلات النمو السكاني لديها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ولدرجة ما يعتبر هذا مؤشراً للتحسن في مستوى المعيشة في مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي. وبمتوسط بلغ ٣,٩٪ في الفترة قيد الدراسة، تم تسجيل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي عند نسبة ٤,٦٪، ومع ذلك تباطأ إلى ٣٪ في ٢٠٠٨ (الشكل ٧-٣).

^٤ تستند الحسابات إلى البيانات المستقاة قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠٠٩، الصادر من صندوق النقد الدولي

وبالرغم من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة حافظت على وتيرة جيدة في مقابل المتوسط العالمي، بل وحتى أنها أدت أداء أفضل عن البلدان المتقدمة في الفترة قيد النظر، إلا أن أدائها في مجال إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد ظل ضعيفا بأكثر مما هو لدى البلدان النامية ككل. تشير التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠٩ إلى انخفاض حاد في متوسط معدلات نمو الناتج المحلي



الحقيقي للفرد لكل المجموعات نتيجة للأزمة المالية الراهنة. وحسب هذه التوقعات من المتوقع أن يتقلص متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لدى مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٠,٤٪. وتشير التوقعات إلى تقلص أكثر عمقا في العالم والبلدان المتقدمة (الشكل ٧-٣).

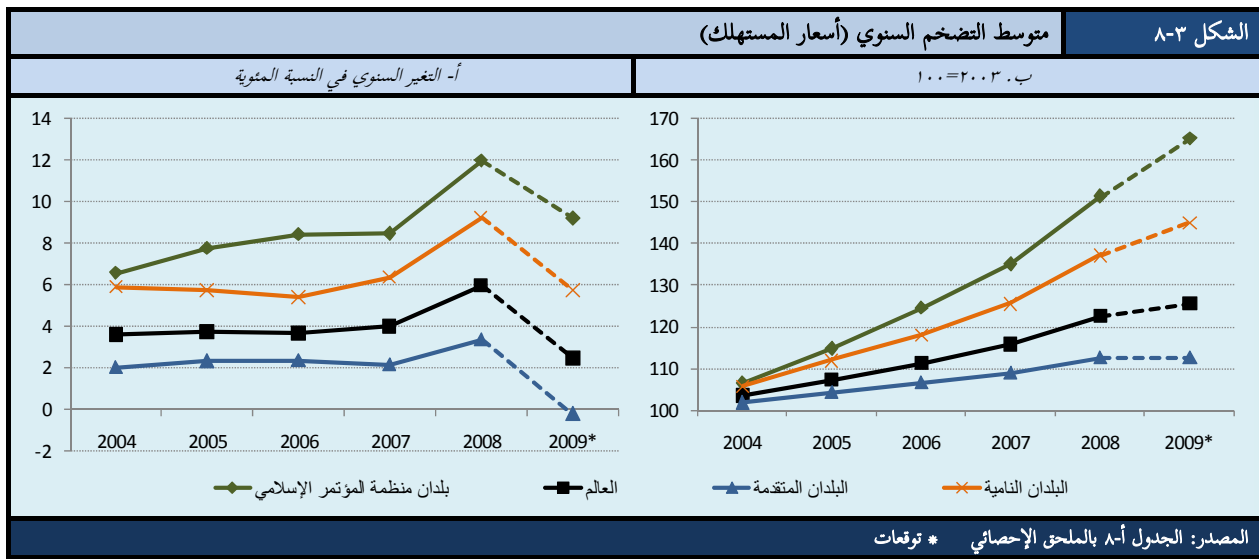


٤-٣. التضخم

يُعتبر انخفاض معدل التضخم في النظرية الاقتصادية، من بين أشياء أخرى، مؤشرا على استقرار الاقتصاد الشامل وتوازنه. وفي هذا الصدد، وتولي حكومات البلدان الصناعية والكثير من البلدان النامية اهتماما خاصا لهذه النظرية وتقوم بتطبيق مختلف السياسات المالية والنقدية في العقدين الماضيين من أجل السيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار في اقتصاداتها. ونتيجة لهذه الجهود تمت المحافظة على معدلات التضخم عند

مستوى أقل من ٥٪ في البلدان المتقدمة منذ أوائل التسعينات. وكما نجحت البلدان النامية هي الأخرى في كبح متوسط معدل التضخم لديها إلى أسفل من حوالي ٢٠٪ بعد أن كان عند مستوى فاق نسبة ١٠٠٪، وهكذا تم تخفيض متوسط معدل التضخم إلى خانة رقمية واحدة في وسط التسعينات من القرن الماضي.

في حين أن البلدان النامية، كمجموعة، قد نجحت في خفض متوسط معدل تضخمها إلى خانة رقمية واحدة في عام ٢٠٠٠، سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مستوى من التضخم بخانة رقمية واحدة في ٢٠٠٣ لأول مرة خلال فترة عقد من الزمان. ويعود هذا أساسا إلى السياسات والإصلاحات المالية الراشدة المعمول بها من قبل العديد من بلدان المنظمة في تسعينات القرن الماضي. وتجيء دول منظمة المؤتمر الإسلامي الواقعة في وسط آسيا وتركيا كأمثلة نموذجية في هذا الخصوص.



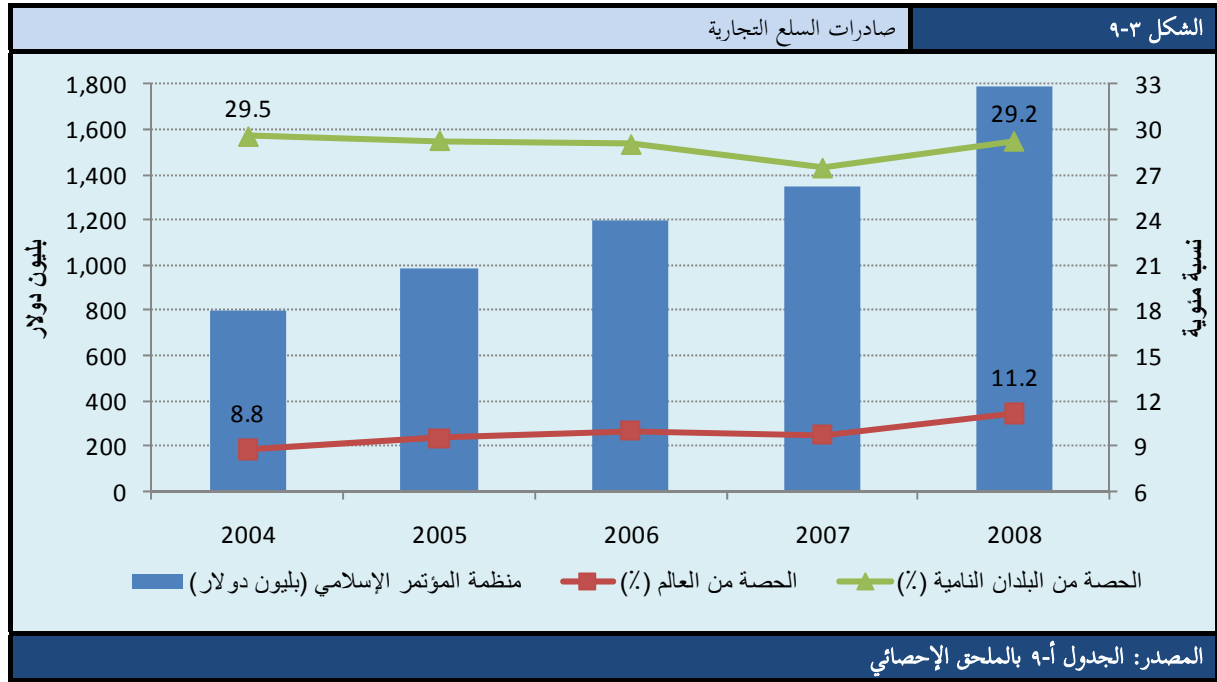
في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ارتفع التضخم بشكل ملحوظ في جميع أنحاء العالم بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار الغذاء والطاقة. كان التضخم في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في اتجاه صاعد بالفعل بعد عام ٢٠٠٤، وهو العام الذي سجل فيه أدنى معدل للتضخم في العقود الأخيرة. ولكن، مع قفزة في عام ٢٠٠٨، بلغ متوسط معدل التضخم في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى خانتي رقميتين بنسبة ١٢٪ (القسم أ من الشكل ٨-٣).

كان مستوى الأسعار العامة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨ أكثر من ٥٠٪ بأعلى من مستواها في ٢٠٠٣ (القسم ب من الشكل ٨-٣). وتشير هذه الأرقام إلى أن متوسط معدل التضخم في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ظل أعلى مما هو لدى البلدان النامية والمتوسط العالمي أيضا خلال الفترة قيد الدراسة. فالبرغم من أن توقعات ٢٠٠٩ تشير معدل منخفض للتضخم بالبلدان النامية متضمنة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنه لا تزال التوقعات سارية ببقاء متوسط معدل التضخم عاليا لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي عند حوالي ٩,٢٪.

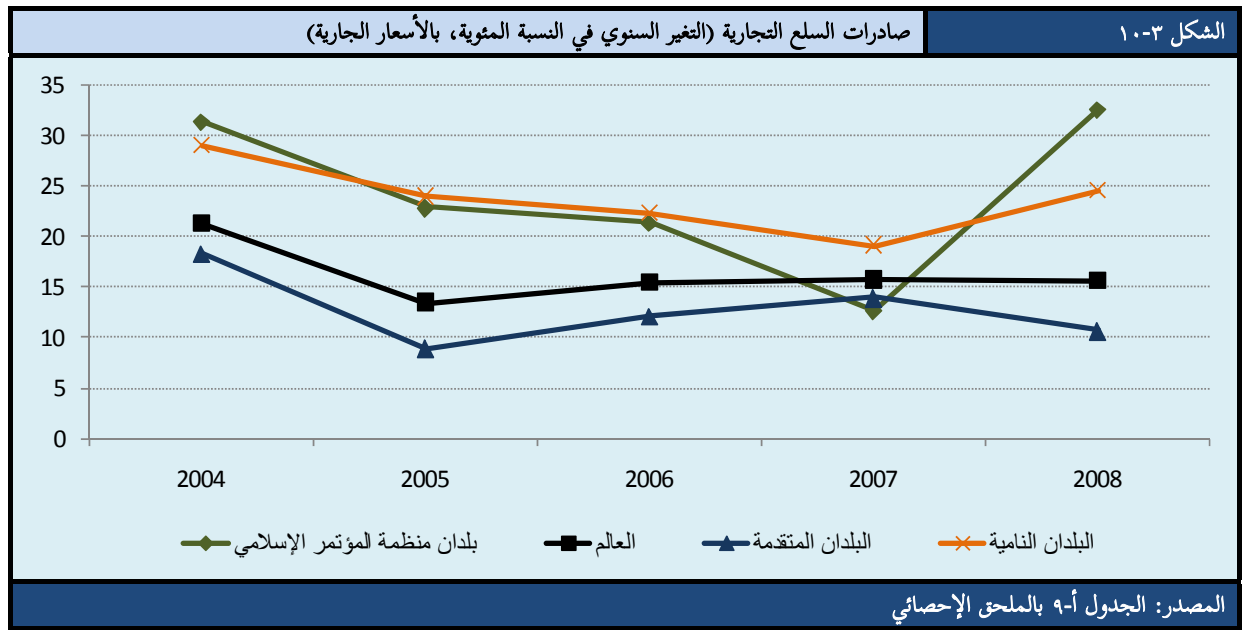
٥-٣. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

١-٥-٣. صادرات وواردات السلع

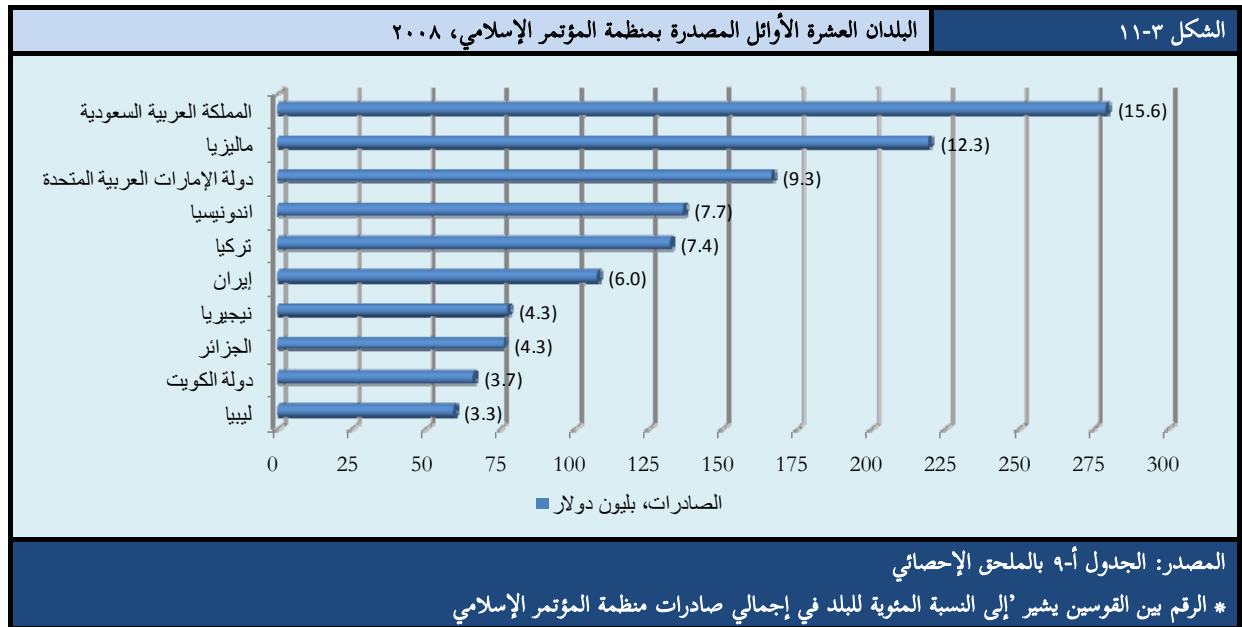
قدرت تجارة السلع العالمية - الصادرات (فوب) والواردات (سيف) - بمبلغ ٣٢,٨ ترليون في عام ٢٠٠٨، مقارنة بمستوى ٢٠٠٤ الذي بلغ ١٨,٧ ترليون دولار أمريكي. زاد إجمالي تجارة السلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات الخمس من ١,٥ ترليون إلى ٣,٣ ترليون دولار، موازيا لزيادة في حصتها في التجارة العالمية من ٨٪ إلى ١٠,٢٪ (الجدولان أ-٩ وأ-١٠ بالملحق الإحصائي).



يبين الشكل (٩-٣) أنَّ إجمالي صادرات السلع لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً لتبلغ ١٧٩١ بليون دولار في ٢٠٠٨، أي أكثر مرتين عن مستواها الذي بلغته بـ ٨٠٣ بليون في ٢٠٠٤. وفي هذه الفترة زادت حصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ٨,٨٪ إلى ١١,٢٪ في سوق الصادرات العالمية بمتوسط بلغ ٩,٨٪. فالبرغم من أنَّ حصتها في إجمالي صادرات البلدان النامية كانت في إنخفاض مستمر في السنوات الأولى من هذه الفترة، خاصة ٢٠٠٧، فقد ارتفعت هذه الحصة إلى ٢٩,٢٪ في ٢٠٠٨، بمتوسط بلغ ٢٨,٩٪ في الفترة قيد الدراسة.

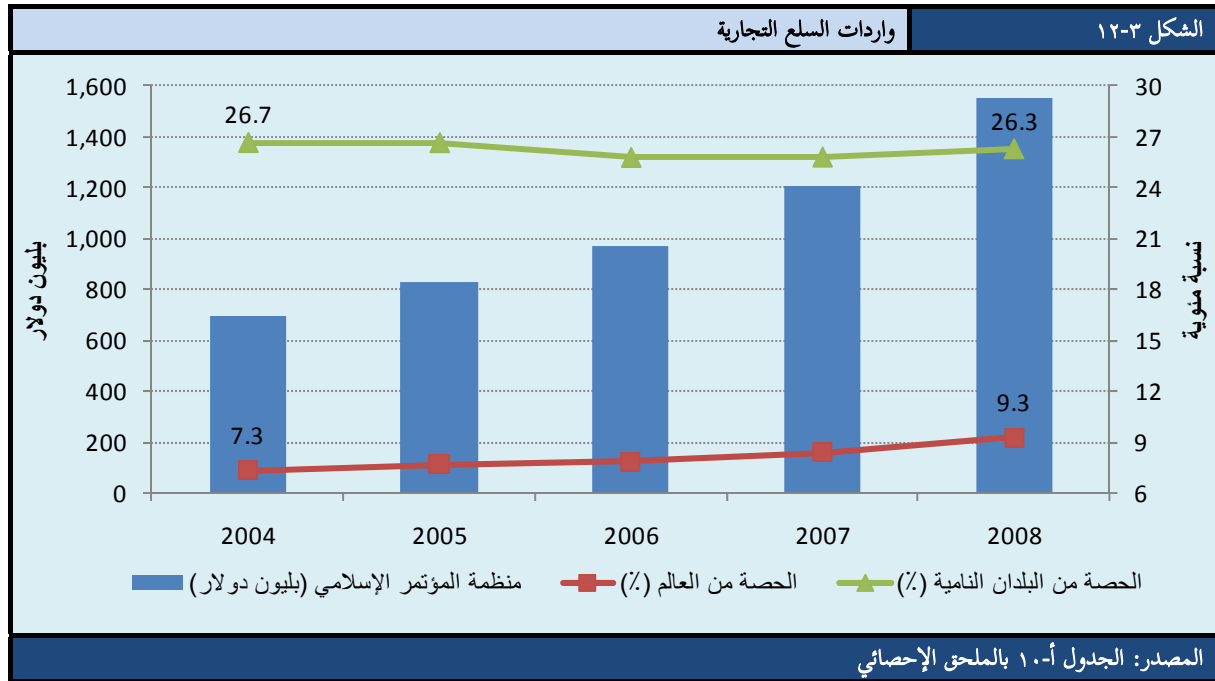


كما هو مبين في الشكل (١٠-٣)، كان نمو صادرات مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أقل من نمو البلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ولكن أصبح عاليا في ٢٠٠٨. وخلافا لذلك، كان أداء صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي متحسنا دائما عن المتوسط العالمي خلال نفس الفترة، عدا في ٢٠٠٧، الشيء الذي يوضح الانخفاض الطفيف في حصتها بسوق الصادرات العالمي في ذلك العام.



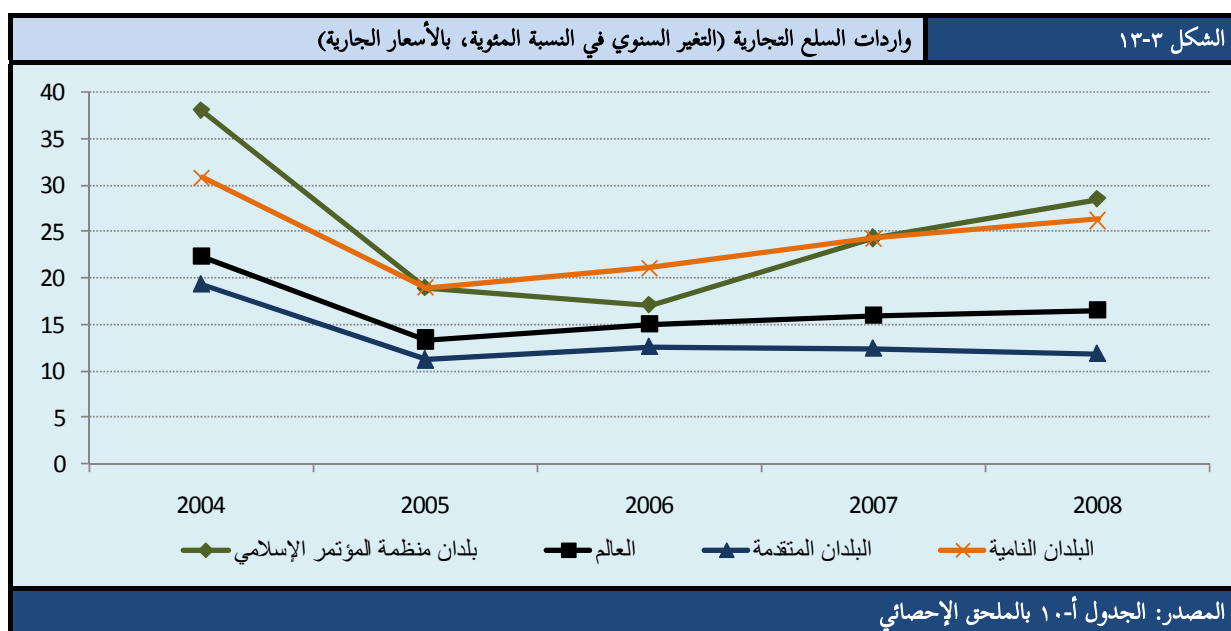
وبالرغم من أن حجم صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بدأ مؤخرا في الارتفاع في مجمله، فقد لوحظ، كما الحال في الإنتاج، استمرارية التركيز العالي لمعظم صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في عدد محدود من البلدان. واستحوذت البلدان العشرة الأولى المصدرة من بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقريبا هي ذات

البلدان العشرة الأولى في مجال الإنتاج، على ٧٣,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨ م (الشكل ١١-٣).

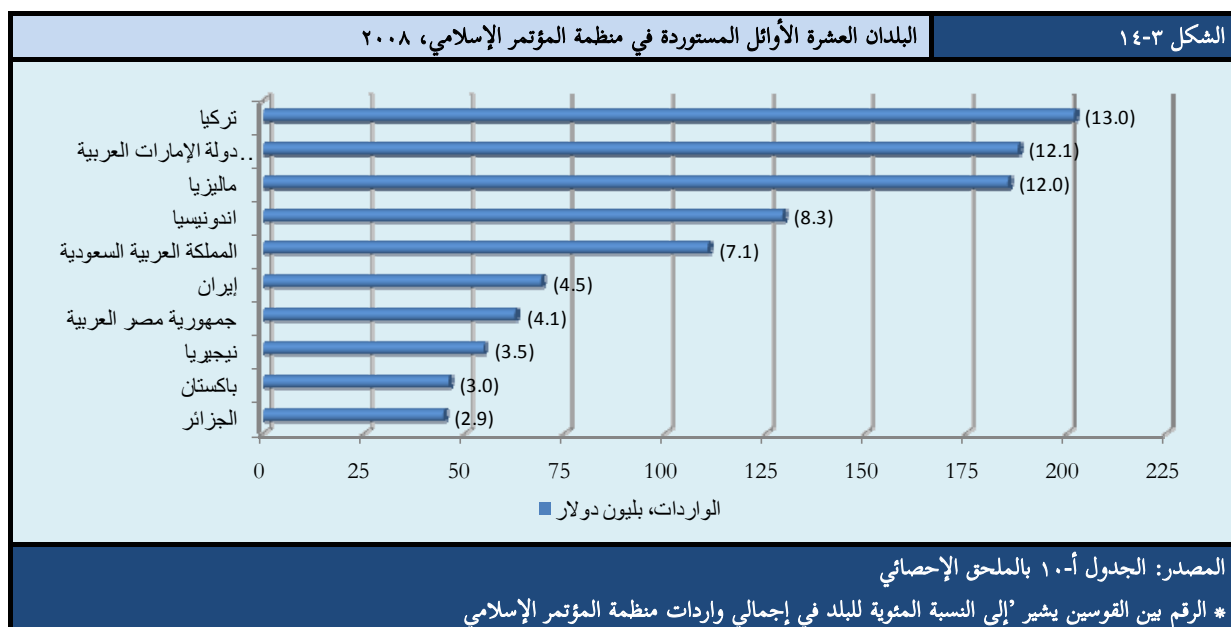


وعلى ذات المنوال، لوحظ أيضا على صعيد الأداء بواردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث ارتفعت واردات خلال الفترة قيد التقرير لأكثر من مثلي ما كانت عليه لتصل إلى ١٥٤٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ م عند مقارنتها بالرقم الذي بلغته بـ ٦٩٥ بليون في عام ٢٠٠٤ (الشكل ١٢-٣). وارتفعت حصة منظمة المؤتمر الإسلامي في واردات السلع العالمية بنقطتين مئويتين في هذه الفترة لتصل إلى ٩,٣٪ في ٢٠٠٨، في الوقت الذي انخفضت فيه حصتها في واردات البلدان النامية لتصل إلى ٢٥,٨٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٢٦,٧٪ التي كانت قد سجلتها في ٢٠٠٤. ومع ذلك، زادت هذه النسبة زيادة طفيفة مرة أخرى لتصل إلى ٢٦,٣٪ في ٢٠٠٨. ومما يجدر ملاحظته، هو أن حصص بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في واردات كل من العالم ومجموعة البلدان النامية كانت أقل من حصصها التي سجلتها في مجال الصادرات.

سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة أعلى معدل نمو لوارداتها في عام ٢٠٠٤ م عندما فاق هذا المعدل كل المعدلات التي حققتها المجموعات الأخرى (الشكل ١٣-٣). وبعد معدل النمو السنوي الذي حققته بنسبة ٣٨,١٪ بوارداتها في عام ٢٠٠٤، سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي معدلات منخفضة في العامين التاليين بمعدل ١٧,٢٪ في ٢٠٠٦. ومع ذلك، سلكت هذا المعدل اتجاها متزايدا في العامين التاليين ليصل إلى ٢٨,٦٪ في ٢٠٠٨. وعلى وجه العموم، كان متوسط معدل نمو الواردات السلعية لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أعلى من متوسطات العالم والبلدان النامية والمتقدمة خلال الفترة قيد النظر.

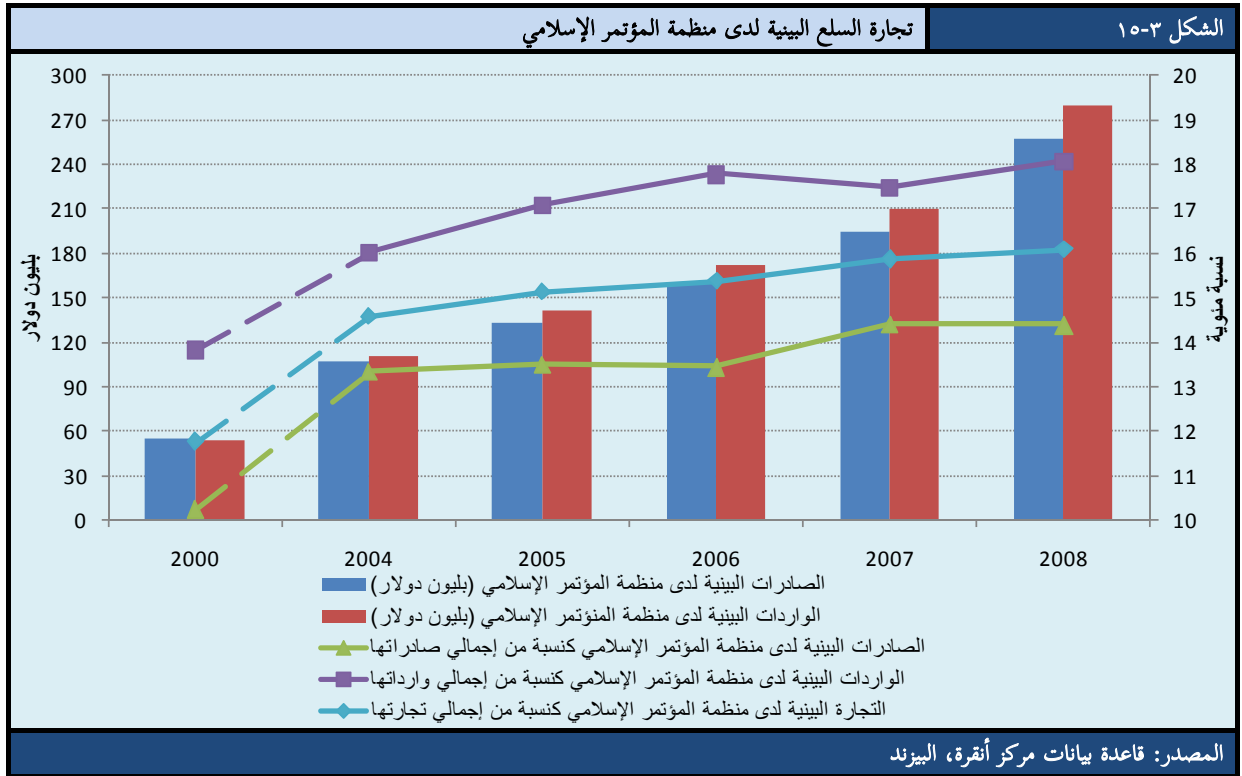


وكما كان الموقف في الصادرات، تركزت واردات السلع لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في بلدان قليلة. يعرض الشكل (١٤-٣) بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي العشرة الأوائل المستوردة في ٢٠٠٨. وحسب ذلك، تعتلي تركيا قائمة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المستوردة بواردات بلغت ٢٠٢ بليون دولار، ما يعادل ١٣٪ من إجمالي واردات بلدان المنظمة. وتشكل واردات كل من دولة الإمارات العربية، ماليزيا، اندونيسيا، المملكة العربية السعودية إلى جانب تركيا ٥٢,٦٪ من إجمالي واردات المنظمة. وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٠,٦٪ بعد إضافة واردات كل من إيران، مصر، نيجيريا، باكستان والجزائر، وهي البلدان المكمل لبلدان المنظمة العشرة الأوائل.

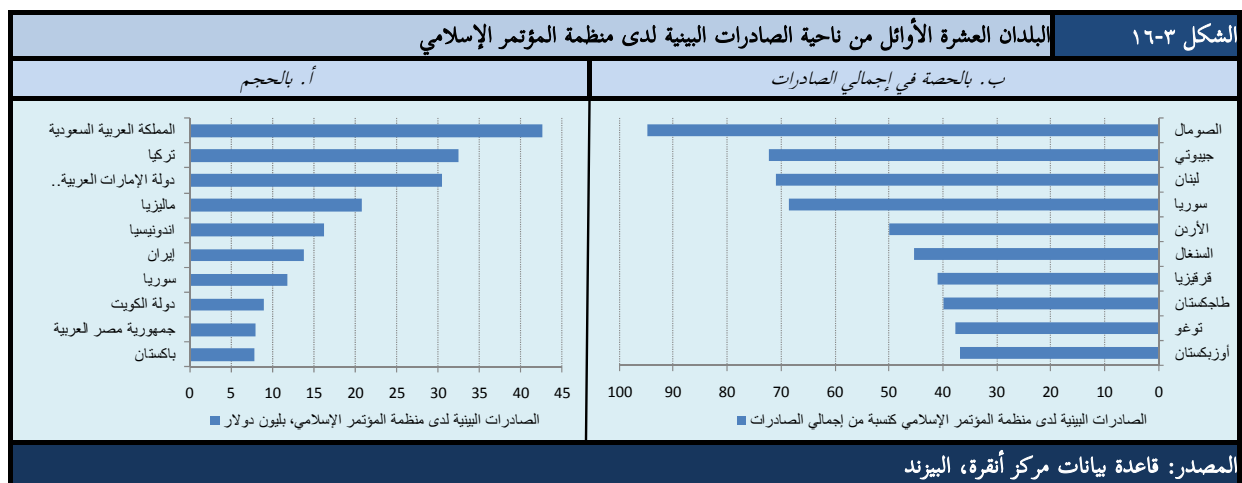


٣-٥-٢. التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

زاد حجم التجارة بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وبلغ هذا الحجم ٥٣٨ بليون دولار أو ١٦,١٪ من مجمل تجارتها في ٢٠٠٨، مقارنة بمبلغ ٢١٨ بليون أو ١٤,٦٪ التي بلغها في ٢٠٠٤. وفي هذه الفترة ارتفعت صادرات منظمة المؤتمر الإسلامي البينية من ١٠٧ بليون إلى ٢٥٨ بليون دولار، منعكسة في شكل حصة متزايدة في إجمالي صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٣,٣٪ في ٢٠٠٤ إلى ١٤,٤٪ في ٢٠٠٨. وشيها لذلك، قيمت الواردات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي عند ٢٨٠ بليون دولار في ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١١١ بليون دولار في ٢٠٠٤، معادلة بذلك إلى زيادة حصتها في إجمالي وارداتها من ١٦٪ إلى ١٨,١٪ (الشكل ٣-١٥).



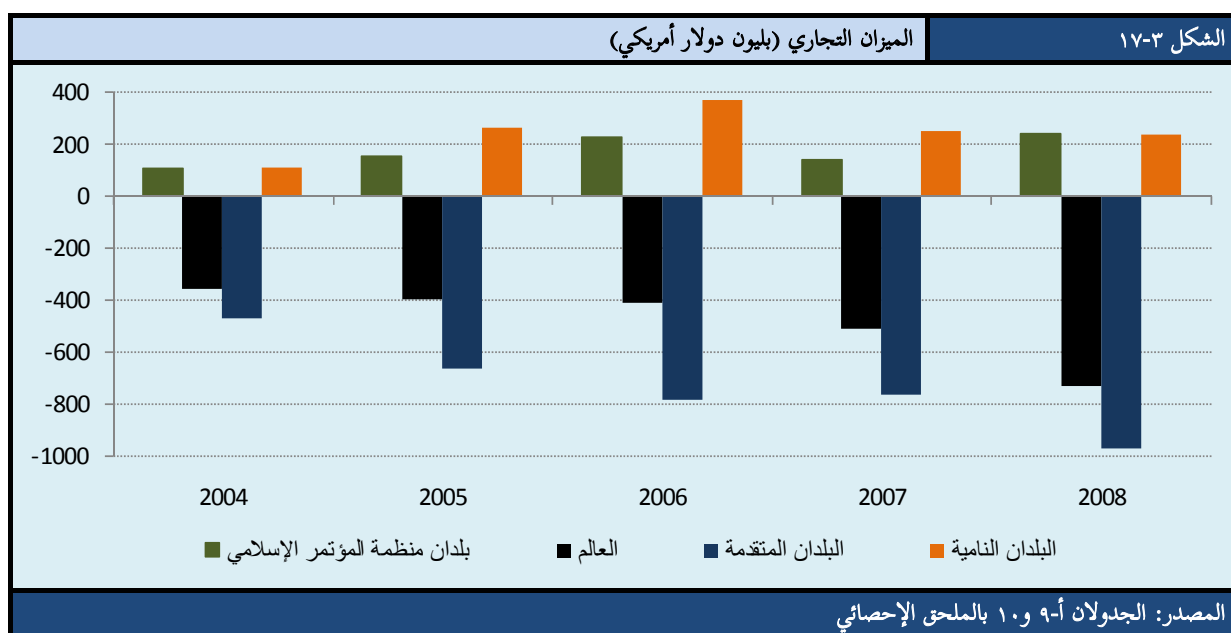
ولوحظ أنَّ ٧٥٪ من الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي قامت بها ١٠ دول فقط. وفي هذا الصدد، اعتلت المملكة العربية السعودية القمة بـ ٤٣ بليون دولار، أي ١٦,٦٪ من إجمالي الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي، تلتها تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بـ ٣٠ بليون دولار لكل. ماليزيا، اندونيسيا، إيران، سوريا، دولة الكويت، مصر وباكستان هي أيضا من بين البلدان العشرة الأوائل ذات الحجم الأعلى في الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما لوحظ أيضا في ثمانية من بين هذه الدول العشرة أنَّ الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي بها بلغت أقل من ٣٠٪ من إجمالي صادراتها (القسم أ بالشكل ٣-١٦).



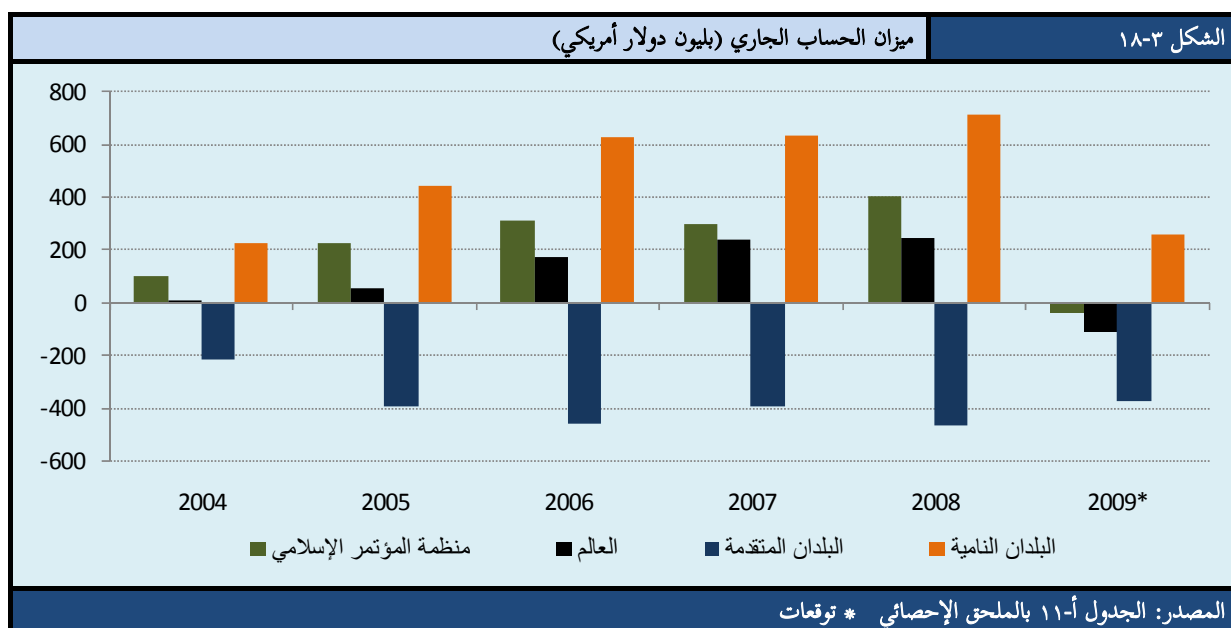
وعلى النقيض من ذلك، لوحظ أنّ بعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الحجم الضئيل في الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت حصصا عالية في الصادرات البينية لدى المنظمة في إجمالي صادراتها. وعلى سبيل المثال أرسلت حوالي ٩٥٪ من صادرات الصومال إلى بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨، في الوقت الذي بلغت فيه الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي في جيبوتي ولبنان ٧٠٪ من إجمالي صادراتهما. وأما سوريا، بصادرات بلغت ١٢ بليون دولار في الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي ما يعادل ٦٨,٤٪ من إجمالي صادراتها، كانت البلد الوحيد الذي دخل في قائمة البلدان العشرة الأوائل من ناحيتي حجم وحصة الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي. الأردن، السنغال، غرقيزيا، طاجيكستان، توغو، وأوزبكستان هي أيضا من بين البلدان العشرة الأوائل التي سجلت حصصا عالية في الصادرات البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي بإجمالي صادراتها (القسم ب بالشكل ١٦-٣).

٣-٥-٣. الميزان التجاري، الحساب الجاري وموقف الإحتياطي

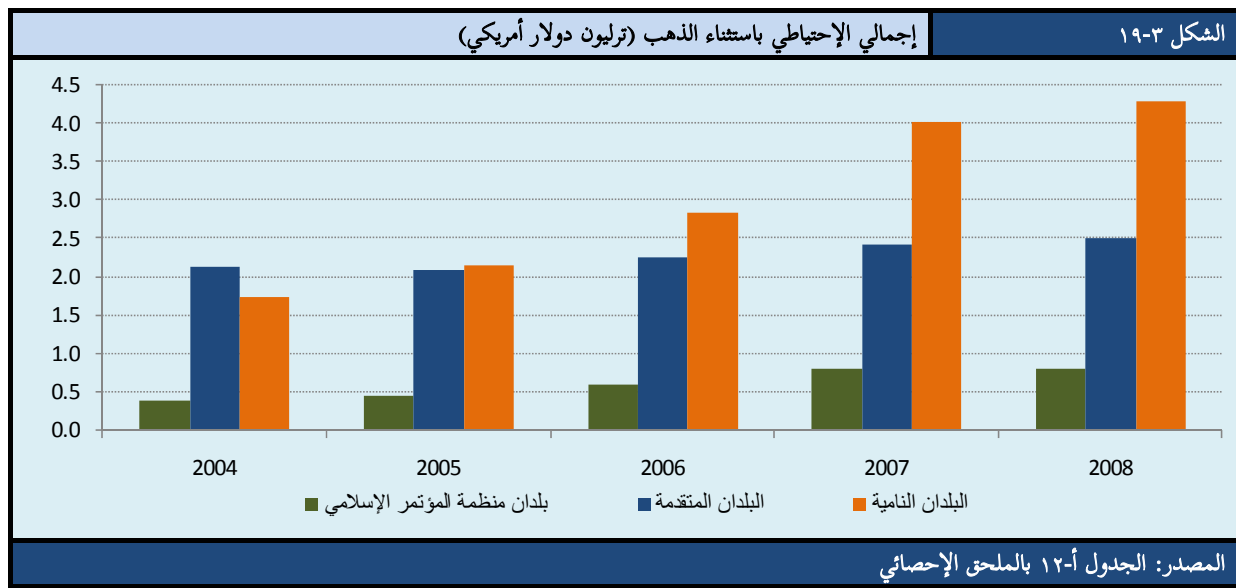
نظرا للتطورات في صادراتها ووارداتها خلال الفترة قيد النظر (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مجتمعة فائضا في الميزان التجاري في كل سنوات الفترة المذكورة (الشكل ١٧-٣). تم تسجيل أعلى فائض تجاري لدى مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٤٢ بليون دولار) في عام ٢٠٠٨، بينما تم تسجيل النسبة الأدنى (١٠٨ بليون دولار) في عام ٢٠٠٤. وفي المقابل، فإن مجموعة البلدان المتقدمة شهدت عجزا تجاريا متزايدا خلال نفس الفترة. وأما فوائض الميزان التجاري لدى البلدان النامية التي كانت في تزايد مستمر بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ سجلت انخفاضا في العامين الماضيين. وبالتالي، فمع الفائض المتزايد لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنخفض لدى البلدان النامية، أصبحت فوائض المجموعتين مائلة إلى أن تكون متساوية تقريبا في عام ٢٠٠٨.



اتجاهات مماثلة لوحظت أيضا في ميزان الحساب الجاري لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ٣-١٨). وكما هو الوضع لدى البلدان النامية، فقد حافظت مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي على فائض متزايد في الحساب الجاري في كل سنوات الفترة قيد النظر. و في المقابل، واصلت مجموعة البلدان المتقدمة النمو في مواجهة عجز كبير في حسابها الجاري. ففي عام ٢٠٠٨ سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي فائضا بلغ ٤٠٧ بليون، وهذا يعادل تقريبا أربعة أضعاف المستوى الذي تحقق في ٢٠٠٤. ولكن، ونتيجة للأزمة العالمية الراهنة تشير توقعات ٢٠٠٩ إلى أن بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي سوف تسجل، ولأول مرة، عجزا في حسابها الجاري يقدر بحوالي ٣٦ بليون دولار، في الوقت الذي يتوقع أن ينكمش فيه الفائض الكبير الذي حققته مجموعة البلدان النامية بأكثر من ٧٠٠ بليون دولار في ٢٠٠٨ على ٢٦٠ بليون دولار.



ومن ناحية أخرى، بلغ احتياطي النقد العالمي - باستثناء الذهب - ٦,٨ ترليون دولار في ٢٠٠٨، سجلت منها البلدان المتقدمة ٢,٥ ترليون دولار في جمعت البلدان النامية ٤,٣ ترليون دولار (الشكل ١٩-٣). وتجدر الإشارة هنا إلى أن احتياطيات البلدان المتقدمة النمو كانت أعلى من تلك التي لدى البلدان النامية حتى عام ٢٠٠٤، لكن ومنذ ذلك استمر الوضع في الاتجاه المعاكس بسرعة حيث بدأت البلدان النامية، اعتباراً من ٢٠٠٨، امتلاك ثلثي إجمالي الإحتياطي العالمي. رغم أنه من الممكن تفسير هذا الاتجاه جزئياً بزيادة التدفقات التجارية والفوائض الضخمة لدى بعض البلدان النامية، مثل الصين، والبلدان الآسيوية حديثة التصنيع والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، إلا أنه يبدو على الأرجح أن هذا الوضع يعود إلى جهود الإصلاحات المالية في بعض البلدان النامية ذات العجز المزمن في حسابها الجاري لتحسين مواقف إحتياطياتها. يبدو أن التطبيق الواسع لتحرير حساب رأس المال في البلدان النامية قد أدى إلى الحاجة إلى حشد المزيد والمزيد من الإحتياطيات من أجل التحصين ضد التقلبات المالية، مثل التغير المفاجئ في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال وتقليل تعرضها للأزمات المالية العالمية.



كما هو مبين في الشكل (١٩-٣)، فإن إجمالي احتياطي بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (باستثناء الذهب) قد زاد بأكثر من الضعف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ متجاوزاً ٨١٠ بليون دولار. وكما هو في حالة البلدان النامية، تم تسجيل أعلى زيادة في احتياطي بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٧. وبلغ متوسط النمو السنوي المركب في هذه الفترة ٢٠,٣٪ بأعلى من المتوسط العالمي (١٥,٤٪)، ولكنها أقل من متوسط البلدان النامية (٢٥,٤٪). ويلاحظ أن الجزء الأكبر من مجموع احتياطي بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لا يزال يتراكم في عدد قليل منها حيث لا يوجد استأثرت منها ١٠ بلدان فقط بنسبة ٧٩,٢٪ من إجمالي احتياطي مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلاوة على ذلك، تظهر الأرقام في الجدول (أ-١٢ بالملحق الإحصائي) أن جميع بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تقريباً، والتي تتوافر حولها البيانات، قامت بتعزيز إحتياطياتها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. فالبرغم أن مصطلح عبارة "تحسن" في إحتياطيات النقد الأجنبي تشير إلى زيادة الإحتياطي أو تراكمه، فهذا وضع قد يُعاش حتى لو كان هناك عجز في ميزان الحساب الجاري بشرط أن يتمكن البلد المعني من تمويل ذلك العجز عن طريق قنوات التمويل الخارجية مثل الإقتراض الخارجي (الدين الأجنبي أو الخارجي) بدلاً عن استعماله لإحتياطيه.

وفي هذا الصدد، فإنه من المعلوم أنه عادة ما يتم تمويل التدهور في ميزان الحساب الجاري عن طريق احتياطي النقد الأجنبي وخلافها، ولكن أيضاً، وبالتحديد في حالات العديد من البلدان النامية، من خلال تدفقات التمويل الخارجي المختلفة، أساساً في شكل ديون. ويتم في القسم التالي تناول إجمالي الديون الخارجية وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدراسة هذه العلاقة في حالة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة قيد النظر.

٣-٥-٤. الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر

عكس إجمالي الدين الخارجي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي اتجاها بالتصاعد خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، عدا الانخفاض الطفيف الذي سجله في عام ٢٠٠٥. وفي ٢٠٠٧، بلغ إجمالي الدين الخارجي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ٨٣٦ بليون دولار، بزيادة ١٢,٦٪ عن العام السابق. ويصبح الوضع أكثر سوءاً عند الوقوف على التصنيف الذي أعده البنك الدولي، حيث أشار إلى أن ٢٢ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تم تصنيفها كبلدان فقيرة مثقلة بالديون، والتي صنف منها ١٨ بلد من بين البلدان الأقل نمو (انظر الجدول أ-١٣ بالملحق الإحصائي).

وعلى الرغم من ذلك، وكما هو مبين في الشكل (٣-٢٠)، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وحصلتها في إجمالي ديون البلدان النامية كانت في تناقص مستمر خلال الفترة قيد النظر. تم تسجيل نسبة الدين على إجمالي الناتج المحلي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، كمجموعة، عند نسبة ٤٧,٣٪ في ٢٠٠٣، بيد أنها ولكنها انخفضت باطراد في السنوات التالية لتصل إلى ٣٠,٢٪ في ٢٠٠٧. وخلال فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧، أظهر إجمالي الدين الخارجي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي حصة متناقصة من إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية فقد انخفضت من ٢٧,٢٪ في ٢٠٠٣ إلى ٢٤,١٪ في ٢٠٠٧ (الشكل ٣-٢٠).

لم يزد معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة إلا في ٣ من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي كازاخستان (١٧,٩ نقطة مئوية)، المالديف (١٢,١ نقطة مئوية) ولبنان (٤,٤ نقطة مئوية). وفي المقابل، انخفضت هذه النسبة من ١٠٠ إلى ١٣٠ نقطة مئوية في ٤ بلدان، سيراليون، غويانا، موريتانيا وغينيا بيساو. اعتباراً من عام ٢٠٠٧، كان لا يزال هناك ٣ بلدان بمعدل فاق ١٠٠٪ في هذا الخصوص، وهي غينيا بيساو (١٩٤)، الصومال (١١٦) وغانبيا (١١٢). وبتعبير مطلق، تشكل البلدان الخمسة الأولى المدانة من بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من تركيا (٢٥١,٥ بليون دولار، ما يعادل ٣٨,٧٪ من إجمالي ناتجها المحلي)، اندونيسيا (١٤٠,٨ بليون دولار، ما يعادل ٣٢,٦٪ من إجمالي ناتجها المحلي)، كازاخستان (٩٦١ بليون دولار، ما يعادل ٩١,٧٪ من إجمالي ناتجها المحلي)، ماليزيا (٥٣,٧ بليون دولار، ما يعادل ٢٨,٨٪ من إجمالي ناتجها المحلي) وباكستان (٤٠,٧ بليون دولار، ما يعادل ٢٨,٢٪ من إجمالي ناتجها المحلي).

النافذة ٣-١

تفعيل الخطة الدولية: مخصصات حقوق السحب العامة والخاصة الجديدة (الذهب الورقي)

أعد قادة مجموعة العشرين في قممتهم المنعقدة في لندن في الثاني من إبريل ٢٠٠٩ الخطة الدولية للإنعاش والإصلاح لإخراج الاقتصاد العالمي من الركود ومنع أي أزمة مثل الأزمة الراهنة من الحدوث مرة أخرى في المستقبل. وكجزء من الخطة البالغة ١,١ ترليون دولار أمريكي لدعم إعادة تنشيط القروض والنمو وفرص العمل في الاقتصاد العالمي، "اتفق قادة العشرين على دعم مخصصات حقوق السحب الخاصة التي ستضخ ٢٥٠ بليون دولار في الاقتصاد العالمي وتزيد السيولة الدولية وعلى المصادقة العاجلة على التعديل الرابع" (الفقرتين الخامسة والتاسعة عشر من تصريح القادة).

وعقبا للتعهد الذي جاء به قادة مجموعة العشرين وصادقت عليه اللجنة الدولية للنقد والتمويل في ٢٥ إبريل ٢٠٠٩ قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٧ يوليو ٢٠٠٩ بدعم المخصص العام لحقوق السحب الخاصة البالغ ٢٥٠ بليون دولار لتأمين السيولة للنظام الإقتصادي العالمي من خلال استكمال احتياطات النقد الأجنبي التي تملكها البلدان الأعضاء في الصندوق (البيان الصحفي ٢٦٤/٠٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي - IMF, Press Release No. 09/264). وتمت المصادقة من ثم من قبل مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٧ أغسطس ٢٠٠٩ ليبدأ العمل بها في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩ (البيان الصحفي ٢٨٣/٠٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي - IMF, Press Release No. 09/283).

وتبعاً لذلك، تم اعتماد مخصصات حقوق السحب الخاصة لأعضاء صندوق النقد الدولي المشاركين في دائرة حقوق السحب الخاصة (الأعضاء الـ ١٨٦ الحاليين) بما يتناسب مع حصصهم الحالية في الصندوق. ورفعت العملية مخصص كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي ٧٤,١٣٪ من حصصه، عليه فقد بلغ إجمالي مخصص أعضاء الصندوق ١٨٢,٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (الذهب الورقي) (ما يعادل حوالي ٢٨٣ بليون دولار أمريكي) من حوالي ٢١,٤٣ بليون ذهب ورقي (حوالي ٣٣ بليون دولار)*. خصصت حوالي ٥٩,٧ بليون وحدة ذهب ورقي من المخصصات العامة إلى البلدان الصاعدة والنامية، والتي تسلمت منها البلدان الأقل نمواً حوالي ٣,٩ بليون وحدة ذهب ورقي (٦ بليون دولار). وبلغت الكمية التي تسلمتها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ٢١,٧ بليون وحدة ذهب ورقي أو حوالي ٣٣,٦ بليون دولار كانت تلقت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢,٧ بليون دولار (انظر الجدول رقم ١ والجدول أ-١٥ بالملحق الإحصائي للبيانات الواردة حول بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي منفردة).

الجدول رقم ١: مخصصات حقوق السحب العام والخاص (وحدة ذهب ورقي)				
مخصصات حقوق السحب التراكمية الراهنة	مخصصات حقوق السحب العام (سارية منذ ٢٨/٨/٢٠٠٩)	مخصصات حقوق السحب الخاصة (سارية منذ ٩/٩/٢٠٠٩)	مخصصات حقوق السحب المتراكمة (منذ ٩/٩/٢٠٠٩)	
21,433,330,200	161,184,250,000	21,452,706,435	204,070,286,635	جميع البلدان
14,847,156,288	101,498,432,776	11,948,530,053	128,294,119,117	البلدان المتقدمة
6,586,173,912	59,685,817,224	9,504,176,382	75,776,167,518	البلدان النامية
727,303,400	3,891,209,271	444,895,900	5,063,408,571	البلدان الأقل نمواً
2,356,163,600	21,648,173,562	3,744,657,262	27,748,994,424	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
340,124,200	1,758,831,631	211,833,472	2,310,789,303	البلدان الأقل نمواً الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

*. يركز تجميع البلدان في مجموعات على تصنيف صندوق النقد الدولي الوارد في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩.

المصدر: صندوق النقد الدولي

القرارات لتخصيص حقوق السحب الخاصة أصدرت مرتين قبل التخصيص الأخير في ٢٠٠٩، والذي يعتبر الأكبر حتى الآن. وكان التخصيص الأول بلغ ٩,٣ بليون وحدة ذهب ورقي في مجمله، وزعت في ١٩٧٠-١٩٧٢ في شكل أقساط سنوية. ووزع التخصيص الثاني، البالغ ١٢,١ بليون وحدة ذهب ورقي في ١٩٧٩-١٩٨١ في شكل أقساط سنوية (نشرة صندوق النقد الدولي، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٩ - IMF Factsheet, August 27, 2009).

*. تم تحويل مبالغ الذهب الورقي إلى الدولار الأمريكي باستخدام المعدل المعمول به في ٢٦ يونيو ٢٠٠٩ (واحد دولار أمريكي = ٠,٦٤٤٧٣٧ وحدة من الذهب الورقي). راجع http://www.imf.org/external/np/fin/data/rms_five.aspx لمعرفة المعدل الراهن.

مواصلة النافذة ٣-١

تفعيل الخطة الدولية: مخصصات حقوق السحب العامة والخاصة الجديدة (الذهب الورقي)

وكما حثت مجموعة العشرين أيضا على المصادقة العاجلة على التعديل الرابع لبنود اتفاقية صندوق النقد الدولي الذي يؤمن لمخصصات استثنائية لمرة واحدة بمبلغ ٢١,٤٥ بليون وحدة ذهب ورقي. ويسعى التعديل، الذي أقرح أولا في عام ١٩٩٧، للسماح للأعضاء بالمشاركة على قدم المساواة في نظام حقوق السحب الخاصة حتى ولو أنهم انضموا بعد مخصصات حقوق السحب الخاصة السابقة (٤٢ عضو لم يستلموا مخصصات قط، ٩ منها بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). وقد يساوي التعديل بين حصص الأعضاء لمخصصاتها التراكمية إلى حصة المراجعة التاسعة بحوالي ٢٩,٣٢٪ (البيان الصحفي ٤٣/٩٧ الصادر عن صندوق النقد الدولي - IMF, Press Release No. 97/43).

وأصبح التعديل ساري المفعول لكل الأعضاء في ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ عندما صادق الصندوق على قبول ثلاثة أخماس أعضاء صندوق النقد الدولي (١١٢ عضو) بنسبة ٨٥٪ من إجمالي القوة التصويتية. وعليه، حدد إصدار المخصصات الخاصة بمبلغ ٢١,٤٥ بليون وحدة ذهب ورقي بعد ٣٠ يوم من تاريخ تفعيل التعديل في ٩ سبتمبر ٢٠٠٩. وتسلمت البلدان النامية ٩,٥ بليون وحدة ذهب ورقي من هذا المبلغ، منها ٤٤٤,٩ مليون وحدة ذهب ورقي تقدم إلى البلدان الأقل نمواً. وبلغت المخصصات الخاصة التي أفردت لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ٣,٧ بليون وحدة ذهب ورقي، أو حوالي ٤٠٪ من المبلغ المخصص لجميع البلدان النامية (الجدول رقم ١).

وتقوم مخصصات حقوق السحب الخاصة بمضاعفة مخصصات حقوق السحب التراكمية الموجودة مسبقا إلى ما يبلغ ٤٢,٩ بليون وحدة ذهب ورقي. والان، وبإضافة المخصصات العامة والخاصة يبلغ إجمالي مخصصات حقوق السحب التراكمي ٢٠٤,١ بليون وحدة ذهب ورقي تعادل ٣١٦,٥ بليون دولار. وخصص مبلغ ٧٥,٨ بليون وحدة ذهب ورقي من هذا المبلغ للبلدان النامية، منها ٥,١ بليون للبلدان الأقل نمواً. وأما بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة فقد خصص لها إجمالي مبلغ ٢٧,٧٥ بليون وحدة ذهب ورقي، أو ما يعادل مبلغ ٤٣ بليون دولار.

وبتوفيرها موارد مالية كبيرة غير مشروط غلى البلدان المحدودة السيولة، فإن مخصصات حقوق السحب تحيي كمثل رئيسي على الاستجابة النقدية التعاونية للأزمة المالية العالمية. وهذا مهم بالتحديد للأسواق الصاعدة والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تأثرت تأثرا فادحا من الأزمة الراهنة. وحقوق السحب الخاصة المخصصة لأعضاء صندوق النقد الدولي ستحتسب من أصول إحتياطياتها، العاملة كعازل من السيولة المتدنية التكلفة للبلدان المنخفضة الدخل وتقلل الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط، مع الحاجة القليلة إلى فوائض الحساب الجاري أو الدين الأجنبي أو الداخلي. وقد تختار بعض الدول الأعضاء التنازل عن جزء من أو كل مخصصاتها إلى بلدان أخرى أعضاء بالصندوق في مقابل الحصول على العملة الصعبة - لتغطية احتياجات ميزان المدفوعات على سبيل المثال - في الوقت الذي يمكن فيه أن تختار البلدان الأعضاء الأخرى شراء قدر أكبر من المخصصات كوسيلة لإعادة توزيع إحتياطياتها (البيان الصحفي ٢٦٤/٠٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي - IMF, Press Release No. 09/264). وكما يمكن للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي استخدام حقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) في العمليات والمعاملات التي تتضمن الصندوق، مثل تسديد الفوائد وإعادة تسديد القروض، أو الدفع لزيادة الحصص في المستقبل.

المراجع:

G20 Summit (2009), *The Global Plan for Recovery and Reform, Leaders Statement*. London. [<http://www.g20.org/Documents/final-communicue.pdf>]

IMF, *Allocation of Special Drawing Rights for the Ninth Basic Period: Draft Executive Board Decision and Managing Director Report to the Board of Governors*, July 16, 2009, [<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/071609.pdf>]

IMF, *Communiqué of the International Monetary and Financial Committee of the Board of Governors of the International Monetary Fund*, April 25, 2009, [<http://www.imf.org/external/np/cm/2009/042509.htm>]

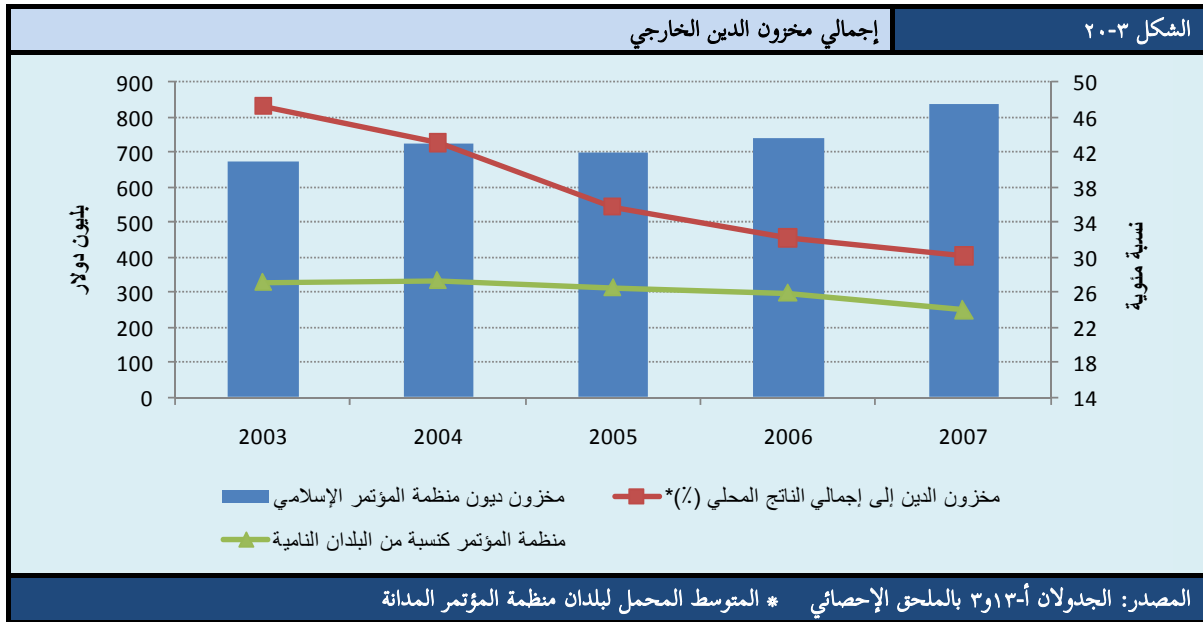
IMF, Factsheet, "Special Drawing Rights (SDRs)", August 27, 2009. [<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm>]

IMF, Press Release No. 09/264. [<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09264.htm>]

IMF, Press Release No. 09/283. [<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09283.htm>]

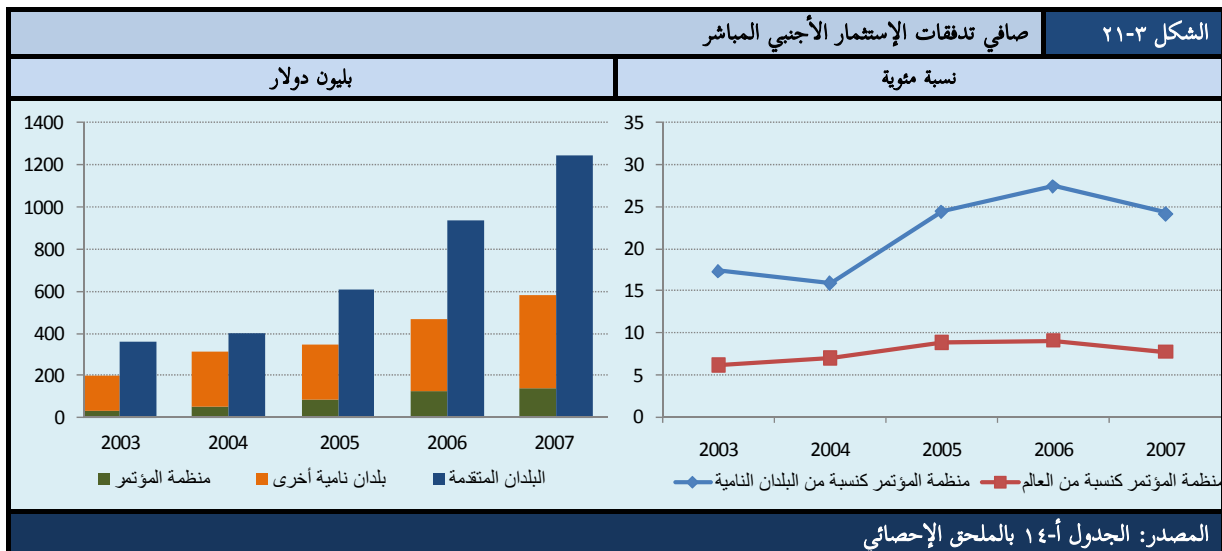
IMF, Press Release No. 97/43. [<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/1997/pr9743.htm>]

IMF, "Questions and Answers: Special Drawing Right (SDR) Allocations", August 28, 2009. [<http://www.imf.org/external/np/exr/faq/sdrallocfaq.htm>]

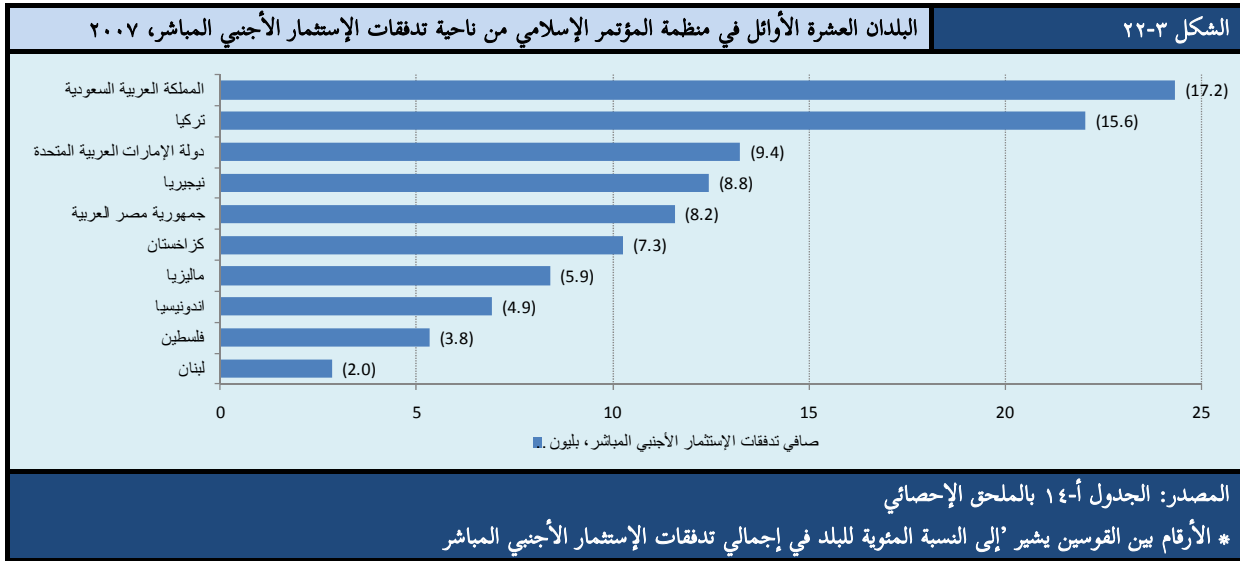


ومن ناحية أخرى، كانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تزايد ملحوظ في الفترة قيد النظر. ومقارنة بعام ٢٠٠٣ الذي بلغت فيه ٥٦١ بليون دولار فقط، فقد بلغت الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ١٨٣٣ بليون دولار في ٢٠٠٧، مع الإشارة إلى أن معظم هذه التدفقات ذهبت وبشكل متزايد إلى البلدان المتقدمة (الشكل ٢١-٣). وأما البلدان النامية فقد حصلت هي الأخرى في ٢٠٠٧ فقط ٣٢٪ من الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بفقدان بلغ ٣,٧ نقطة مئوية منذ ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة قيد النظر غير مرضية على الوجه العام. وبالرغم من أنه كان هناك تحسناً ملحوظاً في هذه التدفقات طالما أنها ارتفعت إلى ١٤١ بليون دولار في ٢٠٠٧ - أربعة أضعاف المستوى الذي بلغته في ٢٠٠٣، فقد أدى النمو البطيء في ٢٠٠٧ إلى انخفاض في حصة منظمة المؤتمر الإسلامي من الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ٧,٧٪ في ٢٠٠٧ و ٢٤,٢٪ من الإجمالي العالمي وإجمالي البلدان النامية على التوالي، مقارنة بنسبتي ٩,٢٪ و ٢٧,٥٪ على التوالي في ٢٠٠٦.



تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا في عدد قليل منها، كما هو الحال في معظم المجاميع الاقتصادية الرئيسية. ففي ٢٠٠٧ اعتلت المملكة العربية السعودية وتركيا القمة بـ ٢٤,٣ بليون دولار و٢٢ بليون دولار على التوالي، تبعتهما دولة الإمارات العربية المتحدة (١٣,٣ بليون دولار)، نيجيريا (١٢,٥ بليون دولار) ومصر (١١,٦ بليون دولار). فقط هذه البلدان الخمسة حصلت على ما نسبته ٥٩,١٪ من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (انظر الجدول أ-١٤ بالملحق الإحصائي). وبإضافة كازاخستان، ماليزيا، اندونيسيا، فلسطين ولبنان حصلت هذه البلدان العشرة من بين بلدان المنظمة على ٨٣٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى كافة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ٢٢-٣).



هذه الصورة توضح أن معظم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال عاجزة عن خلق بيئة اقتصادية مواتية وتقديم الظروف المرجوة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، تحتاج بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، على الوجه العام، إلى اتخاذ تدابير معينة لخلق بيئة تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، تبرز الحاجة للإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وإدخال المحفزات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب. فهذا يتطلب بناء البنية التحتية الكافية والاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لتحسين كفاءاتها الإنتاجية، التي لا تزال تحديا كبيرا لمعظمها.

٤. الأزمة المالية العالمية وآثارها على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

٤-١. الخلفية

بدأت الأزمة المالية العالمية الراهنة في يوليو ٢٠٠٧م عندما فقد المستثمرون ثقتهم في قيمة العقارات السكنية المؤمنة بسندات ورقية في الولايات المتحدة. وكان الاضطراب الذي أضربت مؤسسات الإقتراض "الطائشة" زنده في قطاع العقارات السكنية على أسس مخالفة للمعايير الأساسية للإقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من مشكلة أبعد عمقا في النظام المالي، مؤثرة على مجمل سوق الإسكان الذي يبلغ حجمه التداولي عشرون تريليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فكان المدى الذي وصلت إليه أن أصبحت أزمة مالية عالمية، أُعتبرت الأعمق من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

وتصاعدت أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أزمة واسعة النطاق شملت السيولة النقدية عندما آثرت البنوك ومؤسسات الإقتراض والناشطين الآخرون حجب أصولها النقدية بدلا عن تسليف بعضها البعض، كما كان متعارف عليه، في وسط حالة من الذعر للتخلص مما يسمى "بالأصول الورقية المسمومة" المتداولة في سوق الإسكان المتجمد. وشملت الشركات التي تأثرت في مطلع هذه الأزمة تلك التي تعمل بشكل مباشر في التشييد والإنشاءات السكنية وتلك التي تمنح القروض للذين لا يوفون بشروط التسليف المتعارف عليها، ومن ثم تلتها المؤسسات المالية التي تورطت بتداول العقارات السكنية المؤمنة بالسندات الورقية. وبعد أن وضع البنك الفدرالي المركزي الأمريكي يده متبنيا المؤسسة الفدرالية الأمريكية للعقارات السكنية (Fannie Mac) والمؤسسة الفدرالية لرهن العقارات السكنية (Freddie Mac) في السابع من سبتمبر ٢٠٠٨، والتي كانت تحوز حينها على حوالي نصف قيمة سوق الإسكان الأمريكي، ومن ثم جاء يوم ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ ليعلن عن دخول الأزمة المالية في مرحلة خطيرة كان من أبرز سماتها فشل بعض البنوك الأمريكية والأوربية، مثل إفلاس مؤسسة ليهمان برزرس (Lehman Brothers) وهي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة إذ هي مؤسسة قابضة لأصول تبلغ ٦٣٩ بليون دولار (Mamudi, 2008).

وبدأت الأزمة المالية في الاتساع لتصبح أزمة عالمية بحلول سبتمبر ٢٠٠٨م، مؤثرة بذلك على عدد كبير من النشاطات والمؤسسات المالية والإقتصادية في العالم. وظهرت النتائج المبكرة للأزمة المالية الراهنة في العديد من البلدان والصناعات في شكل تشديدات صارمة وتضييق على القروض والائتمان، وهبوط حاد في الأسواق المالية، ومشكلة توفير السيولة النقدية لتمويل الأسهم العادية، وانخفاض قيمة الأصول التي تشكل جزءا أساسيا من عقود التأمين وصناديق تقاعد ما بعد الخدمة، والديون العامة التي زادت نتيجة تقديم التمويل العام إلى الخدمات المالية والصناعات الأخرى التي تأثرت، وانخفاض قيمة بعض العملات وتذبذبها المتزايد. ونتيجة لذلك إنهار عدد لا يستهان به من أسواق الأوراق المالية والبورصات والبنوك وشركات التأمين والشركات التي تقوم بتسليف قيمة العقارات السكنية.

ضربت الأزمة المالية الحالية أول ما ضربت الإقتصادات الكبرى وبعنف، وبوجه خاص إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - حيث طفحت الأزمة - وإقتصادات الدول الأوربية المتكاملة تكاملا لصيقا معه من الناحية المالية. فالكثير من البلدان النامية التي نجحت في تفادي الموجة الأولى من العاصفة نتيجة لمحدودية تعاملها أو عدمه مع قطاع العقارات السكنية المتاحة للمستفيدين على أسس التعامل الخارجة عن المعايير التقليدية للإقتراض بدأت هي الان تتأثر بشكل حاد. وبالطبع، الدول النامية الان أكثر تعرضا للأزمة المالية مما كانت عليه في الأزمات السابقة، حيث أنها أصبحت أكثر تكاملا مع الإقتصاد العالمي من خلال التجارة، والإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية. ولهذا السبب وبرغم أنها تأصلت وتعمقت في البلدان المتقدمة إلا أن الأزمة المالية الراهنة بدأت الان

توقع آثارا سلبية جادة في البلدان النامية، وخاصة تلك التي لديها مستوى عالٍ من التكامل في الإقتصاد العالمي وفي الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد كانت القنوات الرئيسية لإنتقال الأزمة عبر تقلص التجارة الدولية وهبوط المصاحب في أسعار السلع التجارية وانعكاس التدفقات المالية. لذا، ورغم أن الأزمة بدأت وتعمقت في البلدان المتقدمة، إلا أنها بدأت تقحم آثارا سلبية جادة على البلدان النامية، وخاصة ذات المستوى العالي من التكامل مع الإقتصاد العالمي والأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، أصبحت القنوات الرئيسية لنقل الأزمة من خلال تقلص التجارة الدولية، وهبوط أسعار السلع الرئيسية وانعكاس اتجاه التدفقات المالية. وكنتيجة لذلك، بدأ الإقتصاد العالمي يدخل في مرحلة هبوط عميقة للغاية تحمل معها آثارا سلبية على كل من القطاعين المالي والإنتاجي في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، والتي من ضمنها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢-٤. آثار الأزمة على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

تعرضت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي جميعا بلدان نامية، إلى آثار سلبية جادة من جراء الأزمة. ومما يتضح قد تواجه هذه البلدان مشاكل مختلفة وبمستويات مختلفة نتيجة تعرضها للأزمة، وذلك ينبع من بنيتها الإقتصادية المختلفة والمستويات المختلفة لتكاملها مع الإقتصاد العالمي. ويمكن هنا تلخيص الآثار المشتركة للأزمة على البلدان النامية وضمنها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي على النحو التالي:

- تباطؤ النمو الإقتصادي
- هبوط في طلب الصادرات وأسعار السلع التجارية
- انخفاض حادة في تدفقات رأس مال القطاع الخاص
- انقطاع تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات
- التقلب العالي لمعدلات سعر الصرف
- اختلال موازين الحساب الجاري
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر

١-٢-٤. تباطؤ النمو الإقتصادي

الإعتقاد السائد يشير إلى أن التراجع التالي في الإقتصاد العالمي نتيجة لهذه الأزمة سيكون أكثر سوءاً من فترة الكساد الكبير التي شهدتها العالم في الثلاثينات من القرن الماضي، بنمو سلبي في الإقتصاد العالمي للعام ٢٠٠٩م، وخاصة في إقتصادات الدول الكبرى المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة واليابان ومنطقة تداول اليورو. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي توقع فيه صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨م نمواً بنسبة ٣,٠٪ في عام ٢٠٠٩م على نطاق العالم، إلا أن هذا التوقع أخضع للمراجعة مرتين لتجيء التوقعات بنسبة ٢,٢٪ ومن ثم ٠,٥٪. وأعلن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (إبريل ٢٠٠٩) الصادر عن صندوق النقد الدولي عن توقعات تشير إلى إنكماش آخر بنسبة ١,٣٪ في الإنتاج العالمي في ٢٠٠٩م مع توقع بأن تتعرض الإقتصادات الكبرى الرائدة في العالم إلى إنكماش أكثر حدة في نموها في حين تسجل إقتصادات الدول النامية نمواً منخفضاً بنسبة ١,٦٪. وأخيراً قام صندوق النقد الدولي في يوليو بتخفيض آفاق النمو الإقتصادي العالمي في ٢٠٠٩. وعلى ضوء هذا التحديث سيشهد الإقتصاد العالمي تقلصاً بنسبة ١,٤٪، أي بـ ٠,١ نقطة مئوية أكثر مما جاء التوقع به سابقاً في شهر إبريل. ويعاد هذا التخفيض إلى البلدان النامية حيث أن توقعات النمو لديها قد تم تخفيضها بنفس الدرجة، ٠,١ نقطة مئوية - ١,٥٪ في الوقت الذي لم تتغير فيه التوقعات الخاصة بالبلدان المتقدمة (الشكل ١-٤).

النافذة ٤-١

مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية

عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول "الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية" في الفترة ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠٠٩ في نيويورك. وإشتمل المؤتمر على جلسات عامة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية لتبادل وجهات النظر بين المساهمين لدراسة والتغلب على الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وآثارها على التنمية. ولإثراء أجندة ونتائج المؤتمر نظمت الأمم المتحدة نقاش عبر الوسائط الإلكترونية حول الأزمة والاستجابات السياسية تجاهها. ونظرت المرحلة الأولى من النقاش الذي دار عبر الوسائط الإلكترونية حول كيفية مدى فعالية استجابة النظام العالمي وأوجه قصوره وكيفية تحسينه. ودرست المرحلة الثانية الصعوبات التي تعمل بها النظم القومية والمقايضات التجارية التي تجربها للبقاء في مسار التنمية البشرية المتسارعة.

اتفق المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة على حقيقة أن الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة، والتي بدأت أولا في البلدان المتقدمة، قد انتشرت في الإقتصاد العالمي برمته وتسببت في خلق آثار اجتماعية، سياسية واقتصادية حادة. ولا يزال التباطؤ في الإقتصاد العالمي يؤثر سلبا على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأما البلدان النامية فقد تضررت بدرجة أكبر نظرا لارتفاع معدل انتشار الجوع والفقر، وارتفاع البطالة، وصعوبة الحصول على التعليم والصحة وعدم كفاية الحماية الاجتماعية في غالبية هذه البلدان. ولهذه الأسباب ومقارنة بالبلدان المتقدمة، ستصبح التكلفة البشرية للأزمة الراهنة أعلى بكثير في البلدان النامية. فعلى الرغم من الاستجابات التي تمت حتى الان والجهود المبذولة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة على الصعيد الدولي والإقليمي والقومي، لا تزال هناك حاجة ماسة لمزيد من التضامن والتعاون لتطوير استجابة عالمية شاملة وفعالة.

ويجب تؤكد الاستجابة الدولية للأزمة على إعادة الثقة للمستهلك والمنتج على السواء عبر خلق فرص العمل وتقديم المصادر المالية للأعمال المعرقلة. والشئ الآخر والمهم والذي يتطلب اهتماما جادا من جانب الاستجابة الدولية يتمثل في احتواء الأضرار الاجتماعية والإنسانية للأزمة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمو على وجه الخصوص. ويجب خلق المزيد من التجارة والاستثمار إليها عبر تجنب السياسات الوقائية ضد صادراتها وتقديم الدعم المالي للتنمية المستدامة بها، وذلك من منطلق أن للعديد من هذه البلدان عقبات مالية وتمويلية جادة لا تتمكن معها مواجهة الجوع المتزايد والفقر والبطالة الشائعة بها. وفي هذا السياق، وأقر المؤتمر وعبر عن تقديره لقمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن والتي أقرت برنامجا يبلغ ١,١ ترليون دولار لتنشيط الإقتصاد العالمي وإتاحة قدر كبير من هذا التمويل إلى البلدان النامية. وكما تم تخصيص ٥٠ بليون دولار من هذا البرنامج إلى البلدان الأقل نموا اعتبارا لحاجتها الخاصة للدعم وللتغلب على أزماتها المالية خلال فترة الأزمة.

ومن أجل احتواء الآثار السلبية للأزمة وتحسين الوضع الراهن لتسهيل معافاة الإقتصاد العالمي في المستقبل القريب، أوصى المؤتمر باتخاذ التدابير حيال المسائل التي تتعدى القطاعين الإقتصادي والمالي، وخاصة تلك التي تتعلق بغزالة الفقر، والتنمية المستدامة، والحماية البيئية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، ومساواة النوع الاجتماعي، والتعليم الصحي والنمو الإقتصادي المستدام. ويجب أن تكون المسيرة التنموية المرجى تعافيتها من هذه الأزمة إنسانية بقدر أكبر لخلق فرص جديدة للإستخدام وشبكات الضمان الاجتماعي لتأمين الحياة الكريمة للجميع. وفي هذا السياق، أكد المؤتمر على الحاجة للمزيد من التعاون والتنسيق بين نظام الأمم المتحدة للتنمية، وبنوك التنمية الإقليمية والبنك الدولي لتعبئة مصادر إضافية للحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتنمية البشرية عبر كافة السبل والقنوات الممكنة لتحقيق المعافاة الإقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وفي البلدان الأقل نموا خاصة.

مواصلة النافذة ٤-١

مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية

وإدراكاً منهم بأهمية التجارة تجاه التنمية الاقتصادية، جدد المشاركون في المؤتمر التزامهم بنظام تجاري عالمي أكثر انفتاحاً وعدالة. وبما أن العديد من البلدان النامية تضررت بشدة من جراء الانخفاض في إيرادات الصادرات مسبقاً، والتمويل التجاري الممتدني وعجز الميزان التجاري لديها، فإنه من الواجب مقاومة أيّ من التدابير الوقائية التي تتخذها البلدان، وعلى منظمة التجارة الدولية والكيانات الأخرى ذات الصلة مراقبة هذه التدابير عن قرب والتقريب حول السياسات الوقائية. وينبغي بذل الجهود للتوصل إلى اتفاقية بشأن جولة الدوحة والتي ستساعد البلدان النامية في الوصول الأكثر إلى الأسواق العالمية وتدفقات التجارة. وعبر المشاركون عن التعهد المتعلق بتنفيذ الإعفاء من الرسوم الجمركية وحصة الوصول الحر إلى للبلدان الأقل نمواً، كما تم الاتفاق على ذلك في إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

وعلاوة على ذلك، تشكل التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرين مصدراً تمويلي مهم للحكومات والأسر في البلدان النامية. لذا، يجب التأكيد على عدم إخضاع العمال المهاجرين لأيّ من أنواع التمييز والقيود الغير منطقية. وفي نفس الوقت يجب أن توفي البلدان المتقدمة المانحة بالمساعدات التنموية الرسمية حسب تعهدها تقديم ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها في شكل مساعدات تنموية رسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ ووصول مستوى ٠,٥٪ على الأقل إلى المساعدات التنموية الرسمية من إجمالي الناتج المحلي لديها في ٢٠١٠ علاوة على الهدف الذي يتراوح بين ٠,١٥-٠,٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً.

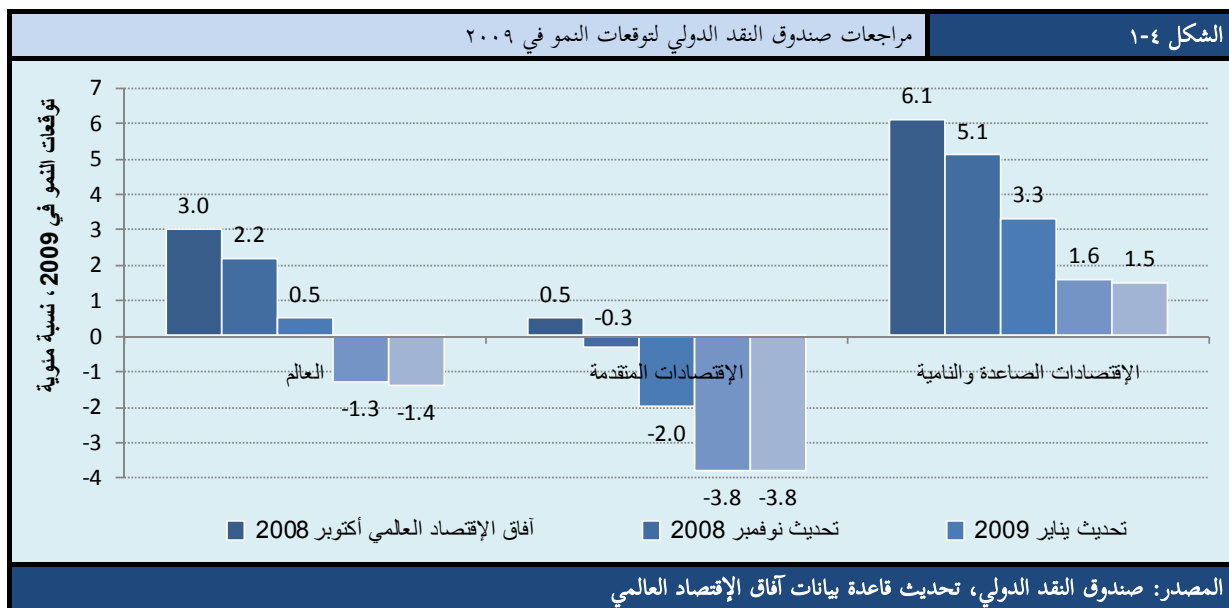
الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة أكدت على الحاجة الملحة لإصلاح الهيكل المالي الدولي. وهناك الآن إجماع واسع على الحاجة إلى إصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وود من خلال تشجيع مزيد من التمثيل العادل والمنصف لجميع البلدان لزيادة مصداقية والمسؤولية لهذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، عبر المؤتمر عن تقديره وترحيبه لعملية الإصلاح في اثنتين من كبرى مؤسسات بريتون وود، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأوصى أن تبدأ هذه الخطوة بالتوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة المزيد من الدول النامية في هذه المؤسسات. وجاءت التوصية بتوجيه النصح إلى البنك الدولي لإدخال برنامج إصلاح الحكم السريع بغرض التوصل إلى اتفاقية بحلول إبريل ٢٠١٠ في الوقت الذي أوصى فيه صندوق النقد الدولي برفع حصته وإصلاحات التصويت التي اتفق عليها في إبريل ٢٠٠٨ لرفع حصص البلدان الصاعدة والنامية.

وعلاوة على ذلك، أكد المؤتمر على الحاجة على الإصلاحات التي يجب القيام بها من أجل تحسين ورفع كفاءة سرعة الاستجابة والإنذار المبكر لهذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، جاءت التوصية لهذه المؤسسات بتطوير كفاءاتها الفنية، ومصادرها المالية المطلوبة لمساعدة وتكملة جهود البلدان النامية التي تهدف على تلبية كافة احتياجاتها التنموية. وفي ذات الوقت أكد المؤتمر على الحاجة لاتخاذ خطوات لرفع تمثيل البلدان النامية في الكيانات الرئيسية لوضع المعايير كما هو في حالة مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للإشراف المصرفي.

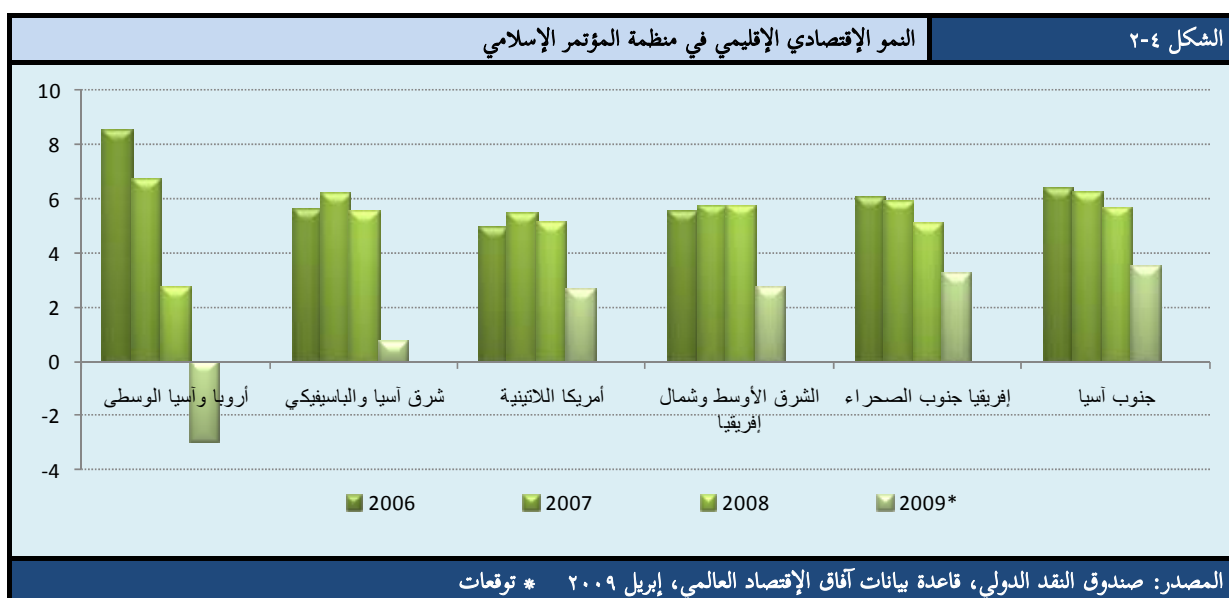
المراجع:

UN, (2009, July 13), Outcome of the Conference "World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development". [http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/63/303&Lang=E]

UN, (2009), "E-Discussion on the World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development". [http://www.un.org/ga/econcrisissummit/edis.shtml]



وكما ورد ذكره من قبل في القسم (٣-٣)، فإنه من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل النمو لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩ - كما هو في حال البلدان النامية - رغم أنها حققت سجلت متوسط معدل نمو سنوي بنسبة ٦,١٪ في السنوات الخمسة الماضية. الشكل (٢-٤) يبين أن الخل الأكبر في معدل النمو ستشهده بلدان منظمة المؤتمر الواقعة في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى، حيث يتوقع أن يتقلص متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ ٣٪ في عام ٢٠٠٩. وكما يتوقع أن تواجه الدول الأعضاء الواقعة في شرق آسيا والباسيفيكي انخفاضا حادا في متوسط النمو لمعدل يبلغ ٠,٨٪. فبرغم من أن توقعات النمو في الأقاليم الأخرى تشير أيضا إلى انخفاض في معدلات النمو، من المتوقع أن تسجل جميعها معدلات نمو تتراوح بين ٢,٥ و ٣,٥٪.



بالنظر إلى أن غالبية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تشهد تراجع حاد في النمو القوي الذي حققته في السنوات الأخيرة، فإنه من المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لديها (الشكل ٣-٧).

من المتوقع أن ينقص عدد البلدان، من بين البلدان الخمسة والخمسين التي تتوفر حولها البيانات، التي بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد بها ٣٪ أو أكثر إلى ٢٧ بلد في ٢٠٠٨ من ٣٠ بلد في ٢٠٠٧، ويتوقع أن ينقص هذا الرقم باستمرار في ٢٠٠٩ ليبقى عند ٧ بلدان فقط^٦ (الشكل ٣-٤). وانعكست هذه في معظمها كزيادة في عدد البلدان التي لديها معدل نمو يتراوح من صفر إلى ٣٪. ومن ناحية أخرى، انخفض عدد البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد المتناقص من ١١ في ٢٠٠٧ إلى ٨ بلدان فقط في ٢٠٠٨. ولكن يتوقع أن يرتفع هذا العدد مرة أخرى إلى ١٩ بلد في ٢٠٠٩، منها ٥ بلدان يتوقع أن تسجل معدلات إنكماش في النمو بأكثر من ٣٪^٦.

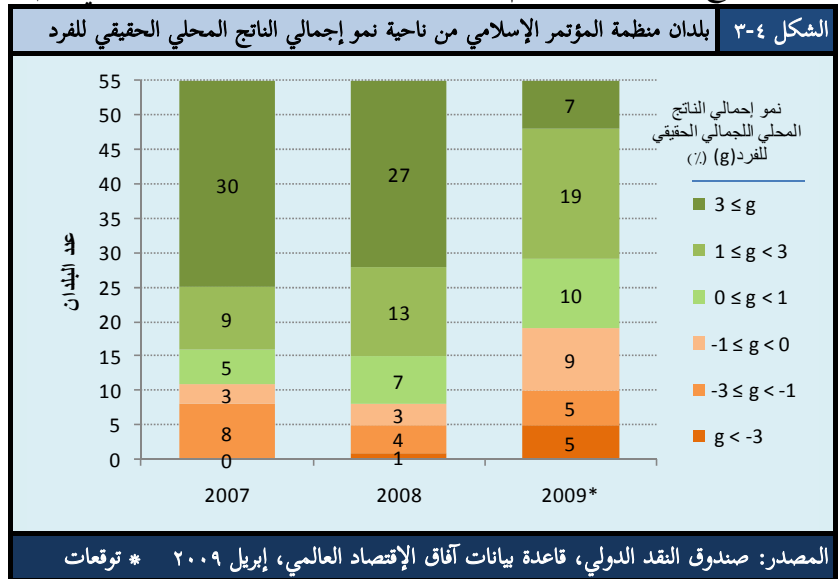
٢-٢-٤. انخفاض الطلب على الصادرات وأسعار السلع الأساسية

تقدر منظمة التجارة الدولية أن حجم الصادرات العالمية للسلع والخدمات سيشهد انخفاضا بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٠٩ (WTO, 2009)، في الوقت الذي تشير فيه توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض عميق يبلغ ١١٪ (الشكل ١-٢). وسيكون هذا التقلص الأكبر من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية. ويجيء الانخفاض الحاد في الطلب على الواردات من قبل معظم البلدان المتقدمة، وخاصة تقلص الطلب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمثل ١٥٪ من إجمالي الواردات العالمية، من بين الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا الانكماش.

وبما أن التجارة تجيء بمثابة آلية النقل الرئيسية إلى البلدان النامية، فقد تأثرت هذه البلدان تأثرا بالغا جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة من خلال الشروط التجارية المختلفة والهبوط في الطلب على صادراتها. وفي هذا الصدد، فمن المتوقع أن ينخفض حجم صادرات البلدان النامية بنسبة ٦,٤٪ في عام ٢٠٠٩. وتأثرت الإقتصادات المفتوحة، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل

كلي على عدد قليل من المنتجات، بأكثر من غيرها من هذه الأزمة. وأما اعتماد البلدان النامية الكبير على أسواق الدول المتقدمة الرئيسية - أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - فهو الآخر عامل مهم ساهم في نقل الأزمة إلى البلدان النامية. وفي الواقع، فإن هبوط صادرات البلدان النامية في مجملها نتج أساسا وبصورة مباشرة من الانخفاض الذي صاحب واردات البلدان المتقدمة الكبرى

وبعض البلدان الصاعدة والبلدان النامية. وكما عانت البلدان التي تقوم بتصدير المواد الخام أو السلع الوسيطة ليس بالضرورة إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مباشرة وإنما إلى بعض البلدان النامية الممول الرئيسي للسلع النهائية المصنعة من الانخفاض في صادراتها.



^٦ قطر، أفغانستان، تركمنستان، أوزبكستان، اليمن، العراق وبنغلاديش هي تركيا، ماليزيا، الكويت، الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية

ومن ناحية أخرى، فقد أطل الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية نتيجة لانكماش الطلب العالمي واضطراب النمو الإقتصادي بانعكاسات بالغة ونتائج مهمة على البلدان المشتغلة بالتجارة هذه السلع. وكما أشير إليه من قبل، تشير التقديرات بتراجع أسعار المواد المصنعة والأغذية إلى مستوياتها التي بلغت في ٢٠٠٧، في الوقت الذي يتوقع أن تتراجع فيه أسعار النفط والسلع الأساسية الغير نفطية إلى مستويات ٢٠٠٥ (الشكل ٢-٥). ومن الممكن أن ينخفض الطلب على معظم السلع إلى مستوى أكثر من ذلك في حال استمرار الركود العالمي، الشيء الذي ستنجم ترجمته في أسعار زهيدة وعائدات أقل من الصادرات للمصدرين. والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر التي تصدر السلع المصنعة مثل اندونيسيا، ماليزيا، تركيا ودول أخرى تعاني مسبقا من انخفاض الطلب العالمي على السلع المعمرة. ففي اندونيسيا لوحدها، هبطت صادرات المنتجات الإلكترونية - تمثل ١٥٪ من إجمالي صادراتها - بنسبة ٢٥٪ من قيمتها في الفترة بين يناير ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والبلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعتمد اعتمادا كبيرا من ناحيتها على أسعار السلع الرئيسية كما هو الوضع لدى الغابون ونيجيريا، حيث يؤمن النفط ٥٠٪ من عوائد الصادرات، ولدى ساحل العاج وغينيا يمثل الكاكاو والمعادن خمس إجمالي عائدات الصادرات. ويسود وضعاً مشابهاً لذلك أيضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالبرغم من التنوع التجاري، لا تزال صادرات النفط تمثل المصدر الرئيسي للدخل لغالبية البلدان الأعضاء في المنطقة. ومما يجدر ذكره هنا، هو أن ١٧ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تصنف كبلدان مصدرة للوقود في الوقت الذي تنصف ١٠ بلدان أخرى باعتبارها بلدان مصدرة لمنتجات رئيسية غير نفطية (أنظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

وبالرغم من أن لهبوط أسعار السلع الأساسية عواقب وخيمة على المصدرين، إلا أنه يقع دون شك في مصلحة البلدان النامية المستوردة. ومن باب التذكير، فقد أدى الارتفاع الفادح في أسعار الأغذية والنفط إلى تضخم فاتورة واردات البلدان المستوردة لهذه السلع. ومع انخفاض الأسعار في الوقت الراهن، ستحتاج البلدان المستوردة إلى مصادر أقل لتأمين وارداتها من السلع الأساسية. لذا، يمكن القول أن الأزمة المالية قد ساعدت على تخفيف آثار أسعار الغذاء والنفط التي تقف في ذروتها. وهذا بدوره صحيح بالتحديد تجاه البلدان النامية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي التي يمثل النفط كما مهما من وارداتها (أنظر الجدول أ-٥ بالملحق الإحصائي).

٤-٢-٣. الانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل مهم لكل من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية التي تنقصها النظم المالية المحلية المتينة. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2009a)، وكنتيجة لشروط الائتمان المتشددة وأرباح الشركات المنخفضة، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت بنسبة ١٥٪ في العام في عام ٢٠٠٨ عقب خمس سنوات شهدت فيها نمواً قوياً ومستوى قياسي بلغ ١,٩ ترليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧. وتشير التوقعات المستندة على مسح آفاق الاستثمار العالمي ٢٠٠٩-٢٠١١ المعد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أنه من المتوقع أن يطرأ انخفاضاً ملحوظاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في ٢٠٠٩.

وحسب ما أورده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2009a)، فقد شهدت البلدان المتقدمة هبوطاً حاداً بنسبة ٢٥٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي ظلت فيه التدفقات غلى البلدان النامية إيجابية في عام ٢٠٠٨ نتيجة لمعدلات النمو الإيجابية والعالية التي تحققت في عدد من هذه البلدان. وبالرغم من أن متوسط معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية قد انخفضت من أعلى من ٢٠٪ في ٢٠٠٧ إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٨، فقد شهدت البلدان النامية في جميع الأقاليم، عدا غربي آسيا، تدفقات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا إلى مستوى أعلى

بنسبة ٣٥٪. ومع ذلك، فإن بعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، ضمنها الباكستان، اندونيسيا وتركيا، لا تزال عرضة للهزات المالية الخارجية، وبالتالي شهدت انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن عددا من المشاريع الاستثمارية على الحدود المشتركة قد تم تأجيلها جراء الأزمة كما هو الحال في برامج خصخصة الخطوط الجوية الكويتية وعمانتل (الشركة العمانية للاتصالات السلكية واللاسلكية).

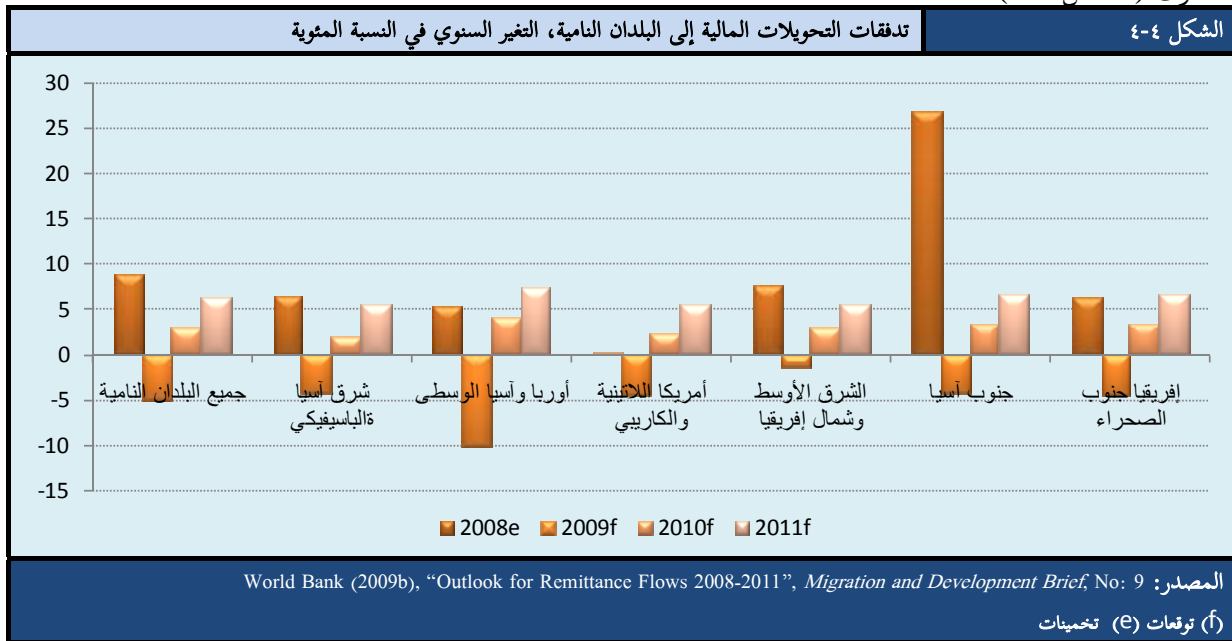
وحسب ما أشار إليه البنك الدولي ومعهد التمويل الدولي، فقد انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بحوالي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٨ عن المستوى الذي بلغته في ٢٠٠٧، على جانب توقع يشير إلى الانخفاض بحوالي ٦٣٠ بليون دولار أخرى في ٢٠٠٩ (UN-DESA, 2009a). وكما يقدر البنك الدولي أنه من المتوقع أن يحل العجز بحوالي ١٠٤ بلد نامي لتغطية ديونها الخارجية التي بلغ أجل تسديدها في ٢٠٠٩، والتي يفوق إجمالي احتياجاتها التمويلية ١,٤ ترليون دولار. ومن الناحية الأخرى، قدرت الأمم المتحدة أن البلدان النامية تحتاج إلى حوالي ترليون دولار لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، نصف منها لتغطية حاجاتها التمويلية قصيرة الأجل ونصف آخر للقروض والمساعدات التنموية طويلة الأجل (UN-DESA, 2009b).

٤-٢-٤. انقطاع تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات

أصبحت المساعدات التنموية الرسمية مصدرا مهما للتمويل للعديد من البلدان النامية. فأبانت إصدارا حديثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2009b) أن وخلال الثلاثين عام المنصرمة كانت هناك علاقة إيجابية في البلدان المانحة بين الأزمة المصرفية وتقلص تدفقات المساعدات التنموية الرسمية. وبمعطى أن البلدان المتقدمة كانت قد عجزت عن الوفاء بالتزاماتها حتى قبل ظهور الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة، فيتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تلقي الأزمة بآثار سلبية على تدفق المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، الشيء الذي يؤدي بالتالي إلى تفاقم تعثر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه البلدان. وفي هذا الصدد، فمن المحتمل أن تتأثر البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة تلك المصنفة بين البلدان الأقل نموا، تأثرا فادحا بانحسار تدفقات المساعدات التنموية الرسمية في وقت تبرز فيه الحاجة إلى هذا المساعدات من أي وقت مضى.

تقرير كونكورد ٢٠٠٩ حول مراقبة المساعدات الصادر في ١٤ مايو ٢٠٠٩ بعنوان "خفف العبء: المساعدات الأوروبية لم تكن أبدا أكثر أهمية سوى في زمن الأزمة" يبين أن الاتحاد الأوروبي، وهو كيان يوفر أكثر من نصف تدفقات المعونة العالمية، قدم ٠,٤٠٪ من إجمالي الدخل القومي لديه في شكل مساعدات تنموية رسمية في ٢٠٠٨. ولكن، وبخصمه مبالغ إعفاءات الديون، واستضافة الطلاب الأجانب، واستضافة وإعادة توطين اللاجئين فالمساعدات الأوروبية الحقيقية تبلغ فقط ٠,٣٤٪ من إجمالي الدخل القومي المجمع. ومرة أخرى، فالبرغم من أن نسبة ٠,٤٠٪ في مجملها كانت زيادة قد بلغت ٤ بليون يورو عما كانت عليه في ٢٠٠٧، ففي الحقيقة هنالك حاجة إلى زيادة تبلغ ٢ بليون يورو للعامين المقبلين حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من تلبية أهداف مساعداته. ويتضح أن الزيادات الراهنة لا تلبى الحاجة، فحسب التصريحات الرسمية للمفوضية الأوروبية فإن الدول الخمسة عشر القديمة العضوية بالاتحاد سوف لن تبلغ هدفها الجماعي الرامي إلى تحقيق ٠,٥٦٪ لعام ٢٠١٠ حتى حلول عام ٢٠١٢. وكما هو غير متوقع أن تحقق البلدان الإثني عشر الحديثة العضوية بالاتحاد هدفها المشترك بنسبة ٠,١٧٪ في الوقت المحدد. وأبان التقرير إن الحكومات الأوروبية بدأت خفض ميزانياتها المخصصة للتنمية: فمنذ ديسمبر من العام الماضي أعلنت كل من إيطاليا، إيرلندا وأستونيا عن خفض من ميزانيات المساعدات لعام ٢٠٠٩ وعملت لاتفيا جميع نشاطاتها التنموية.

ومن الناحية الأخرى، فقد ظهرت التحويلات عبر السنوات كمصدر مهم لتمويل البلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٨ تلقت البلدان النامية ٣٠٥ بليون دولار من تدفقات التحويلات. ولكن ونتيجة للأزمة المالية، فقد انخفض معدل نمو هذه التحويلات من ٢٢٪ في ٢٠٠٧ إلى ٨٪ في ٢٠٠٨ (World Bank, 2009b). وبالوضع في الاعتبار أنَّ الأزمة المالية ألحقت خسائر بالغة بالإقتصادات المتقدمة التي يوظف فيها عمال من البلدان النامية في معظمهم فمن المتوقع أنَّ تنخفض التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة تتراوح من ٥٪ إلى ٨٪ في عام ٢٠٠٩، وذلك لأنَّ العمال المهاجرين يفقدون وظائفهم أو أصبحوا غير قادرين على تحويل قدر كاف من المال إلى بلدانهم كما كانوا يفعلون قبل الأزمة. فالبرغم أنَّه من المتوقع أنَّ تسجل تدفقات التحويلات معدلات نمو سلبية في كافة الأقاليم النامية في ٢٠٠٩، إلاَّ أنَّ بعض الأقاليم مثل جنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى يتوقع أنَّ تشهد انخفاضا أكبر مقارنة بالأقاليم الأخرى (الشكل ٤-٤).



ارتفعت تدفقات التحويلات إلى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٧٣ بليون دولار في ٢٠٠٧ إلى ٨٠ بليون في ٢٠٠٨، غير أنَّ معدل نمو هذه التحويلات انخفض من مستوى قياسي بنسبة ٢٤,٧٪ في ٢٠٠٧ إلى ١,٣٪ في ٢٠٠٨. فالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل ٢٦٪ من إجمالي التحويلات التي تلقتها البلدان النامية في عام ٢٠٠٨. وبما أنه جاءت التوقعات بنمو سلبي في تدفقات التحويلات على البلدان النامية في عام ٢٠٠٩، فإنه من المتوقع تبعاً لذلك أنَّ تشهد البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي انخفاضا كبيرا في تدفقات التحويلات إليها. ومن المتوقع أنَّ تتأثر بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مثل طاجيكستان، لبنان، الأردن وغويانا، حيث تمثل التحويلات نسبة تتراوح من ٢٠-٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها تأثراً بأكثر مما تشهده بقية البلدان الأعضاء.

النافذة ٤-٢

الصيرفة الإسلامية والتمويل: البديل المحتمل

تعتبر الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ألقت بآثار فادحة على العديد من المؤسسات الأكثر نجاحاً والعاملة في سوق التمويل الدولي. ولم تستثنى آثار الأزمة حتى البنوك وشركات التأمين وشركات الأسهم التي كانت تعتبر رمزا لإقتصاد السوق الحر. وعلى النقيض من ذلك، أثبتت البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية على نطاق العالم كفاءتها بالوقوف امام هذه الأزمة وواصلت مسيرتها في النمو. ففي عام ٢٠٠٨ سجلت البنوك الإسلامية العشرة اوائل معدل نمو سنوي بلغ ٣٠٪ في المتوسط وواصلت في الإتساع وفتح أبوابها للجديد من العاملين بها. فحسب التقرير الذي نشرته وكالة استاندرد آند بورز للتصنيف في إبريل ٢٠٠٩، عكست الأسهم الإسلامية إتجاهها بالنمو في الفترات المقبلة مقارنة برصائفها التقليدية خلال الأزمة. وفي عام ٢٠٠٨، ففي الوقت الذي عكس فيه مؤشر استاندرد آند بورز للخمسائة هبوطاً بنسبة ٣٨,٥٪ وسقط فيه مؤشر دوجونز الصناعي بنسبة ٣٣,٨٪، سجل مؤشر دوجونز الإسلامي للتمويل خسارة بنسبة ٧٪ فقط (Tayyebi, 2009).

فتح الهبوط الإقتصادي الراهن باب النقاش الجاد حول ضعف وعيوب النظام المالي والمصرفي التقليدي وسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحه وإعادة هيكليته لتجنب ظهور مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل. فالمرونة التي أبرزتها المؤسسات الإسلامية حيال الأزمة المالية الراهنة قادت الكثير من المحللين والإقتصاديين وصانعي السياسة البارزين للوصول إلى نتيجة مفادها بإمكانية النظام المالي والمصرفي الإسلامي تقديم الحل إلى ضعف ووهن النظام المالي التقليدي وبمقدرته أن يكون البديل المجدي. فتح الهبوط الإقتصادي الراهن باب النقاش الجاد حول ضعف وعيوب النظام المالي والمصرفي التقليدي وسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحه وإعادة هيكليته لتجنب ظهور مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل. فالمرونة التي أبرزتها المؤسسات الإسلامية حيال الأزمة المالية الراهنة قادت الكثير من المحللين والإقتصاديين وصانعي السياسة البارزين للوصول إلى نتيجة مفادها بإمكانية النظام المالي والمصرفي الإسلامي تقديم الحل إلى ضعف ووهن النظام المالي التقليدي وبمقدرته أن يكون البديل المجدي. ومن أجل تدريس وإعلام صانعي السياسة والمنظمين عن ماهية الصيرفة والتمويل الإسلامي، أعلنت وزارة المالية الأمريكية عن رغبتها في عقد "منتدى التمويل الإسلامي" بالتعاون مع مشروع التمويل الإسلامي التابع لجامعة هارفرد.

وأهمية مبادئ التمويل الإسلامي قد قبلت من قبل هيئة الخدمات المالية البريطانية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي فرنسا، أعلنت مؤخراً وزيرة المالية كرستين لاكارد عن إهتمام فرنسا لجعل باريس "عاصمة التمويل الإسلامي" (Bendell, J., and N. Alam, S. Lin, C. Ng, L. Rimando, C. Veuthey, B. Wettstein, 2009). وعلاوة على ذلك، وفي صحيفتها الرسمية اسيرفاتور رومانو (العدد الصادر في ٣ مارس ٢٠٠٩) صادقت الفاتيكان على المبادئ الأخلاقية التي يركز عليها التمويل الإسلامي وشجع البابا على شراء الصكوك الإسلامية ووصفها بأنها أكثر فعالية وإنتاجية لجمع المال للإستثمار، حيث يشارك المستثمر في الربح والخسارة.

وخلافا لتطبيقات النظام المالي التقليدي، يتطلب التمويل الإسلامي ضرورة أن تتفق المعاملات مع المبادئ الإسلامية. وعليه يجب أن تكون هذه المعاملات خالية من الربا (الفائدة)، الغرور (عدم إتضاح الوُية)، والميسر (القمار). أضف إلى ذلك، "أن المعاملات المالية في الصيرفة الإسلامية والتمويل موجهة بالهدف النهائي بتحقيق مبادئ العدالة المنصفة، حيث تعطى الأولوية للتمويل المستند على المساهمة وليس على التمويل المرتكز على الدين" (Kassim and Majid, 2009).

وبمعطى أن عملية توطين العدالة وإفشائها في المجتمع الإنساني تجيء كواحدة من المبادئ الأساسية للإسلام، فإن الإيفاء بهذا المبدأ في المعاملات المالية يتطلب وجوب مشاطرة المؤسسات المالية للربح والخسارة حتى لا يلقي العبء بالخسارة كله على المنظم (Chapra, 2008, 14). وفي هذا الوضع، تحتاج المؤسسات المالية إلى تقييم المخاطر بقدر كبير من الحذر وأن تدبر وتراقب إستغلال التمويل من قبل المقترضين على نحو أكثر فعالية. وهذا يقتضي إمتلاك المقرض (البنك)، العامل كوكيل للمقرض، للمعلومات الكاملة حول الكيفية التي يستخدم بها المقترض للمبلغ المقترض، حتى لا يدع أي مجال للمعلومات الخاطئة.

مواصلة النافذة ٤-٢ الصيرفة الإسلامية والتمويل: البديل المحتمل

النظام المالي الإسلامي لا يسمح قط بتكوين الدين من خلال الإقراض المباشر أو التسليف، بيد أنه يتطلب تكوين الدين عن طريق البيع أو تأجير "الأصول الحقيقية/العينية" من خلال أنماط البيع والإيجار المختلفة المتماشية مع الشريعة الإسلامية أو أدوات التمويل المتمثلة في المرابحة، الإيجارة، السلام، الإستثناء والصكوك. والهدف من ذلك هو مساعدة الأفراد وكذلك الشركات لشراء السلع الحقيقية والخدمات المحتاج لها حاجة ماسة في الوقت الراهن مع اعتبار مقدرتهم على الدفع أو التسديد في وقت لاحقاً. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن للنظام المالي الإسلامي شروط معينة تساعد على منع التوسع المفرط للديون، والتي يمكن تلخيصها كالتالي حسب ما ورد في (Chapra, 2008, 15): (16)

- أن تكون الأصول المباعة أة المؤجرة أصولاً حقيقية، وليست وهمية أو إسمية،
- يجب أن يكون البائع مالكا للسلع المراد بيعها أو إستجارها،
- أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية تمكن تمكيناً تاماً من التسليم والتسلم، و
- لا يمكن بيع الدين وعليه لا يمكن نقل الخطر المصاحب له إلى شخص آخر، أي يجب تحمل الدين من قبل الدائن نفسه.

ويتضح، تحت هذه الظروف، أن متانة الإقتصاد الإسلامي تستند على حقيقة أن الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة تقترون بمعاملات إقتصادية حقيقية وليس على التوقعات أو أي نوع من الممارسات المتخيلة. فالسوق المالية لا يمكن أن تمتد إلى ما يتجاوز ما يمكن أن يحمله الإقتصاد الحقيقي إذا ما لم يوقف الإتجار في الديون. وهكذا، وبالقضاء على المشتقات ومعاملاتها الخيالية في الأصل وعدم إضافة قيمة إلى الإقتصاد الحقيقي يتجنب سلسلة رد فعل أي فشل للدين، الشيء الذي كان من بين الأسباب الرئيسية في انهيار المؤسسات المالية الكبرى خلال الأزمة الراهنة. ونتيجة لذلك، فإن غياب كل هذه الظروف كان بالطبع من بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وقوع الزمة المالية الراهنة. وهذا يمثل السبب الذي دفع بالعديد من الخبراء والمحللين إلى مساندة ودعم تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي.

المراجع:

Bendell, J., and N. Alam, S. Lin, C. Ng, L. Rimando, C. Veuthey, B. Wettstein (2009) "The Eastern Turn in Responsible Enterprise" A Yearly Review of Corporate Responsibility from Lifeworth.

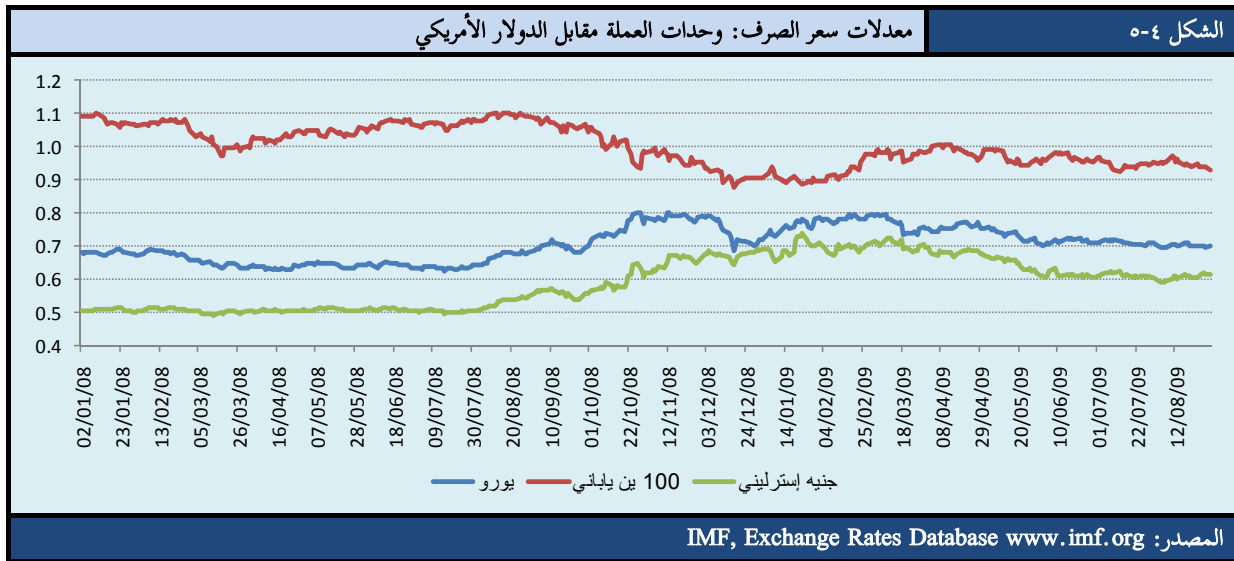
Chapra, M.U., (2008), "The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance Help Minimize the Severity and Frequency of such a Crisis in the Future?", A paper presented at the Forum on the Global Financial Crisis at the Islamic Development Bank on 25 October 2008.

Kassim, S.H., and M.S.A. Majid (2009, March 11), "Islamic Finance: A Growing Industry: The Proliferation of Interest-free Finance", IslamOnline.net.

Tayyebi, Aziz. (2009) "Eclipsed by the Crescent Moon: Islamic finance provides some light in the global financial crisis" Financial Services Review June 2009.

٤-٢-٥. التقلب العالي في أسعار سعر الصرف

أدت الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى ارتفاع تقلبات سعر الصرف الذي يقود إلى ازدياد عدم اتضاح الرؤية وارتفاع تكاليف التجارة الدولية. حتى سبتمبر ٢٠٠٨ كان الدولار الأمريكي ضعيفا أمام اليورو، ولكن بدأت قيمته في الارتفاع أمام اليورو والجنيه الإسترليني بعد إنهيار ليهمان برزرس في منتصف شهر سبتمبر (الشكل ٤-٥). وتزايد العزوف عن المخاطر في جميع أنحاء العالم والذي نتج عن زيادة ملموسة في تدفقات محفظة الأوراق المالية على الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على الندرة العالمية لسيولة الدولار في الأسواق المالية واصلت في رفع قيمة الدولار الأمريكي.



وفي هذا الصدد، فقد قلت قيمة معظم عملات البلدان النامية أمام الدولار، بما فيها العملات العاملة بمعدلات سعر الصرف الثابت تجاه اليورو. ومن الناحية الأخرى، ارتفعت قيمة العملات العاملة بمعدلات سعر الصرف الثابت أمام الدولار. إلى حد أن التغيرات الاسمية في أسعار الصرف تتحول إلى تحركات في أسعار الصرف الحقيقية، فقد واجهت البلدان ذات القيمة قدرة تنافسية مضعفة. وفيما يختص بالبلدان الأخرى، فإن الزيادة في القدرة التنافسية لا تعني بالضرورة زيادة في صادراتها نتيجة للضعف الذي لازم الطلب العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات البلدان النامية جاءت بخطر حدوث زيادة في قيمة ديونها الخارجية.

شهدت تقريبا جميع بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات معدلات سعر الصرف الغير مستقر انخفاضا في قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي بعد منتصف عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن هذا يعني تكاليف تصدير منخفضة بالدولار، فإنها لم تترجم ذلك كزيادة في صادراتها في وقت كانت فيه واردات البلدان المتقدمة الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في انخفاض وأن عملات البلدان النامية هي الأخرى في انخفاض أمام الدولار. وكما أنه، من الناحية الأخرى، فقد نتج ارتفاع قيمة الدولار في زيادة التكاليف الداخلية لديونها الخارجية بالدولار، كما كانت هي الحال لجميع البلدان النامية المدانة.

٤-٢-٦. التدهور في موازين الحسابات الجارية

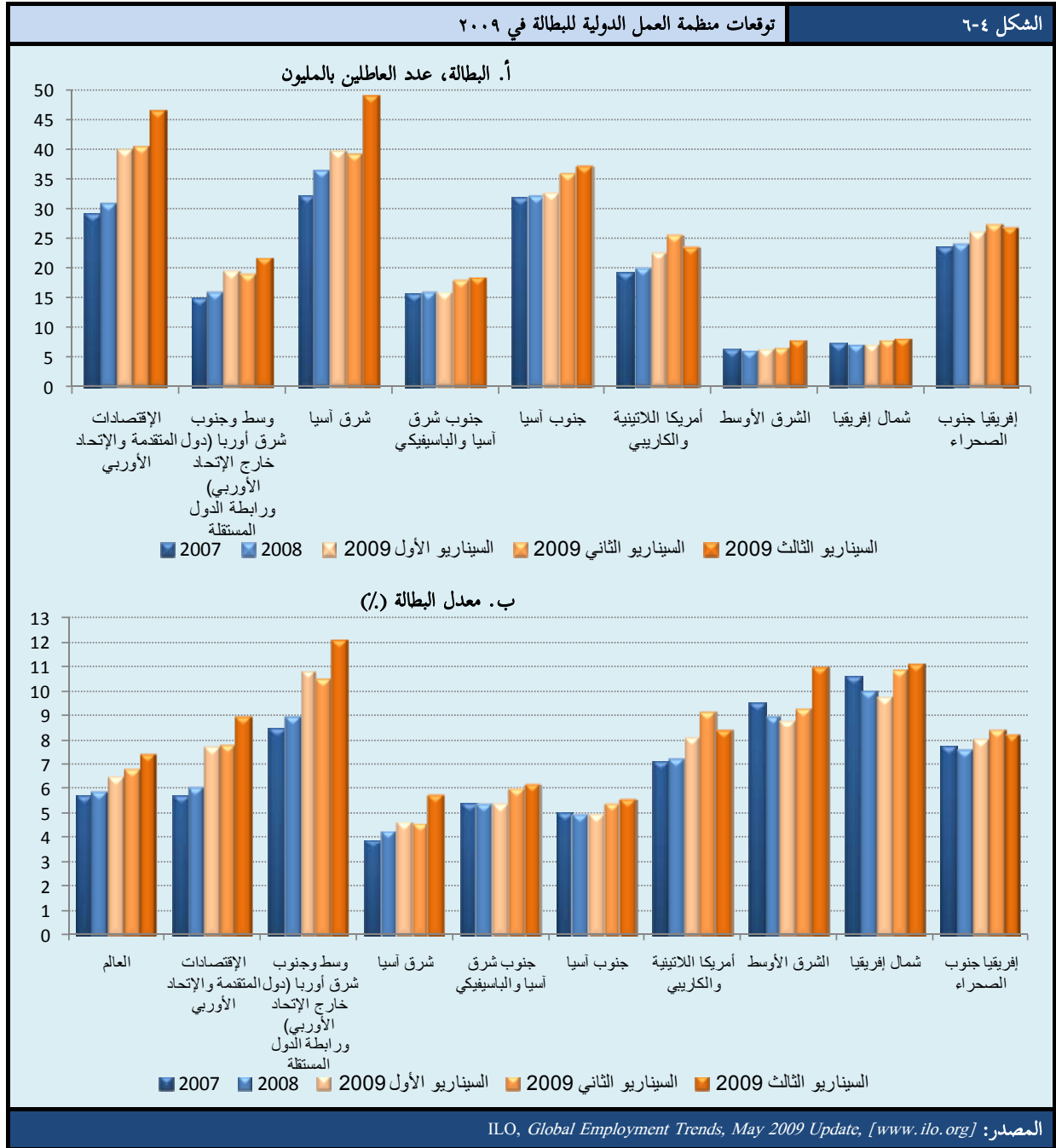
كان إنخفاض الطلب العالمي، والانخفاض في أسعار السلع الأساسية، وأزمة الائتمان في أسواق التصدير بمثابة المصادر الرئيسية للانخفاض في حجم التصدير في العالم أجمع. لذا، تواجه العديد من البلدان انخفاضا في عوائدها التصديرية، والتي تنعكس بدورها في هزات مؤثرة في موازين حساباتها الجارية. وهذا صحيح على الرغم من أن بعض البلدان لديها قيم واردات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية. ومن الناحية الأخرى، فإنَّ إنخفاض تدفقات التحويلات هو الآخر عامل مهم للأثر السلبي للأزمة على موازين الحسابات الجارية لدى العديد من البلدان النامية. وكما أُشير إليه من قبل في الشكل (٢-٨) والشكل (٣-١٨)، فمن المتوقع أن تسجل الإقتصادات المتقدمة تحسنا طفيفا في عجز حسابها الجاري المجمع في ٢٠٠٩ في الوقت ستشهد فيه البلدان الصاعدة والنامية هبوطا حادا في فوائضها الضخمة المسجلة في السنوات الأخيرة. وأما مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي التي سجلت فائضا في إجمالي ميزان الحساب الجاري لديها في السنوات الأخيرة (أعلى من ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨) فيتوقع أن تسجل عجزا بحوالي ٣٥ بليون دولار، وذلك يعود أساسا إلى الهبوط الحاد في عوائد نفط بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الكبرى المصدرة للنفط وتباعدا موازين الحسابات الجارية ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أن ٣٠ بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كانت قد سجلت عجزا في حسابها الجاري بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فقد زاد هذا الرقم إلى ٣١ بلد في عام ٢٠٠٨ ويتوقع أن يرتفع إلى ٤٣ بلد في عام ٢٠٠٩ (أنظر الجدول أ-١١ بالملحق الإحصائي) غالبيتها من بلدان المنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معظمها من البلدان المصدرة للنفط.

٤-٢-٧. ارتفاع معدلات البطالة والفقر

من المتوقع أن يختل معدل البطالة في كافة العالم خلال عام ٢٠٠٩ وقد تفقد غالبية التحسينات التي تحققت في البطالة في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمة المالية والإقتصادية الراهنة. وبدأت البطالة في الارتفاع السريع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وخاصة في البلدان المتقدمة حيث بدأ الاستهلاك المنخفض، الإنتاج والتجارة في إظهار آثار عكسية في الطلب على العمال. وبما أن آثار الأزمة انتقلت إلى كافة الأنشطة الإقتصادية في البلدان النامية، فمن المتوقع أن تعاني هذه البلدان من خلل يلزم وضع العملة لديها في عام ٢٠٠٩ في الوقت الذي تأثرت فيه أسواق العمل في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بصورة حادة في شكل زيادات في أسعار الغذاء والوقود في وقت سبق انفلاق الأزمة العالمية الراهنة.

وانطلاقا من هذه السيناريوهات، قدمت منظمة العمل الدولية مؤخرا توقعات لوضع العمل في ٢٠٠٩. وبقياها في مايو ٢٠٠٩ بتحديث مشاريعها السابقة حول الأثر الكامن للأزمة على أسواق العمل في ٢٠٠٩، قدرت المنظمة أن البطالة العالمية قد تزيد على مستوى ١٨٠,٢ مليون الذي بلغته في عام ٢٠٠٧ بما يتراوح بين ٢٩,٤ مليون (السيناريو المتفائل) و ٥٨,٨ مليون (السيناريو المتشائم) عاطل في عام ٢٠٠٩، مع سيناريو معتدل بحوالي ٣٩,٤ مليون. وهذا سيقحم البطالة العالمية في مستويات غير مسبقة تتراوح بين ٢٠,٦ إلى ٢٣,٩ مليون. وتأخذ معظم هذه الزيادة مكانها في الإقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي، حيث يمثل الإقليم حوالي ٣٥٪ من إجمالي الزيادة العالمية في البطالة في عام ٢٠٠٩. وكانت أقاليم شرق آسيا (١٧٪)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٣,٢٪)، وسط وجنوب شرق أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة (١٢,٣٪) بمثابة الأقاليم الأخرى الأولى المساهمة في زيادة البطالة العالمية (أنظر القسم أ بالشكل ٤-٦). فكافة السيناريوهات تشير إلى خلل جاد في أسواق العمل في العالم، حيث يقود الانخفاض السريع في توفر فرص العمل نتيجة للأزمة الراهنة إلى تراكم في معدلات البطالة. وعلى ضوء هذه السيناريوهات تفيد التقديرات بزيادة في معدل البطالة من ٥,٧٪ في ٢٠٠٧

و٥,٩٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ما يتراوح بين ٦,٥٪ (السيناريو المتفائل) و٧,٤٪ (السيناريو المتشائم) في عام ٢٠٠٩، وتقدير بنسبة ٦,٨٪ للسيناريو المعتدل (القسم ب بالشكل ٦-٤).



ومن ناحية أخرى، ففي عام ٢٠٠٧ كان هناك أكثر من ١,٢ بليون عامل في العالم، يمثلون ٤٠,٩٪ من إجمالي عمال العالم، يعيشون مع أسرهم في الفقر بإنفاق بأقل من ٢ دولار في اليوم. وكما أن حوالي ٦٢٤ مليون منهم يعيشون في فقر مدقع بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وفي هذا الصدد، تشير تقديرات الفاو إلى أن ما يتراوح ما بين ٤٠,١٪ و ٤٣,٧٪ من العمال في العالم يعيشون على أقل من ٢ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٨ وأن ما تتراوح نسبتهم ما بين ٤٠٪ و ٤٦,٨٪ منهم يعيشون في مستوى أدنى من هذا الفقر في عام ٢٠٠٩. ويشار ضمناً إلى أنه قد يكون

هناك أكثر من ١,٤ بليون عامل يعيشون دون مستوى ٢ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٩، وهي هذه زيادة بأكثر من ٢٠ مليون منذ عام ٢٠٠٧.

ويتضح، نظرا لهذه الأوضاع وبوضع الاختلال الطارئ على معظم مؤشرات الإقتصاد الشامل في الاعتبار، أنَّ العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي غير مستثناة وأنها عانت وسوف تعاني من ارتفاع معدلات البطالة في المستقبل القريب. وعلى سبيل المثال، فقد زاد معدل البطالة بتركيا من ١٠,٣٪ في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى مستوى قياسي عالي بلغ ١٦,١٪ في فبراير ٢٠٠٩ (الهيئة التركية للإحصاء، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ - TUIK, 2008 and 2009). وفي اندونيسيا ارتفع معدل البطالة إلى ٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ من ٣,١٪ سجلت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ (هيئة الإحصاء الماليزية - Department of Statistics Malaysia) ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى مستوى غير مسبوق بنسبة ٤,٥٪ بنهاية العام من ٣,٧٪ كانت قد سجلت في العام السابق. وكما ارتفع معدل البطالة في جمهورية مصر العربية إلى ٩,٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ من معدل ٨,٨٪ في الفترة السابقة، واضعا بذلك عبئا إضافيا على المواطنين المصريين الذين يعيشون تحت مستوى العيش بدولارين في اليوم والمقدر عددهم بـ ١٥ مليون نسمة (McGrath, 2009).

٣-٤. تضافر الجهود على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة الأزمة

في جهد منها لتخفيف الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كلفت اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) مركز أنقرة القيام بإعداد مشروع بحث شامل حول تطوير مقترحات ملموسة، عملية ومجدية لتعزيز التعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويتمثل الهدف الأخير لهذا المشروع في تنشيط وإثراء جدول أعمال جلسات الكومسيك الوزارية السنوية من منطلق تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فهذا التوقيت ومشروع البحث المهم تم إجرائه على أساس منهج حوى تحليلا للبيانات ذات الصلة، ونتائج الأبحاث الأكاديمية، إستبيان خاص تم إعداده لهذا الغرض ومقابلات وجلسة لشحن الأفكار حول موضوع البحث "إثراء جدول أعمال اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (كومسيك)". ويضم التقرير الختامي عددا من مشاريع المقترحات الملموسة لإثراء التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء، مثل "إنشاء مركز لتحسين وإنتاج البذور في إقليم منظمة المؤتمر الإسلامي"، "إنشاء سوق السلع الأساسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي"، "إنشاء منبر مشترك لسلطات رؤوس الأموال بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، و"توحيد الجمارك ووثائق العبور الحدودي والشحن".

وعلاوة على ذلك، قام مركز أنقرة، بالتعاون مع البنك المركزي بتركيا، إجتماع استشاريا للبنوك المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لدراسة السبل والطرق الممكنة للتعاون بهدف تعزيز إقتصادات البلدان الأعضاء في مواجهة الأزمة المالية العالمية. أُنْعِدَ إجتماع محافظي البنوك المركزية في إسطنبول في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩، م موازاة للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونتيجة للإجتماع، تم عقد العديد من مجموعات العمل لتناول مختلف المواضيع والقضايا، مثل إدارة الإحتياطي، نظم الدفع، وبناء القدرة بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي والتوصل الجماعي للحلول وحل الأزمات.

ظهر التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩ في وقت لا تزال تعاني فيه العديد من البلدان المتقدمة والنامية من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية من حيث تباطؤ النمو الإقتصادي المستمر ومعدلات البطالة العالية. ولا تزال منظمات التنمية الدولية والإقليمية والقومية تواصل جهودها

من أجل كبح النتائج السلبية للركود العالمي، وخاصة لتخفيف عبء البطالة من المجتمعات. ففي الحقيقة، وفي المراحل الأولى للأزمة، كان هناك إجماعاً عالمياً تجاه الحاجة الملحة للخروج بتدابير لتغيير هيكل التمويل الدولي. ومع ذلك، فالبرغم من أنَّ الحاجة لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي قد تفوه ونادى بها الكثيرون من القادة العالميين، إلا أنَّ هذه الأصوات بدأت في الخفوت التدريجي على درجة زال معها هذا الزخم تجاه إعادة هيكلة التمويل الدولي. لا ريب أنَّ الفشل في إحداث تغيير جوهري في النظام المالي سيقود إلى تكرار الأزمات المالية في المستقبل، الشيء الذي سيجعلها ظاهرة منتظمة بدلا عن استيعابها كظاهرة استثنائية تلم بهذا النظام المتبع حالياً. وهذا سيكون أكبر الأعباء الناجمة عن الأزمة المالية، والأسوأ من كل خسارة تعترى النمو الإقتصادي والإستخدام، فالواجب تجنبها مهما كان الثمن.

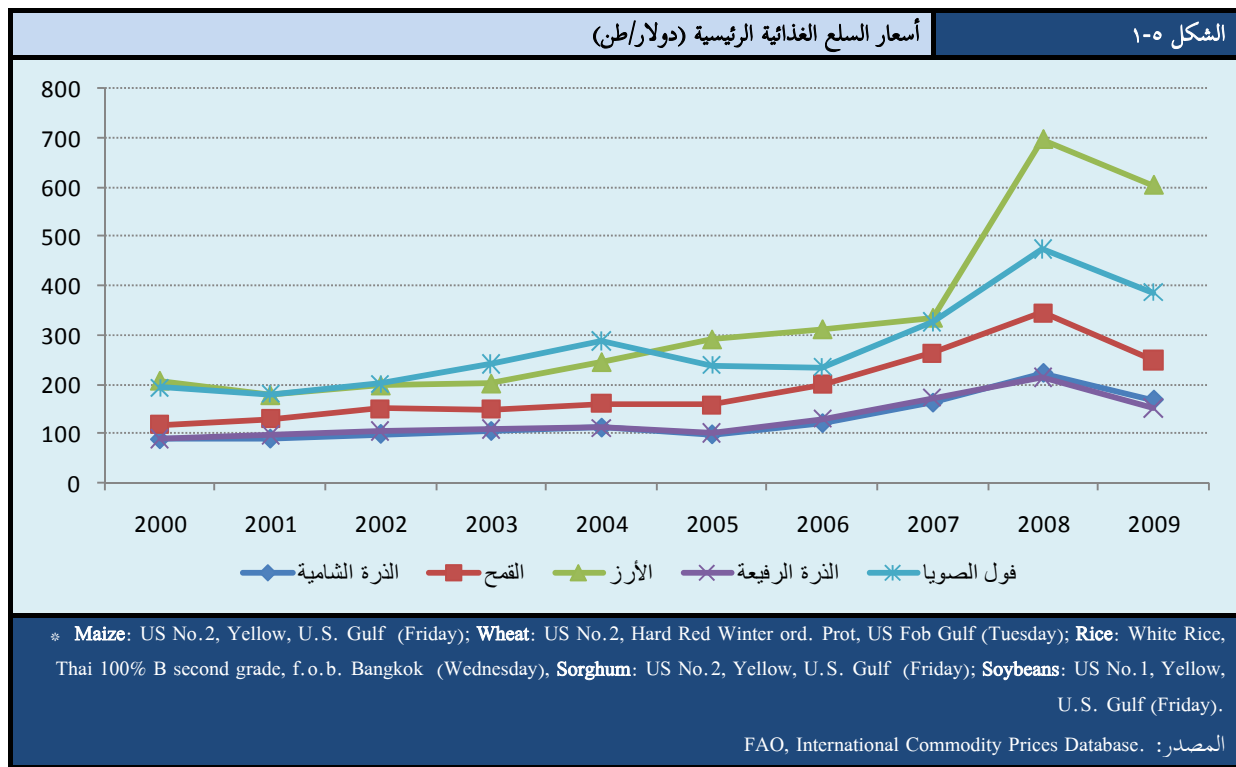
وفي هذا السياق، فهناك حاجة ملحة لتصميم البدائل لنظام مالي عالمي فعال يحمي الأجيال القادمة من مواجهة كوارث الأزمات المالية. ومن بين هذه البدائل، فقد جذب نظام مالي يركز على المبادئ الإسلامية (مثل التمويل القائم على أساس المساواة والمعاملات القائمة على النشاط الفعلي) إهتمام العديدين. وفي نظام مالي مثل هذا، نجد أنه لا مكان لالتزامات الدين الجانبية (CDOs) ومقايضات العجز عن سداد الديون (CDSs) أو أنه يتم التعامل بها في ظروف محدودة وضيقة للغاية، والتي يعمل بها النظام المالي التقليدي واحتلت مكانها في صلب مسببات الأزمة الراهنة. وكما أنَّ العديد من الباحثين توصلوا إلى أنه كان من الممكن تفادي الأزمة المالية الراهنة لو احتل مثل هذا النظام مكانه في المعاملات المالية العالمية. فانطلاقاً من هذا، من الممكن أن يقدم مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة ثمينة للمجتمع الدولي بتقديمه للنظام المالي القائم على المبادئ الإسلامية ليعمل كوسيط فعال للقطاع الإنتاجي، الشيء الذي يمكن في المستقبل من تفادي الأزمات المالية التي ليس لها مبرر. ويتعين علينا، في المستوى الجماعي، عدم تفويت هذه الفرصة، ليس لنفع مواطنينا فقط، وإنما لخير البشرية كافة.



٥. الآثار الاجتماعية-اقتصادية لتذبذب أسعار الغذاء على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

١-٥. الاتجاه السائد في أسعار المواد الغذائية

شهد العالم بعد مرور عقد من الزمان تميز بأسعار ثابتة ومستقرة نسبياً وزيادة درامية وتذبذب مفرط في أسعار جميع السلع الرئيسية منذ عام ٢٠٠٥. دفع هذا الاتجاه التصاعدي مسيرة الأسعار إلى أعلى في عام ٢٠٠٧ ليوصلها إلى مستويات قياسية في عام ٢٠٠٨. فبلغت أسعار القمح، كما هو مبين في الشكل (١-٥)، إلى ٣٤٤ دولار للطن في عام ٢٠٠٨، مسجلة بذلك زيادة بحوالي ٣١٪ عن أسعار عام ٢٠٠٧. وبزيادة بلغت ١٠٩٪ عن مستوى ٢٠٠٧ بلغت أسعار الأرز ٦٩٧ دولار للطن في ٢٠٠٨، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الذرة الشامية بنسبة ٣٨٪ والذرة الرفيعة بنسبة ٢٤٪ وفول الصويا بنسبة ٤٥٪ عن أسعار عام ٢٠٠٧.



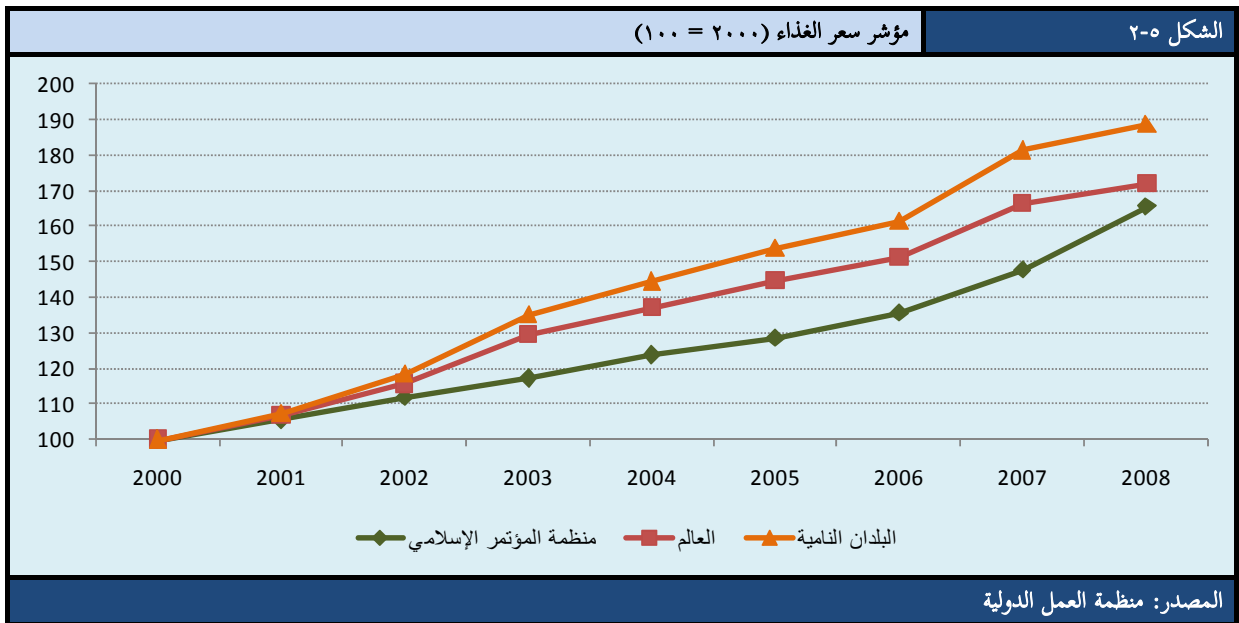
فالبرغم من أنه شهدت الأسعار العالمية للغذاء هبوطاً خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من مستويات قممتها، وذلك حسب ما أشار إليه التقرير الأخير الصادر عن الفاو^٧، إلا أن أسعار الغذاء العالية لا تزال سارية في البلدان النامية. ونتيجة لهذا الوضع، تعاني ٨٠٪ من البلدان النامية الثمانية والخمسون^٨ من أسعار الغذاء العالية. والبلدان الأكثر تضرراً هي البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، حيث ارتفعت أسعار الأرز بمستوى ملحوظ بأعلى عن السعر الذي كان سائداً في الإثني عشر شهر الماضية؛ في الوقت الذي أصبحت فيه أسعار الذرة الشامية والدخن والذرة الرفيعة عالية في ٨٩٪.

^٧ آفاق المحاصيل والوضع الغذائي، إبريل ٢٠٠٩ - "Crop Prospects and Food Situation", April 2009.

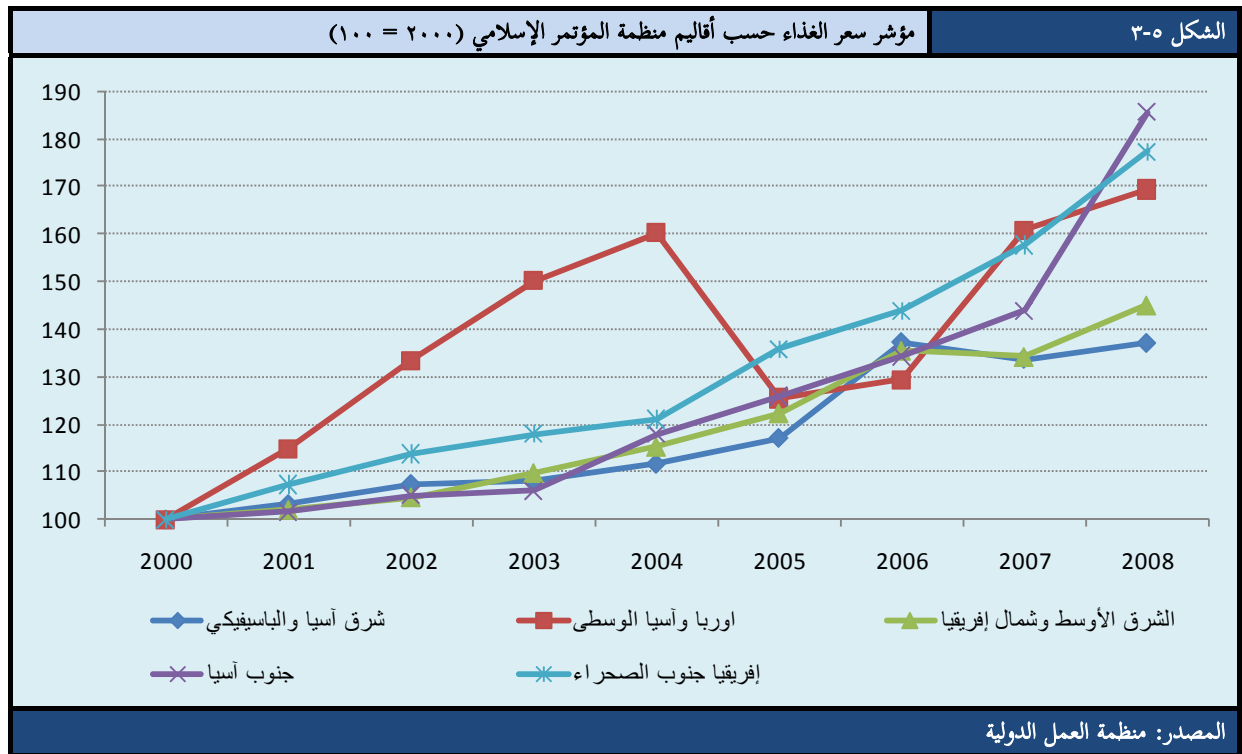
^٨ هذه البلدان مضمنة في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة لمنظمة الفاو "السعر القومي للأغذية الأساسية-أداة البيانات والتحليل". FAO-GIEWS in "National basic food price - data and analysis tool".
[http://www.fao.org/GIEWS/english/index.htm]

من البلدان التي شملتها قاعدة البيانات. وهذا بدوره يخلق المزيد من المصاعب للملايين من الناس الذين يعانون أصلاً من الجوع والفقر.

عكس المؤشر العالمي لأسعار الغذاء خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ ميلاً بالصعود إلى أعلى مدفوعاً بالزيادة الأسية في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، كما هو الموقف في عام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ١٩٪ عن مستويات عام ٢٠٠٥. يشير الشكل (٢-٥) إلى البلدان النامية شهدت زيادات عالية في أسعار الغذاء بأعلى من المتوسط العالمي، والشاهد على ذلك هو أن مؤشر أسعار الغذاء لدى البلدان النامية سجل زيادة بنسبة ٢٣٪ خلال هذه الفترة. وكما لم تستثنى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من هذا الوضع لطالما سجلت أسعار الغذاء في هذه البلدان زيادة بنسبة ٢٩٪ خلال نفس الفترة. فالبرغم من هذه الزيادة الحادة كان مؤشر سعر الغذاء لدى بلدان المؤتمر الإسلامي أدنى من المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية خلال الفترة قيد النظر (الشكل ٢-٥).



ارتفع مؤشر سعر الغذاء في جميع المجموعات الإقليمية بمنظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ٣-٥). وكما أنه ارتفع في بعض الأقاليم بمعدلات عالية عاكساً لتقلبات وتذبذب أكثر. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠ سجل إقليم جنوب آسيا الزيادة الأعلى بنسبة ٨٦٪، تلاه إقليم إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٧٧٪ ومن ثم إقليم أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ٦٩٪. ظلت الزيادة المئوية في مؤشر أسعار الغذاء لكل من هذه الأقاليم الثلاثة عالية أكثر من متوسط منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ ٦٥٪ في ذات الفترة. وعند مستوى القمة للأزمة الغذائية شهدت بلدان جنوب آسيا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أكبر زيادة بلغت ٢٩٪ في مؤشر أسعار الغذاء، تلتها دول إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١٢٪، في الوقت الذي كانت فيه الزيادة في إقليم شرق آسيا والباسيفيكي منخفضة عند نسبة ٣٪.



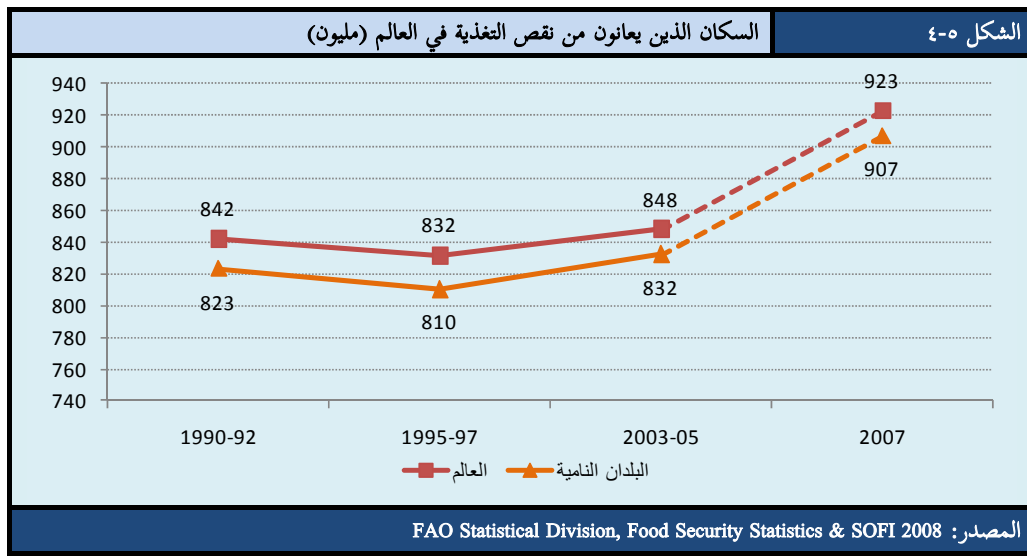
وعلى المستوى الفردي للبلدان عكست أسعار السلع الغذائية الرئيسية اتجاهات مختلفة. فحسب ما صرحت به منظمة الفاو (FAO 2008a) تضاعفت أسعار الأرز في ساحل العاج، والقمح في السنغال، والذرة الرفيعة والدخن في نيجيريا في الفترة من مارس ٢٠٠٧ وحتى مارس ٢٠٠٨. وخلال نفس الفترة زادت أسعار القمح في السودان والأرز في بنغلاديش بنسبة ٤٣٪ و ٦٦٪ على التوالي. وأما في طاجيكستان فقد بلغت أسعار الخبز في فبراير ٢٠٠٨ إلى مستوى أكثر بمرتين عما كانت عليه في نفس التاريخ من ٢٠٠٧. وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في الأسعار العالمية للسلع الغذائية منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، إلا أن أسعار المواد الغذائية لا تزال مرتفعة للغاية في بعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. فحسب ما ذكر تقرير لمنظمة الفاو (٢٠٠٩)، ارتفعت أسعار الذرة الشامية في موزمبيق في مارس ٢٠٠٩ بنسبة ٢٩٪ عما كانت عليه في نفس الشهر من العام السابق في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار القمح في باكستان بنسبة ٥٠٪ خلال نفس الفترة. وخلال فبراير ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة في النيجر والسودان بنسبة ٢٩٪ و ٦٨٪ على التوالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الأرز المستورد في السنغال بنسبة ٤٨٪ في نفس الفترة.

٢-٥. الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة الغذائية على إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

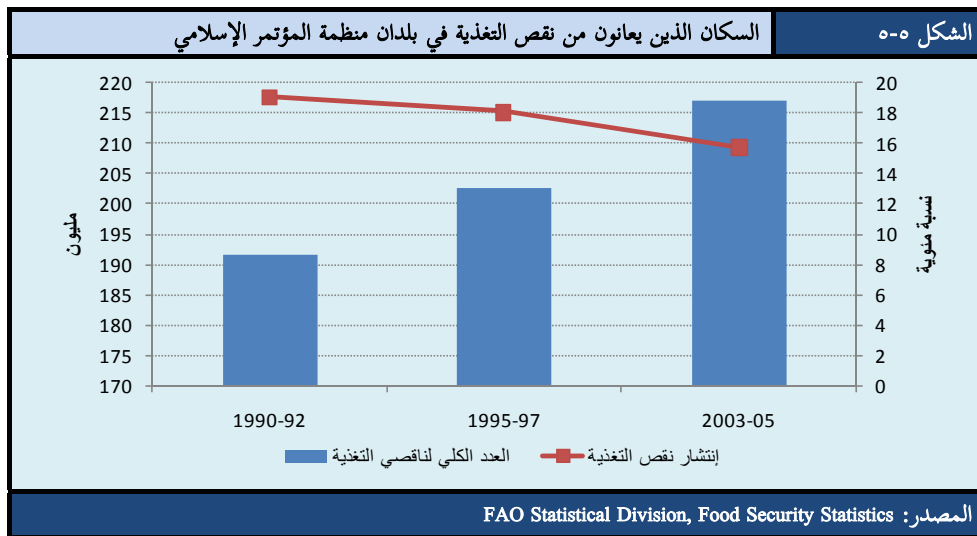
تسببت الأزمة أسعار المواد الغذائية الأخيرة في جلب آثار سلبية خطيرة في المستويين الكلي والجزئي على إقتصادات البلدان النامية، وضمنها إقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فالبلدان النامية، التي تعاني من نقص في الإنتاج الغذائي والمعتمدة على الواردات لتلبية الطلب المحلي على الغذاء كانت أكثر عرضة لهذه الآثار من البلدان الأخرى. فتضخم أسعار الغذاء أدى إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي، ورفع فواتير واردات الأغذية والعجز التجاري، وأثار بؤادر التضخم وأطل بآثار سلبية جادة على الصحة والتعليم في هذه الإقتصادات.

٥-٢-١. نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي

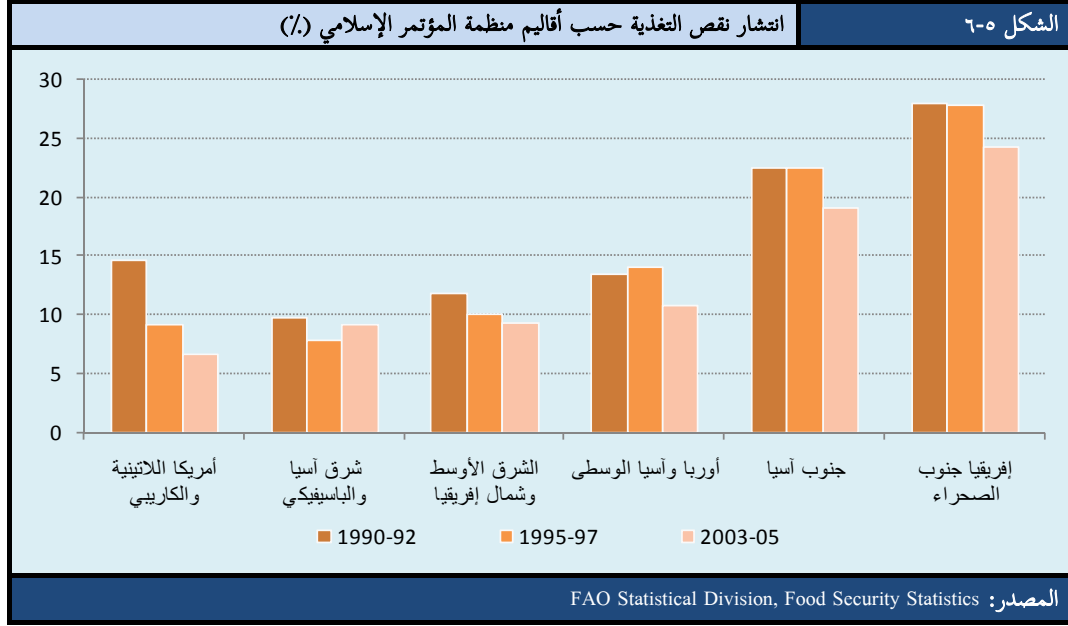
واحدة من أهم الآثار السلبية الناجمة عن التضخم في أسعار المواد الغذائية هي الزيادة في انعدام الأمن الغذائي وخاصة في البلدان النامية، التي هي مأوى لحوالي ٩٨٪ ممن يفتقدون الأمن الغذائي في العالم والذين ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الاستهلاك الغذائي. وحسب تقرير الفاو حول موقف انعدام الأمن الغذائي ٢٠٠٨ الصادر قبل انفلاق الأزمة الغذائية الراهنة، فقد كان هناك حوالي ٨٤٨ مليون ممن يفتقرون للتغذية في العالم في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، يعيش ٨٣٢ مليون منهم في البلدان النامية. هذا، وقد جرّ تضخم أسعار الغذاء حوالي ٧٥ مليون آخرين على هذه الدائرة ليرفع العدد العالمي الكلي إلى ٩٢٣ مليون نسمة. ومع ذلك، فقد حدثت كل هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية وزاد عدد الذين تنقصهم التغذية إلى ٩٠٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٥-٤).



ومن بين الأقاليم النامية شهد إقليمي آسيا والباسيفيكي وإفريقيا جنوب الصحراء اللذان يَأويان ٧٥٠ مليون (٨٩٪) من جوعى العالم في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، التضخم الأكبر في أسعار الغذاء في ٢٠٠٧، وبذا زاد، على التوالي، عدد الذين يفتقدون التغذية بـ ٤١ مليون و ٢٤ مليون آخرين.



وفي فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ كان هناك ٢١٧ مليون نسمة من ناقصي التغذية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو عدد مثل ٢٦,١٪ من إجمالي الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية. وكما هو مبين في الشكل (٥-٥)، فقد زاد عدد الذين تنقصهم التغذية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٩٢ مليون في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢١٧ في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، أي كانت زيادة بنسبة ١٣٪. وكما ارتفعت حصة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العدد العالمي الكلي لمن يعانون من نقص التغذية من ٢٢,٨٪ إلى ٢٥,٦٪.

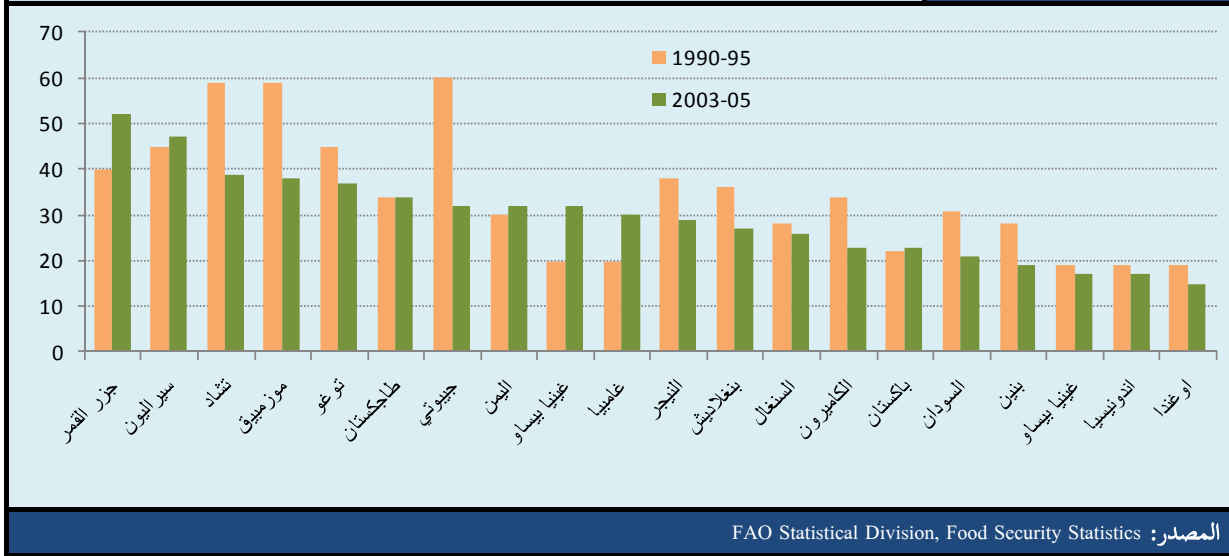


وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض انتشار الذين يعانون من نقص التغذية - مساهمة الذين يعانون من نقص التغذية في إجمالي السكان- في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٩٪ إلى ١٦٪ في نفس الفترة. وبالطبع، فقد انخفضت حالة نقص التغذية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥ في كافة أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي الفرعية. وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، سجل إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الحصة الكبرى من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في إجمالي السكان (٢٤٪) تلاه إقليم جنوب آسيا (١٦٪)، إقليم أوروبا وآسيا الوسطى (١١٪)، شرق آسيا والباسيفيكي (٩٪)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٩٪) ومن ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي (٧٪) (الشكل ٥-٦).

وعلى المستوى الفردي للبلدان، أظهرت بعض البلدان الأعضاء تقدماً مثيراً، الشيء الذي انخفض معه عدد الذين يعانون من نقص الغذاء في إجمالي سكانها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (الشكل ٥-٧). ومع ذلك، لا يزال معدل انتشار نقص التغذية مرتفعاً جداً في معظم البلدان الأعضاء، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. وبمعطى أن التضخم في الغذاء أدى إلى تدهور حالة الأمن الغذائي في آسيا والباسيفيكي وإفريقيا جنوب الصحراء، فستطراً على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الأقاليم الفرعية آثاراً اجتماعية - اقتصادية سلبية أكثر من الدول الأعضاء الأخرى وسيزيد عدد السكان الذين يعانون من نقصان التغذية.

انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (%)

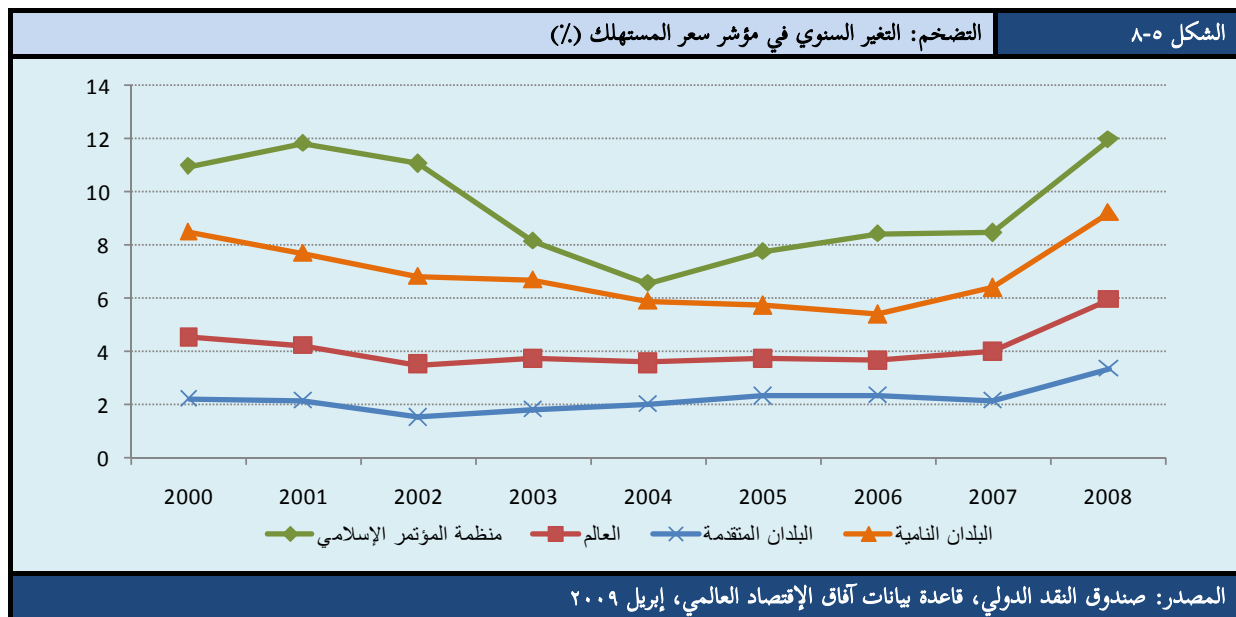
الشكل ٧-٥



المصدر: FAO Statistical Division, Food Security Statistics

٢-٢-٥. التضخم

كان للارتفاع الأخير في أسعار السلع الغذائية مساهمة كبيرة في متوسط معدل التضخم العالمي. وكما هو مبين في الشكل (٨-٥) فقد رجع معدل التضخم العالمي، الذي كان في تناقص مستمر منذ ٢٠٠١، ليصل إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٤٪ التي سجلها في عام ٢٠٠١. وحسب ما أشار إليه صندوق النقد الدولي (IMF 2009b) فقد ارتفعت حصة أسعار الغذاء في التضخم العالمي إلى ٤٤٪ في عام ٢٠٠٧، مقارنة بما كانت عليه بنسبة ٢٧٪ في ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي تساهم فيه المنتجات الغذائية في التضخم العام في البلدان المتقدمة بحوالي ١٩,٥٪ (٢٠٠٧)، نجد أن هذه الحصة تتراوح بين ٤٠ إلى ٦٧٪ في الإقتصادات الصاعدة والنامية. وقد ارتفع معدل التضخم في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بأعلى من معدلات إقتصادات البلدان المتقدمة والنامية بقدر كبير للغاية. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ سجل معدل التضخم لدى منظمة المؤتمر الإسلامي اتجاهها بالانخفاض من مستوى قمته الذي كان بنسبة ١٢٪ إلى ٦,٦٪ تقريبا، ولكن بدأ في الارتفاع مرة أخرى بمستوى معتدل حتى ٢٠٠٧. وعليه، عاد التضخم إلى خانة الرقمين عند نهاية ٢٠٠٨، أي بأكثر من ١٢٪ محفزا بارتفاع أسعار الغذاء والوقود، مضاعفا لمتوسط معدل التضخم العالمي.



تتراوح مساهمة أسعار الغذاء في التضخم لدى الأقاليم التي تقع فيها غالبية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ٤٠ إلى ٦٧٪ في الوقت الذي ظلت فيه مساهمة أسعار الطاقة منخفضة للغاية. وحسب ما أشار إليه التقرير المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والفاو حول "حالة الزراعة ٢٠٠٨-٢٠١٧" فقد ساهم التضخم في الغذاء منذ فبراير ٢٠٠٧ وحتى فبراير ٢٠٠٨ بـ ٧,٦ نقاط من إجمالي نسبة مؤشر أسعار المستهلك البالغة ١٠,٦٪ في باكستان، و ٩,٢ نقطة من إجمالي نسبة ١٠,٣٪ في بنغلاديش، و ٥,٦ نقطة من إجمالي نسبة ٩,٥٪ في مصر، و ٤,٤ نقطة من إجمالي نسبة ٥,٨٪ في السنغال، و ٣,٦ نقطة من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك الذي بلغ نسبة ٥,٤٪ في الأردن (الشكل ٥-١).

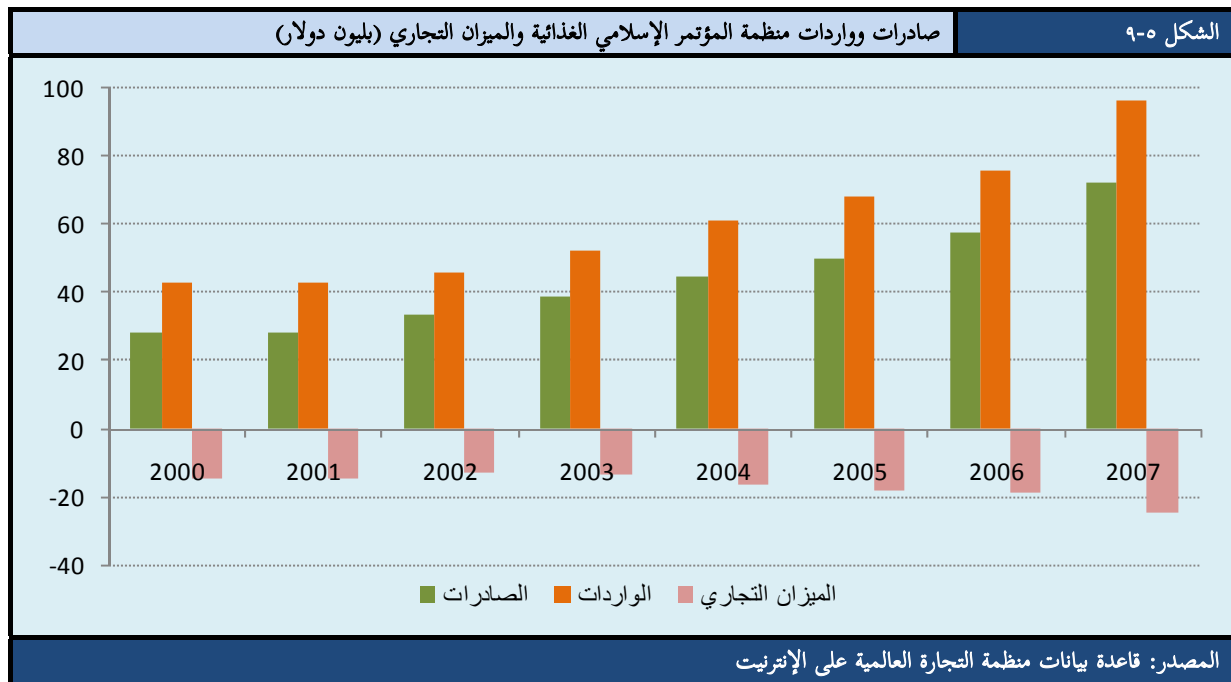
مساهمة الغذاء في تضخم سعر المستهلك (فبراير ٢٠٠٧-فبراير ٢٠٠٨)				الجدول ٥-١
إجمالي تغير مؤشر أسعار المستهلك (%)	مساهمة الغذاء في إجمالي تغير مؤشر أسعار المستهلك (%)	تضخم أسعار الغذاء	إجمالي تغير النسبة المئوية في مؤشر أسعار المستهلك	
البلدان النامية				
4,5	38,9	11,6	8,04	غواتيمالا
15,9	62	25,6	19,37	سريلانكا*
7,6	41,5	18,2	10,6	باكستان
5,6	41,5	13,5	9,5	مصر
4,4	40,3	10,9	5,8	السنغال
3,6	39,7	9,1	5,4	الأردن
9,2	64,5	14,2	10,3	بنغلاديش
12,4	50,5	24,6	15,4	كينيا
5,9	50,3	11,8	9,9	هايتي
1,9	29,6	6,4	4	بيرو
4	21,8	18,3	7,7	بتسوانا
2,9	21	13,6	8,6	جنوب إفريقيا
البلدان المتقدمة				
0,5	9,8	5,1	4	الولايات المتحدة
0,8	16,3	5	2,8	فرنسا
0,8	10,4	7,4	2,8	ألمانيا
0,7	11,8	5,6	2,5	بريطانيا
0,3	19	1,4	1	اليابان
1,6	21,9	7,1	4,4	اسبانيا
2,2	30,4	7,1	4,3	بولندا

* يشتمل علم المشروعات والتبغ
المصدر: آفاق الزراعة ٢٠٠٨-٢٠١٧، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - الفاو

وبالإضافة إلى الأثر المباشر على التضخم، فقد رفعت الزيادة في أسعار الغذاء معدل التضخم من خلال قنوات غير مباشرة مثل الضغط إلى أعلى على نمو الرواتب الشهرية وزيادة أسعار السلع غير الغذائية. فقد شهدت معظم البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، حيث يمثل الغذاء الجزء الرئيسي في نفقات المستهلك، شهدت هذه الآثار الغير مباشرة أكثر من البلدان الأخرى. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، قد تتسبب زيادة بنسبة مئوية واحدة في أسعار السلع الغذائية في زيادة تبلغ ٠,١ - ٠,٦ نقطة مئوية في أسعار السلع غير الغذائية والخدمات في البلدان النامية خلال فترة تمتد من ٦-١٢ شهراً؛ وقد تؤدي إلى زيادة تتراوح بين ٠,١ - ٠,٩ نقاط مئوية في عام واحد في البلدان الصاعدة. وعلى النقيض من ذلك، ليس لها آثار على أسعار السلع غير الغذائية والخدمات في البلدان المتقدمة (IMF, 2007).

٣-٢-٥. زيادة فواتير الأغذية المستوردة والعجز التجاري

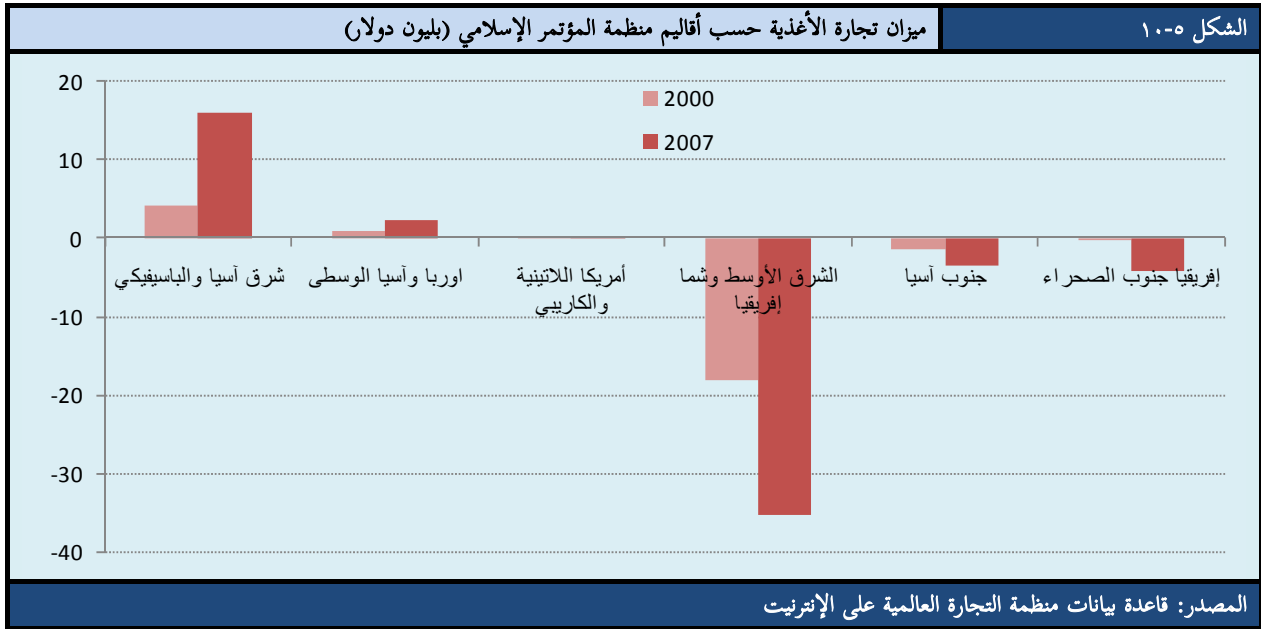
ارتفعت حالة الاعتماد على الأغذية المستوردة في العديد من البلدان النامية بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية محفوزة بالدخول المرتفعة والإنتاج المحلي المنخفض والنمو العالي للسكان وتحرير التجارة. وحسب ما أشار إليه روزن وشابوري (Rosen & Shapouri 2008) فإن حصة المدخلات الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً للقمح قفرت من ٩٣٪ في ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٣٠٪ في ٢٠٠٥. وبالنسبة لإنتاج السكر فقد ارتفعت هذه الحصة من ٤٪ في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٦٥٪ في ٢٠٠٥. وكما لوحظ ذات الشيء في الزيوت النباتية، حيث ارتفعت هذه الحصة من حوالي ٦٪ إلى ٨٠٪.



وحسب ما أشارت إليه منظمة الفاو (FAO 2008b)، فقد ارتفعت الفاتورة العالمية للواردات الغذائية إلى ذروة تاريخية بلغت ٨٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة أخرى بنسبة ٢٦٪ في ٢٠٠٨. وظلت البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي الأكثر عرضة حيث يقدر أن ترتفع حصتها في واردات الغذاء العالمية، والتي زادت بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بمعدل يتراوح بين ٣٧-٤٠٪ في عام ٢٠٠٨. وارتفاع فواتير الاستيراد سيؤدي إلى إختلالات جديدة في الاقتصاد الكلي عن طريق وضع المزيد من الضغط على التجارة المتدهورة أصلاً والعجز المالي في هذه الإقتصادات.

فالرغم من أنها إقتصادات زراعية، إلا أنَّ معظم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات لتلبية طلبها الغذائي الداخلي. وكمجموعة، فإنَّ بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بلدان مستوردة للغذاء وقد بلغ العجز التجاري الغذائي لديها من ١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥ بليون في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٥-٩).

ظلت كل من مجموعات شرق آسيا والباسيفيكي، أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية مجموعات مصدرة للغذاء بين المجموعات الإقليمية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، في الوقت الذي كانت فيه مجموعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا مجموعات مستوردة للأغذية. وارتفع فائض تجارة الأغذية لدى مجموعة شرق آسيا والباسيفيكي إلى أربعة أضعاف من ٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، في الوقت الذي سجلت فيه مجموعة إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العجز الأكبر في تجارة الغذاء مضاعفا للمستوى الذي بلغه في ٢٠٠٠ من ١٨ بليون دولار إلى أكثر من ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٥-١٠).



ظلت البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي أكثر عرضة لتكاليف واردات الغذاء المرتفعة، خاصة وأنَّ هذه البلدان تشكل تقريبا نصف واردات منظمة المؤتمر الإسلامي الغذائية وتضاعف عجز تجارة الأغذية لديها من ٦ بليون في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. سوف يزيد ارتفاع أسعار الغذاء العالمية من توسيع العجز في تجارة الأغذية ويسبب انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي لدى البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الفئة.

٤-٢-٥. التعليم والصحة

عادة ما يترك الناس في البلدان النامية بدخول زهيدة لتلبية الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم، الرعاية الصحية والإسكان، وذلك يعود نتيجة لارتفاع حصة الغذاء في نفقات الأسرة المعيشية. ومن ثم زاد تضخم أسعار المواد الغذائية هذا الوضع تفاقمًا من خلال التأثير سلبًا على الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة. والأدلة من صدمات الدخل الحقيقي السابقة توحى بأنَّ هناك خطرا كبيرا على النتائج التعليمية للفقراء بحيث أنهم لا يستطيعون إرسال

أبنائهم إلى المدارس، وسيقومون بدلا عن ذلك بإقحامهم في النشاطات الإنتاجية لتغطية النفقات المنزلية. وعلى سبيل المثال، واجهت بوركينا فاسو في ١٩٩٧/١٩٩٨ زيادة بأكثر من ٤٠٪ في أسعار ثلاثة من المحاصيل الغذائية الرئيسية - الذرة الرفيعة، الدخن والذرة الشامية - التي تسبب فيها الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي نتيجة للجفاف (Grimm, 2009). ونتيجة لذلك تأثر كل من منتجي ومستهلكي الغذاء تأثرا بالغاً أدى إلى إضعاف دخلهم. وأدى هذا إلى خفض كبير في إنفاقهم على التعليم وهبوط بنسبة ١٠٪ في معدلات الالتحاق بالمدارس. وفي اندونيسيا، انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس خلال الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ١٩٩٧ بين الفقراء في المناطق الريفية بشكل ملحوظ حيث تضاعف عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ٧-١٢ سنة الغير ملتحقين بالمدارس من ٦٪ إلى ١٢٪.

كما اضطرت أزمة الغذاء الراهنة الأسر، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، إلى خفض نفقاتها التعليمية لتغطية متطلباتها الغذائية. ويشير مسح أجراه البنك الدولي مؤخرا (World Bank 2008) في بنغلاديش إلى أن حوالي نصف الأسر التي شملها المسح قامت بخفض النفقات التعليمية لتتمكن من التغلب على أسعار المواد الغذائية المرتفعة.

ولأسعار الغذاء العالية أيضا آثار عكسية على الصحة، لطالما أن الفقراء يتركون دون خيار سوى تخفيض كمية ونوعية الغذاء نتيجة للدخل المنخفض وحصة الغذاء الكبيرة في إجمالي النفقات. وبالتالي، يتدهور مستوى تغذيتهم مؤديا إلى خسائر لا يمكن تلافيها في صحتهم. وللمرة الثانية يتكبد الأطفال الجزء الأكبر من المعاناة من غيرهم وينتشر فقدان الوزن وتزداد حالات سوء التغذية بأضعاف ما هي عليه. وحسب ما أشار إليه ذات المسح المعد من قبل البنك الدولي (World Bank 2008) فقد زادت الأزمة الغذائية الأخيرة عدد الأطفال الذين يعانون من الخلل الإدراكي والبدني الدائمين نتيجة لسوء التغذية في ٤٤ مليون. وقد ضربت البلدان ذات الدخل المنخفض في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء التي بها مستويات عالية من حالات سوء التغذية الموجودة مسبقا ضربة مبرحة وكانت الأكثر تضررا.

٥-٢-٥. ارتفاع دخل المزارعين

بالرغم من أنه يبدو أن أسعار الغذاء العالمية العالية قد تشجع الإنتاج الزراعي وتزيد من دخل المزارعين، إلا أن مقدرة المزارعين على الاستفادة من الأسعار العالية عادة تعتمد على توفر المصادر والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية. وكما هو معتاد، فإن الاستفادة من أسعار الغذاء العالية محصورة على كبار المزارعين، وخاصة المتواجدين في الدول المتقدمة، والذين يتمتعون بالوصول الأسهل إلى السوق والقادرين على الاستجابة لإشارات السوق العالمية. وخلال فترة ارتفاع الغذاء الراهنة لم يتمكن سوى عدد قليل من المزارعين من تحقيق الفائدة، وذلك لأن تكاليف المدخلات الزراعية مثل المخصبات، البذور، الوقود والأعلاف الحيوانية كانت عالية للغاية خلال نفس الفترة. وحسب تقديرات منظمة الفاو، فقد ارتفعت أسعار المخصبات والبذور بنسبة ٩٨٪ و ٧٢٪ على التوالي منذ عام ٢٠٠٦. وخلال أوقات الذروة لأسعار المواد الغذائية، تضاعف مؤشر الفاو لمدخلات الإنتاج في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. ومع الوضع في الاعتبار تمكن المزارعين في البلدان المتقدمة الحصول على القروض التمويلية والوصول الأفضل إلى السوق، فقد زاد، استجابة لأسعار السلع الغذائية المرتفعة، إنتاج الحبوب بنسبة ١١٪ في البلدان المتقدمة، في حين ظلت هذه الزيادة بأقل من ١٪ في البلدان النامية. وفي حقيقة الأمر، وإذا ما استثنينا الإقتصادات الصاعدة مثل الصين، الهند والبرازيل، نجد أن إنتاج الحبوب الغذائية في بقية البلدان النامية قد انخفض بنسبة ١,٦٪. ناهيك عن زيادة يشار إليها (FAO, 2008c).

ويدافع العديد من الخبراء أنه بإمكان أسعار الغذاء المرتفعة في السوق العالمية أن تساعد في الوصول إلى اتفاقية جولة الدوحة حول التحرير الزراعي. وذلك يعود إلى أن الحاجة للدعم المالي للقطاع الزراعي ستصبح ضئيلة نتيجة لأسعار الغذاء العالية، الشيء الذي سيجعل الأمر أكثر سهولة للبلدان المتقدمة لتقليص المعونات المالية التي تقدمها للقطاع الزراعي بها. وعليه، سيصبح بإمكان البلدان النامية التي لا تزال تقاوم تعرض مزارعيها لتأثير المنتجين الأجانب الحاصلين على دعم مالي من حكومات بلدانهم فتح قطاعها الزراعي للمنافسة الدولية. وهذا سيؤدي إلى عدالة أكثر في التجارة الدولية للأغذية وسيحصل المزارعون في البلدان النامية ثمار وصولهم إلى السوق العالمي (Bhagwati & Panagariya, 2008).

٦. الملاحظات الختامية والانعكاسات السياسية

يمر الإقتصاد العالمي في الآونة الراهنة بمرحلة هبوط حاد ذو آثار سلبية على كل من القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وفي حقيقة الأمر، ففي الوقت الراهن أصبحت العديد من البلدان النامية في العالم، وضمنها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أكثر تكاملاً مع الإقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي من خلال اتجاهات تجارتها الخارجية المتزايدة، والإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات. وتبعاً لذلك، فالبرغم من أن الأزمة الراهنة نشأت وتعمقت في البلدان المتقدمة، إلا أن العديد من البلدان النامية أصبحت أكثر عرضة لهزات أسواق التمويل الدولية المتلاحقة والاقتصاد العالمي. لذا، فالأزمة المالية العالمية الراهنة بدأت تأتي بآثار عكسية جادة على إقتصادات العديد من البلدان النامية، خاصة ذات المستوى التكامل العالي مع الإقتصاد العالمي وأسواق التمويل الدولية. وكغيرها من البلدان النامية الأخرى، فقد شهدت البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي العديد من الآثار السلبية جراء الأزمة الراهنة التي بدأت في التعمق منذ سبتمبر ٢٠٠٨. ومع ذلك، من الواضح أن مدى هذه الآثار يختلف من بلد إلى آخر نتيجة لاختلاف الهيكل الإقتصادي لدى كل بلد ومستوى تكامله مع الإقتصاد العالمي. تمثلت الآثار الأكثر شيوعاً للأزمة في تباطؤ النمو الإقتصادي، إنخفاض الطلب على الصادرات، الانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، توقف تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات، التقلب العالي في أسعار الصرف، اختلال موازين الحساب الجاري وارتفاع معدل البطالة بهذه البلدان.

وفي هذا الصدد، وكجزء مهم من مجموعة البلدان النامية وإتباعها لمسار متشابه في العموم خلال الفترة قيد الدراسة، لوحظ أن متوسط الأداء الإقتصادي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي ظل بأدنى من المستوى الذي حققته مجموعة البلدان النامية. ولهذا السبب، يبدو أن مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر عرضة للآثار العكسية للهزات يشهدها الإقتصاد العالمي، مثل تباطؤ الإقتصادات الكبرى المتقدمة وتقلبات أسواق المال الدولية.

وبرغم الاتجاه المتناقض نوعاً ما، فقد سجلت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي متوسط قوي في معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. فقد سجلت متوسط معدل نمو بلغ ٦,٧٪ في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لديها في ٢٠٠٤. ولكن تناقص هذا المعدل بعض الشيء في فترة السنوات الثلاثة التالية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بمتوسط بلغ ٦,٢٪، وانخفض مرة أخرى إلى ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨ نتيجة للآثار المبكرة للتباطؤ في نمو النشاط الإقتصادي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام. ويتوقع أن ينخفض متوسط معدل النمو الإقتصادي الحقيقي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة مرة أخرى بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، فقد لوحظ أن متوسط الأداء الإقتصادي لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لا يزال معتمداً بدرجة كبيرة على أداء عدد قليل من البلدان الأعضاء بحيث، كما كان الوضع في عام ٢٠٠٨، أن ١٠ بلدان فقط استحوذت على ٧١٪ من إجمالي إنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) لدى بلدان المنظمة و٧٣,٩٪ من إجمالي صادراتها. وهذا بدوره عكس تبايناً واسعاً في الدخل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأعلى بالمجموعة ٣٥٣ مرة أكثر مما هو بالناتج المحلي الإجمالي الأدنى لديها في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فقد زادت الديون الخارجية العالية والمستويات المنخفضة للإستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الوضع سوءاً، حيث يصنف ٢٢ بلد من هذه البلدان باعتبارها بلدان فقيرة مثقلة بالديون، وأن ١٠ بلدان فقط استحوذت على ٨٣٪ من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة بلدان منظمة المؤتمر. وبالطبع، فإن هذا الوضع بمجموعة البلدان الأعضاء في

منظمة المؤتمر الإسلامي يشكل واحدا من العوامل الرئيسية التي تعيق التعاون الإقتصادي البيني لدى منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة التجارة البينية والاستثمار في المنظمة.

ومن ناحية أخرى، فالبرغم من ملاحظة أنَّ بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة تحتضن تنوعا طفيفا في هيكل إنتاجها من حيث مساهمة (القيمة المضافة) القطاعات الإقتصادية الرئيسية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان هذا التنوع على حساب قطاع الزراعة. وفي هذا الإطار، يلاحظ أنه في لوقت الذي تعتبر فيه الزراعة النشاط الإقتصادي الرئيسي مع افتراض لعبها لدور رئيسي في إقتصادات معظم البلدان النامية، إلا أنَّ هذه السمة لا تنطبق على حالات العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي المتوسط، بلغت حصة الزراعة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ١١,٥٪ فقط في عام ٢٠٠٧، منخفضة تدريجيا من الحصة التي سجلتها بنسبة ١٧,٦٪ في عام ١٩٩٠. ومن الممكن تفسير ذلك بنتائج جهود التحول في بعض البلدان إلى جانب الصعاب الأخرى المتمثلة في ندرة مصادر المياه، الاستثمار الزراعي والبنية التحتية الغير كافية والمستوى المتدني في الاستفادة من الآلات والتكنولوجيا الزراعية.

وعلى النقيض من ذلك، وبمتوسط حصة بلغت ٤٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧، واصل قطاع الخدمات في لعب الدور الرئيسي وتشكيل المصدر الرئيسي للدخل في العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ولكن يلاحظ في السنوات الأخيرة أنَّ مساهمة قطاع الصناعة في إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة اتجه ليفوق في المتوسط المساهمة التي يضيفها قطاع الخدمات. وفي عام ٢٠٠٧ حقق قطاع الصناعة، متضمنا الصناعات التحويلية، حصة بنسبة ٤٤,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي، مشيرا إلى قطاع الصناعة باعتباره قطاع رائد في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة. ومع ذلك، فمن المحتمل عدم الرجوع إلى المساهمة العالية للصناعة في إجمالي إنتاج العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة في البلدان المصدرة للوقود، كمؤشر لمستوى التصنيع العالي في هذه البلدان، وذلك لتصنيف إنتاج النفط والغاز من بين النشاطات الصناعية. وفي هذا الإطار، فالبرغم من أنَّ قطاع الصناعة بدأ كسب أهمية في الآونة الأخيرة في بعض البلدان الأعضاء، مثل تركمنستان، اندونيسيا، ماليزيا، طاجكستان، أوزبكستان وتركيا، ممثلة لما يتراوح بين ٢٠-٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها، إلا أنَّ أداء هذا القطاع لا يزال ضعيفا في العديد من إقتصادات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى الوجه العام، لا تزال إقتصادات معظم دول منظمة المؤتمر الإسلامي تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير السلع الأولية، معظمها من النفط والزراعة. ولهذا السبب، تحمل التقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية مخاطر عالية على النمو الإقتصادي المستدام في هذه البلدان. وفي هذا الصدد، فإنَّ تحسين المرافق التصنيعية والتكنولوجيا في هذه البلدان أمر في غاية الأهمية لتنويع قاعدتها الإنتاجية التي قد تؤهلها لزيادة القيمة المضافة ونوعية منتجاتها في الوقت الذي تساعد على تصحيح أقل اعتمادا على الواردات التصنيعية، الشيء الذي سيرفع الضغط عن ميزانها التجاري.

وبمعطى هذا الوضع مع ملاحظة التقدم السريع للعولمة والتحرير في الإقتصاد العالمي، يبدو أنَّ بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ستواصل مواجهة تحدي عملية تعرضها للآثار السلبية الناجمة عن المنافسة المحتمية في الأسواق العالمية، وتقلبات أسعار السلع العالمية، عدم الاستقرار في تدفقات التمويل الدولي والتغير التكنولوجي السريع. وأصبح هذا واضحا في الآونة الأخيرة، خاصة خلال الطفرة الأخيرة التي شهدتها أسعار الغذاء (الأزمة الغذائية ٢٠٠٨) والأزمة المالية العالمية الراهنة.

الزيادة الحادة في الأسعار العالمية للكثير من المواد الغذائية الأساسية والسلع الزراعية في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أدى إلى تضخم فواتير الواردات الغذائية من البلدان النامية المستوردة. وظلت البلدان الأقل نموا ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي الأكثر ضعفا مع ارتفاع فواتير الاستيراد الشيء الذي يؤدي إلى مزيد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي في هذه البلدان من خلال وضع مزيد من الضغوط على تجارتها وعجزها المالي المتدهورة بالفعل. وفي هذا الصدد، قامت منظمة الفاو في الآونة الأخيرة بتسمية ٣٣ بلد في العالم، ١٣ منها بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باعتبارها بلدان تمر بأزمة غذائية تحتاج معها للمساعدات الخارجية. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد البلدان التي تأثرت من أسعار الغذاء العالية لم يقف بالطبع على هذه البلدان. فتفاقم الوضع في أسعار المواد الغذائية أدى إلى الاحتجاجات وأعمال الشغب في العديد من البلدان الأخرى، متضمنة بعض البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا يعني بدوره أن أزمة الغذاء ليست مشكلة لبعض البلدان ولكنها مشكلة تواجه الفقراء في جميع أنحاء العالم.

ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ترك الفقراء الذين كانوا ينفقون بالفعل ثلث دخلهم على نفقاتهم الغذائية في بعض الأحيان بدون ما يمكنهم لتغطية تكاليف الصحة والتعليم. وعلى الرغم من أن أسعار المواد الغذائية العالمية قد انخفضت في الآونة الأخيرة من مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٨، حسب ما أشارت إليه منظمة الفاو، إلا أن أسعار الغذاء العالية لا تزال سائدة في العديد من البلدان النامية، وخاصة الواقعة منها في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن أسعار الأرز، والذرة الشامية والدخن والذرة الرفيعة أعلى للغاية عما كانت عليه في العام السابق. وهذا يعني المزيد من المصاعب بالنسبة لملايين الناس الذين يعانون بالفعل من الجوع والفقر في هذه المنطقة، وهو وضع يفضي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار. ولهذا السبب، يجري الجدل حول أنه من المحتمل أن تعطل الأزمة الراهنة التقدم الذي تم إنجازه تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية في العديد من البلدان النامية والأقل نموا.

وفي هذا الصدد، يجب الوضع في الاعتبار تدابير سياسة تهدف لحماية الفقراء من أسعار المواد الغذائية المرتفعة ونقص المواد الغذائية كتحرك فوري من قبل حكومات العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة البلدان الأقل نموا وذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي الأعضاء في المنظمة. وبالرغم من أنها ستكون على حساب التكاليف المالية على الحكومات، من الممكن أن تكون التخفيضات أو إلغاء التعريفات الجمركية والضرائب على السلع الزراعية والمعمول بها من قبل العديد من البلدان نوعا من المساعدة للمستهلكين، خاصة للفقراء منهم. وكما يمكن أن تقوم الحكومات بإجراء استقطاعات من البنود الأقل أولوية من أجل تفعيل هذه الخطوة. وفي هذا الصدد، قد تظهر التحويلات الموجهة إلى الفئات الضعيفة كخيار أفضل ومباشر لتخفيف انعدام الأمن الغذائي في بعض الحالات. وكما أن هنالك حاجة لتبني سياسة زراعية ملائمة على المدى الطويل لتحسين الإنتاج والإمداد الزراعيين من أجل التغلب على أسعار الغذاء العالية وتجنب تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

يتمتع قطاع الزراعة في العديد من البلدان النامية، وضمنها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، ببنيات تحتية فقيرة للغاية، ونتيجة لضعف وسائل المواصلات والإمكانية المحدودة لوصول الأسواق العالمية ينهمك غالبية المزارعين في زراعة محاصيل الاستهلاك الضروري اليومي. ولذا، فهناك حاجة ماسة لتحسين نظم الري والزراعة في المناطق الريفية عبر الاستثمار، العام والخاص، وخلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة. وكما أن عملية إنشاء مرافق القروض متناهية الصغر تعتبر ذات أهمية قصوى لمساعدة صغار المزارعين لاستغلال إمكانياتهم الحقيقية. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة لتطوير الأبحاث الزراعية وإتباع السياسات البيئية المناسبة لتخفيف آثار تغير المناخ السلبية على الزراعة.

ومن الناحية الأخرى، يواجه العالم الآن أزمة اقتصادية ومالية عالمية تشهد معها جميع الإقتصادات المتقدمة ركودا كبيرا، في الوقت الذي لا تزال يكافح فيه لمواجهة الأزمة الغذائية. تم اتخاذ خطوات غير مسبقة على المستويين القومي والدولي لوقف انهيار النظام المالي العالمي ولتمكين العالم من الخروج من الأزمة. وجاءت حكومات العديد من البلدان المتقدمة ببرامج إسعافية كبيرة في الوقت الذي انهارت فيه العديد من البنوك الرائدة والمؤسسات المالية في هذه البلدان. مع ذلك، وبالرغم من كل الجهود الإسعافية والتحفيزية، لم تعد بعد البلدان المتقدمة إلى أوضاعها السابقة، إلى جانب التشاؤم المصاحب للتوقعات الخاصة بالسنوات القليلة المقبلة وارتفاع معدلات البطالة وتلاشي العمال.

وشبهها لذلك، تمر البلدان النامية، وضمنها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عبر أزمة صعبة حيث أنها جرت إلى الأزمة عن طريق التدهور التجاري، التشديد الذي ساد التمويل العالمي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات. وقد لا تستطيع العديد منها تخفيف الآثار السلبية للأزمة منفردة نتيجة لمواردها المالية التي تواجه ضغوطا مسبقة. وتبعاً لذلك، ففي العديد من البلدان النامية حيث يعاني ملايين الناس من الفقر، الجوع وسوء التغذية، لا يزال هناك احتمال وقوع انعكاسات سلبية حادة من قبل الأزمة المالية العالمية عن طريق تقويض أو نقض التقدم الذي تم نجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية. ومن المستطاع الإشارة إلى أن البلدان النامية واجهت ما هو أمر من هذه الأزمة نتج في انتشار الجوع والفقر، ارتفاع معدلات البطالة، عدم التمكن من الالتحاق بالتعليم والحصول على الرعاية الصحية والحماية الإجتماعية الغير كافية في العديد من هذه البلدان النامية. وعليه، سوف تكون التكلفة البشرية للأزمة الراهنة أعلى بكثير في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

وعلى الرغم من الاستجابات التي تمت حتى الان لتخفيف الآثار السلبية للأزمة على المستوى العالمي، الإقليمي والقومي، لا تزال هناك حاجة قوية للمزيد مكن التعاضد والتكافل والتعاون لخلق استجابة دولية شاملة ومؤثرة. وهذا يؤكد على الحاجة لبناء شراكة أكثر فعالية وتنسيق محكم بين الحكومات، ووكالات التنمية والمؤسسات التنظيمية في العالم. فيجب أن تركز هذه الجهود على إعادة ترتيب الثقة لدى كل من المستهلكين والمنتجين من خلال خلق فرص العمل وتأمين المصادر المالية للأعمال المعرقة.

وتجيء عملية احتواء الخسائر الإجتماعية والإنسانية للأزمة في البلدان النامي خاصة كمجال رئيسي آخر يحتاج إلى تناول جاد. وبمعطى أنه غالبية البلدان النامية تواجه عقبات مالية وتمويلية جادة لمواجهة الجوع المتزايد، والفقر والبطالة، فإنه من الضروري خلق المزيد من الفرص التجارية والإستثمار، الشيء الذي يتطلب أن تتجنب البلدان المتقدمة السياسة الوقائية وتقديم الدعم المالي من أجل التنمية المستدامة. وكما انه ضروري أيضا أن توفي البلدان المتقدمة، بوصفها المانح التقليدي، بالمساعدات التي تعهدت بها على البلدان النامية، وخاصة للبلدان الأقل نمو.

وتستمر أسعار السلع الأساسية العالمية المتقلبة في وضع مخاطر جادة على استمرارية صادرات البلدان التي تعتمد على عائدات إنتاج وتصدير سلع زراعية قليلة. وكما أن الاعتماد الكبير على صادرات عدد قليل من السلع الأساسية يجعلها أكثر عرضة للهزات الخارجية. وكما هو الحال بالنسبة للأزمة الراهنة، فقد كان الانخفاض الحاد في مستوى التجارة الدولية من بين الآليات الرئيسية لنقل الأزمة إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، وبغرض تخفيف حدة الصادرات المنخفضة، يجب على البلدان النامية أخذ تدابير جادة لتحسين الطلب الداخلي بها على الخدمات والسلع من خلال تحسين سبل المعيشة وزيادة الدخل، بما فيها تلك التي لسكان الريف الذين يعمل معظمهم بالزراعة. والأهم من ذلك، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك من أجل تسريع عملية التحول الهيكلي من خلال زيادة حصة إنتاج منتجات الصناعات التحويلية في دخولها القومية وتبني السياسات الصناعية المناسبة. وفي هذا السياق، هناك دور هام للمجتمع الدولي لتمكين هذه البلدان لحماية

صناعاتها المحلية من خلال فرض إجراءات وقائية مؤقتة و منح حرية الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

هذا الوضع يتطلب تعزيز وتحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأكثر من أي وقت مضى. وينبغي بذل الجهود للمضي قدما نحو اتخاذ إجراءات سياسة أكثر تكاملا وتضافرا للخروج من الأزمة وتحسين الوضع الاقتصادي لدى مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي. وطبقا لذلك، فهناك حاجة ماسة للمزيد من التآزر لتنفيذ السياسات القومية والتعاونية إلى جانب المبادرات الشاملة والمتعددة الأطراف على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال المشاريع المشتركة، الخطط والبرامج على المستويات الإقليمية والفرع الإقليمية. وفي هذا السياق، يجب أن تسعى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحقيق مشاريع أكثر واقعية وملموسة لتحسين التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصة في مجال التجارة والبنية والاستثمار المتبادل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب بذل الجهود لإنشاء صناديق متخصصة لتمويل التنمية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بغرض توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي المشتركة المجازة من قبل محافل منظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة، وخاصة تلك المرتبطة بتحسين التجارة البينية لدى منظمة المؤتمر الإسلامي والاستثمار. وكما ينبغي بذل الجهود أيضا لتحسين بيئة الأعمال مع التركيز على ترقية مستثمري منظمة المؤتمر الإسلامي في البلدان الأعضاء عن طريق تسطير تدابير محددة في الأطر التنظيمية القومية وتعزيز النهج الاستثمارية المشتركة، مثل برامج التجارة/الاستثمار المشتركة والإستراتيجيات و الدخول المشترك في أسواق منظمة المؤتمر الإسلامي بقيادة بنوك الإستثمار الخاصة.

وفي هذا الصدد، يمكن التوصية ببعض مقترحات المشاريع مثل إنشاء وكالة منظمة المؤتمر الإسلامي لترقية الإستثمار وبوابة منظمة المؤتمر الإسلامي للإستثمار تشمل معلومات عن التعليم وفرص الإستثمار والأطر المؤسسية والقيام بالمشاريع الاستثمارية، ونقاط الإتصال المركزية. وكما يمكن اقتراح إنشاء منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للتجارة والاستثمار والتجارة الوطنية ووكالات ترويج الإستثمار، والغرف التجارية والصناعية، والبنوك الخاصة لرجال الأعمال والإستثمار. ومن الممكن التوصية بتأسيس ملتقيات أخرى للتعاون الإقتصادي، مثل تأسيس سوق منظمة المؤتمر الإسلامي للسلع أساسية ومنتدى منظمة المؤتمر الإسلامي لسلطات أسواق رؤوس الأموال علاوة على رابطة منظمة المؤتمر الإسلامي للبنوك المركزية.

ومن ناحية أخرى، يجب استنهاض الجهود لترقية وتطوير وتشجيع إنشاء منطقة للتجارة الحرة ومناطق اقتصادية خاصة بين البلدان المتجاورة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في بعض الأقاليم الإستراتيجية. وفي هذا السياق، تجيء التوصية بتطوير مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي لتمويل الصادرات ونظام تأمين التجارة إلى جانب الشركة الإسلامية لإعادة التأمين. وعلى ذات الوتيرة، يجب كذلك بذل الجهود لتعجيل التطبيق الفعال للاتفاقات الاقتصادية والتجارية والقوانين التي تمت إجازتها حتى الان في محافل منظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة، وتقديم الأولويات خاصة إلى الاتفاقيات التي عقدت في إطار نظام التجارة التفضيلية بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول مشروع التعريف الجمركية التفضيلية لنظام التجارة التفضيلية (PRETAS) ووضعها في مرحلة التنفيذ على وجه العجلة. وكما يجب أن تستشرف البلدان الأعضاء مستويات أعلى للتعاون الإقتصادي والتجاري بعد تحقيقها لنظام البريتاس.

وختاماً، ظهر التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩ في وقت لا تزال تعاني فيه العديد من البلدان المتقدمة والنامية من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية من حيث تباطؤ النمو الإقتصادي المستمر ومعدلات البطالة العالية. ولا تزال منظمات التنمية الدولية والإقليمية والقومية تواصل جهودها من أجل كبح النتائج السلبية للركود العالمي، وخاصة لتخفيف عبء البطالة من المجتمعات. ففي الحقيقة، وفي المراحل الأولى للأزمة، كان هناك إجماعاً عالمياً تجاه الحاجة الملحة للخروج بتدابير لتغيير هيكل التمويل الدولي. ومع ذلك، فالبرغم من أن الحاجة لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي قد تفوه ونادى بها الكثيرون من القادة العالميين، إلا أن هذه الأصوات بدأت في الخفوت التدريجي على درجة زال معها هذا الزخم تجاه إعادة هيكلة التمويل الدولي. لا ريب أن الفشل في إحداث تغيير جوهري في النظام المالي سيقود إلى تكرار الأزمات المالية في المستقبل، الشيء الذي سيجعلها ظاهرة منتظمة بدلا عن استيعابها كظاهرة استثنائية تلم بهذا النظام المتبع حالياً. وهذا سيكون أكبر الأعباء الناجمة عن الأزمة المالية، والأسوأ من كل خسارة تعترى النمو الإقتصادي والإستخدام، فالواجب تجنبها مهما كان الثمن.

وفي هذا السياق، فهناك حاجة ملحة لتصميم البدائل لنظام مالي عالمي فعال يحمي الأجيال القادمة من مواجهة كوارث الأزمات المالية. ومن بين هذه البدائل، فقد جذب نظام مالي يركز على المبادئ الإسلامية (مثل التمويل القائم على أساس المساواة والمعاملات القائمة على النشاط الفعلي) إهتمام العديدين. وفي نظام مالي مثل هذا، نجد أنه لا مكان لالتزامات الدين الجانبية (CDOs) ومقايضات العجز عن سداد الديون (CDSs) أو أنه يتم التعامل بها في ظروف محدودة وضيقة للغاية، والتي يعمل بها النظام المالي التقليدي واحتلت مكانها في صلب مسببات الأزمة الراهنة. وكما أن العديد من الباحثين توصلوا إلى أنه كان من الممكن تفادي الأزمة المالية الراهنة لو احتل مثل هذا النظام مكانه في المعاملات المالية العالمية. فانطلاقاً من ذلك، من الممكن أن يقدم مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة ثمينة للمجتمع الدولي بتقديمه للنظام المالي القائم على المبادئ الإسلامية ليعمل كوسيط فعال للقطاع الإنتاجي، الشيء الذي يمكن في المستقبل من تفادي الأزمات المالية التي ليس لها مبرر. ويتعين علينا، في المستوى الجماعي، عدم تفويت هذه الفرصة، ليس لنفع مواطنينا فقط، وإنما لخير البشرية كافة.

References

- Bhagwati, J. & A. Panagariya (2008), “How the Food Crisis Could Solve the Doha Round”, *Financial Times*, June 23.
- BLS (2009), *The Employment Situation – May 2009*. Retrieved June 30, 2009, from US Bureau of Labor Statistics: <http://www.bls.gov/>
- CONCORD (2009), *AidWatch report: Lighten the load: in a time of crisis, European aid has never been more important*, [<http://www.concordeurope.org/>]
- FAO (2008a), *Crop Prospects and Food Situation*, April.
- FAO (2008b), *Food Outlook: Global Market Analysis*, June.
- FAO (2009), *Crop Prospects and Food Situation*, April.
- Grimm, M. (2009), “Food price inflation and children’s schooling”, Institute of Social Studies (ISS) Working Paper No. 472.
- ILO (2009), *Global Employment Trends-Update*, May 2009.
- IMF (2009a), World Economic Outlook Online Database, April, <http://www.imf.org/>.
- IMF (2009b), *World Economic Outlook: Crisis and Recovery*, April, <http://www.imf.org/>.
- IMF (2009c), Direction of Trade Statistics Online Database, August, [<http://www.imfststatistics.org/>].
- IMF (2009d), International Financial Statistics Online Database, August, [<http://www.imfststatistics.org/>].
- Mamudi, S. (2008, September 15). *Lehman folds with record \$613 billion debt*. Retrieved April 29, 2009, from MarketWatch: <http://www.marketwatch.com/>
- McGrath, C. (2009), “Egypt: Workers Reeling Under Financial Crisis”, IPS News, June 16, 2009.
- OECD-FAO (2008), *Agriculture Outlook 2008-2017*.
- Rosen, S. & S. Shapouri (2008), “Rising Food Prices Intensify Food Insecurity in Developing Countries”, USDA, *Amber Wave*, Volume 6, February.
- SESRIC (2008), *Annual Economic Report on the OIC Countries*, <http://www.sesric.org/>.
- SESRIC (2009), BASEIND Statistical Database, <http://www.sesric.org/>.
- TUIK (2008), Haber Bülteni: Hanehalkı İşgücü Araştırması 2008 Eylül Dönemi Sonuçları (Ağustos, Eylül, Ekim 2008) [www.tuik.gov.tr].
- TUIK (2009), Haber Bülteni: Hanehalkı İşgücü Araştırması 2009 Şubat Dönemi Sonuçları (Ocak, Şubat, Mart 2008) [www.tuik.gov.tr]
- UNCTAD (2009a), *Assessing the Impact of the Current Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows*, April.

UNCTAD (2009b), Keeping ODA Afloat: No Stone Unturned. Policy Brief, No: 7.

UN-DESA (2009a), “The Trillion Dollar Plan”, UN-DESA Policy Brief No: 13.

UN-DESA (2009b), WESP Monthly Briefing, No: 7.

World Bank (2008), “Rising Food and Fuel Prices: Addressing the Risks to Future Generations”
October 12.

World Bank (2009a), World Development Indicators Online Database, <http://www.worldbank.org>.

World Bank (2009b), “Outlook for Remittance Flows 2008-2011”, Migration and Development Brief,
No: 9.

World Bank (2009c), Global Development Finance Online Database, <http://www.worldbank.org>.

WTO (2009), “WTO Sees 9% Global Trade Decline in 2009 as Recession Strikes”, World Trade 2008,
Prospects for 2009, WTO: 2009 Press Releases, 23 March 2009.

الملحق الإحصائي

الجدول الملحق رقم ١: التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي (نسبة التغير المئوي)

٢٠١٠*	٢٠٠٩*	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)
1.9	-1.3	3.2	5.2	5.1	4.5	4.9	العالم
0	-3.8	0.9	2.7	3	2.6	3.2	البلدان المتقدمة
0	-2.8	1.1	2	2.8	2.9	3.6	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.3	-4	1.1	3.1	3.4	2.2	2.6	الإتحاد الأوروبي
0.5	-6.2	-0.6	2.4	2	1.9	2.7	اليابان
0.8	-5.6	1.6	5.7	5.6	4.7	5.9	الإقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع
4	1.6	6.1	8.3	8	7.1	7.5	البلدان النامية
2.2	-0.8	4.8	6.4	6.3	5.6	6.6	إفريقيا
3.9	2	5.2	6.2	6.1	5.8	6.7	إفريقيا جنوب الصحراء
3.8	1.7	5.5	6.9	6.6	6.2	7.1	آسيا النامية
6.1	4.8	7.7	10.6	9.8	9	8.6	الصين
7.5	6.5	9	13	11.6	10.4	10.1	العالم
							الطلب الداخلي الحقيقي
0	-3.3	0.4	2.3	2.8	2.6	3.3	البلدان المتقدمة
0.2	-3.3	-0.3	1.4	2.6	3	4.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.6	-2.9	0.9	2.4	2.8	1.9	1.9	المنطقة الأوروبية
0.5	-2.9	-0.8	1.3	1.2	1.7	1.9	اليابان
0.7	-5.4	1.7	4.5	4.2	2.9	4.9	الإقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع
							معدل التضخم (١)
2.4	2.5	6	4	3.6	3.7	3.6	العالم
0.3	-0.2	3.4	2.2	2.4	2.3	2	البلدان المتقدمة
-0.1	-0.9	3.8	2.9	3.2	3.4	2.7	الولايات المتحدة الأمريكية
0.8	0.8	3.7	2.4	2.3	2.3	2.3	الإتحاد الأوروبي
0.6	-1	1.4	0	0.3	-0.3	0	اليابان
4.7	5.7	9.3	6.4	5.4	5.7	5.9	البلدان النامية
10.6	12.3	15.3	9.8	8.4	9.6	9.9	البلدان المصدرة للنفط
							حجم التجارة العالمية (٢)
0.6	-11	3.3	7.2	9.2	7.7	10.7	السلع والخدمات
0.7	-11.5	3.2	6.6	9.3	7.5	11	السلع
							قيمة الصادرات العالمية (٣)
3.5	-25	14.8	16.1	15.1	13.6	21.4	السلع والخدمات
3.8	-26.5	15.6	15.4	15.7	14.1	21.5	السلع
							أسعار التجارة الدولية بالدولار الأمريكي
20.2	-46.4	36.4	10.7	20.5	41.3	30.7	النفط
4.4	-27.9	7.5	14.1	23.2	6.1	15.2	السلع الأساسية غير النفطية
1.7	-8.9	9.6	8.8	3.7	3.6	8.8	التصنيع
							معدل قيمة الدولار الأمريكي (٤)
	0.7394	0.6799	0.7297	0.7964	0.8039	0.8038	اليورو
	0.6541	0.5395	0.4995	0.5427	0.5497	0.5459	الجنيه الاسترليني
	95.37	103.41	117.79	116.29	110.21	108.17	الين الياباني
							ميزان الحساب الجاري (كسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
-1	-1	-1.1	-1	-1.3	-1.1	-0.7	البلدان المتقدمة
-2.8	-2.8	-4.7	-5.3	-6	-5.9	-5.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-1.2	-1.3	-1.1	-0.6	-0.4	-0.1	0.5	الإتحاد الأوروبي
1.2	1.5	3.2	4.8	3.9	3.6	3.7	اليابان
6.1	6.3	4.4	5.7	5.5	5.3	6.3	الإقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع
2.1	1.6	3.8	4.1	5	4.2	2.5	البلدان النامية
9.3	10.3	10	11	9.5	7.2	3.6	الصين
							معدل البطالة (٥)
9.2	8.1	5.8	5.4	5.8	6.2	6.4	البلدان المتقدمة
10.1	8.9	5.8	4.6	4.6	5.1	5.5	الولايات المتحدة الأمريكية
11.5	10.1	7.6	7.5	8.4	8.6	8.8	المنطقة الأوروبية
5.6	4.6	4	3.8	4.1	4.4	4.7	اليابان
4.9	4.9	3.5	3.4	3.7	4	4.2	الإقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر: قاعدة بيانات البينزند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(٥) توقعات صندوق النقد الدولي، (١) نسبة التغير المئوي في أسعار المستهلك، (٢) معدل نسبة التغير المئوي لصادرات وواردات العالم، (٣) معدل نسبة التغير المئوي لصادرات العالم بعمليار دولار أمريكي، (٤) معدل الصرف الإسمي (وحدات العملة في مقابل الدولار الأمريكي)، معدلات عام ٢٠٠٩ محسوبة في شهر أغسطس، (٥) نسبة القوة العاملة.

الجدول الملحق رقم ٢: مجموع السكان (مليون)

*٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
28.9	28.1	27.4	26.7	25.7	24.7	أفغانستان
3.2	3.2	3.2	3.2	3.1	3.1	ألبانيا
35.3	34.8	34.4	33.8	32.9	32.4	الجزائر
8.7	8.7	8.6	8.5	8.4	8.3	أذربيجان
0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	البحرين
164.9	161.9	159.0	156.1	153.3	150.5	بنغلاديش
8.4	8.1	7.9	7.6	7.4	7.2	بنين
0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	بروناي
14.4	14.0	13.7	13.4	13.1	12.8	بوركنافاسو
19.9	19.4	18.9	18.3	17.8	17.4	الكاميرون
10.0	9.7	9.5	9.3	9.0	8.8	تشاد
0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	جزر القمر
21.4	20.8	20.2	19.6	19.0	18.5	ساحل العاج
0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	جيبوتي
76.5	75.0	73.6	72.1	70.7	69.3	مصر
1.5	1.5	1.4	1.4	1.4	1.3	الغابون
1.7	1.6	1.6	1.5	1.5	1.5	غامبيا
10.6	10.3	10.0	9.6	9.3	9.0	غينيا
1.8	1.7	1.7	1.6	1.6	1.5	غينيا بيساو
0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	غويانا
230.8	227.8	224.9	222.1	219.2	216.4	إندونيسيا
74.1	72.9	71.7	70.5	68.5	67.5	إيران
31.2	30.4	29.6	28.8	27.9	27.1	العراق
6.0	5.9	5.7	5.6	5.5	5.4	الأردن
15.6	15.6	15.5	15.4	15.1	15.1	كازاخستان
3.5	3.4	3.3	3.2	3.0	2.8	الكويت
5.4	5.3	5.3	5.2	5.1	5.1	كيرغيزيا
3.8	3.8	3.8	3.7	3.7	3.6	لبنان
6.3	6.2	6.1	6.0	5.9	5.7	ليبيا
27.8	27.3	26.8	26.4	26.0	25.5	ماليزيا
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	المالديف
13.7	13.4	13.1	12.8	12.5	12.2	مالي
3.1	3.0	3.0	2.9	2.8	2.8	موريتانيا
31.9	31.4	31.0	30.6	30.3	29.9	المغرب
21.2	20.7	20.3	19.9	19.6	19.2	موزمبيق
14.2	13.8	13.4	12.9	12.6	12.2	النيجر
151.9	147.8	143.9	140.0	136.3	132.6	نيجيريا
2.8	2.8	2.7	2.6	2.5	2.5	عمان
163.0	160.5	157.9	155.4	152.2	149.8	باكستان
		3.7	3.6	3.5	3.3	فلسطين
1.2	1.1	0.9	0.8	0.8	0.8	قطر
25.5	24.9	24.3	23.7	23.1	22.5	السعودية
12.8	12.5	12.2	11.9	11.7	11.4	السنغال
6.0	5.9	5.7	5.6	5.5	5.3	سيراليون
		8.7	8.4	8.2	8.0	الصومال
39.1	38.1	37.2	36.2	35.3	34.5	السودان
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	سورينام
20.4	19.9	19.4	18.9	18.4	18.0	سوريا
6.5	6.5	6.4	6.4	6.3	6.3	طاجيكستان
6.8	6.6	6.5	6.3	6.1	6.0	توغو
10.4	10.3	10.2	10.1	10.0	9.9	تونس
70.4	69.7	68.9	68.1	67.9	66.9	تركيا
5.4	5.3	5.2	5.1	5.0	4.9	تركمنستان
33.2	32.0	30.9	29.9	28.8	27.8	أوغندا
4.9	4.8	4.5	4.2	4.1	3.8	الإمارات العربية
27.7	27.2	26.9	26.5	26.2	25.9	أوزبكستان
23.7	23.0	22.3	21.6	21.0	20.3	اليمن
1,511.8	1,482.9	1,466.9	1,438.4	1,408.6	1,381.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
6,733.5	6,653.4	6,585.1	6,507.0	6,426.5	6,348.6	العالم
1,011.4	1,005.5	999.5	992.8	986.5	980.1	البلدان المتقدمة
5,722.0	5,647.9	5,585.6	5,514.2	5,440.0	5,368.5	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(*) توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٣: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)

٢٠٠٩*	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
14.0	12.1	9.7	7.7	6.5	5.4	أفغانستان
11.0	13.0	10.9	9.1	8.2	7.3	ألبانيا
128.6	159.7	135.3	116.8	102.7	85.1	الجزائر
37.9	46.4	31.3	21.0	13.2	8.7	أذربيجان
18.1	21.2	18.4	15.8	13.5	11.2	البحرين
86.7	81.9	73.7	65.2	61.1	59.1	بنغلاديش
7.3	6.9	5.6	4.7	4.4	4.1	بنين
14.7	14.6	12.3	11.5	9.5	7.9	بروناي
7.8	8.1	6.8	5.8	5.4	5.0	بوركينا فاسو
20.4	23.2	20.7	18.0	16.6	15.8	الكاميرون
6.4	8.4	7.0	6.3	5.9	4.4	تشاد
0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	جزر القمر
22.0	23.5	19.8	17.4	16.4	15.5	ساحل العاج
1.1	1.0	0.8	0.8	0.7	0.7	جيبوتي
188.1	162.2	130.3	107.4	89.8	78.8	مصر
10.0	14.5	11.6	9.5	8.7	7.2	الغابون
0.7	0.8	0.7	0.5	0.5	0.4	غامبيا
4.5	4.5	4.2	2.9	2.9	3.7	غينيا
0.4	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	غينيا بيساو
1.2	1.1	1.1	0.9	0.8	0.8	غويانا
468.4	511.8	432.1	364.4	285.9	257.0	إندونيسيا
343.0	344.8	285.9	222.1	188.0	161.3	إيران
68.6	90.9	62.4	49.3	31.4	25.8	العراق
21.7	20.0	16.5	14.8	12.6	11.4	الأردن
101.9	132.2	104.9	81.0	57.1	43.2	كازاخستان
106.2	158.1	111.8	101.6	80.8	59.4	الكويت
4.9	5.0	3.8	2.8	2.5	2.2	فيرغينيا
31.3	28.9	25.0	22.4	21.9	21.5	لبنان
62.9	100.1	69.9	55.1	45.5	33.3	ليبيا
212.5	222.2	186.7	156.9	138.0	124.8	ماليزيا
1.3	1.3	1.1	0.9	0.8	0.8	المالديف
8.4	8.8	7.2	6.1	5.5	5.0	مالي
3.2	3.2	2.8	2.7	1.9	1.5	موريتانيا
84.6	86.4	75.1	65.6	59.5	56.9	المغرب
10.2	9.7	8.1	7.2	6.6	5.7	موزمبيق
5.1	5.4	4.3	3.6	3.4	2.9	النيجر
168.4	214.4	167.4	146.9	112.2	86.9	نيجيريا
43.1	52.6	40.4	35.7	30.9	24.8	عمان
162.6	167.6	144.0	127.5	109.6	98.1	باكستان
		5.5	4.9	4.8	4.4	فلسطين
99.7	102.3	71.0	56.9	42.5	31.7	قطر
374.0	481.6	381.9	356.6	315.8	250.7	السعودية
12.5	13.4	11.3	9.4	8.7	8.0	السنغال
2.1	2.0	1.7	1.4	1.2	1.1	سيراليون
		2.5	2.5	2.3	2.2	الصومال
52.2	57.9	46.5	36.4	27.4	21.7	السودان
3.3	3.0	2.4	2.1	1.8	1.5	سورينام
52.8	54.8	40.6	33.5	28.6	25.0	سوريا
5.4	5.1	3.7	2.8	2.3	2.1	طاجيكستان
2.6	2.9	2.5	2.2	2.1	1.9	توغو
39.8	40.3	35.1	31.1	29.0	28.3	تونس
552.2	729.4	649.1	529.2	482.7	392.2	تركيا
		26.2	21.4	17.2	14.2	تركمنستان
16.0	14.5	11.9	10.0	9.2	7.9	أوغندا
215.2	260.1	180.2	164.2	135.2	107.3	الإمارات العربية
31.0	27.9	22.3	17.0	14.3	12.0	أوزبكستان
28.7	27.2	21.7	19.1	16.7	13.9	اليمن
3,977.5	4,590.0	3,766.3	3,189.6	2,703.4	2,270.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
55,005.1	60,863.2	54,999.1	48,882.1	45,182.6	41,809.1	العالم
38,033.1	42,099.6	39,542.3	36,205.7	34,443.0	32,791.0	البلدان المتقدمة
16,972.1	18,763.6	15,456.8	12,676.4	10,739.7	9,018.1	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(ه) توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٤: الناتج المحلي الإجمالي للفرد* (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)

*٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
485	429	352	289	253	218	أفغانستان (L)
3,449	4,074	3,432	2,892	2,612	2,342	ألبانيا (LM)
3,640	4,588	3,934	3,456	3,122	2,631	الجزائر (LM)
4,342	5,349	3,638	2,464	1,570	1,040	أذربيجان (LM)
22,808	27,261	24,140	21,159	18,332	15,601	البحرين (HI)
526	506	463	418	399	393	بنغلاديش (L)
877	856	707	623	594	564	بنين (L)
36,646	37,031	31,906	30,344	25,759	21,989	بروناي (HI)
546	577	493	431	415	393	بوركينا فاسو (L)
1,023	1,199	1,097	979	930	909	الكاميرون (LM)
640	862	739	681	651	502	تشاد (L)
787	816	729	645	633	605	جزر القمر (L)
1,029	1,132	983	888	863	838	ساحل العاج (L)
1,354	1,253	1,108	1,029	974	930	جيبوتي (LM)
2,457	2,161	1,772	1,489	1,270	1,137	مصر (LM)
6,810	9,986	8,075	6,828	6,353	5,397	الغابون (UM)
434	496	410	328	306	273	غامبيا (L)
424	442	417	301	314	405	غينيا (L)
237	264	225	193	189	184	غينيا بيساو (L)
1,557	1,479	1,396	1,203	1,090	1,034	غويانا (LM)
2,030	2,246	1,921	1,641	1,304	1,188	إندونيسيا (LM)
4,629	4,732	3,990	3,152	2,746	2,390	إيران (LM)
2,195	2,989	2,109	1,714	1,124	951	العراق (LM)
3,616	3,422	2,889	2,650	2,308	2,133	الأردن (LM)
6,542	8,502	6,748	5,261	3,786	2,862	كازاخستان (UM)
30,038	45,916	33,763	31,908	27,014	21,583	الكويت (HI)
921	951	725	546	479	435	كيرغيزيا (L)
8,131	7,618	6,677	6,059	5,988	5,949	لبنان (UM)
9,937	16,114	11,475	9,226	7,764	5,800	ليبيا (UM)
7,654	8,141	6,956	5,943	5,319	4,898	ماليزيا (UM)
3,733	3,649	3,055	2,652	2,239	2,388	المالديف (LM)
614	657	548	480	440	409	مالي (L)
1,044	1,043	952	933	658	542	موريتانيا (L)
2,655	2,748	2,423	2,142	1,967	1,905	المغرب (LM)
483	465	397	362	337	297	موزمبيق (L)
361	391	318	282	269	238	النيجر (L)
1,109	1,451	1,164	1,049	824	656	نيجيريا (L)
15,402	18,990	14,725	13,865	12,325	9,993	عمان (HI)
998	1,044	912	820	720	655	باكستان (L)
		1,472	1,369	1,400	1,319	فلسطين (LM)
81,884	93,171	76,388	67,921	53,345	41,976	قطر (HI)
14,656	19,345	15,725	15,050	13,658	11,127	السعودية (HI)
976	1,066	924	785	748	706	السنغال (L)
349	332	290	255	223	202	سيراليون (L)
		291	300	283	278	الصومال (L)
1,335	1,519	1,252	1,005	776	629	السودان (LM)
6,118	5,598	4,600	4,133	3,531	2,962	سورينام (UM)
2,590	2,757	2,090	1,769	1,557	1,390	سوريا (LM)
829	795	578	441	364	329	طاجيكستان (L)
388	436	387	352	344	323	توغو (L)
3,813	3,907	3,434	3,072	2,895	2,845	تونس (LM)
7,840	10,472	9,422	7,767	7,108	5,862	تركيا (UM)
		5,052	4,192	3,419	2,871	تركمنستان (LM)
483	453	385	334	320	285	أوغندا (L)
43,855	54,606	40,147	38,819	32,927	28,531	الإمارات العربية (HI)
1,119	1,027	830	643	547	464	أوزبكستان (L)
1,211	1,182	971	882	798	682	اليمن (L)
2,631	3,095	2,568	2,217	1,919	1,644	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
8,169	9,148	8,352	7,512	7,031	6,586	العالم
37,603	41,869	39,561	36,470	34,914	33,457	البلدان المتقدمة
2,966	3,322	2,767	2,299	1,974	1,680	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البينز، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩ ومؤشرات التنمية العالمية. (١) ذات الدخل المنخفض. (٢) ذات

الدخل المتوسط المنخفض. (٣) ذات الدخل المتوسط المرتفع. (٤) ذات الدخل المرتفع. (٥) * توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٥: هيكل الإنتاج (القيمة المضافة بحسب النشاط الاقتصادي، نسبة مئوية)

الخدمات		الصناعة التحويلية		الصناعة		الزراعة		
٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	
57	39.3	23.2	26.6	16.9	16.7	19.8	34.1	أفغانستان ^٢
25.5	20.2	16.1	24.8	4.8	5.8	58.4	54.9	ألبانيا
8.8	8.8	56.7	60	6	4.9	34.5	31.2	الجزائر ^١
17	6.2	45.1	72.2	5.6	5.5	37.9	21.5	أذربيجان ^{١,٢}
0.7	0.4	40	38.6	10.5	10.7	59.3	61	البحرين ^١
25.5	18.9	25.3	28.5	15.2	17.9	49.2	52.6	بنغلاديش ^٢
38.5	37.8	14.2	14.5	9.1	8.3	47.3	47.7	بنين ^٢
1	0.9	63.7	70.9	15.4	12	35.3	28.1	بروناي
32.6	34.1	21.1	23.9	13.1	14.7	46.3	42	بوركينا فاسو ^{١,٢}
22	20.3	35.8	31.9	20.7	19.6	42.3	47.8	الكاميرون ^٢
42.3	22	11.3	51.6	9.1	6.3	46.4	26.4	تشاد ^{١,٢}
47.8	47.7	11.2	11.3	4.4	4.2	41	41.3	جزر القمر ^٢
24.8	25.4	27.4	27.9	22.5	18.1	47.8	46.7	ساحل العاج ^٢
4.1	3.7	14.9	17.1	2.7	2.9	81.2	79.3	جيبوتي ^٢
14.1	14.7	31.4	35.2	16.9	17	54.5	50.1	مصر ^٢
6.2	5.2	56.3	59.3	3.7	4.3	37.5	35.6	الغابون ^١
35.8	32.6	12.9	13.3	5.4	5.3	51.2	54	غامبيا ^٢
21.6	16.2	33.8	34.4	3.8	3.7	44.5	49.5	غينيا ^{١,٢}
59	59.5	12.4	12.2	0	0	29	28.6	غينيا بيساو ^{١,٢}
36.1	31.1	24	21.7	3.2	3.7	39.9	47.1	غويانا
15.6	13.4	45.9	46.2	27.7	28	38.5	40.4	إندونيسيا ^٢
13.3	10.6	36.6	42.2	13.4	10.9	50.1	47.2	إيران ^١
4.6	6.6	84.6	65.4	0.9	1.7	10.8	28	العراق ^٢
2.3	2.8	24.4	26.8	14.7	16.8	73.3	70.4	الأردن
8.6	5.8	40.1	38.8	17.5	11.5	51.3	55.4	كازاخستان ^١
0.3	0.4	57.2	58.6	6.7	7.7	42.5	41.1	الكويت ^١
36.6	33.6	31.3	18.9	19.4	11.3	32.1	47.5	قيرغيزيا ^٢
6.4	5.3	20.9	19.4	12	11.7	72.7	75.4	لبنان
7.8	3.3	55.4	74.3	4.8	1.7	36.8	22.5	ليبيا ^١
8.3	10	46.8	46.8	29.9	27.4	44.9	43.2	ماليزيا
8.5	6.3	14.5	16.6	7.7	6.3	77.2	77.2	المالديف
36.3	37.3	20.8	24	7.2	9.7	42.9	38.7	مالي ^{١,٢}
26.9	24.7	29	28	7.4	4.6	44.1	47.3	موريتانيا ^{١,٢}
14.2	14.4	27.7	26.9	16.6	16	58.1	58.7	المغرب ^٢
23.6	26.8	24.1	25.5	12	15.8	52.3	47.7	موزمبيق ^{١,٢}
38.6	45.1	13.1	12.8	6.6	5.9	48.2	42.1	النيجر ^٢
26	33	52.2	42.5	3.7	2.8	21.8	24.5	نيجيريا ^{١,٢}
1.9	1.3	56.1	58.8	5.3	9.9	42	39.9	عمان ^١
24.1	20.1	24	27	15.5	19.1	51.9	52.8	باكستان ^٢
11.4	8.7	24	17.8	15.2	12.5	64.6	73.6	فلسطين
0.4	0.1	69.5	70.3	5.4	7.6	30.1	29.6	قطر ^١
4.9	3.4	53.6	61.6	9.6	9.6	41.5	35	السعودية ^١
19.1	15.9	23.2	24.1	14.7	15.2	57.6	60	السنغال ^٢
43.1	51	10	10.6	3	2.7	46.9	38.4	سيراليون ^{١,٢}
60.1	60.1	7.4	7.4	2.5	2.5	32.6	32.5	الصومال ^٢
36.2	32.9	18.2	23.4	6.8	9.4	45.5	43.7	السودان ^{١,٢}
12.5	6.4	28.7	42.7	16.3	19.5	58.7	50.9	سورينام ^١
24.8	21.1	33.3	29.6	1.5	2.6	41.9	49.3	سوريا ^١
27.3	23.1	38.3	31.9	36	26.4	34.3	45	طاجيكستان ^٢
37.7	41.4	19.7	18.8	9.8	8.9	42.6	39.9	توغو ^٢
13.8	11.8	31.9	31.2	21.9	18	54.3	57	تونس
14.2	10.4	28.7	30.3	19.3	21.2	57.1	59.3	تركيا
22.9	22.1	41.8	41.8	35	34.5	35.2	36.1	تركمنستان ^{١,٢}
36.9	30.9	20.1	21.7	9.3	9	43	47.4	أوغندا ^٢
3.5	2.3	54.8	55.9	13.3	12.3	41.8	41.8	الإمارات العربية ^١
34.6	30	22.6	26.6	15.7	21.2	42.9	43.5	أوزبكستان ^{١,٢}
13.6	10.7	45.8	47.4	5.6	7.4	40.7	41.9	اليمن ^{١,٢}
13	11.5	41.5	44.5	15.3	14.9	45.5	44	متوسط بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وقاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية في شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة.

(١) البلدان المصدرة للنفط. (٢) البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفط. (٣) البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي.

الجدول الملحق رقم ٦: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
9.0	3.4	12.1	8.2	16.1	8.8	أفغانستان
0.4	6.8	6.3	5.5	5.8	5.7	ألبانيا
2.1	3.0	3.0	2.0	5.1	5.2	البحرين
2.5	11.6	23.4	30.6	24.3	10.4	أذربيجان
2.6	6.1	8.1	6.7	7.9	5.6	البجرب
5.0	5.6	6.3	6.5	6.3	6.1	بنغلاديش
3.8	5.0	4.6	3.8	2.9	3.0	بنين
0.2	-1.5	0.6	4.4	0.4	0.5	بروناي
3.5	5.0	3.6	5.5	7.1	4.6	بوركنيا فاسو
2.4	3.4	3.5	3.2	2.3	3.7	الكامرون
2.8	-0.4	0.2	0.2	7.9	33.6	تشاد
0.8	1.0	0.5	1.2	4.2	-0.2	جزر القمر
3.7	2.3	1.6	0.7	1.9	1.6	ساحل العاج
5.1	5.8	5.1	4.8	3.2	3.0	جيبوتي
3.6	7.2	7.1	6.8	4.5	4.1	مصر
0.7	2.0	5.6	1.2	3.0	1.1	الغالون
4.0	5.9	6.3	6.5	5.1	7.0	غامبيا
2.6	4.0	1.8	2.5	3.0	2.3	غينيا
1.9	3.3	2.7	0.6	3.5	2.2	غينيا بيساو
2.6	3.2	5.4	5.1	-1.9	1.6	غويانا
2.5	6.1	6.3	5.5	5.7	5.0	إثيوبيا
3.2	4.5	7.8	5.8	4.7	5.1	إيران
6.9	9.8	1.5	6.2	-0.7		العراق
3.0	6.0	6.6	8.0	8.1	8.6	الأردن
-2.0	3.2	8.9	10.7	9.7	9.6	كراخستان
-1.1	6.3	2.5	5.1	10.6	10.2	الكويت
0.9	7.6	8.5	3.1	-0.2	7.0	قبرقزيا
3.0	8.5	7.5	0.6	2.6	7.5	لبنان
1.1	6.7	6.8	6.7	10.3	4.4	ليبيا
-3.5	4.6	6.3	5.8	5.3	6.8	ماليزيا
-1.3	5.7	7.2	18.0	-4.6	9.5	المالديف
3.9	5.0	4.3	5.3	6.1	1.2	مالي
2.3	2.2	1.0	11.4	5.4	5.2	موريتانيا
4.4	5.4	2.7	7.8	3.0	4.8	المغرب
4.3	6.2	7.0	8.7	8.4	7.9	موزمبيق
3.0	9.5	3.3	5.8	8.4	-0.8	النيجر
2.9	5.3	6.5	6.2	5.4	10.6	نيجيريا
3.0	6.2	6.4	6.8	6.0	5.3	عمان
2.5	6.0	6.0	6.2	7.7	7.4	باكستان
		0.0	-8.8	6.0	2.0	فلسطين
18.0	16.4	15.3	15.0	9.2	17.7	قطر
-0.9	4.6	3.5	3.0	5.6	5.3	السعودية
3.1	2.5	4.7	2.4	5.6	5.9	السنغال
4.5	5.5	6.4	7.4	7.3	7.4	سيراليون
		2.7	2.6	2.4	2.8	الصومال
4.0	6.8	10.2	11.3	6.3	5.1	السودان
2.8	6.5	5.5	4.8	4.5	8.2	سورينام
3.0	5.2	4.2	5.1	4.5	6.7	سوريا
2.0	7.9	7.8	7.0	6.7	10.6	طاجيكستان
1.7	1.1	1.9	3.9	1.2	2.4	توغو
3.3	4.5	6.3	5.5	4.0	6.0	تونس
-5.1	1.1	4.7	6.9	8.4	9.4	تركيا
6.9	9.8	11.6	11.4	13.0	14.7	تركمستان
6.2	9.5	8.6	10.8	6.3	6.8	أوغندا
-0.6	7.4	6.3	9.4	8.2	9.7	الإمارات العربية
7.0	9.0	9.5	7.3	7.0	7.7	اوزبكستان
7.7	3.9	3.3	3.2	5.6	4.0	اليمن
1.5	5.1	6.1	6.2	6.2	6.7	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
-1.3	3.2	5.2	5.1	4.5	4.9	العالم
-3.8	0.9	2.7	3.0	2.6	3.2	البلدان المتقدمة
1.6	6.1	8.3	8.0	7.1	7.5	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(*) توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٧: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
6.1	0.7	9.2	4.1	11.7	4.7	أفغانستان
-0.1	6.2	5.7	5.0	5.3	5.1	ألبانيا
0.6	1.8	1.2	-0.7	3.4	3.5	البحرين
1.7	10.7	22.4	29.1	23.0	9.3	أذربيجان
0.6	4.0	6.0	4.6	5.7	4.2	البحرين
3.1	3.7	4.4	4.6	4.4	4.1	بنغلاديش
0.6	1.7	1.4	0.8	0.0	0.1	بنين
-1.7	-3.4	-1.4	2.4	-2.9	-2.0	بروناي
1.2	2.6	1.3	3.1	4.6	1.5	بوركتينا فاسو
-0.3	0.6	0.7	0.4	-0.5	0.9	الكاميرون
0.3	-2.8	-2.3	-2.3	5.3	30.4	تشاد
-1.2	-1.1	-1.6	-0.8	2.1	-2.3	جزر القمر
0.7	-0.7	-1.4	-2.2	-0.8	-3.3	ساحل العاج
2.5	3.2	2.5	2.3	1.3	1.5	جيبوتي
1.5	5.1	5.0	4.7	2.4	2.1	مصر
-0.7	0.5	3.0	-1.3	0.5	-1.4	الغابون
1.3	3.2	3.6	3.8	2.5	4.3	غامبيا
-0.7	0.7	-1.4	-0.7	-0.2	-0.9	غينيا
-1.0	0.4	-0.3	-2.4	0.4	-0.9	غينيا بيساو
2.3	2.9	5.0	4.8	-2.2	1.2	غويانا
1.2	4.7	4.9	4.1	4.3	3.7	إثيوبيا
1.5	2.8	6.0	2.8	3.2	3.5	إيران
4.1	6.8	-1.4	3.1	-3.6		العراق
0.7	3.6	4.3	5.5	5.7	6.1	الأردن
-2.1	3.1	7.9	8.5	9.6	8.7	كازاخستان
-3.7	2.2	-1.4	-1.2	1.8	2.0	الكويت
-0.2	6.4	7.3	1.9	-1.1	6.0	قيرغيزيا
1.7	7.1	6.1	-0.7	1.3	6.1	لبنان
-0.9	4.6	4.7	4.6	8.1	2.4	ليبيا
-5.1	2.9	4.6	4.0	3.4	4.8	ماليزيا
-1.3	5.7	7.2	14.5	-7.5	6.3	المالديف
1.5	2.6	2.0	2.9	3.7	-1.1	مالي
-0.1	-0.2	-1.3	8.8	3.0	2.7	موريتانيا
3.0	4.0	1.5	6.4	1.7	3.5	المغرب
2.3	4.1	4.9	6.6	6.3	5.8	موزمبيق
-0.1	6.2	0.2	2.6	5.2	-3.8	النيجر
0.1	2.5	3.6	3.4	2.6	7.6	نيجيريا
2.0	5.2	-0.1	4.0	4.7	4.5	عمان
0.9	4.2	4.3	4.0	5.9	5.2	باكستان
		-3.4	-11.9	2.4	-1.5	فلسطين
6.3	-1.4	3.9	9.3	3.8	11.7	قطر
-3.3	2.1	1.0	0.5	2.9	2.9	السعودية
0.7	0.1	2.3	0.0	3.2	3.4	السنغال
1.8	2.8	3.7	4.7	4.5	4.6	سيراليون
		-0.3	-0.4	-0.6	-0.2	الصومال
1.3	4.1	7.4	8.7	3.8	2.4	السودان
1.3	4.9	4.0	3.3	3.0	4.7	سورينام
0.6	2.6	1.7	1.9	2.4	4.2	سوريا
1.4	7.3	7.2	6.4	6.1	9.9	طاجيكستان
-0.8	-1.4	-0.6	1.4	-1.4	-0.3	توغو
2.3	3.4	5.3	4.5	3.0	5.1	تونس
-6.1	0.0	3.5	6.5	6.8	7.7	تركيا
5.2	8.1	9.8	9.6	11.3	12.9	تركمنستان
2.5	5.7	4.8	6.9	2.7	3.2	أوغندا
-3.5	1.2	0.2	6.2	-0.9	3.6	الإمارات العربية
4.9	7.7	8.0	6.0	5.8	6.5	اوزبكستان
4.4	0.8	0.2	0.1	2.3	0.8	اليمن
-0.4	3.0	4.0	4.1	4.0	4.6	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
-2.0	2.4	4.3	4.2	3.5	4.1	العالم
-4.4	0.2	2.0	2.3	1.9	2.5	البلدان المتقدمة
0.7	5.0	7.2	6.8	5.9	6.3	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(*) توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٨: معدلات التضخم (نسبة التغير المئوي في أسعار المستهلك)

٢٠٠٩*	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
5.5	27.2	13.0	5.1	12.3	13.2	24.1	أفغانستان
1.5	3.4	2.9	2.4	2.4	2.9	2.3	ألبانيا
4.6	4.5	3.6	2.5	1.6	3.6	2.6	الجزائر
4.0	20.8	16.6	8.4	9.7	6.7	2.2	أذربيجان
3.0	3.5	3.3	2.0	2.6	2.2	1.7	البحرين
6.4	8.4	9.1	7.1	7.0	6.1	5.4	بنغلاديش
4.0	8.0	1.3	3.8	5.4	0.9	1.5	بنين
1.2	2.7	0.3	0.2	1.1	0.9	0.3	بروناي
4.7	10.7	-0.2	2.4	6.4	-0.4	2.0	بوركينا فاسو
2.3	5.3	1.1	4.9	2.0	0.3	0.6	الكاميرون
3.0	8.3	-7.4	7.7	3.7	-4.8	-1.8	تشاد
4.9	4.8	4.5	3.4	3.0	4.5	3.7	جزر القمر
5.9	6.3	1.9	2.5	3.9	1.5	3.3	ساحل العاج
5.5	12.0	5.0	3.5	3.1	3.1	2.0	جيبوتي
16.5	11.7	11.0	4.2	8.8	8.1	3.2	مصر
2.6	5.3	5.0	-1.4	1.2	0.4	2.1	الغابون
6.4	4.5	5.4	2.1	5.0	14.3	17.0	غامبيا
18.4	22.9	34.7	31.4	17.5	11.0	3.0	غينيا
3.6	10.4	4.6	-0.1	5.6	0.8	-3.5	غينيا بيساو
3.6	8.1	12.2	6.7	6.9	4.7	6.0	غويانا
6.1	9.8	6.0	13.1	10.5	6.1	6.8	إندونيسيا
18.0	26.0	18.4	11.9	10.4	15.3	15.6	إيران
13.8	3.5	30.8	53.2	37.0			العراق
4.0	14.9	5.4	6.3	3.5	3.4	1.6	الأردن
9.5	17.2	10.8	8.6	7.6	6.9	6.4	كازاخستان
6.0	10.5	5.5	3.1	4.1	1.3	1.0	الكويت
12.4	24.5	10.2	5.6	4.3	4.1	3.1	قيرغيزيا
3.6	10.8	4.1	5.6	-0.7	1.7	1.3	لبنان
6.5	10.4	6.2	1.4	2.9	1.0	-2.1	ليبيا
0.9	5.4	2.0	3.6	3.0	1.4	1.1	ماليزيا
3.7	12.3	7.4	3.5	3.3	6.3	-2.8	المالديف
2.5	9.1	1.5	1.5	6.4	-3.1	-1.2	مالي
5.0	7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	موريتانيا
3.0	3.9	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	المغرب
5.4	10.3	8.2	13.2	6.4	12.6	13.5	موزمبيق
5.0	11.3	0.1	0.1	7.8	0.4	-1.8	النيجر
14.2	11.2	5.5	8.3	17.8	15.0	14.0	نيجيريا
6.2	12.6	5.9	3.4	1.9	0.7	0.2	عمان
20.0	12.0	7.8	7.9	9.3	4.6	3.1	باكستان
							فلسطين
9.0	15.0	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	قطر
5.5	9.9	4.1	2.3	0.6	0.4	0.6	السعودية
1.1	5.8	5.9	2.1	1.7	0.5	0.0	السنغال
10.6	14.8	11.7	9.5	12.1	14.2	7.5	سيراليون
							الصومال
9.0	14.3	8.0	7.2	8.5	8.4	7.7	السودان
4.8	14.6	6.4	11.3	9.9	9.1	23.0	سورينام
7.5	14.5	4.7	10.4	7.2	4.4	5.8	سوريا
11.9	20.4	13.2	10.0	7.3	7.2	16.4	طاجيكستان
2.8	8.4	1.0	2.2	6.8	0.4	-0.9	توغو
3.2	5.0	3.1	4.5	2.0	3.6	2.7	تونس
6.9	10.4	8.8	9.6	8.2	8.6	25.3	تركيا
10.0	15.0	6.3	8.2	10.7	5.9	5.6	تركمنستان
13.7	7.3	6.8	6.6	8.0	5.0	5.7	أوغندا
2.0	11.5	11.1	9.3	6.2	5.0	3.2	الإمارات العربية
12.5	12.7	12.3	14.2	10.0	6.6	11.6	أوزبكستان
12.0	19.0	7.9	10.8	9.9	12.5	10.8	اليمن
9.2	12.0	8.5	8.4	7.8	6.6	8.2	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
2.5	6.0	4.0	3.6	3.7	3.6	3.7	العالم
-0.2	3.4	2.2	2.4	2.3	2.0	1.8	البلدان المتقدمة
5.7	9.3	6.4	5.4	5.7	5.9	6.7	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

(*) توقعات صندوق النقد الدولي.

الجدول الملحق رقم ٩: إجمالي صادرات السلع التجارية (فوب، مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
420	340	277	240	185	210	أفغانستان
1129	1012	759	632	604	447	ألبانيا
76314	56201	53860	43658	31901	24904	البحرين
23131	6058	6372	4347	3615	2590	البحرين
27583	23641	19621	15874	13512	10343	بنغلاديش
13907	12728	11650	8494	7586	6229	بنين
611	416	344	300	290	271	بروناي
9487	6943	6906	5633	4510	4422	بوركينا فاسو
505	477	419	373	375	248	الكاميرون
5832	5021	4726	3625	3465	2240	تشاد
3480	2275	2281	1840	1111	91	جزر القمر
32	30	32	24	35	33	ساحل العاج
10227	8294	8134	7251	6545	5493	جيبوتي
494	422	340	274	252	247	مصر
29320	23854	20761	15594	12188	8500	الغابون
8490	6210	4629	5085	4455	3656	غامبيا
62	46	34	28	38	18	غينيا
1896	1677	1365	1328	560	629	غينيا بيساو
191	373	133	109	110	71	غويانا
978	809	684	645	648	578	إثيوبيا
137022	114112	100842	85660	71588	61075	إيران
108063	80804	71062	55364	40982	31781	العراق
48169	29329	23760	17645	16119	8141	الأردن
6716	5535	5204	4301	3531	3082	كازاخستان
51215	37505	30125	23555	20095	12927	الكويت
66185	47106	42273	35181	25512	18722	قيرغيزيا
1440	1134	796	634	705	581	لبنان
4021	3342	2543	2183	1927	1194	ليبيا
59355	43339	39668	29008	19361	13754	ماليزيا
219790	176213	160666	140980	126513	104971	المالديف
201	163	170	99	123	113	مالي
231	243	394	258	328	215	موريتانيا
2241	1705	1399	943	803	594	المغرب
19760	16207	13270	10643	9911	8764	موزمبيق
2359	2738	2381	1745	1504	1044	النيجر
1518	384	429	299	222	200	نيجيريا
77887	60235	52954	43528	33306	24062	عمان
31743	22792	24094	17415	12723	10363	باكستان
21767	19356	16994	16053	13285	11928	فلسطين
						قطر
58917	38622	25090	18001	18546	13380	السعودية
279553	195848	189195	155690	111822	86006	السنغال
1906	1723	1364	1443	1276	1159	سيراليون
227	268	209	196	184	141	الصومال
456	377	301	251	190	150	السودان
12807	8867	5657	4824	3774	2609	سورينام
1582	1399	1188	924	880	584	سوريا
17339	13892	12126	10388	23586	6038	طاجيكستان
973	1468	1399	909	915	797	توغو
938	700	567	364	408	416	تونس
17390	14618	11688	10631	9679	8027	تركيا
132311	107373	85630	73592	63083	47266	تركمستان
10256	7016	6113	5634	3973	3449	أوغندا
1043	856	691	674	576	534	الإمارات العربية
166822	125238	112434	93022	66694	50009	أوزبكستان
5460	5943	4952	3468	2697	1975	اليمن
9252	6749	6426	5611	4078	3726	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
1791004	1350029	1197380	986471	802882	610998	العالم
16009900	13849300	11969000	10363000	9133340	7525250	البلدان المتقدمة
9879680	8928370	7840280	6991070	6414570	5420280	البلدان النامية
6130220	4920930	4128720	3371930	2718770	2104970	

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وقاعدة صندوق النقد الدولي لبيانات اتجاهات إحصاءات التجارة، أغسطس ٢٠٠٩.

الجدول الملحق رقم ١٠: إجمالي واردات السلع التجارية (سيف، مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
5739	4879	3825	3007	1973	1608	أفغانستان
4904	4091	3029	2606	2287	1842	ألبانيا
44748	33239	25050	23542	20844	15375	الجزائر
10072	5712	5267	4211	3516	2626	أذربيجان
11322	8672	7278	6074	5141	4453	البحرين
23817	18476	16096	13851	11590	9998	بنغلاديش
6634	4873	3476	893	897	886	بنين
2654	3930	1988	1668	1639	1341	بروناي
1753	1572	1258	1096	1024	863	بوركينا فاسو
4289	3617	2906	2535	2248	1788	الكاميرون
814	717	529	488	412	351	تشاد
243	156	142	114	111	124	جزر القمر
7971	6247	5814	5873	4706	3585	ساحل العاج
2385	1915	1548	1207	896	864	جيبوتي
62865	50506	40032	33181	27936	21351	مصر
2814	2748	1944	1697	1606	1356	الغابون
968	863	709	638	577	506	غامبيا
3806	2953	2302	1910	1167	694	غينيا
267	240	201	213	136	159	غينيا بيساو
1343	1010	944	724	610	584	غويانا
129274	74484	61073	57714	46528	32556	إندونيسيا
69327	56255	46863	43552	38440	30646	إيران
20894	15271	13594	13041	10239	4453	العراق
18482	13531	11548	10498	8164	5743	الأردن
43874	37051	27114	20169	12780	8409	كازاخستان
26001	21482	16620	15282	12817	11393	الكويت
9503	2415	1711	1112	941	717	قيرغيزيا
16873	13035	10916	9631	9380	7705	لبنان
18730	13079	10283	8765	8162	6100	ليبيا
185573	146992	130487	113619	104317	82752	ماليزيا
1425	1133	909	745	645	471	المالديف
3139	2818	2352	2068	1887	1526	مالي
2372	1854	1467	1368	1123	1001	موريتانيا
40314	32711	25089	20336	17807	14197	المغرب
4664	3798	2914	2467	2035	1740	موزمبيق
1442	1098	1009	838	588	495	النيجر
54795	39392	29474	24497	20470	14854	نيجيريا
22330	15768	11552	9628	7670	6572	عمان
46033	39209	33871	25412	17756	13048	باكستان
						فلسطين
27423	22866	12688	9093	6052	4897	قطر
110726	90885	70549	59510	44745	36916	السعودية
6378	4961	3423	3217	2856	2359	السنغال
822	643	565	609	523	602	سيراليون
1107	887	793	626	547	422	الصومال
10718	8742	8074	6690	4086	2689	السودان
1454	1247	968	923	751	680	سورينام
28416	22866	18485	15653	26331	8511	سوريا
3585	2538	1725	1330	1191	881	طاجيكستان
3698	4177	2631	590	557	563	توغو
23827	20010	15029	13327	12815	10896	تونس
201964	169991	139487	116579	97343	69352	تركيا
5005	3466	2654	2626	2677	2511	تركمنستان
3318	2843	2134	1702	1495	1375	أوغندا
188021	145830	115076	99678	74695	38827	الإمارات العربية
8164	6320	4355	3552	3156	2485	اوزبكستان
10197	8903	6969	4800	3985	4302	اليمن
1549275	1204967	968786	826775	694868	502999	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
16737800	14359100	12377800	10757900	9485940	7752300	العالم
10845500	9691640	8621310	7654640	6879200	5760610	البلدان المتقدمة
5892300	4667460	3756490	3103260	2606740	1991690	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزنز، مركز أنقرة، وقاعدة صندوق النقد الدولي لبيانات اتجاهات إحصاءات التجارة، أغسطس ٢٠٠٩.

الجدول الملحق رقم ١١: ميزان الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	*٢٠٠٩
أفغانستان	-0.27	-0.18	-0.38	0.09	-0.18	-0.52
ألبانيا	-0.29	-0.50	-0.51	-0.99	-1.75	-1.24
البحرين	0.47	1.48	2.19	2.91	2.26	0.29
بنغلاديش	-0.19	0.01	0.76	0.81	0.77	0.75
بنين	-0.29	-0.24	-0.27	-0.55	-0.58	-0.70
بروناي	3.83	5.03	6.46	6.22	7.37	5.17
بوركتينا فاسو	-0.53	-0.64	-0.55	-0.56	-0.89	-0.79
الكاميرون	-0.53	-0.57	0.11	0.16	0.08	-1.19
تشاد	-0.77	0.14	-0.56	-0.74	-0.96	-0.96
جزر القمر	-0.02	-0.03	-0.02	-0.03	-0.05	-0.05
ساحل العاج	0.24	0.04	0.48	-0.14	0.57	0.36
جيبوتي	-0.01	-0.02	-0.11	-0.22	-0.39	-0.18
مصر	3.42	2.91	0.87	1.86	0.89	-5.69
الغابون	0.80	1.98	1.21	1.80	2.51	0.15
غامبيا	-0.05	-0.09	-0.07	-0.09	-0.14	-0.14
غينيا	-0.08	0.01	-0.04	-0.31	-0.47	-0.06
غينيا بيساو	0.02	0.00	-0.04	0.04	-0.01	-0.02
غويانا	-0.07	-0.12	-0.19	-0.19	-0.24	-0.22
إندونيسيا	1.57	0.28	10.86	10.49	0.52	-1.89
إيران	1.44	16.64	20.40	34.08	17.80	-17.91
العراق	-10.20	1.92	7.59	9.64	17.36	-4.19
الأردن	0.09	-2.20	-1.60	-2.78	-2.54	-2.42
كازاخستان	0.34	-1.06	-2.00	-8.23	6.98	-6.56
الكويت	18.17	34.31	50.61	49.96	70.59	27.40
كيرغيزيا	0.11	0.07	-0.09	-0.01	-0.33	-0.31
لبنان	-3.33	-2.93	-1.26	-1.78	-3.29	-3.29
ليبيا	7.41	17.45	25.23	23.62	39.22	5.24
ماليزيا	15.08	20.70	26.19	28.70	38.76	27.34
المالديف	-0.13	-0.27	-0.30	-0.43	-0.70	-0.23
مالي	-0.42	-0.47	-0.26	-0.57	-0.72	-0.56
موريتانيا	-0.52	-0.88	-0.04	-0.32	-0.50	-0.29
المغرب	0.97	1.06	1.41	0.12	-4.81	-2.10
موزمبيق	-0.51	-0.75	-0.66	-0.77	-1.21	-1.20
النيجر	-0.21	-0.30	-0.36	-0.38	-0.68	-1.13
نيجيريا	5.24	7.76	19.88	9.72	9.61	-15.11
عمان	0.58	4.70	4.33	2.40	3.20	-0.10
باكستان	1.81	-1.53	-4.99	-6.88	-14.04	-9.64
فلسطين						
قطر	7.10	14.10	16.11	21.95	36.08	7.44
السعودية	52.10	90.60	99.63	95.76	139.04	-6.80
السنغال	-0.49	-0.68	-0.89	-1.33	-1.65	-1.49
سيراليون	-0.06	-0.09	-0.05	-0.06	-0.16	-0.10
الصومال						
السودان	-1.41	-3.04	-5.54	-5.81	-5.36	-6.08
سورينام	-0.03	-0.08	0.04	0.07	0.01	-0.26
سوريا	-0.40	-0.63	-0.92	-1.35	-2.18	-1.63
طاجيكستان	-0.08	-0.06	-0.08	-0.41	-0.45	-0.52
توغو	-0.06	0.17	-0.06	-0.10	-0.19	-0.16
تونس	-0.76	-0.30	-0.62	-0.92	-1.80	-1.16
تركيا	-14.43	-22.14	-31.89	-37.68	-41.42	-6.65
تركمنستان	0.08	0.88	3.35	4.04	4.00	3.11
أوغندا	0.01	-0.13	-0.33	-0.37	-0.47	-0.99
الإمارات العربية	9.80	24.29	37.08	28.99	41.09	-12.03
اوزبكستان	0.86	1.10	1.55	1.63	3.79	2.40
اليمن	0.23	0.63	0.21	-1.51	-0.54	-0.66
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	104.13	229.69	314.51	299.20	407.36	-35.61
العالم	12.28	53.75	176.11	243.80	249.48	-108.88
البلدان المتقدمة	-213.81	-394.02	-454.52	-389.61	-464.96	-371.31
البلدان النامية	226.09	447.76	630.63	633.40	714.44	262.44

المصدر: قاعدة بيانات البيند، مركز أفقر، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٠٩.

الجدول الملحق رقم ١٢: إجمالي الاحتياطي باستثناء الذهب (نهاية الفترة، مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
						أفغانستان
2320	2104	1769	1404	1358	1009	ألبانيا
143243	110318	77914	56303	43246	33125	الجزائر
6467	4273	2500	1178	1075	803	أذربيجان
				1941	1778	البحرين
5689	5183	3806	2767	3172	2578	بنغلاديش
1261	1209	912	657	640	718	بنين
749	667	514	492	489	475	بروناي
926	1029	555	438	669	752	بوركتينا فاسو
3086	2907	1716	949	829	640	الكاميرون
1345	955	625	226	222	187	تشاد
112	117	94	86	104	94	جزر القمر
2252	2519	1798	1322	1694	1304	ساحل العاج
175	132	120	89	94	100	جيبوتي
32216	30188	24462	20609	14273	13589	مصر
1923	1227	1113	669	443	197	الغابون
	143	121	98	84	59	غامبيا
			95	110		غينيا
124	113	82	80	73	33	غينيا بيساو
356	313	280	252	232	276	غويانا
49597	54976	41103	33141	34953	34962	إندونيسيا
						إيران
50043	31298	19932	12104	7824		العراق
8562	7542	6722	5250	5267	5194	الأردن
17872	15777	17751	6084	8473	4236	كازاخستان
17113	16660	12566	8863	8242	7577	الكويت
1153	1107	764	570	528	365	كيريبات
20245	12910	13376	11887	11735	12519	لبنان
92313	79405	59289	39508	25689	19584	ليبيا
91149	101019	82132	69858	65881	43822	ماليزيا
241	308	231	186	204	159	المالديف
1071	1087	970	855	861	952	مالي
	198	187	64	34	27	موريتانيا
22104	24123	20341	16187	16337	13851	المغرب
1578	1445	1156	1054	1131	938	موزمبيق
702	593	371	250	258	260	النيجر
53002	51334	42299	28280	16956	7128	نيجيريا
11582	9523	5014	4358	3597	3593	عمان
7194	14044	11543	10033	9799	10941	باكستان
						فلسطين
9649	9416	5383	4542	3396	2944	قطر
30342	33760	27523	26530	27291	22620	السعودية
1601	1660	1334	1191	1386	1111	السنغال
	217	184	171	125	67	سيراليون
						الصومال
1399	1378	1660	1869	1338	529	السودان
433	401	215	126	129	106	سورينام
						سوريا
		175	168	158	112	طاجيكستان
580	438	375	195	360	205	توغو
8849	7851	6773	4437	3936	2945	تونس
70428	73384	60892	50579	35669	33991	تركيا
						تركمنستان
2301	2560	1811	1344	1308	1080	أوغندا
31695	77239	27617	21010	18530	15088	الإمارات العربية
						أوزبكستان
8111	7715	7512	6115	5665	4987	اليمن
813153	802767	595580	454521	387805	309613	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
6788293	6462338	5091341	4244317	3866793	3153808	البلدان المتقدمة
2501044	2432194	2258887	2096853	2135125	1842870	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزند، مركز أنقرة، وقاعدة صندوق النقد الدولي لبيانات إحصاءات التمويل الدولي، أغسطس ٢٠٠٩.

الجدول الملحق رقم ١٣: إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
2041	1654				أفغانستان ^{١,٢}
2776	2327	1837	1547	1484	ألبانيا
5541	5717	16862	22178	23542	الجزائر
3021	1986	1815	1949	1727	أذربيجان
					البahrain
22033	20491	18919	20129	18774	بنغلاديش ^١
857	811	1837	1920	1828	بنين ^{١,٢}
					بروناي
1461	1123	2003	2007	1735	بوركينافاسو ^{١,٢}
3162	3364	7357	10368	10876	الكاميرون ^١
1797	1707	1585	1641	1529	تشاد ^{١,٢}
291	296	291	307	293	جزر القمر ^{١,٢}
13938	12823	11955	13229	12187	ساحل العاج ^١
472	463	412	417	385	جيبوتي ^١
30444	28763	29505	30956	29245	مصر
5746	4287	3846	4150	3792	الغابون
733	724	668	672	634	غامبيا ^{١,٢}
3268	3281	3247	3538	3457	غينيا ^{١,٢}
744	711	693	765	745	غينيا بيساو ^{١,٢}
734	1141	1216	1363	1432	غويانا ^١
140783	130800	132794	139555	136845	إندونيسيا
20577	20119	21260	20356	13912	إيران
					العراق
8368	8000	7696	8066	8337	الأردن
96133	74148	43378	32815	22767	كازاخستان
					الكويت
2401	2346	2027	2111	2024	كيرغيزيا ^١
24634	23986	22363	22173	18601	لبنان
					ليبيا
53717	56491	51981	52156	48557	ماليزيا
562	477	387	372	285	المالديف ^١
2018	1649	3228	3320	3114	مالي ^{١,٢}
1704	1624	2316	2333	2355	موريتانيا ^{١,٢}
20255	17880	16174	16883	18203	المغرب
3105	2985	4507	4811	3885	موزمبيق ^{١,٢}
972	857	1984	1977	2074	النيجر ^{١,٢}
8934	7799	22178	37883	34700	نيجيريا
					عمان
40680	35877	33158	35536	35741	باكستان
					فلسطين
					قطر
					السعودية
2588	1930	3865	3942	4389	السنغال ^{١,٢}
348	1308	1564	1652	1523	سيراليون ^{١,٢}
2944	2838	2750	2849	2838	الصومال ^{١,٢}
19126	18226	17380	18188	17159	السودان ^{١,٢}
					سورينام
					سوريا
1228	1016	1065	1041	1152	طاجيكستان
1968	1788	1679	1830	1701	توغو ^{١,٢}
20231	18761	17860	19995	18404	تونس
251477	207773	169269	160720	144027	تركيا
743	886	1058	1522	1743	تركمنستان
1611	1265	4427	4753	4543	أوغندا ^{١,٢}
					الإمارات العربية
3876	4038	4290	4831	4921	أوزبكستان
5926	5561	5363	5488	5375	اليمن ^١
835968	742100	700049	724293	672839	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
3466045	2858432	2633045	2636451	2470483	جميع البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيند، مركز أنقرة، وقاعدة البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية وإجمالي تمويل التنمية.

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. (٢) البلدان الأقل نمواً.

الجدول الملحق رقم ١٤: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
288	242	273	187	58	أفغانستان
656	325	262	338	178	ألبانيا
1665	1795	1081	882	634	الجزائر
-4817	-601	1679	3535	3227	أذربيجان
1756	2915	1049	865	517	البحرين
666	793	845	460	350	بنغلاديش
48	53	53	64	45	بنين
184	434	289	334	3375	بروناي
600	34	34	14	29	بوركينا فاسو
284	309	225	319	383	الكاميرون
603	700	613	495	713	تشاد
1	1	1	1	1	جزر القمر
427	319	312	283	165	ساحل العاج
195	164	59	39	14	جيبوتي
11578	10043	5376	2157	237	مصر
269	268	60	194	206	الغابون
64	71	45	49	15	غامبيا
111	108	105	98	83	غينيا
7	18	9	2	4	غينيا بيساو
152	102	77	30	26	غويانا
6928	4914	8337	1896	-507	إندونيسيا
754	317	918	306	400	إيران
448	383	515	300	0	العراق
1835	3219	1774	816	443	الأردن
10259	6224	1971	4157	2092	كازاخستان
123	122	234	24	-68	الكويت
208	182	43	175	46	قيرغيزيا
2845	2739	2791	1993	2977	لبنان
2541	2013	1038	357	143	ليبيا
8403	6048	3967	4624	2473	ماليزيا
15	14	9	15	14	المالديف
360	83	224	101	132	مالي
153	155	814	392	102	موريتانيا
2577	2450	1653	895	2314	المغرب
427	154	108	245	337	موزمبيق
27	51	30	20	11	النيجر
12454	13956	4978	2127	2171	نيجيريا
21	19	47	49	18	عمان
2377	1623	1688	229	494	باكستان
5333	4273	2201	1118	534	فلسطين
1138	159	1298	1199	625	قطر
24318	18293	12097	1942	778	السعودية
78	220	45	77	52	السنغال
81	59	83	61	9	سيراليون
141	96	24	-5	-1	الصومال
2436	3541	2305	1511	1349	السودان
316	323	399	286	201	سورينام
885	600	500	275	180	سوريا
401	339	54	272	14	طاجيكستان
69	77	77	59	34	توغو
1618	3312	782	639	584	تونس
22029	19989	10031	2785	1751	تركيا
804	731	418	354	226	تركمنستان
368	400	380	295	202	أوغندا
13253	12806	10900	10004	4256	الإمارات العربية
262	195	88	187	70	أوزبكستان
464	1121	-302	144	6	اليمن
141488	129290	84965	50271	34722	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
1833324	1411018	958697	717695	561056	العالم
1247661	940880	611319	403711	361050	البلدان المتقدمة
585663	470139	347378	313984	200006	البلدان النامية

المصدر: قاعدة بيانات البيزنز، مركز أنقرة، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول الملحق رقم ١٥: مخصصات حقوق السحب الخاصة والعامة

مخصصات حقوق السحب الخاصة والعامة	مخصصات حقوق السحب الخاصة (سارية منذ ١ سبتمبر ٢٠٠٩)	مخصصات حقوق السحب الخاصة العامة (سارية منذ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩)	مخصصات حقوق السحب الخاصة (سارية منذ ١ سبتمبر ٢٠٠٩)	مخصصات حقوق السحب الخاصة (سارية منذ ١ سبتمبر ٢٠٠٩)
أفغانستان	26,703,000	120,018,057	8,593,210	155,314,267
ألبانيا ^١	0	36,101,787	10,348,473	46,450,260
الجزائر	128,640,000	930,121,406	139,423,573	1,198,184,979
أذربيجان ^٢	0	119,276,747	34,299,473	153,576,220
البحرين	6,200,000	100,076,823	18,073,473	124,350,296
بنغلاديش	47,120,000	395,340,516	67,944,471	510,404,987
بنين	9,409,000	45,887,077	3,871,052	59,167,129
بروناي ^٣	0	159,529,869	43,973,683	203,503,552
بوركينا فاسو	9,409,000	44,626,850	3,548,579	57,584,429
الكاميرون	24,462,600	137,661,230	15,143,031	177,266,861
تشاد	9,409,000	41,513,349	2,698,421	53,620,770
جزر القمر	716,400	6,597,657	1,189,126	8,503,183
ساحل العاج	37,828,000	241,073,947	32,002,209	310,904,156
جيبوتي	1,178,000	11,786,826	2,193,316	15,158,142
مصر	135,924,000	699,574,058	62,954,311	898,452,369
الغابون	14,091,000	114,384,102	18,244,315	146,719,417
غامبيا	5,121,000	23,054,735	1,592,316	29,768,051
غينيا	17,604,000	79,394,280	5,467,526	102,465,806
غينيا بيساو	1,212,400	10,526,599	1,865,758	13,604,757
غويانا	14,530,000	67,385,061	5,170,210	87,085,271
إندونيسيا	238,956,000	1,541,405,467	200,077,253	1,980,438,720
إيران	244,056,000	1,109,889,032	72,114,782	1,426,059,814
العراق	68,463,800	880,972,566	185,059,142	1,134,495,508
الأردن	16,887,000	126,393,321	18,790,315	162,070,636
كازاخستان ^٤	0	271,096,994	72,556,577	343,653,571
الكويت	26,744,400	1,023,822,965	265,006,330	1,315,573,695
قيرغيزيا ^٥	0	65,828,310	18,908,684	84,736,994
لبنان	4,393,200	150,485,889	38,407,852	193,286,941
ليبيا	58,771,200	833,009,822	180,914,689	1,072,695,711
ماليزيا	139,048,000	1,102,031,148	105,064,573	1,346,143,721
المالديف	282,400	6,078,740	1,329,968	7,691,108
مالي	15,912,000	69,164,204	4,286,578	89,362,782
موريتانيا	9,719,000	47,740,351	4,206,000	61,665,351
المغرب	85,689,000	436,038,424	39,694,629	561,422,053
موزمبيق ^٦	0	84,212,793	24,625,263	108,838,056
النيجر	9,409,000	48,778,185	4,750,526	62,937,711
نيجيريا	157,155,000	1,299,664,341	218,556,149	1,675,375,490
عمان	6,262,000	143,814,101	28,741,052	178,817,153
باكستان	169,989,000	766,291,940	52,283,311	988,564,251
فلسطين	...	...	...	...
قطر	12,821,600	195,557,525	43,024,978	251,404,103
السعودية	195,526,800	5,178,419,607	1,308,549,061	6,682,495,468
السنغال	24,462,000	119,943,926	10,394,473	154,800,399
سيراليون	17,455,000	76,873,826	5,176,789	99,505,615
الصومال ^٧	13,697,000	32,765,893	4,156,315	50,619,208
السودان ^٨	52,192,000	125,800,273	16,143,104	194,135,377
سورينام	7,750,000	68,274,633	12,067,473	88,092,106
سوريا	36,564,000	217,648,557	24,969,841	279,182,398
طاجيكستان ^٩	0	64,493,953	17,589,473	82,083,426
توغو	10,975,000	54,412,139	4,943,473	70,330,612
تونس	34,243,000	212,385,258	26,147,525	272,775,783
تركيا	112,307,000	883,122,365	75,900,364	1,071,329,729
تركمنستان ^{١٠}	0	55,746,497	14,071,579	69,818,076
أوغندا	29,396,000	133,806,419	9,857,841	173,060,260
الإمارات العربية	38,736,800	453,459,205	76,210,408	568,406,413
أوزبكستان ^{١١}	0	204,304,981	58,484,999	262,789,980
اليمن	28,743,000	180,508,936	22,999,367	232,251,303
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	2,356,163,600	21,648,173,562	3,744,657,262	27,748,994,424
١. المخصصات العامة بنسبة ٧٤,١٣٠,٩٧٩,٨٨١٣ بالمائة من المخصص.				
٢. مضمنة في التعديل الرابع لمواد الاتفاقية.				
٣. مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة الجارية، مخصصات حقوق السحب العامة ومخصصات حقوق السحب الخاصة.				
٤. يحتفظ بمخصصات حقوق السحب الخاصة بزيادة متضاعفة لحين تسديد البلد العضو لمتأخراته المستحقة من قبل صندوق النقد الدولي.				
٥. البلدان التي تلقت مخصصات لأول مرة نتيجة لمخصصات السحب العام والخاص.				

السيرة الإقتصادية الموجزة للبلدان

السيرة الموجزة للدول

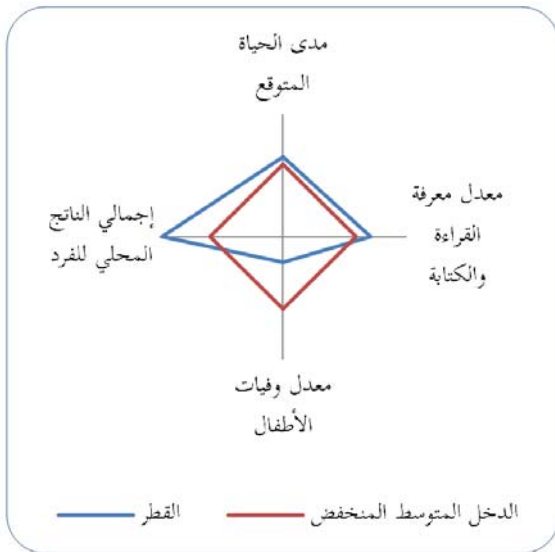
النقاط الفنية والبنية

السيرة الإقتصادية الموجزة التالية للبلدان الأعضاء تم إعدادها من قبل مركز أنقرة وتقدم لمحة اقتصادية عامة حول كل بلد من البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وتشمل معلومات عن النسب الإقتصادية الأساسية للقطر، ومعدلات نموه السنوية، والهيكلية الإقتصادية، والتضخم، والتجارة إلى جانب لمحة اجتماعية عامة.

تشمل السيرة الموجزة للقطر آخر البيانات المتاحة بمركز أنقرة، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، واليونسكو، والبنك الدولي، مكتب الولايات المتحدة للإحصاء السكاني وصندوق النقد الدولي. وتهدف السيرة الإقتصادية الموجزة فقط إلى تقديم معلومات عامة ومختصر تنويري عن البلدان الأعضاء.

بنية السيرة الموجزة للدول الأعضاء

تعرض السيرة الموجزة بيانات في شكل جداول ورسومات بيانية. عرضت البيانات المضمنة في الجداول في قسمين أساسيين:



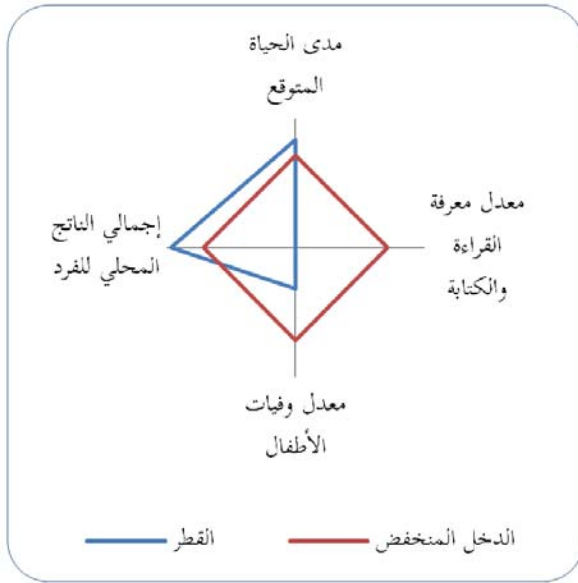
الرسم البياني ١: يضع مقارنة بين مؤشرات مختارة لقطر ما (باللون الأزرق) بمؤشرات مجموعة الدخل المنخفض والمتوسط المرجعية (باللون الأحمر)

يقدم الجزء الأول بيانات تتعلق بالموقف الاجتماعي العام للقطر وشاملة محتوية على المؤشرات الديموغرافية وبعض مؤشرات التنمية. وتتم مقارنة بيانات القطر موضوع الاهتمام بمتوسطات الإقليم الجغرافي وتصنيف مستوى الدخل الذي ينتمي إليه القطر. لم يُكتفى، عند حساب هذه المتوسطات، بوضع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التابعة لتلك المجموعة فحسب، بل كل الدول المصنفة ضمنها.

يقدم الجزء الثاني المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تشمل نسب، ومعدلات النمو السنوي، والهيكل الإقتصادي، والتضخم والتجارة للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ورغم أن البيانات متوفرة حول معظم البلدان، تتم الإشارة إلى البيانات الناقصة/المفقودة بالرمز [..].

تم تقديم خمس رسومات بيانية مقابلة للجداول الحاوية للبيانات حتى تتم عملية الإستعراض بشكل مريح وسريع. تقدم الرسومات البيانية معينات التنمية والنسب الإقتصادية، وتغيرات النسب المئوية لبيانات متسلسلة تسلسلا زمنيا للتضخم، وميزان الحساب الجاري، والصادرات والواردات.

المعين البياني يقارن بشكل ملحوظ العديد من السمات النوعية والكمية (كما هو في الرسم البياني ١). من الممكن عقد المقارنة بين الأوضاع عند وضع الرسومات البيانية في أوضاع مختلفة باستخدام نفس المحاور. ولكن يجب



الرسم البياني ٢: معيار غير مكتمل (باللون الأزرق) مع المعيار المرجعي (أحمر) بنقاط تقاطع عند قيمة ٠.١

ألا تفسر المحاور، في المعيار البياني، باعتبارها إحداثيات ديكارتية. والسبب هو أن كل واحد من المتغيرات في المعيار البياني رسمت باستخدام نفس مقياس الرسم طالما أن المعينات البيانية تستخدم في الغالب قيم قياسية لكل متغير. ويمكن مقارنة المتغيرات المختارة بمعيار بياني مرجعي. تم تشكيل المعيار البياني المرجعي بمزج القيم القياسية للبيانات المرادة بخط. قيم المعيار المرجعي، التي قورنت بها المؤشرات الأربعة، هي قيم مرجعية وتساوي ٠.١ أي نقطة خارج المعيار المرجعي تعني أن موقف القطر قد فاق متوسط المجموعة، في الوقت الذي تشير فيه أي نقطة داخل المعيار المرجعي إلى العكس. فعلى سبيل المثال، القطر الممثل في الرسم البياني رقم ١ له متوسط أدنى من متوسط دخل المجموعة التي ينتمي إليها وكذلك متوسط معدل الوفيات، ومعرفة القراءة والكتابة وله متوسط أعلى من متوسط المجموعة فيما يتعلق بإجمالي الدخل القومي ومتوسط الحياة المتوقع.

يعتبر المعيار البياني معيار جزئي في حال عدم توفر أو إكمال البيانات كما هو موضح بالرسم البياني ٢. وبما أن البيانات المتعلقة بإجمالي الدخل القومي للفرد غير متوفرة حول ذلك القطر، فإنه ليس من الممكن رسم مربع يربط قيم المظاهر الأربع، ولهذا يتحول المعيار إلى مثلث بقيم متوسط الحياة المتوقع، ومعدلات وفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة.

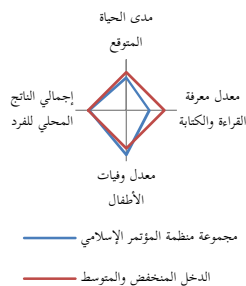
يبين معيار التطور في السير الإقتصادية الموجزة للبلدان المؤشرات الإجتماعية-الإقتصادية الأربعة (متوسط الحياة المتوقع، إجمالي الدخل القومي للفرد، ومعدلي معرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال) لبلد معين مقارنة بمتوسطات تصنيف الدخل الذي تنتمي له البلد في العام ٢٠٠٨م.

وأما المعيار الثاني يعين النسب الإقتصادية، تم التعبير عنها كنسب إلى إجمالي الناتج المحلي، ويبين المؤشرات الإقتصادية الأربعة (التجارة، المخدرات المحلية، تكوين رأس المال والمديونية) لبلد معين مقارنة بالمتوسطات التي سجلتها الأقاليم التي يقع فيها البلد. المتوسطات الإقليمية لا تشمل البلدان ذات الدخل المرتفع. تم حساب المتغيرات الأربعة في هذه المعينات على النحو التالي: تم الحصول على قيمة التجارة بقسمة إجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي، وتم التعبير عن قيمة المدخرات وتكوين إجمالي رأس المال الثابت نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأما المديونية فهي إجمالي الدين الخارجي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

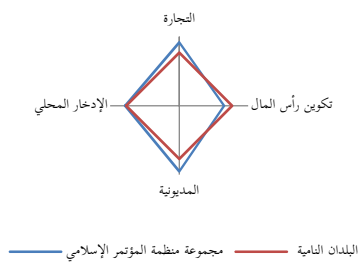
الرسومات البيانية الثلاثة الأخيرة تبين التضخم، ميزان الحساب الجاري والتجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي للسنوات الخمس الماضية من ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

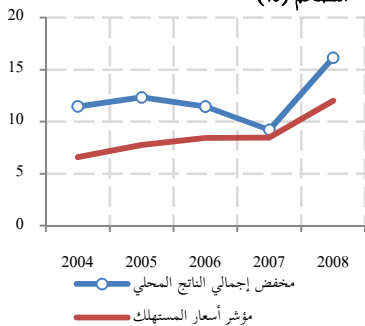
معين التنمية



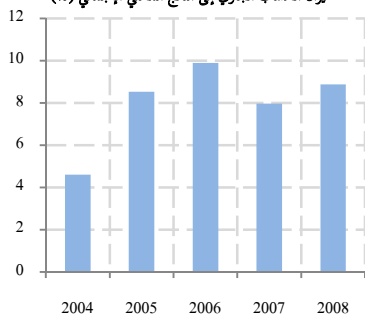
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



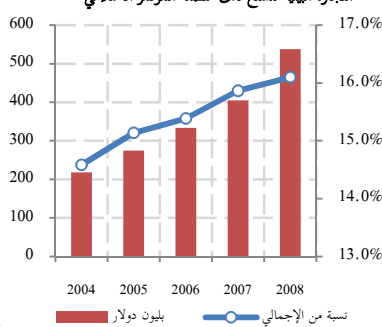
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

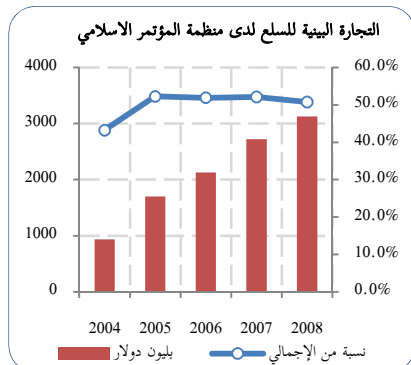
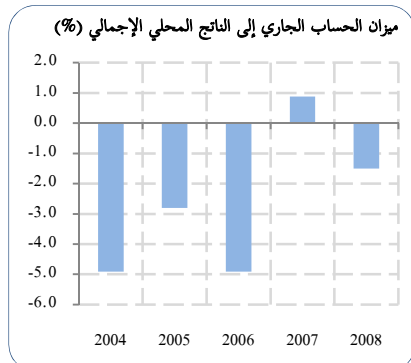
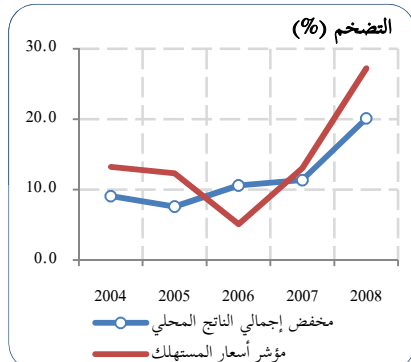
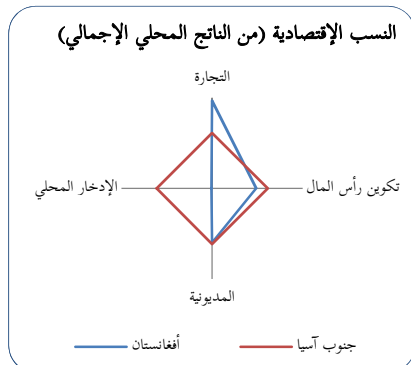
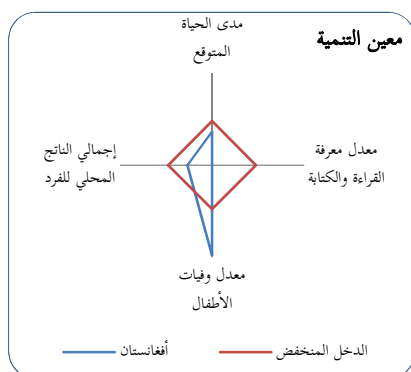


التجارة البنية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



العالم	مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي		
	الدخل المنخفض والمتوسط	الدخل المرتفع	
السكان (1000)	5,595,150	1,058,281	1,482,851 (2008)
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	3,119	41,034	3,095 (2008)
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	5,330	37,141	4,576 (2008)
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	1.32	0.69	1.95 (2008)
العمال (%)	1.79	0.56	2.53 (2007)
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	44.30	77.53	46.11 (2007)
معرفة القراءة والكتابة (كسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	80.61	98.98	71.18 (2007)
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	51.25	5.86	53.87 (2007)
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	66.72	79.44	63.81 (2007)
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
4,590	3,766	3,190	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
5.13	6.09	6.23	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
3.01	3.97	4.10	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
407,356	299,195	314,514	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
8.87	7.96	9.88	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	141,488	129,290	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
12.01	8.48	8.44	أسعار المستهلك
16.15	9.22	11.46	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
1,791,004	1,350,029	1,197,380	صادرات السلع
14.38	14.42	13.45	صادرات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من الإجمالي)
1,549,275	1,204,967	968,786	واردات السلع
18.08	17.48	17.78	واردات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
11.52	11.00	11.17	الزراعة
44.49	45.48	45.09	الصناعة
43.99	43.52	43.74	الخدمات
53.61	52.67	53.94	نفقات الإستهلاك النهائي للأسرة
12.90	13.42	13.44	النفقات الحكومية العامة النهائية
24.21	22.98	22.67	تكوين إجمالي رأس المال
33.49	33.90	32.62	إجمالي الإدخار المحلي
46.78	47.73	46.73	صادرات السلع والخدمات
37.73	36.79	37.11	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
30.18	32.23	35.78	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
1.13	1.15	1.48	دفعات سعر الفائدة
12.84	15.19	16.34	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

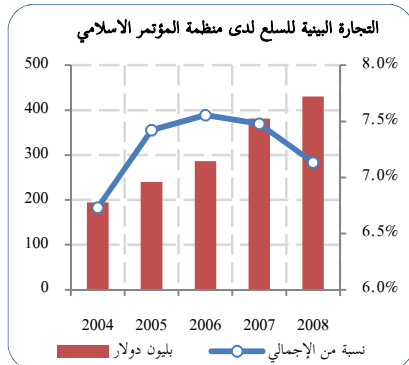
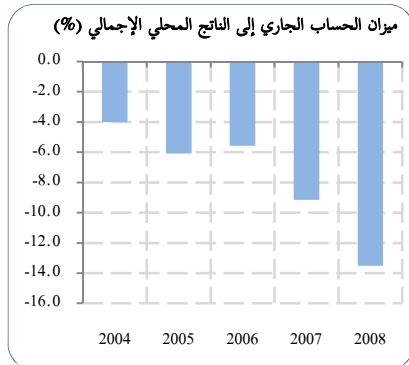
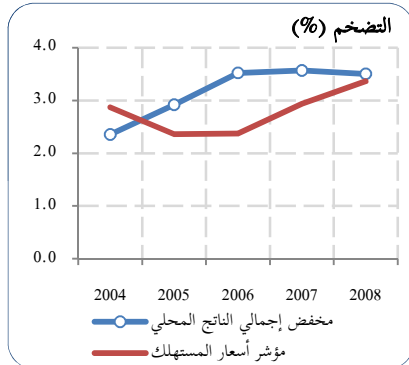
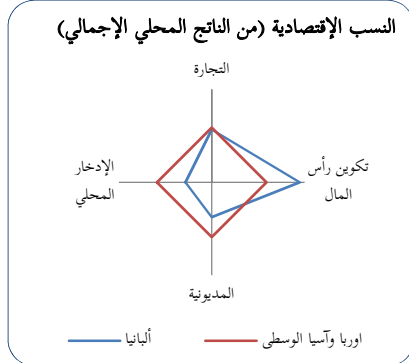
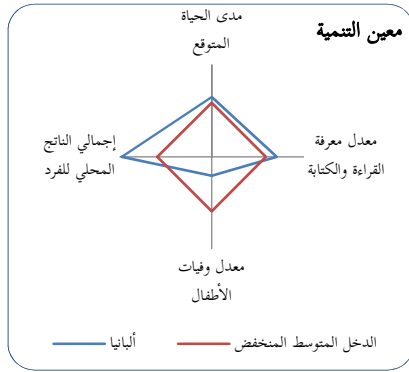
أفغانستان



الدخل المنخفض	جنوب آسيا	أفغانستان		
1,260,370	1,589,734	28,139	(2008)	السكان (1000)
760	960	429	(2008)	إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
1,397	2,302	977	(2006)	إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي				
2.19	1.52	2.67	(2008)	السكان (%)
2.70	1.92	..	(2007)	العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية				
31.68	29.17	..	(2007)	سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)
63.50	63.27	..	(2007)	معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
80.21	59.02	165.00	(2007)	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
57.48	64.46	43.83	(2007)	توقع الحياة عند الميلاد (سنين)

المؤشرات الأساسية				
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	
12.06	9.66	7.72	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	
3.35	12.10	8.18	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	
0.66	9.18	4.12	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	
-0.18	0.09	-0.38	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	
-1.50	0.88	-4.91	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	
..	288.41	241.65	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	
2008	2007	2006	التضخم (%)	
27.22	13.03	5.11	أسعار المستهلك	
20.10	11.35	10.59	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)	
420.10	340.04	276.65	صادرات السلع	
36.68	41.49	35.64	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	
5,738.74	4,879.07	3,824.59	واردات السلع	
51.77	52.87	53.08	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	
39.33	33.77	40.90	الزراعة	
26.58	29.23	26.19	الصناعة	
34.09	36.99	32.92	الخدمات	
115.72	110.12	115.04	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	
10.12	10.86	9.71	النفقات الحكومية العامة النهائية	
20.98	24.18	21.30	تكوين إجمالي رأس المال	
-25.84	-20.98	-24.77	إجمالي الإدخار المحلي	
27.27	25.11	25.20	صادرات السلع والخدمات	
74.09	70.27	71.26	واردات السلع والخدمات	
2007	2006	2005	المديونية	
21.14	21.41	..	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	
0.16	0.07	..	دفعات سعر الفائدة	
0.77	0.50	..	إجمالي خدمات الدين/الصادرات	

ألبانيا

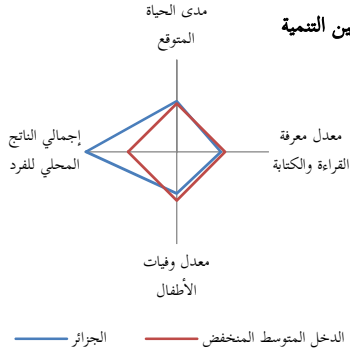


الدخل المتوسط المنخفض	أوروبا وآسيا الوسطى	ألبانيا	
3,523,891	440,811	3,182	(2008) السكان (1000)
2,457	8,984	4,074	(2008) إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
4,592	12,219	6,580	(2008) إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي			
1.12	0.16	0.51	(2008) السكان (%)
1.52	2.08	1.27	(2007) العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية			
41.64	63.58	46.08	(2007) سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)
82.64	97.54	99.04	(2007) معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
38.35	20.55	13.40	(2007) معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
69.19	69.68	76.50	(2007) توقع الحياة عند الميلاد (سنين)

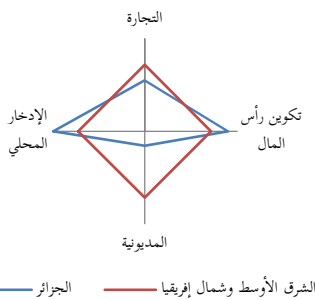
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
12.96	10.87	9.11	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
6.77	6.26	5.49	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
6.24	5.73	4.96	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
-1.75	-0.99	-0.51	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-13.51	-9.15	-5.58	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	655.84	325.26	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
3.36	2.94	2.37	أسعار المستهلك
3.50	3.57	3.52	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
1,128.85	1,011.67	759.08	صادرات السلع
3.07	2.45	1.44	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
4,903.90	4,090.94	3,029.03	واردات السلع
8.07	8.72	9.09	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
20.24	20.24	20.66	الزراعة
24.82	24.81	24.02	الصناعة
54.94	54.94	55.32	الخدمات
78.55	78.33	76.17	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة
10.24	10.32	10.83	النفقات الحكومية العامة النهائية
35.55	34.72	37.57	تكوين إجمالي رأس المال
11.21	11.36	13.00	إجمالي الإدخار المحلي
25.75	24.69	22.75	صادرات السلع والخدمات
50.07	48.04	47.32	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
25.55	25.54	22.43	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.56	0.52	0.38	دفعات سعر الفائدة
5.16	6.21	4.36	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

الجزائر

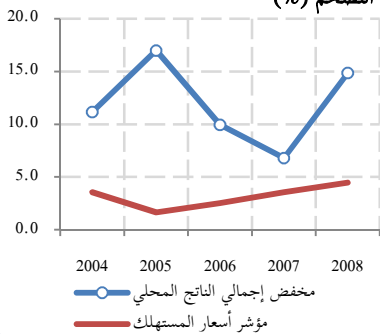
معين التنمية



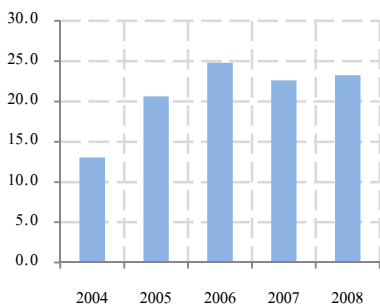
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



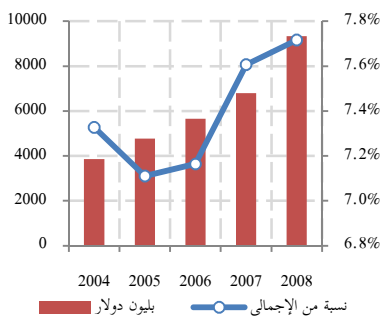
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



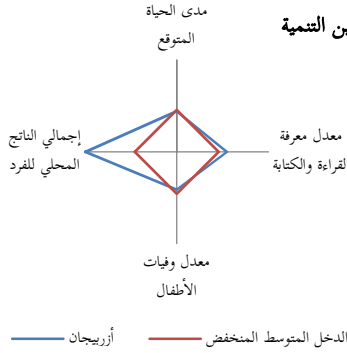
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



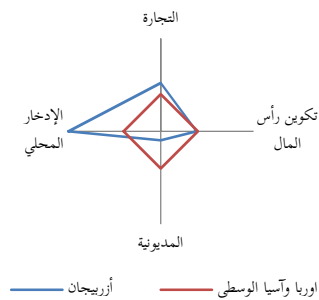
الجزائر	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	34,800	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	4,588	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	5,490	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.16	1.12
العمال (%)	2.96	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	64.58	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	75.39	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	32.80	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	72.25	69.19
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	116.83	135.34
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	2.00	3.00
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-0.70	1.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	28.95	37.08
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	24.78	23.22
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,795.40	1,664.60
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	2.53	3.56
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.95	6.79
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	53,860.30	56,201.20
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	5.73	6.41
واردات السلع	25,049.80	33,239.10
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	10.25	9.63
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	8.22	7.99
الصناعة	61.28	62.25
الخدمات	30.49	29.75
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	33.57	31.78
النفقات الحكومية العامة النهائية	11.55	11.28
تكوين إجمالي رأس المال	31.55	29.19
إجمالي الإدخار المحلي	54.88	55.29
صادرات السلع والخدمات	47.60	47.35
واردات السلع والخدمات	24.28	24.41
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	16.42	4.89
دفوعات سعر الفائدة	0.90	0.54
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	12.28	23.09

أذربيجان

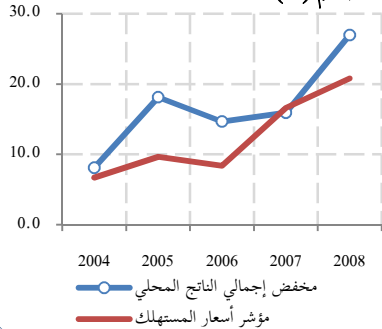
معين التنمية



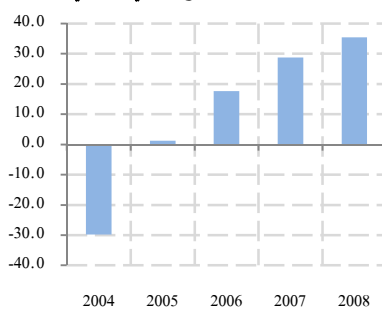
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



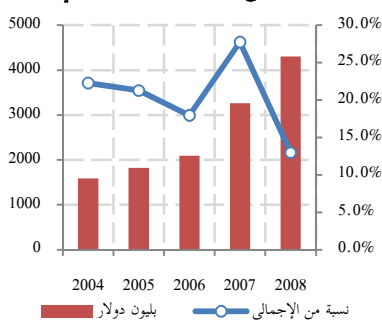
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

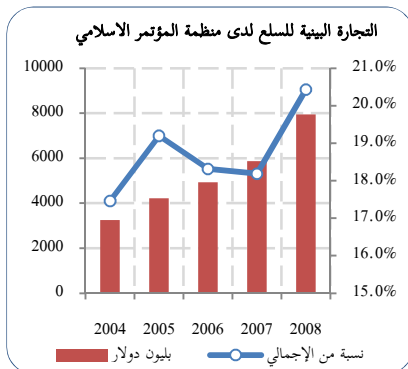
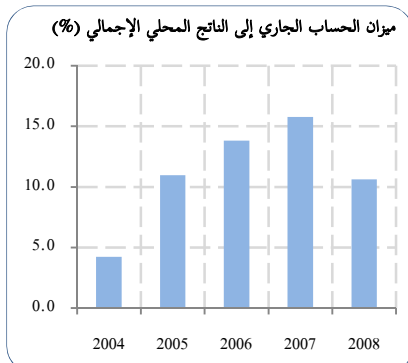
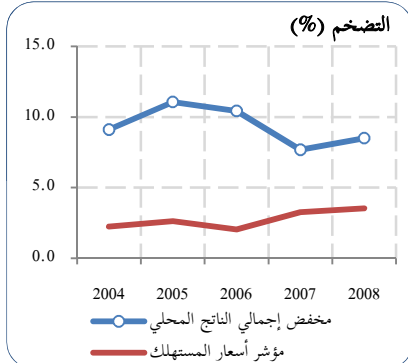
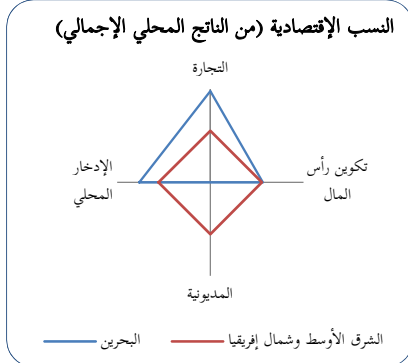
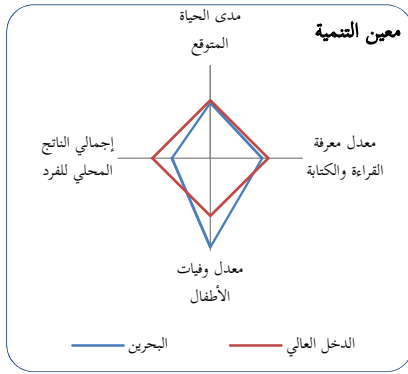


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



السكان (1000)	أذربيجان	أوروبا وآسيا الوسطى	الدخل المتوسط المنخفض
8,670 (2008)	440,811	3,523,891	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	5,349 (2008)	8,984	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	6,370 (2008)	12,219	4,592
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	0.80 (2008)	0.16	1.12
العمال (%)	4.47 (2007)	2.08	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	51.78 (2007)	63.58	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	99.50 (2007)	97.54	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	34.41 (2007)	20.55	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	67.38 (2007)	69.68	69.19
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2006	2007	2008
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	30.55	23.38	11.63
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	29.08	22.40	10.74
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	3.71	9.02	16.45
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	17.63	28.83	35.48
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-601.00	-4,817.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	8.37	16.60	20.79
مخفوض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.67	15.93	26.97
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	6,372.16	6,058.33	23,131.10
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	15.74	35.62	8.01
واردات السلع	5,266.76	5,712.20	10,071.70
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	20.65	19.40	24.33
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	9.84	7.42	6.23
الصناعة	63.19	67.98	72.24
الخدمات	26.96	24.60	21.53
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	42.12	37.10	35.30
النفقات الحكومية العامة النهائية	10.42	8.54	6.53
تكوين إجمالي رأس المال	41.53	29.86	21.27
إجمالي الإدخار المحلي	47.45	54.36	58.17
صادرات السلع والخدمات	62.94	66.50	72.05
واردات السلع والخدمات	52.90	38.76	30.15
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	13.70	9.45	9.66
دفعات سعر الفائدة	0.25	0.18	0.20
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	2.77	1.75	0.74

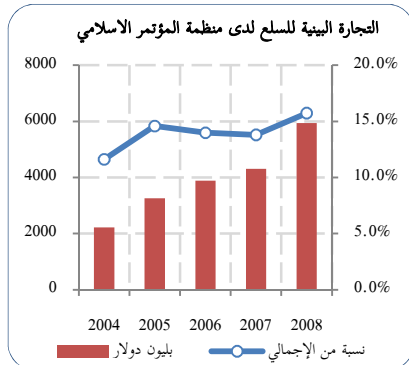
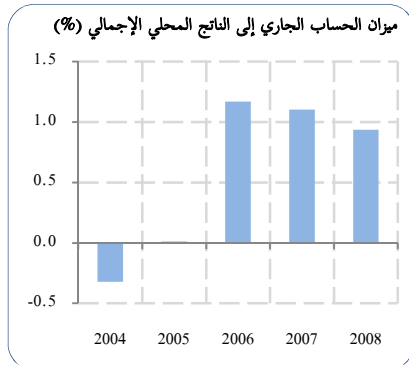
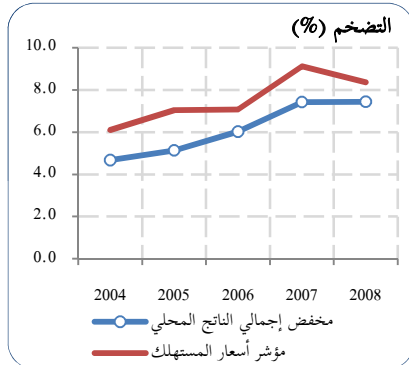
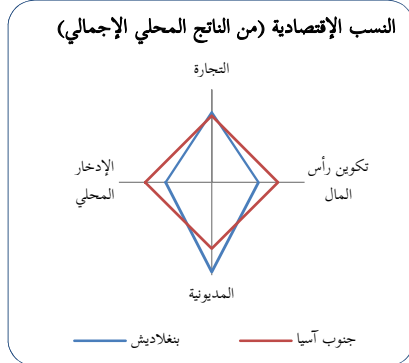
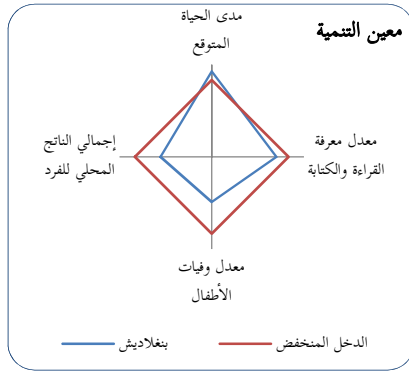
البحرين



البحرين	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل العالي
779 (2008)	314,397	1,058,281
27,261 (2008)	3,551	41,034
27,210 (2005)	6,381	32,952
معدلات النمو السنوي		
1.96 (2008)	1.92	0.69
2.22 (2007)	2.86	0.56
مؤشرات الفقر/التنمية		
88.48 (2007)	57.23	77.53
88.76 (2007)	73.21	98.98
9.02 (2007)	32.07	5.86
75.83 (2007)	69.96	79.44

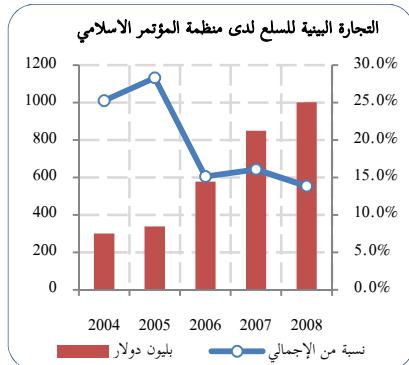
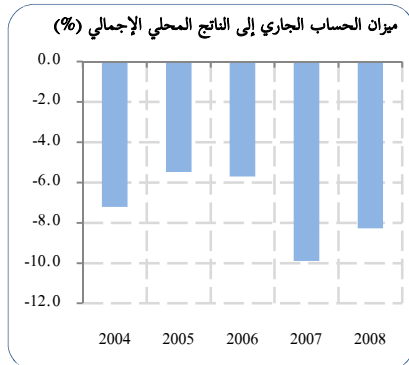
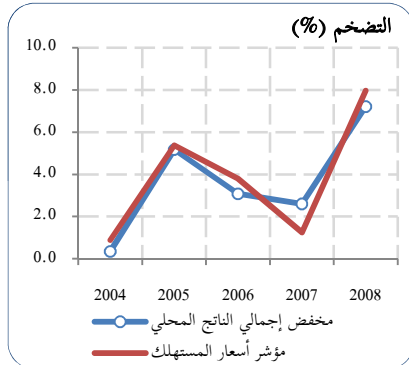
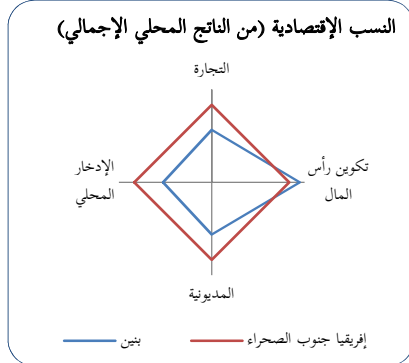
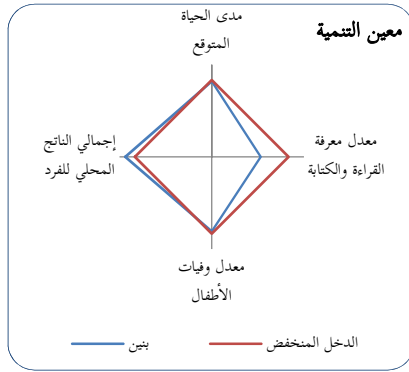
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
21.24	18.44	15.85	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
6.12	8.07	6.65	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
4.04	5.95	4.56	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
2.26	2.91	2.19	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
10.62	15.76	13.81	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	1,756.00	2,914.89	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
3.53	3.25	2.04	أسعار المستهلك
8.50	7.68	10.43	منخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
27,582.90	23,641.00	19,621.00	صادرات السلع
12.86	11.28	11.53	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
11,322.40	8,672.42	7,277.97	واردات السلع
38.87	37.00	36.60	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
0.36	0.31	0.35	الزراعة
38.64	40.75	39.09	الصناعة
61.00	58.94	60.56	الخدمات
30.77	35.48	36.75	نفقات الإستهلاك النهائي للأسرة
14.17	14.23	15.73	النفقات الحكومية العامة النهائية
26.12	24.37	24.42	تكوين إجمالي رأس المال
55.06	50.30	47.53	إجمالي الإدخار المحلي
97.36	98.95	99.53	صادرات السلع والخدمات
68.41	73.03	76.43	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
..	..	..	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
..	..	..	دفعات سعر الفائدة
..	..	..	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

بنغلاديش



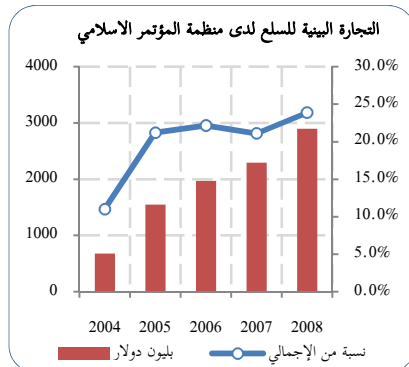
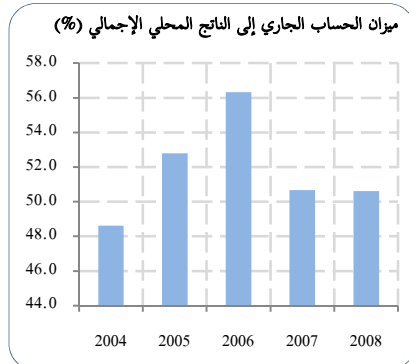
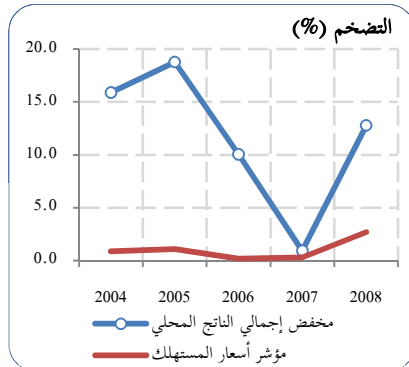
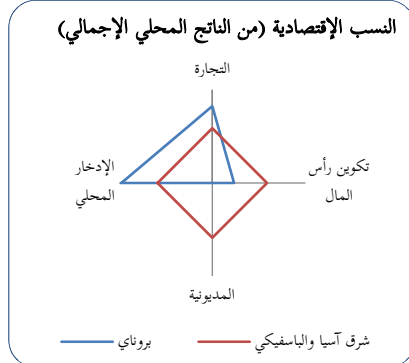
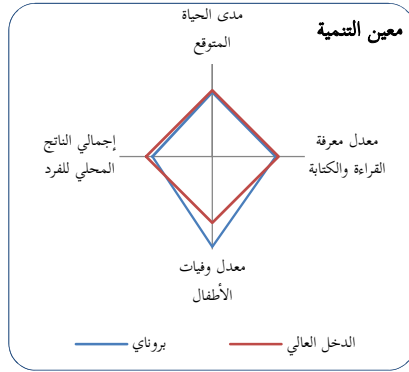
بنغلاديش	جنوب آسيا	الدخل المنخفض
السكان (1000)	161,915 (2008)	1,589,734
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	506 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,440 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.83 (2008)	1.52
العمال (%)	1.84 (2007)	1.92
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	26.66 (2007)	29.17
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	53.48 (2007)	63.27
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	47.02 (2007)	59.02
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	64.07 (2007)	64.46
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	65.20 (2006)	73.69 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.53 (2006)	6.32 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.59 (2006)	4.38 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.76 (2006)	0.81 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	1.17 (2006)	1.10 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	792.50 (2006)	666.40 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	7.08 (2006)	9.11 (2007)
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.02 (2006)	7.42 (2007)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	11,649.50 (2006)	12,728.30 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	3.91 (2006)	4.25 (2007)
واردات السلع	16,095.60 (2006)	18,476.30 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	21.28 (2006)	20.37 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	20.14 (2005)	19.61 (2006)
الصناعة	27.22 (2005)	27.91 (2006)
الخدمات	52.63 (2005)	52.48 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	74.45 (2005)	74.21 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	5.54 (2005)	5.54 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	24.53 (2005)	24.65 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	20.01 (2005)	20.25 (2006)
صادرات السلع والخدمات	16.58 (2005)	18.97 (2006)
واردات السلع والخدمات	23.05 (2005)	25.24 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	30.95 (2005)	31.43 (2006)
دفعات سعر الفائدة	0.38 (2005)	0.36 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	8.42 (2005)	6.17 (2006)

بنين



بنين	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	776,928	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	856	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,460	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.20	2.19
العمال (%)	3.47	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	40.80	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	40.54	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	77.80	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	56.66	57.48
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	4.74	5.55
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	3.76	4.65
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	0.80	1.40
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.27	-0.55
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-5.71	-9.89
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	53.20	48.00
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	3.80	1.26
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.08	2.60
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	343.63	416.09
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	33.43	36.93
واردات السلع	3,476.24	4,873.23
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	13.32	14.30
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	35.91	37.01
الصناعة	14.19	14.40
الخدمات	49.87	48.59
نفقات الإستهلاك النهائي للأسرة	76.82	76.27
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.00	12.10
تكوين إجمالي رأس المال	18.15	20.84
إجمالي الإدخار المحلي	11.17	11.63
صادرات السلع والخدمات	21.57	18.48
واردات السلع والخدمات	28.55	27.70
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	41.79	17.11
دفعات سعر الفائدة	0.46	0.36
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	7.21	9.31

بروناي

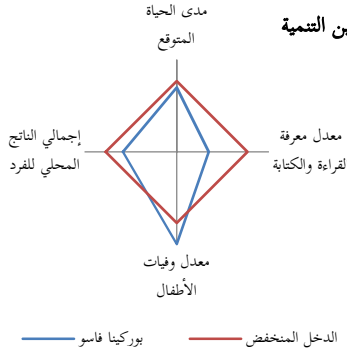


بروناي	شرق آسيا والباسفيكي	الدخل العالمي
السكان (1000)	1,916,543	1,058,281
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	2,990	41,034
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	4,969	36,341
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	0.81	0.69
العمال (%)	1.30	0.56
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	43.28	77.53
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	92.77	98.98
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	22.34	5.86
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	72.10	79.44

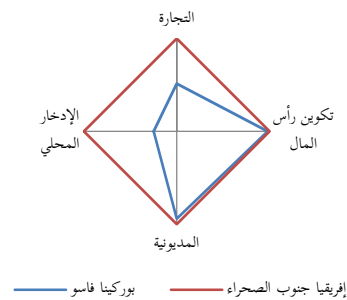
المؤشرات الأساسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	11.47	12.28	14.55
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	4.40	0.62	-1.51
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.35	-1.35	-3.44
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	6.46	6.22	7.37
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	56.33	50.67	50.62
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	433.50	183.90	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	0.20	0.30	2.70
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	10.05	0.95	12.78
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	6,906.13	6,943.11	9,487.34
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	22.23	25.76	24.33
واردات السلع	1,987.61	3,930.15	2,653.90
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	21.89	12.89	22.23
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	0.94	0.70	0.93
الصناعة	71.56	73.39	70.93
الخدمات	27.49	25.91	28.14
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	22.46	19.65	23.32
النفقات الحكومية العامة النهائية	18.41	17.92	19.83
تكوين إجمالي رأس المال	11.36	10.35	11.96
إجمالي الإدخار المحلي	59.13	62.43	56.85
صادرات السلع والخدمات	70.17	71.16	71.37
واردات السلع والخدمات	27.29	25.02	28.56
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

بوركنيا فاسو

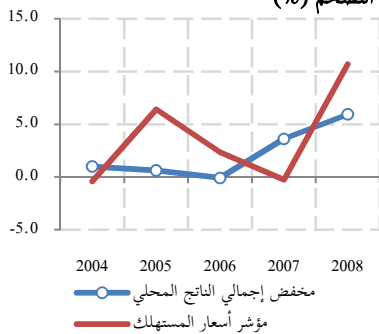
معين التنمية



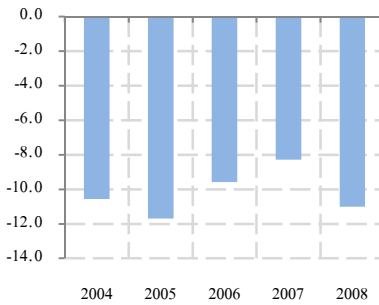
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



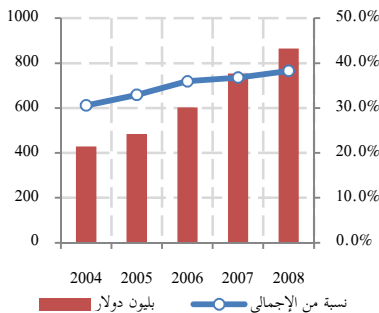
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

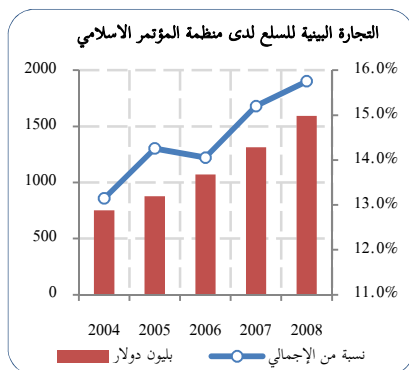
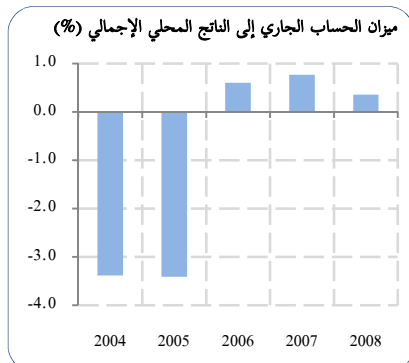
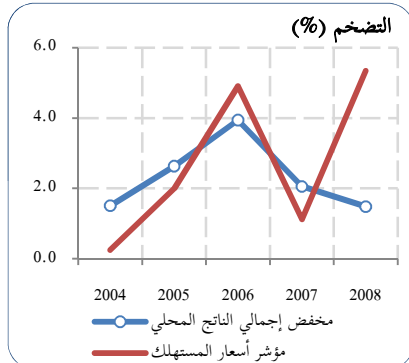
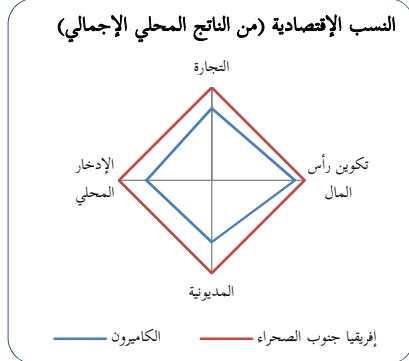
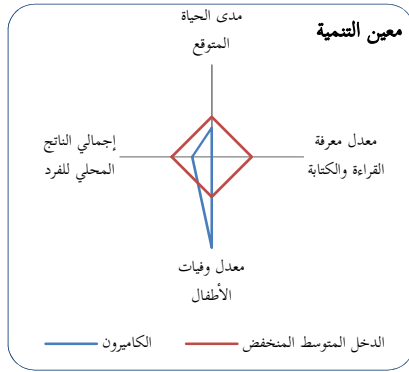


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



بوركنيا فاسو	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	14,042 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	577 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,160 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.29 (2008)	2.56
العمال (%)	3.22 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	19.14 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	28.73 (2007)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	104.10 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	52.20 (2007)	50.78
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	5.78	6.77
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.51	3.60
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.11	1.27
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.55	-0.56
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-9.59	-8.28
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	33.59	600.00
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	2.35	-0.25
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	-0.09	3.61
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	419.20	477.21
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	15.18	18.00
واردات السلع	1,257.86	1,571.67
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	42.88	42.50
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	34.12	34.88
الصناعة	22.89	22.72
الخدمات	43.01	42.39
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	72.52	74.93
النفقات الحكومية العامة النهائية	21.54	21.08
تكوين إجمالي رأس المال	20.56	17.11
إجمالي الإدخار المحلي	5.95	3.99
صادرات السلع والخدمات	9.67	11.37
واردات السلع والخدمات	24.28	24.49
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	36.85	19.44
دفعات سعر الفائدة	0.32	0.30
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	8.43	7.53

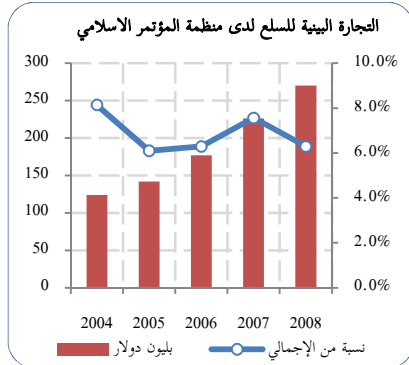
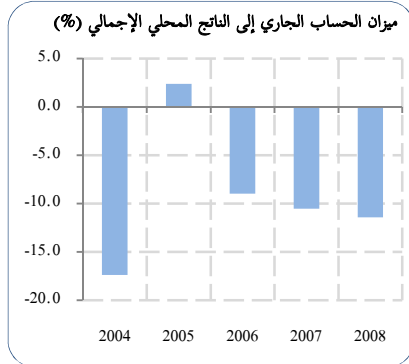
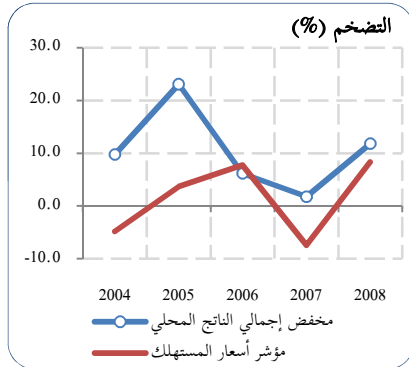
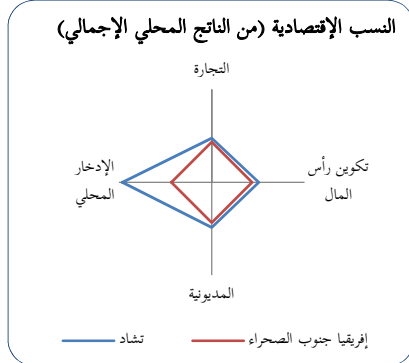
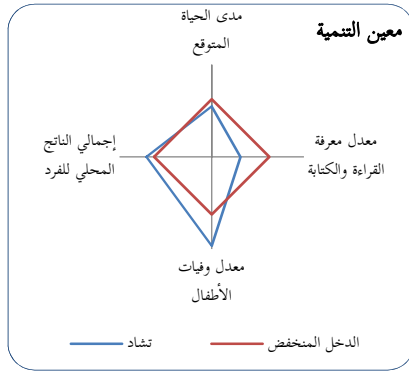
الكاميرون



الدخل المتوسط المنخفض	إفريقيا جنوب الصحراء	الكاميرون	السكان (1000)
3,523,891	776,928	19,383	(2008)
2,457	1,254	1,199	(2008)
4,592	1,991	2,180	(2008)
معدلات النمو السنوي			
1.12	2.56	2.80	(2008)
1.52	2.83	1.43	(2007)
مؤشرات الفقر/التنمية			
41.64	35.90	55.94	(2007)
82.64	62.19	..	(2007)
38.35	88.50	86.60	(2007)
69.19	50.78	50.39	(2007)

المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
23.24	20.69	17.96	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
3.45	3.50	3.22	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
0.63	0.68	0.41	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
0.08	0.16	0.11	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
0.36	0.77	0.60	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	284.33	309.00	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
5.34	1.13	4.91	أسعار المستهلك
1.48	2.06	3.94	مخفّض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
5,832.04	5,021.46	4,725.59	صادرات السلع
8.66	8.98	7.93	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
4,288.70	3,616.88	2,905.98	واردات السلع
25.41	23.84	24.00	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
20.32	20.28	20.40	الزراعة
31.93	33.53	31.92	الصناعة
47.76	46.19	47.67	الخدمات
73.24	71.60	71.72	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة
11.12	9.62	9.93	النفقات الحكومية العامة النهائية
16.73	16.72	19.36	تكوين إجمالي رأس المال
15.64	18.78	18.34	إجمالي الإدخال المحلي
26.76	23.05	20.38	صادرات السلع والخدمات
27.86	20.99	21.40	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المدينةونية
15.28	18.73	44.34	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.68	0.78	1.48	دفعات سعر الفائدة
9.24	12.57	24.23	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

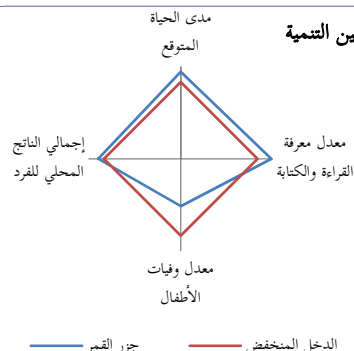
تشاد



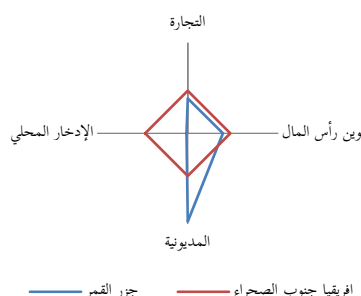
السكان (1000)	تشاد	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
9,730 (2008)	776,928	1,260,370	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	862 (2008)	1,254	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,160 (2008)	1,991	1,407
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	2.50 (2008)	2.56	2.19
العمال (%)	2.75 (2007)	2.83	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	26.22 (2007)	35.90	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	31.76 (2007)	62.19	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	124.02 (2007)	88.50	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	50.62 (2007)	50.78	57.48
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2006	2007	2008
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.31	7.02	8.39
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	0.15	0.18	-0.41
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-2.29	-2.26	-2.84
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-0.56	-0.74	-0.96
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	700.00	602.77	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2006	2007	2008
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.17	1.77	11.81
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	2,281.26	2,274.81	3,480.44
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	0.34	0.67	0.34
واردات السلع	529.16	716.59	813.78
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	31.99	29.44	31.76
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	2005	2006	2007
الصناعة	53.78	53.85	51.60
الخدمات	24.87	24.88	26.39
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	24.71	24.05	24.32
النفقات الحكومية العامة النهائية	20.78	24.02	26.50
تكوين إجمالي رأس المال	26.69	23.64	21.81
إجمالي الإدخار المحلي	54.51	51.94	49.18
صادرات السلع والخدمات	54.39	55.73	51.74
واردات السلع والخدمات	26.58	27.45	25.17
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	2005	2006	2007
دفعات سعر الفائدة	26.94	27.07	25.61
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	0.29	0.28	0.28
	1.70	1.71	1.85

جزر القمر

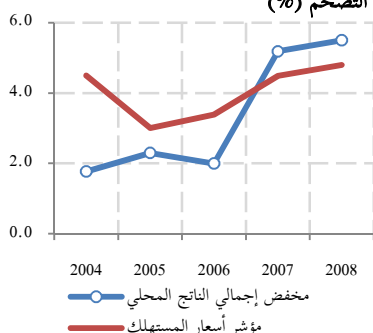
معين التنمية



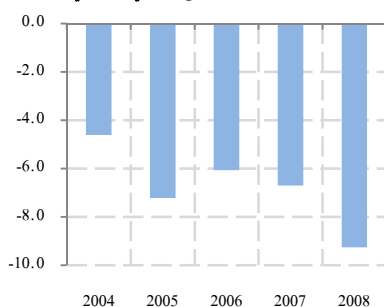
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



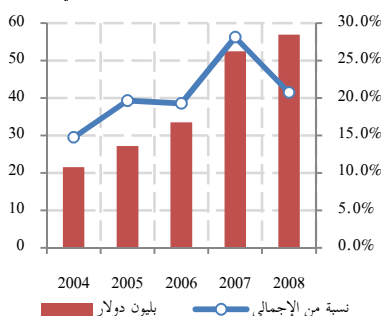
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



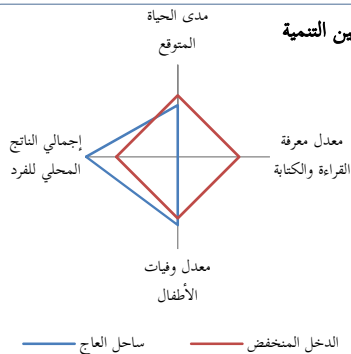
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



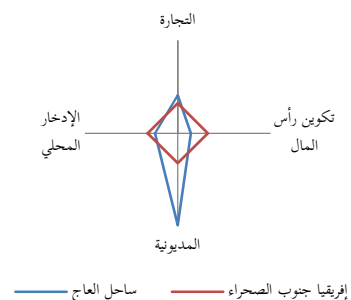
جزر القمر	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	776,928	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,254	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,991	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.56	2.19
العمال (%)	2.83	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	35.90	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	62.19	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	88.50	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	50.78	57.48
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	0.47	0.53
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	1.24	0.98
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-1.58	-1.10
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.03	-0.05
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-6.70	-9.25
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	0.80	..
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	3.39	4.49
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2.00	5.18
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	31.97	30.43
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	8.43	23.18
واردات السلع	141.69	156.19
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	21.75	20.43
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	48.40	45.16
الصناعة	10.57	11.91
الخدمات	41.03	42.93
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	100.78	101.49
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.14	12.66
تكوين إجمالي رأس المال	9.30	9.93
إجمالي الإدخار المحلي	-12.92	-12.21
صادرات السلع والخدمات	12.40	12.21
واردات السلع والخدمات	34.63	37.90
المدىونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	74.91	73.29
دفعات سعر الفائدة	0.37	2.86
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	8.34	7.87

ساحل العاج

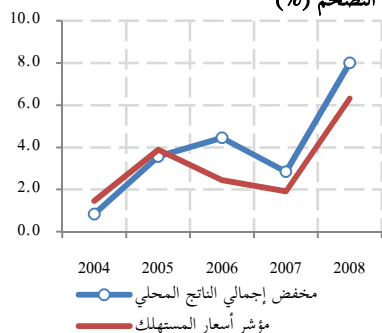
معين التنمية



النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



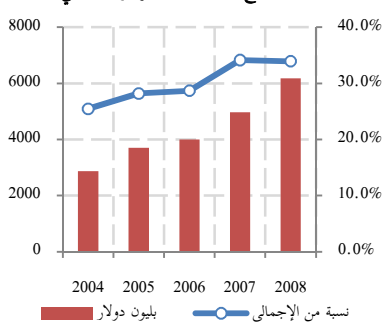
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



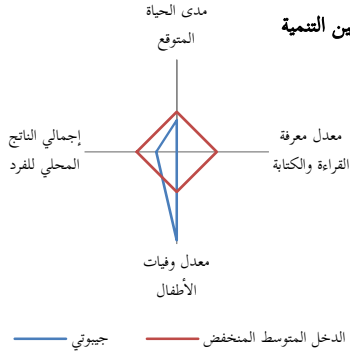
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



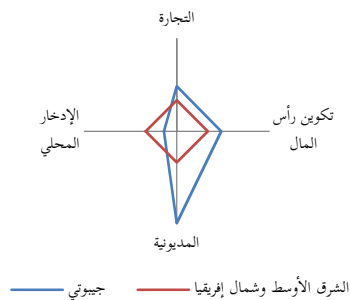
السكان (1000)	ساحل العاج	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
20,762 (2008)	776,928	1,260,370	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,132 (2008)	1,254	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,580 (2008)	1,991	1,407
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	3.00 (2008)	2.56	2.19
العمال (%)	2.35 (2007)	2.83	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	48.12 (2007)	35.90	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	62.19	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	89.08 (2007)	88.50	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	48.37 (2007)	50.78	57.48
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2006	2007	2008
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	0.73	1.59	2.33
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-2.20	-1.37	-0.65
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.48	-0.14	0.57
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	2.76	-0.68	2.42
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	318.86	426.90	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2.45	1.91	6.32
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.45	2.84	8.00
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	8,133.74	8,294.39	10,227.30
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	24.40	30.60	29.69
واردات السلع	5,814.43	6,247.22	7,971.38
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	34.68	38.85	39.39
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	25.25	24.89	25.45
الصناعة	28.63	28.87	27.86
الخدمات	46.12	46.24	46.70
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	73.86	68.18	69.60
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.24	13.43	13.60
تكوين إجمالي رأس المال	10.86	9.43	8.18
إجمالي الإدخار المحلي	13.90	18.39	16.79
صادرات السلع والخدمات	47.92	49.25	46.52
واردات السلع والخدمات	47.55	43.98	43.04
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	72.93	73.77	70.31
دفعات سعر الفائدة	0.31	0.29	0.42
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	3.82	3.00	4.48

جيبوتي

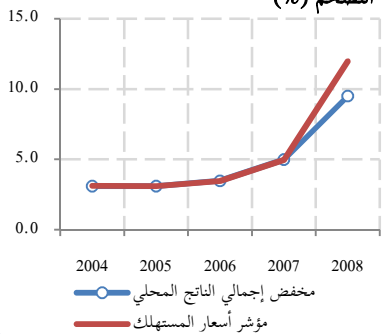
معين التنمية



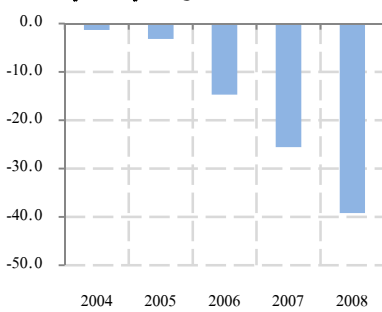
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



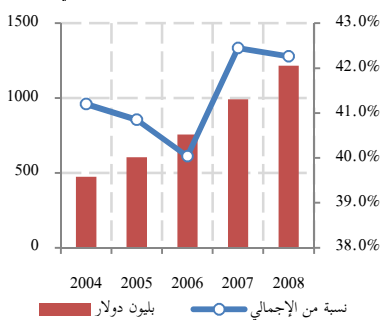
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

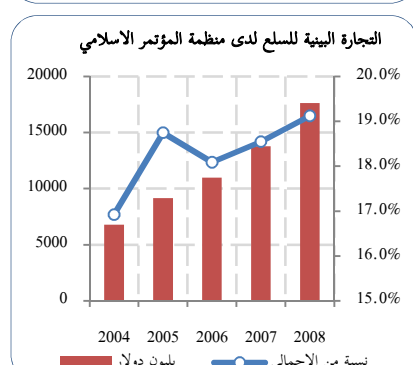
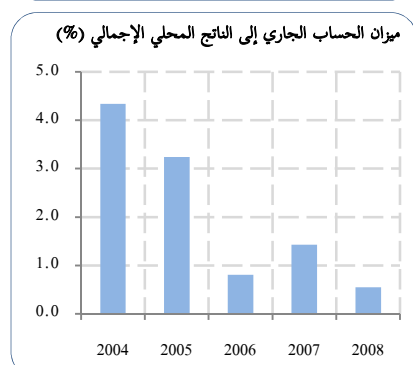
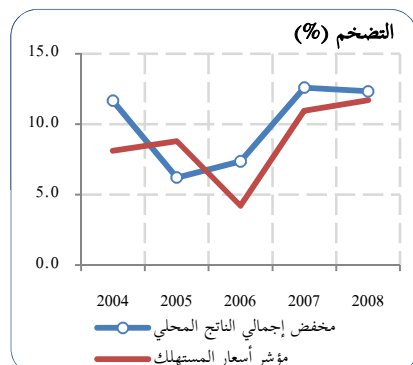
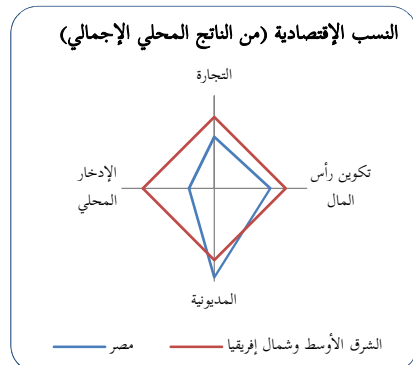
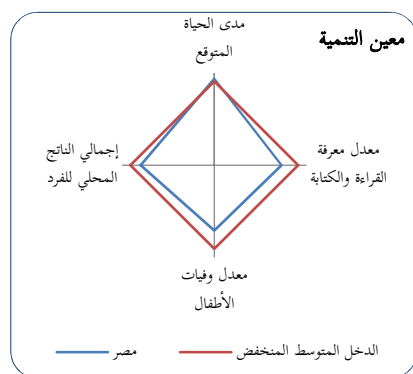


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



جيبوتي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	784 (2008)	314,397
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,253 (2008)	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,330 (2008)	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.48 (2008)	1.12
العمال (%)	2.60 (2007)	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	86.90 (2007)	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	73.21
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	84.40 (2007)	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	54.76 (2007)	69.96
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	0.77 (2006)	0.85 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	4.82 (2006)	5.08 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.26 (2006)	2.51 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.11 (2006)	-0.22 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-14.67 (2006)	-25.55 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	163.59 (2006)	195.35 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	3.47 (2006)	4.97 (2007)
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.48 (2006)	4.98 (2007)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	340.09 (2006)	421.52 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	73.26 (2006)	73.83 (2007)
واردات السلع	1,547.78 (2006)	1,914.55 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	32.74 (2006)	35.54 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	3.73 (2005)	3.59 (2006)
الصناعة	17.53 (2005)	16.77 (2006)
الخدمات	78.73 (2005)	79.49 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	64.17 (2005)	58.57 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	27.08 (2005)	29.35 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	18.90 (2005)	29.35 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	8.60 (2005)	12.08 (2006)
صادرات السلع والخدمات	40.62 (2005)	39.87 (2006)
واردات السلع والخدمات	50.92 (2005)	57.27 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	58.08 (2005)	60.20 (2006)
دفعات سعر الفائدة	0.55 (2005)	0.68 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	5.24 (2005)	7.35 (2006)

جمهورية مصر العربية

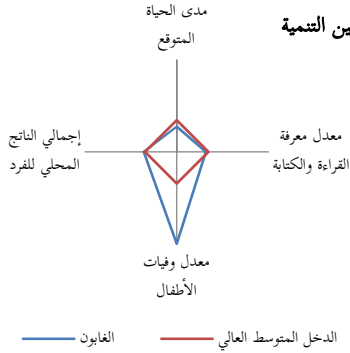


السكان (1000)	جمهورية مصر العربية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
(2008)	75,045	314,397	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	(2008)	2,161	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	(2008)	5,460	4,592
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	(2008)	2.00	1.12
العمال (%)	(2007)	3.06	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	(2007)	42.68	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	(2006)	66.37	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	(2007)	29.91	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	(2007)	71.32	69.96

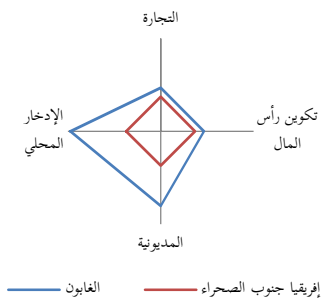
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	107.38	130.35	162.16
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.84	7.09	7.16
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.75	4.99	5.05
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.87	1.86	0.89
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	0.81	1.43	0.55
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	10,042.80	11,578.10	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	4.20	10.95	11.70
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	7.36	12.60	12.33
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	20,760.50	23,853.90	29,319.50
صادرات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من إجمالي)	24.09	26.97	27.08
واردات السلع	40,032.10	50,505.70	62,864.50
واردات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من إجمالي)	14.98	14.57	15.41
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	14.88	14.61	14.69
الصناعة	34.62	36.13	35.20
الخدمات	50.50	49.26	50.10
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	72.87	72.89	75.48
النفقات الحكومية العامة النهائية	11.12	10.73	10.36
تكوين إجمالي رأس المال	17.59	19.33	20.23
إجمالي الإدخار المحلي	16.01	16.38	14.15
صادرات السلع والخدمات	31.29	32.19	30.87
واردات السلع والخدمات	32.87	35.14	37.05
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	32.86	26.79	23.36
دفعات سعر الفائدة	0.78	0.68	0.62
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	7.57	6.13	5.88

الغابون

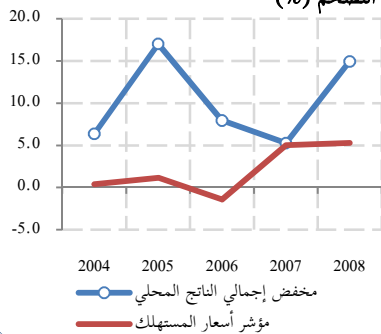
معين التنمية



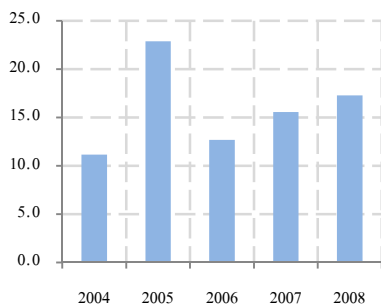
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



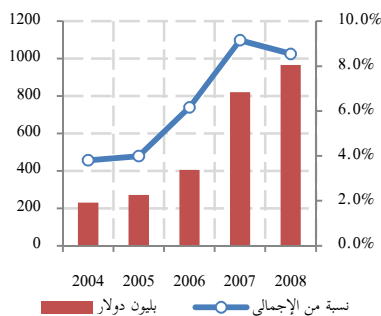
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

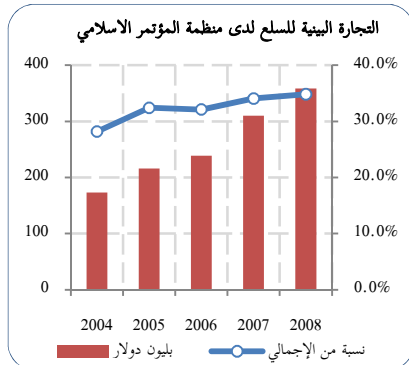
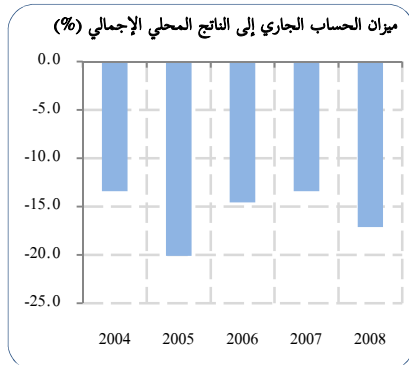
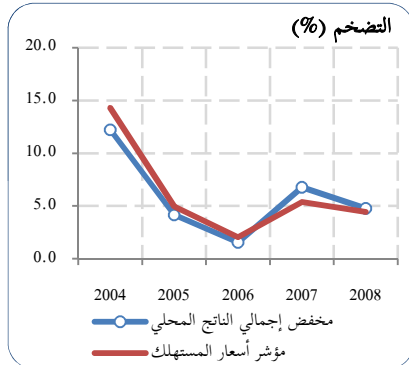
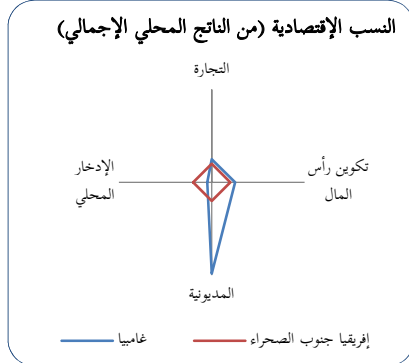
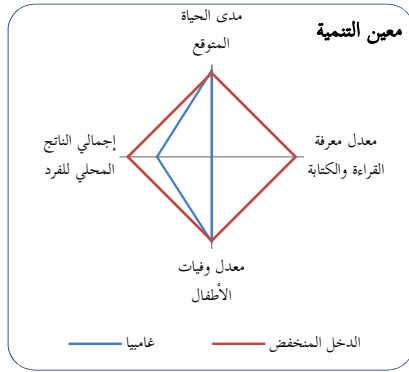


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



الدخل المتوسط العالي	إفريقيا جنوب الصحراء	الغابون	
810,889	776,928	1,454	(2008) السكان (1000)
9,656	1,254	9,986	(2008) إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
12,297	1,991	12,270	(2008) إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي			
0.84	2.56	1.47	(2008) السكان (%)
1.69	2.83	2.30	(2007) العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية			
75.20	35.90	84.56	(2007) سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)
94.10	62.19	86.17	(2007) معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
20.77	88.50	60.00	(2007) معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
70.99	50.78	56.73	(2007) توقع الحياة عند الميلاد (سنين)
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
14.52	11.57	9.55	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
2.01	5.55	1.18	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
0.53	2.98	-1.29	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
2.51	1.80	1.21	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
17.30	15.57	12.69	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	269.32	267.81	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
5.30	5.03	-1.41	أسعار المستهلك
14.93	5.25	7.93	مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
8,490.06	6,209.99	4,628.68	صادرات السلع
8.09	8.79	4.57	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2,813.96	2,748.31	1,944.47	واردات السلع
9.93	9.99	9.95	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
5.15	4.94	4.89	الزراعة
59.28	61.17	61.35	الصناعة
35.57	33.89	33.76	الخدمات
33.00	32.52	35.74	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة
8.76	8.40	7.15	النفقات الحكومية العامة النهائية
23.47	23.07	21.28	تكوين إجمالي رأس المال
58.23	59.08	57.11	إجمالي الإدخال المحلي
58.90	65.85	66.56	صادرات السلع والخدمات
30.39	29.83	31.24	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
49.66	44.91	44.38	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.21	0.24	0.47	دفعات سعر الفائدة
1.52	1.32	1.89	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

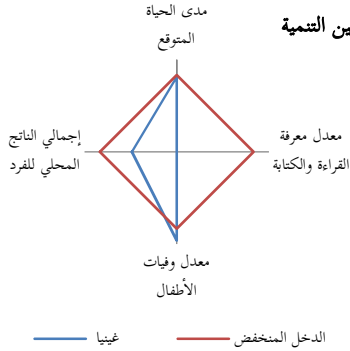
غامبيا



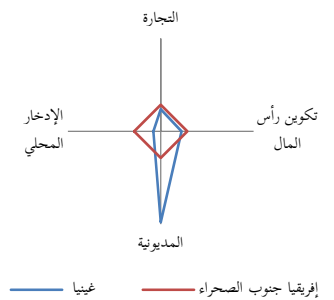
غامبيا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	1,630 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	496 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,280 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.58 (2008)	2.19
العمال (%)	2.99 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	55.58 (2007)	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	81.50 (2007)	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	59.43 (2007)	57.48
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	0.51	0.65
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.55	5.86
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.85	3.61
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.07	-0.09
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-14.57	-13.41
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	71.22	63.66
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	2.06	5.37
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.56	6.77
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	34.10	46.38
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	9.65	5.61
واردات السلع	708.83	863.45
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	33.20	35.60
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	32.54	32.17
الصناعة	12.92	13.48
الخدمات	54.31	54.13
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	86.98	80.12
النفقات الحكومية العامة النهائية	8.89	9.25
تكوين إجمالي رأس المال	26.90	27.95
إجمالي الإدخار المحلي	3.90	10.63
صادرات السلع والخدمات	44.47	43.70
واردات السلع والخدمات	67.25	60.83
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	144.66	142.59
دفعات سعر الفائدة	2.27	1.92
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	13.83	14.93

غينيا

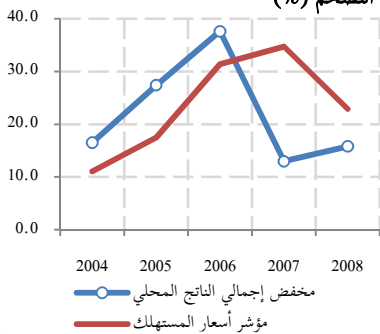
معين التنمية



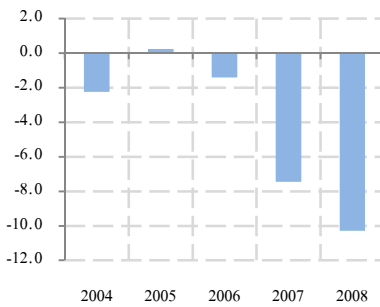
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



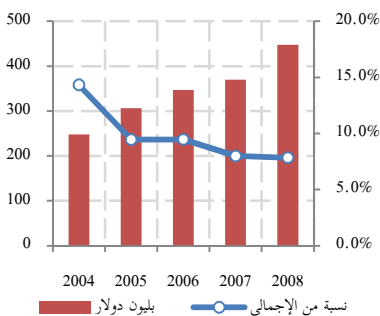
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



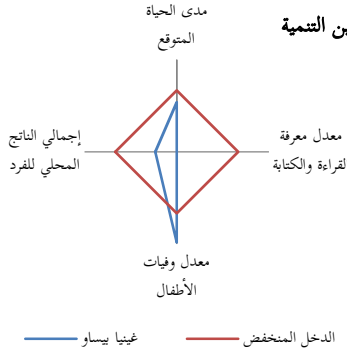
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



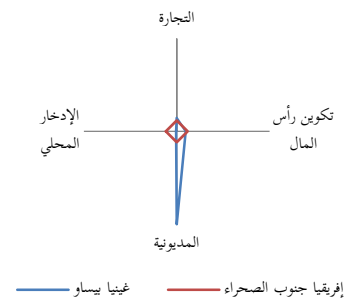
غينيا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	10,279	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	442	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,190	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.22	2.56
العمال (%)	2.17	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	33.96	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	..	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	92.64	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	55.98	50.78
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.90	4.16
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	2.50	1.76
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-0.73	-1.44
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.04	-0.31
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-1.41	-7.44
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	108.00	111.00
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	31.36	34.70
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	37.58	12.99
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	1,365.00	1,677.08
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	6.30	2.82
واردات السلع	2,301.93	2,952.92
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	11.35	10.93
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	19.78	12.93
الصناعة	34.46	37.47
الخدمات	45.76	49.57
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	82.74	83.38
النفقات الحكومية العامة النهائية	6.32	7.52
تكوين إجمالي رأس المال	14.06	13.73
إجمالي الإدخار المحلي	10.93	9.10
صادرات السلع والخدمات	28.34	34.95
واردات السلع والخدمات	31.47	39.57
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	110.54	113.01
دفعات سعر الفائدة	1.60	1.52
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	17.53	14.36

غينيا بيساو

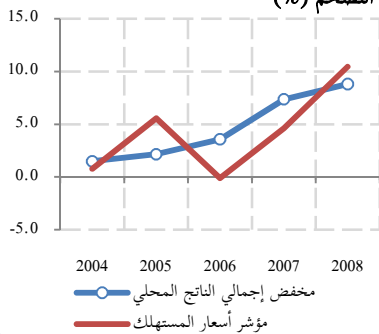
معين التنمية



النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



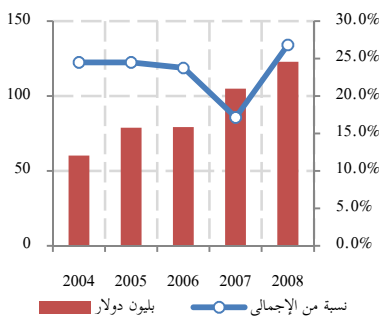
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



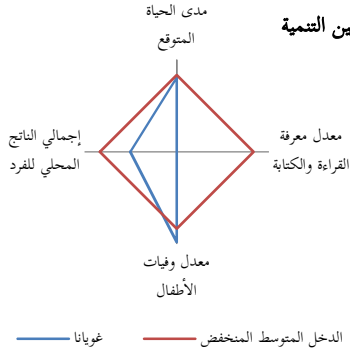
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



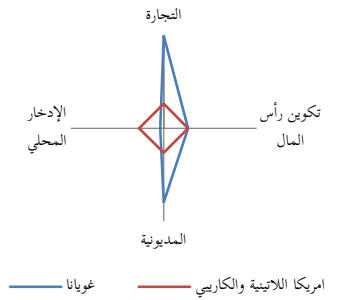
غينيا بيساو	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	1,745 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	264 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	530 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.95 (2008)	2.56
العمال (%)	2.44 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	29.76 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	118.08 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	46.36 (2007)	50.78
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	0.32 (2006)	0.38 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	0.56 (2006)	2.70 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-2.41 (2006)	-0.27 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.04 (2006)	0.04 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-11.34 (2006)	10.12 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	17.74 (2006)	7.00 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	-0.11 (2006)	4.62 (2007)
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.57 (2006)	7.36 (2007)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	132.67 (2006)	372.75 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	19.94 (2006)	9.16 (2007)
واردات السلع	201.38 (2006)	240.25 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	26.27 (2006)	29.50 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	60.47 (2005)	58.42 (2006)
الصناعة	11.82 (2005)	12.54 (2006)
الخدمات	28.04 (2005)	29.37 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	80.40 (2005)	78.29 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	18.27 (2005)	15.46 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	14.62 (2005)	17.11 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	1.33 (2005)	5.92 (2006)
صادرات السلع والخدمات	37.87 (2005)	42.43 (2006)
واردات السلع والخدمات	50.83 (2005)	53.29 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	229.37 (2005)	224.38 (2006)
دفعات سعر الفائدة	2.89 (2005)	2.95 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	28.62 (2005)	26.23 (2006)

غويانا

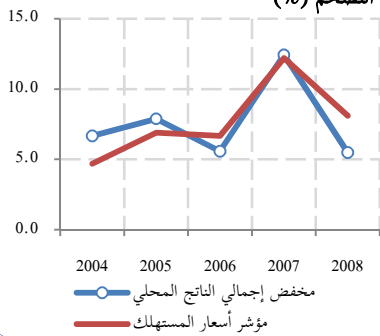
معين التنمية



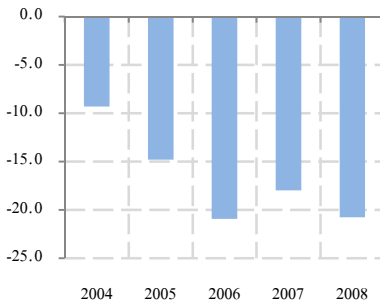
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



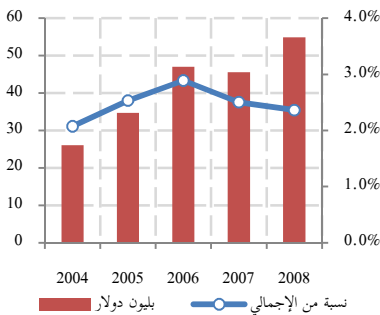
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



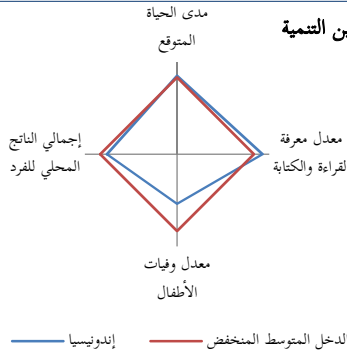
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



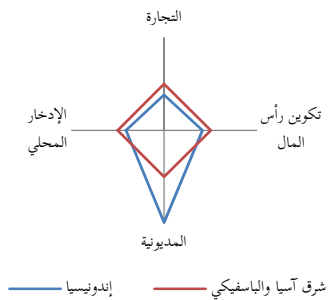
غويانا	امريكا اللاتينية والكاريبي	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	764 (2008)	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,479 (2008)	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,510 (2008)	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	0.39 (2008)	1.12
العمال (%)	-0.28 (2007)	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	28.32 (2007)	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	45.00 (2007)	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	66.98 (2007)	69.19
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	0.91 (2006)	1.13 (2008)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.13 (2006)	3.23 (2008)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.79 (2006)	2.90 (2008)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.19 (2006)	-0.24 (2008)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-20.91 (2006)	-20.75 (2008)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	102.40 (2006)	.. (2008)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	6.68 (2006)	8.10 (2008)
مخفوض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.58 (2006)	5.49 (2008)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	683.98 (2006)	978.02 (2008)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	1.62 (2006)	1.49 (2008)
واردات السلع	943.55 (2006)	1,343.06 (2008)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	3.81 (2006)	3.00 (2008)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	34.69 (2005)	31.09 (2007)
الصناعة	20.03 (2005)	21.73 (2007)
الخدمات	45.43 (2005)	47.06 (2007)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	73.24 (2005)	69.22 (2007)
النفقات الحكومية العامة النهائية	26.88 (2005)	27.57 (2007)
تكوين إجمالي رأس المال	32.32 (2005)	20.59 (2007)
إجمالي الإدخار المحلي	-0.12 (2005)	3.21 (2007)
صادرات السلع والخدمات	84.62 (2005)	86.78 (2007)
واردات السلع والخدمات	119.85 (2005)	108.50 (2007)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	147.57 (2005)	69.16 (2007)
دفعات سعر الفائدة	1.29 (2005)	1.09 (2007)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	4.90 (2005)	2.98 (2007)

إندونيسيا

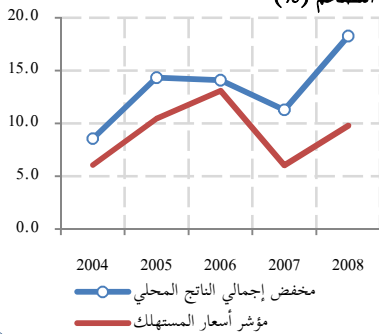
معين التنمية



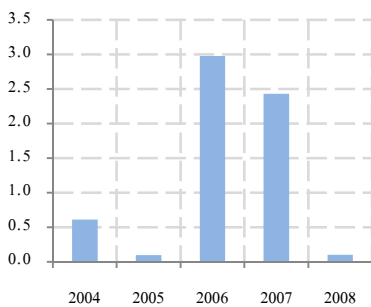
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



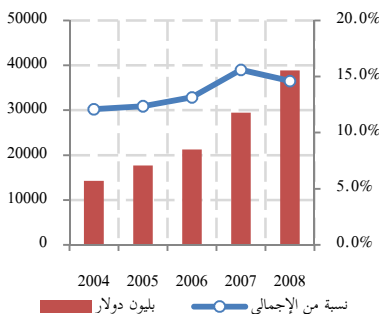
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

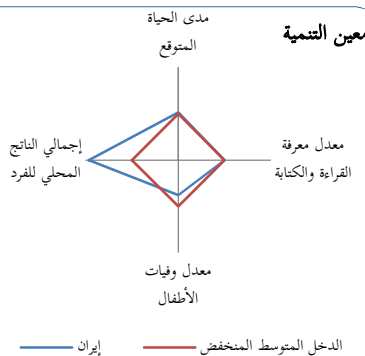


الدخل المتوسط المنخفض	شرق آسيا والباسفيكي	إندونيسيا	السكان (1000)
3,523,891	1,916,543	227,829	(2008)
2,457	2,990	2,246	(2008)
4,592	5,398	3,830	(2008)
معدلات النمو السنوي			
1.12	0.81	1.30	(2008)
1.52	1.30	3.17	(2007)
مؤشرات الفقر/التنمية			
41.64	43.28	50.34	(2007)
82.64	92.77	91.98	(2006)
38.35	22.34	24.80	(2007)
69.19	72.10	70.61	(2007)

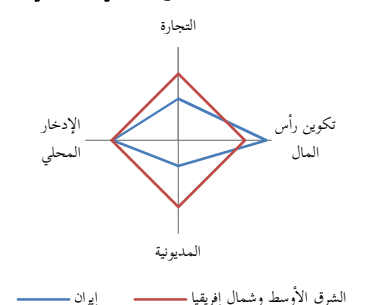
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	364.35	432.06	511.77
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.50	6.28	6.06
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.15	4.93	4.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	10.86	10.49	0.52
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	2.98	2.43	0.10
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	4,914.00	6,928.00	..
التضخم (%)	2006	2007	2008
أسعار المستهلك	13.10	6.03	9.78
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.09	11.28	18.27
التجارة (بليون دولار)	2006	2007	2008
صادرات السلع	100,842.00	114,112.00	137,022.00
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	9.91	11.23	11.82
واردات السلع	61,072.80	74,483.80	129,274.00
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	18.48	22.29	17.54
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006	2007
الزراعة	13.07	12.91	13.44
الصناعة	46.79	47.10	46.19
الخدمات	40.14	39.98	40.37
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	64.36	62.66	63.46
النفقات الحكومية العامة النهائية	8.11	8.63	8.33
تكوين إجمالي رأس المال	25.08	25.39	24.86
إجمالي الإدخار المحلي	27.53	28.71	28.21
صادرات السلع والخدمات	34.07	31.03	29.36
واردات السلع والخدمات	29.92	25.62	25.33
المديونية	2005	2006	2007
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	46.45	35.90	32.58
دفعات سعر الفائدة	1.42	1.18	1.16
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	16.90	20.27	11.53

إيران

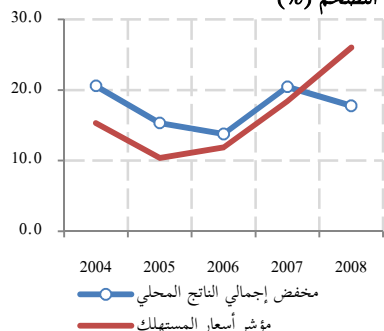
معين التنمية



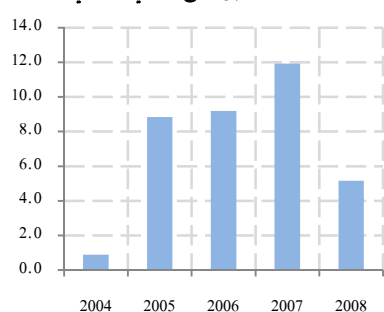
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



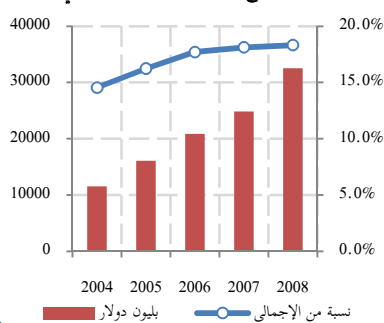
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

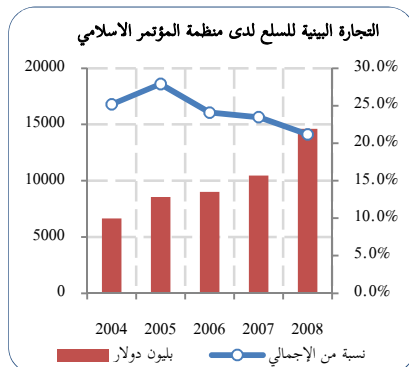
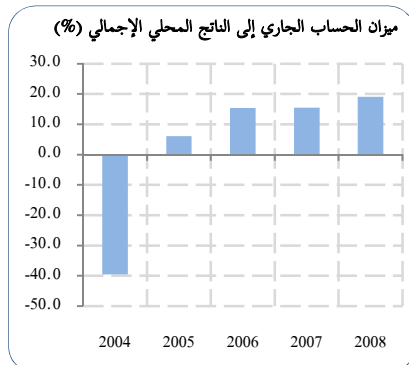
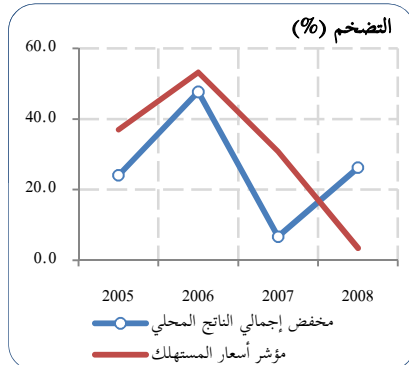
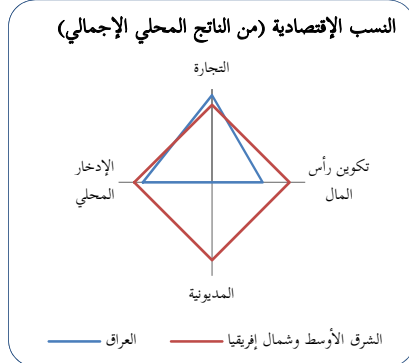
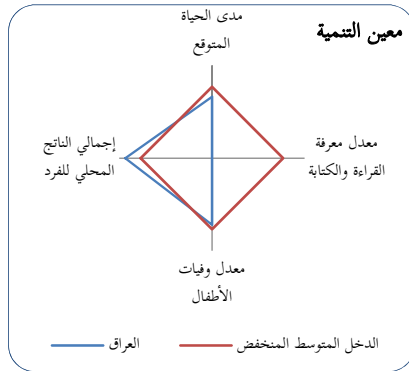


السكان (1000)	إيران	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (2008)	72,871	314,397	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	4,732	3,551	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2007)	10,840	7,402	4,585
معدلات النمو السنوي			
السكان (%) (2008)	1.69	1.92	1.12
العمال (%) (2007)	3.51	2.86	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	67.94	57.23	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2006)	82.33	73.21	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	29.00	32.07	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	70.95	69.96	69.19

المؤشرات الأساسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	222.13	285.93	344.82
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.85	7.83	4.51
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.84	6.04	2.78
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	20.40	34.08	17.80
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	9.19	11.92	5.16
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	317.14	754.50	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	11.87	18.40	26.00
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.77	20.46	17.78
التجارة (بليون دولار)			
صادرات السلع	71,062.00	80,803.50	108,063.00
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	13.09	13.27	12.78
واردات السلع	46,863.30	56,255.20	69,326.50
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	24.69	25.09	26.97
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	9.88	10.87	10.58
الصناعة	43.08	41.63	42.17
الخدمات	47.05	47.50	47.25
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	46.68	47.51	47.33
النفقات الحكومية العامة النهائية	13.29	13.09	12.99
تكوين إجمالي رأس المال	31.07	34.78	34.06
إجمالي الإدخار المحلي	40.03	39.40	39.68
صادرات السلع والخدمات	34.84	31.35	32.23
واردات السلع والخدمات	25.88	26.73	26.61
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	11.31	9.06	7.20
دفعات سعر الفائدة	0.41	0.37	0.32
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	3.77	3.65	3.55

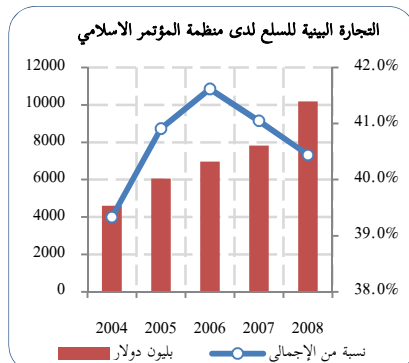
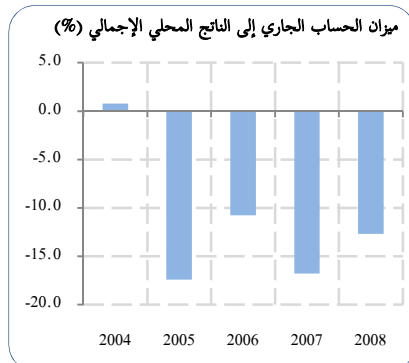
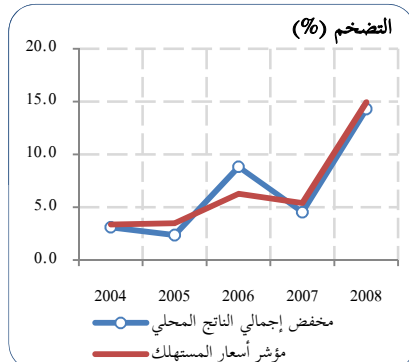
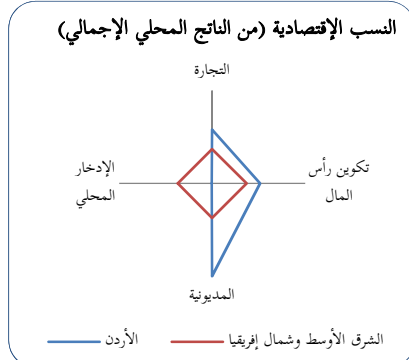
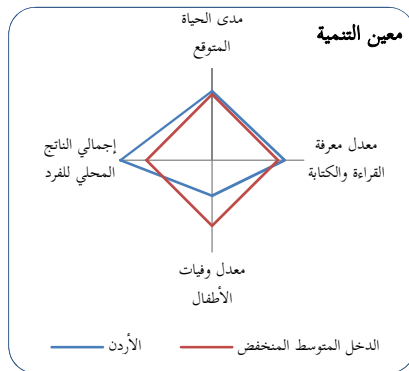
العراق



العراق	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	314,397	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	3,551	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	7,308	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.92	1.12
العمال (%)	2.86	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	57.23	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	73.21	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	32.07	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	69.96	69.19

المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	49.27	62.38	90.91
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.21	1.50	9.78
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.11	-1.37	6.79
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	7.59	9.64	17.36
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	15.41	15.46	19.09
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	383.00	447.89	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	53.25	30.82	3.47
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	47.69	6.67	26.23
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	23,759.60	29,329.20	48,169.10
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	4.54	4.99	4.88
واردات السلع	13,593.80	15,271.30	20,894.20
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	58.22	58.96	58.71
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
2005	2006	2007	
الزراعة	6.61	5.80	6.61
الصناعة	68.37	61.14	65.43
الخدمات	25.01	33.06	27.96
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	43.51	44.15	49.40
النفقات الحكومية العامة النهائية	29.37	18.62	14.81
تكوين إجمالي رأس المال	26.14	22.47	16.85
إجمالي الإدخار المحلي	27.12	37.22	35.79
صادرات السلع والخدمات	79.28	60.63	63.05
واردات السلع والخدمات	78.30	45.88	42.24
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

الأردن

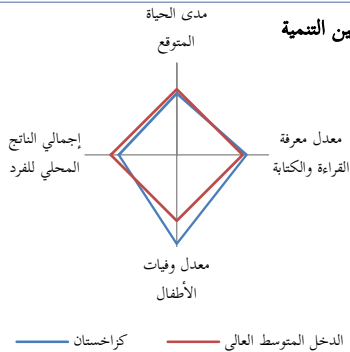


الأردن	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	314,397	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	3,422	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2008)	5,530	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%) (2008)	2.29	1.12
العمال (%) (2007)	3.40	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	78.38	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2005)	91.13	73.21
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	20.80	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	72.59	69.96

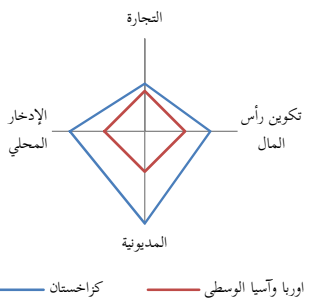
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	14.84	16.53	20.03
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	7.98	6.58	6.00
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	5.53	4.29	3.62
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.60	-2.78	-2.54
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-10.77	-16.80	-12.69
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	3,219.32	1,835.40	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	6.26	5.39	14.93
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.83	4.53	14.30
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	5,204.34	5,534.62	6,715.75
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	44.09	47.32	49.86
واردات السلع	11,547.50	13,531.10	18,481.60
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	40.50	38.48	37.02
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
2005	2006	2007	
الزراعة	2.97	2.98	2.78
الصناعة	27.16	28.40	26.78
الخدمات	69.85	68.62	70.45
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	87.30	82.13	75.95
النفقات الحكومية العامة النهائية	19.50	20.31	23.69
تكوين إجمالي رأس المال	34.09	35.03	35.92
إجمالي الإدخار المحلي	-6.80	-2.44	0.36
صادرات السلع والخدمات	52.61	54.56	56.32
واردات السلع والخدمات	93.50	91.47	90.95
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	60.94	53.91	50.62
دفعات سعر الفائدة	1.57	1.67	1.68
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	9.29	8.95	8.61

كراخستان

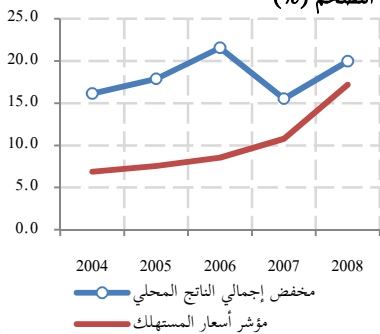
معين التنمية



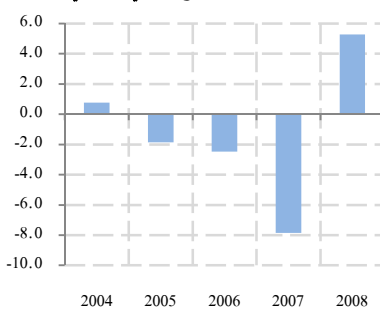
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



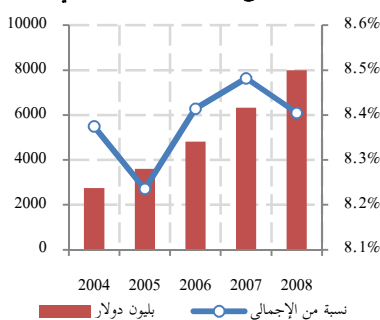
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



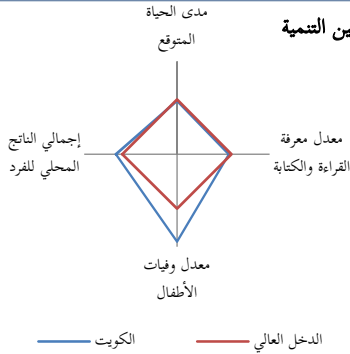
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



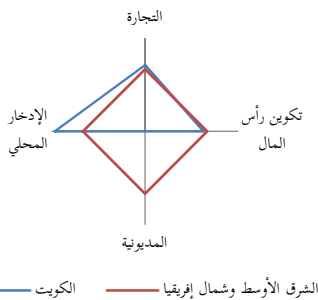
السكان (1000)	الدخل المتوسط العالي	أوروبا وآسيا الوسطى	كراخستان
15,553 (2008)	810,889	440,811	
8,502 (2008)	9,656	8,984	
9,690 (2008)	12,297	12,219	
معدلات النمو السنوي			
السكان (%) (2008)	0.84	0.16	0.10
العمال (%) (2007)	1.69	2.08	3.08
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	75.20	63.58	57.66
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2007)	94.10	97.54	99.62
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	20.77	20.55	28.03
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	70.99	69.68	66.41
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2008	2007	2006
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	132.23	104.85	81.00
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.20	8.90	10.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	3.10	7.92	8.49
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	6.98	-8.23	-2.00
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	5.28	-7.85	-2.47
التضخم (%)	..	10,259.42	6,223.56
أسعار المستهلك	2008	2007	2006
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	17.18	10.77	8.56
التجارة (مليون دولار)	19.95	15.53	21.55
صادرات السلع	2008	2007	2006
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	51,215.40	37,504.80	30,125.10
واردات السلع	11.23	10.90	10.52
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	43,873.70	37,050.80	27,114.40
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2007	2006	2005
الزراعة	5.82	5.70	6.63
الصناعة	38.82	40.79	39.19
الخدمات	55.36	53.51	54.18
نفقات الإستهلاك النهائي للأسرة	45.45	45.72	49.86
النفقات الحكومية العامة النهائية	11.13	10.18	11.25
تكوين إجمالي رأس المال	35.86	33.90	30.97
إجمالي الإدخار المحلي	43.42	44.10	38.89
صادرات السلع والخدمات	49.77	51.14	53.54
واردات السلع والخدمات	42.89	40.43	44.73
المديونية	2007	2006	2005
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	91.69	91.54	75.94
دفعات سعر الفائدة	3.74	2.91	3.03
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	53.10	35.08	43.10

دولة الكويت

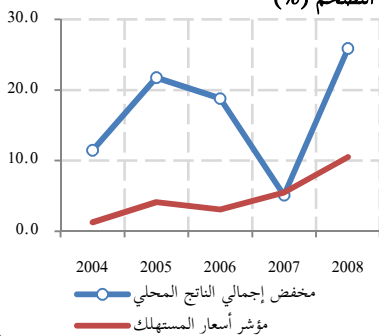
معين التنمية



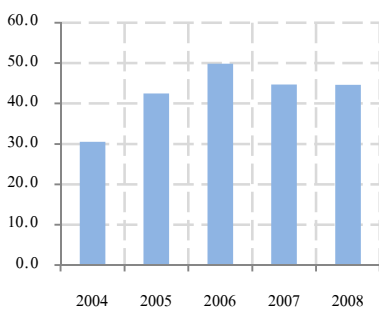
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



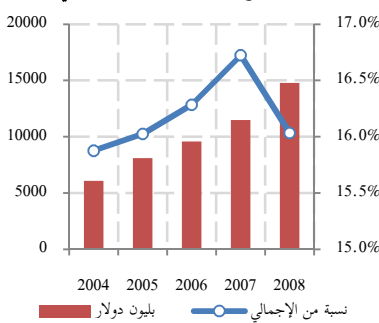
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



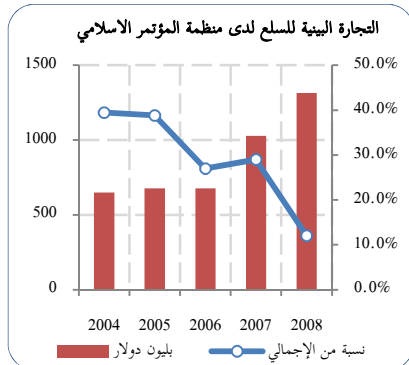
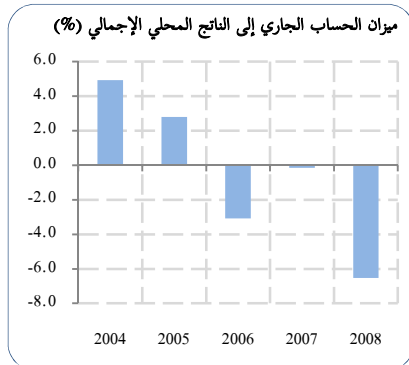
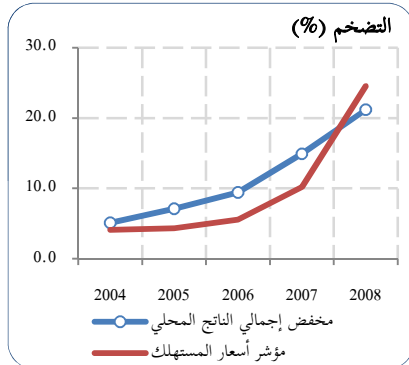
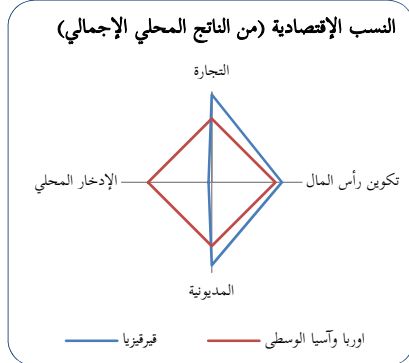
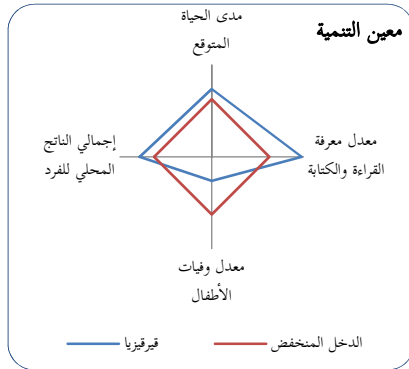
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



الدخل المالي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	دولة الكويت	السكان (1000)
1,058,281	314,397	3,443	(2008)
41,034	3,551	45,916	(2008)
34,788	6,850	52,610	(2006)
معدلات النمو السنوي			
0.69	1.92	4.02	(2008)
0.56	2.86	2.58	(2007)
مؤشرات الفقر/التنمية			
77.53	57.23	98.34	(2007)
98.98	73.21	94.46	(2007)
5.86	32.07	9.40	(2007)
79.44	69.96	77.90	(2007)

المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	101.56	111.76	158.09
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.14	2.51	6.33
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-1.19	-1.43	2.24
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	50.61	49.96	70.59
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	49.83	44.71	44.66
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	122.00	123.00	..
التضخم (%)	3.09	5.47	10.50
أسعار المستهلك	18.80	5.10	25.88
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2006	2007	2008
التجارة (بليون دولار)	42,273.00	47,106.30	66,185.40
صادرات السلع	14.00	15.58	13.64
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	16,619.80	21,481.60	26,001.20
واردات السلع	22.10	19.23	22.13
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	2005	2006	2007
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	0.32	0.38	0.36
الزراعة	63.43	56.81	58.58
الصناعة	36.25	42.80	41.05
الخدمات	31.35	28.02	27.47
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	15.42	14.18	14.29
النفقات الحكومية العامة النهائية	19.74	18.31	24.37
تكوين إجمالي رأس المال	53.23	57.80	58.24
إجمالي الإدخار المحلي	63.84	66.38	67.41
صادرات السلع والخدمات	30.35	26.76	32.77
واردات السلع والخدمات	2005	2006	2007
المديونية	..	..	..
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

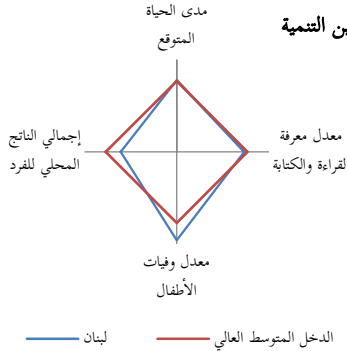
قيرقيزيا



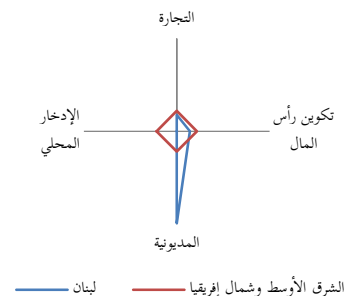
السكان (1000)	قيرقيزيا	أوروبا وآسيا الوسطى	الدخل المنخفض
5,311 (2008)	440,811	1,260,370	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	951 (2008)	8,984	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,130 (2008)	12,219	1,407
معدلات النمو السنوي			
السكان (%)	1.10 (2008)	0.16	2.19
العمال (%)	1.81 (2007)	2.08	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	36.12 (2007)	63.58	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	99.30 (2007)	97.54	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	33.50 (2007)	20.55	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	67.70 (2007)	69.68	57.48
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.84 (2006)	3.81 (2007)	5.05 (2008)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	3.06 (2006)	8.50 (2007)	7.60 (2008)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	1.94 (2006)	7.32 (2007)	6.43 (2008)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.09 (2006)	-0.01 (2007)	-0.33 (2008)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-3.07 (2006)	-0.15 (2007)	-6.53 (2008)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	182.02 (2006)	207.92 (2007)	.. (2008)
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	5.55 (2006)	10.20 (2007)	24.53 (2008)
مخفوض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.44 (2006)	14.92 (2007)	21.18 (2008)
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	796.10 (2006)	1,134.14 (2007)	1,440.10 (2008)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	42.38 (2006)	45.09 (2007)	41.05 (2008)
واردات السلع	1,710.57 (2006)	2,415.20 (2007)	9,502.78 (2008)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	19.81 (2006)	21.43 (2007)	7.61 (2008)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	31.35 (2005)	32.01 (2006)	33.58 (2007)
الصناعة	21.96 (2005)	19.61 (2006)	18.94 (2007)
الخدمات	46.69 (2005)	48.43 (2006)	47.51 (2007)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	84.55 (2005)	95.13 (2006)	101.15 (2007)
النفقات الحكومية العامة النهائية	17.52 (2005)	18.00 (2006)	17.76 (2007)
تكوين إجمالي رأس المال	16.42 (2005)	24.21 (2006)	26.33 (2007)
إجمالي الإدخار المحلي	-2.07 (2005)	-13.13 (2006)	-18.88 (2007)
صادرات السلع والخدمات	38.29 (2005)	41.71 (2006)	44.67 (2007)
واردات السلع والخدمات	56.79 (2005)	79.04 (2006)	89.88 (2007)
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	82.41 (2005)	82.70 (2006)	63.09 (2007)
دفعات سعر الفائدة	0.92 (2005)	0.83 (2006)	0.74 (2007)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	13.48 (2005)	8.18 (2006)	11.17 (2007)

لبنان

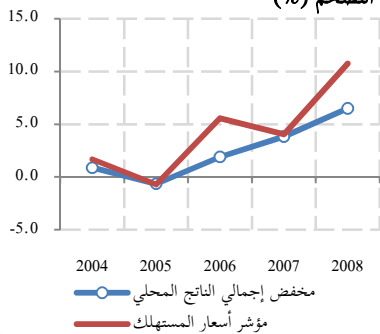
معين التنمية



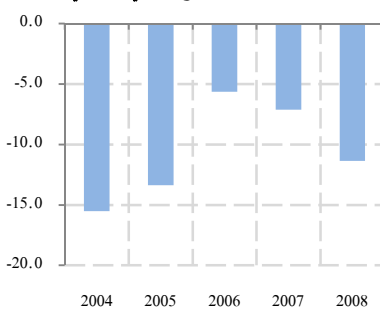
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



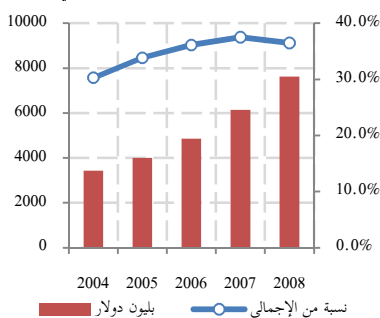
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



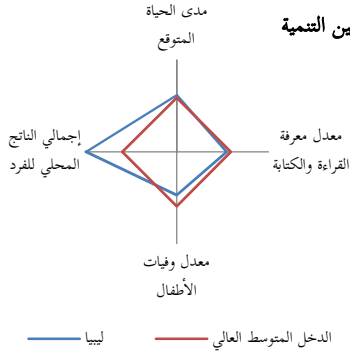
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



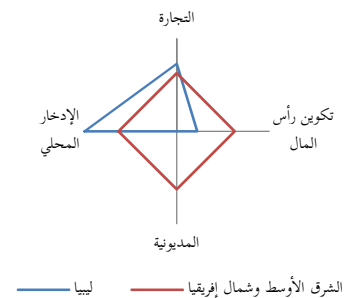
لبنان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط العالي
السكان (1000)	3,799 (2008)	810,889
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	7,618 (2008)	9,656
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	10,880 (2008)	12,297
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.28 (2008)	0.84
العمال (%)	1.40 (2007)	1.69
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	86.84 (2007)	75.20
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	89.61 (2007)	94.10
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	25.90 (2007)	20.77
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	71.97 (2007)	70.99
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	22.44	25.04
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	0.60	7.50
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-0.69	6.12
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.26	-1.78
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-5.63	-7.12
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,739.40	2,844.56
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	5.57	4.06
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.90	3.83
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	2,543.42	3,342.25
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	73.73	70.21
واردات السلع	10,915.90	13,034.60
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	27.37	29.15
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	5.20	5.32
الصناعة	19.28	19.46
الخدمات	75.52	75.21
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	84.75	86.90
النفقات الحكومية العامة النهائية	15.39	15.72
تكوين إجمالي رأس المال	21.79	14.09
إجمالي الإدخار المحلي	-0.14	-2.61
صادرات السلع والخدمات	21.14	23.67
واردات السلع والخدمات	43.07	43.79
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	102.18	106.90
دفعات سعر الفائدة	6.55	6.64
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	77.98	82.27

ليبيا

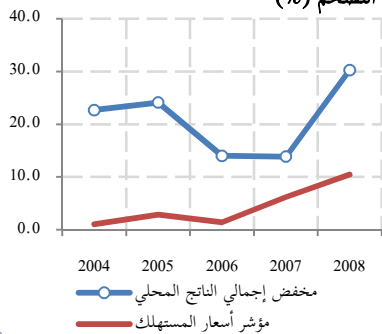
معين التنمية



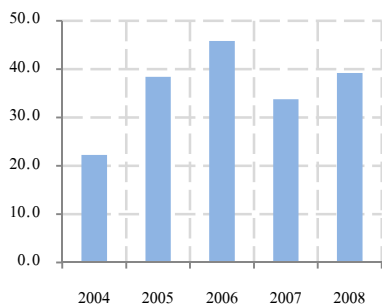
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



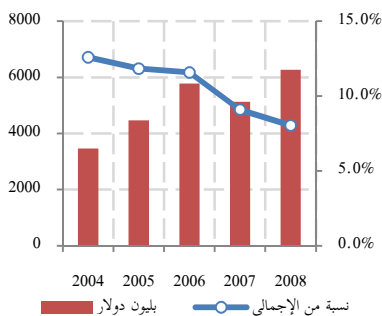
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



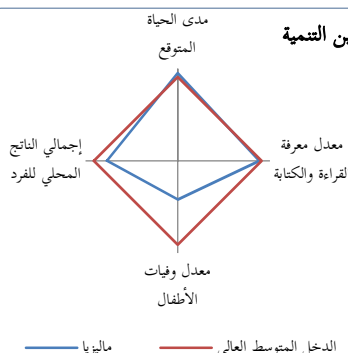
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



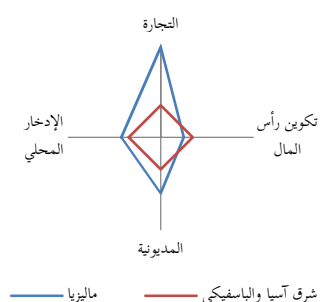
ليبيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط العالي
السكان (1000)	6,210 (2008)	314,397
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	16,114 (2008)	9,656
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	15,630 (2008)	12,297
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.99 (2008)	1.92
العمال (%)	3.00 (2007)	2.86
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	77.36 (2007)	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	86.78 (2007)	73.21
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	16.50 (2007)	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	74.22 (2007)	69.96
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	55.08	69.87
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.72	6.80
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.64	4.72
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	25.23	23.62
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	45.81	33.81
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,013.00	2,541.00
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	1.44	6.20
مخفوض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.00	13.88
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	39,668.40	43,339.20
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	9.61	5.99
واردات السلع	10,282.90	13,078.50
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	19.17	19.35
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	2.77	3.53
الصناعة	77.34	72.72
الخدمات	19.88	23.75
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	32.39	29.78
النفقات الحكومية العامة النهائية	11.98	11.10
تكوين إجمالي رأس المال	8.94	9.13
إجمالي الإدخار المحلي	55.63	59.12
صادرات السلع والخدمات	72.49	85.71
واردات السلع والخدمات	25.81	26.33
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..

ماليزيا

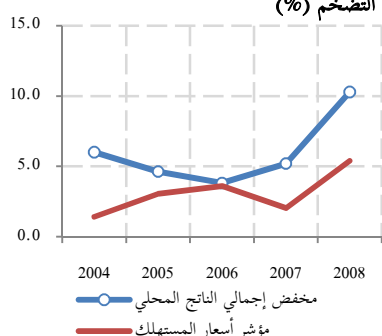
معين التنمية



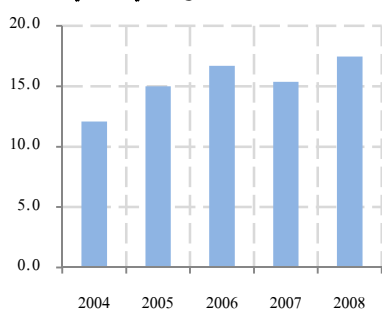
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



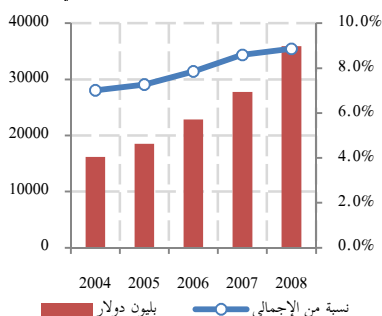
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



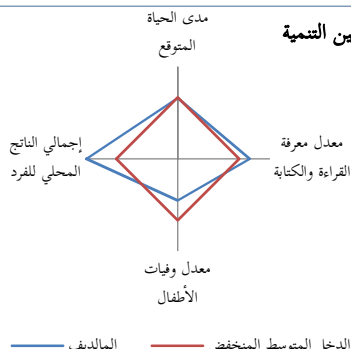
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



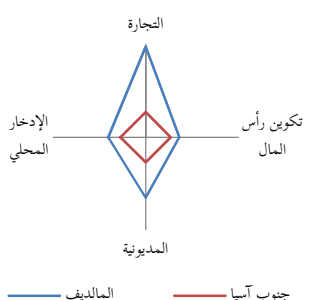
ماليزيا	شرق آسيا والباسفيكي	الدخل المتوسط العالي
السكان (1000)	27,297 (2008)	1,916,543
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	8,141 (2008)	9,656
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	13,740 (2008)	12,297
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.70 (2008)	0.84
العمال (%)	2.67 (2007)	1.69
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	69.44 (2007)	43.28
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	91.90 (2007)	92.77
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	9.60 (2007)	22.34
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	74.29 (2007)	72.10
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	156.86 (2006)	186.72 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.78 (2006)	6.35 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.01 (2006)	4.57 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	26.19 (2006)	28.70 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	16.69 (2006)	15.37 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	6,047.52 (2006)	8,403.10 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	3.61 (2006)	2.03 (2007)
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.82 (2006)	5.20 (2007)
التجارة (بليون دولار)		
صادرات السلع	160,666.00 (2006)	176,213.00 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	7.38 (2006)	8.73 (2007)
واردات السلع	130,487.00 (2006)	146,992.00 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	8.44 (2006)	8.42 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	8.22 (2005)	8.62 (2006)
الصناعة	48.69 (2005)	48.62 (2006)
الخدمات	43.08 (2005)	42.77 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	44.83 (2005)	44.87 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.35 (2005)	11.94 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	19.99 (2005)	20.95 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	42.82 (2005)	43.19 (2006)
صادرات السلع والخدمات	117.47 (2005)	116.74 (2006)
واردات السلع والخدمات	94.63 (2005)	94.49 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	37.66 (2005)	36.01 (2006)
دفعات سعر الفائدة	1.59 (2005)	1.51 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	5.79 (2005)	4.18 (2006)

المالديف

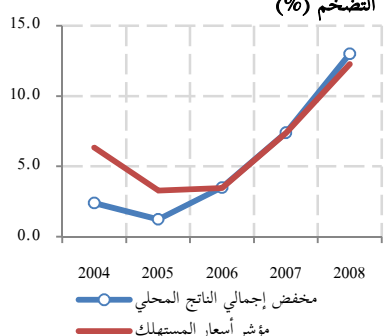
معين التنمية



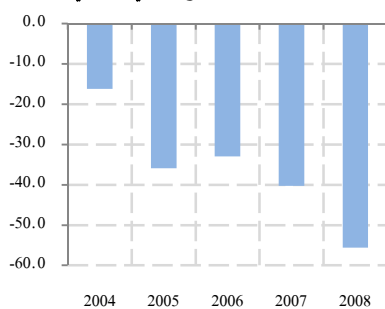
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



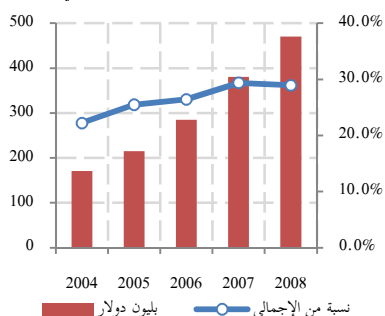
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

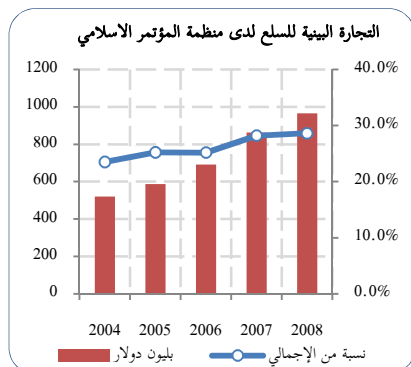
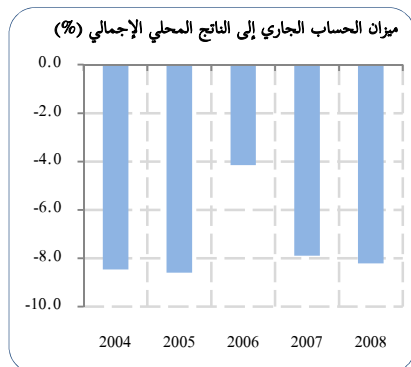
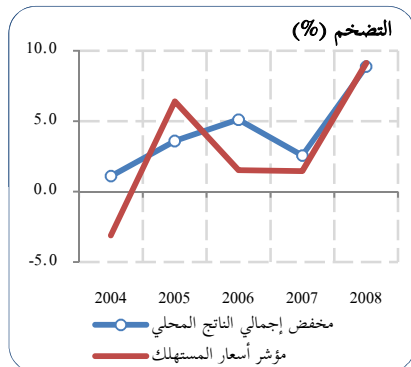
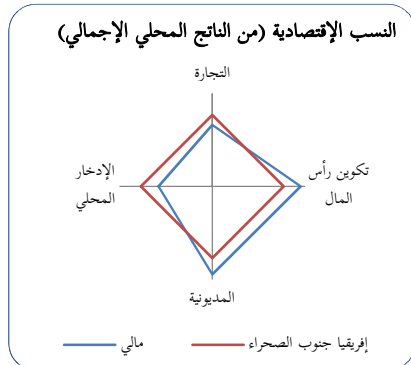
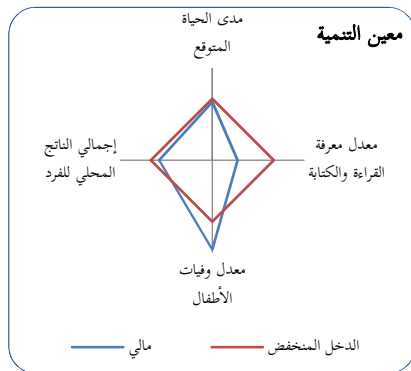


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



الدخل المتوسط المنخفض	جنوب آسيا	المالديف		
3,523,891	1,589,734	345	(2008)	السكان (1000)
2,457	960	3,649	(2008)	إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
4,592	2,734	5,280	(2008)	إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي				
1.12	1.52	0.00	(2008)	السكان (%)
1.52	1.92	3.62	(2007)	العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية				
41.64	29.17	36.54	(2007)	سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)
82.64	63.27	97.05	(2007)	معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
38.35	59.02	26.00	(2007)	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
69.19	64.46	68.50	(2007)	توقع الحياة عند الميلاد (سنين)
المؤشرات الأساسية				
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	
1.26	1.05	0.92	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	
5.68	7.21	17.98	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	
5.68	7.21	14.48	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	
-0.70	-0.43	-0.30	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	
-55.56	-40.28	-32.99	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	
..	15.00	13.87	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	
2008	2007	2006	التضخم (%)	
12.26	7.37	3.46	أسعار المستهلك	
13.00	7.40	3.50	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)	
201.27	162.89	169.77	صادرات السلع	
9.76	10.43	7.11	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	
1,425.33	1,133.09	909.40	واردات السلع	
31.64	32.10	30.03	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	
6.30	8.13	9.76	الزراعة	
16.56	16.13	17.22	الصناعة	
77.24	75.74	73.03	الخدمات	
21.14	29.77	33.82	نفقات الإستهلاك النهائي للأسرة	
34.88	37.93	38.08	النفقات الحكومية العامة النهائية	
46.07	55.57	61.25	تكوين إجمالي رأس المال	
43.98	32.30	28.10	إجمالي الإدخار المحلي	
87.49	82.58	67.24	صادرات السلع والخدمات	
86.35	105.84	100.40	واردات السلع والخدمات	
2007	2006	2005	المديونية	
53.35	52.15	51.54	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	
1.37	1.30	1.32	دفوعات سعر الفائدة	
4.84	4.68	6.83	إجمالي خدمات الدين/الصادرات	

مالي

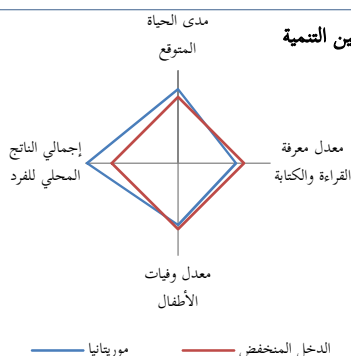


مالي	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	13,360 (2008)	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	657 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,090 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.30 (2008)	2.19
العمال (%)	3.41 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	31.62 (2007)	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	26.18 (2006)	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	116.80 (2007)	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	54.31 (2007)	57.48

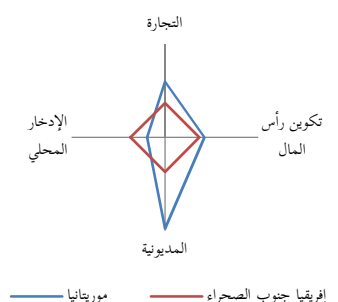
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	6.13	7.16	8.78
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.25	4.30	4.99
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.89	1.95	2.63
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.26	-0.57	-0.72
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-4.16	-7.90	-8.21
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	83.39	360.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	1.52	1.46	9.15
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.11	2.56	8.88
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	394.25	242.88	231.49
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	10.59	22.09	18.95
واردات السلع	2,352.30	2,818.43	3,139.03
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	27.63	28.73	29.33
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
2005	2006	2007	
الزراعة	37.46	36.52	37.25
الصناعة	24.01	24.22	24.04
الخدمات	38.53	39.28	38.71
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	68.92	65.31	68.48
النفقات الحكومية العامة النهائية	16.95	17.28	14.82
تكوين إجمالي رأس المال	22.02	20.37	23.07
إجمالي الإدخار المحلي	14.13	17.39	16.70
صادرات السلع والخدمات	25.03	29.92	27.24
واردات السلع والخدمات	32.92	32.89	33.60
المديونية			
2005	2006	2007	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	58.73	26.92	28.20
دفعات سعر الفائدة	0.52	0.42	0.28
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	7.11	4.98	3.45

موريتانيا

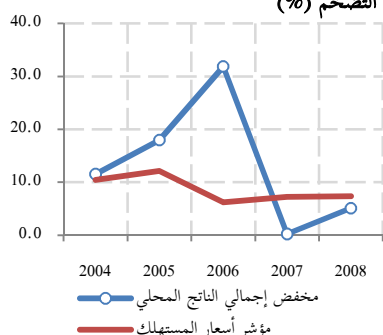
معين التنمية



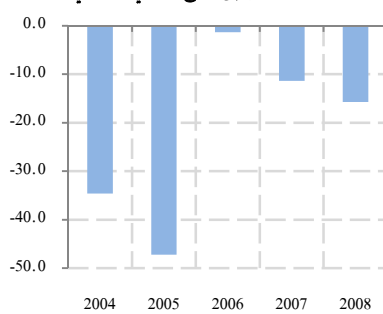
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



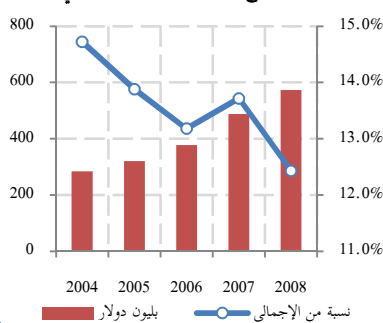
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



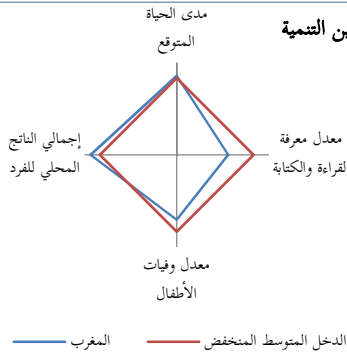
موريتانيا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	3,032 (2008)	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,043 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,000 (2007)	1,489
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.40 (2008)	2.19
العمال (%)	3.17 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	40.80 (2007)	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	55.80 (2007)	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	75.20 (2007)	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	64.13 (2007)	57.48

المؤشرات الأساسية

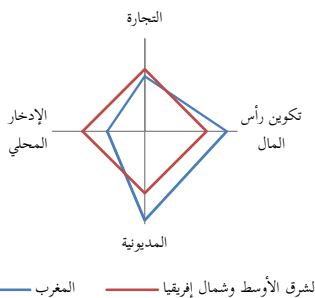
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.70	2.82	3.16
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	11.45	1.02	2.23
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	8.83	-1.34	-0.17
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.04	-0.32	-0.50
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-1.32	-11.40	-15.73
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	154.57	152.88	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	6.23	7.26	7.35
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	31.87	0.24	5.11
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	1,399.11	1,705.02	2,240.74
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	11.28	11.98	10.66
واردات السلع	1,466.76	1,854.07	2,371.60
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	14.99	15.31	14.10
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	24.28	25.18	24.74
الصناعة	30.20	26.69	28.04
الخدمات	45.52	48.13	47.26
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	67.69	61.89	68.52
النفقات الحكومية العامة النهائية	30.47	19.54	20.06
تكوين إجمالي رأس المال	49.89	23.00	21.45
إجمالي الإدخار المحلي	1.84	18.56	11.42
صادرات السلع والخدمات	34.63	53.59	52.05
واردات السلع والخدمات	82.68	57.99	62.08
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	124.70	60.17	60.46
دفعات سعر الفائدة	1.26	0.95	1.00
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	10.50	6.82	8.64

المغرب

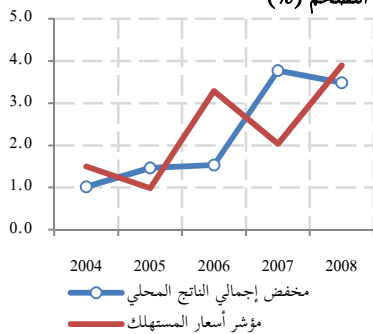
معين التنمية



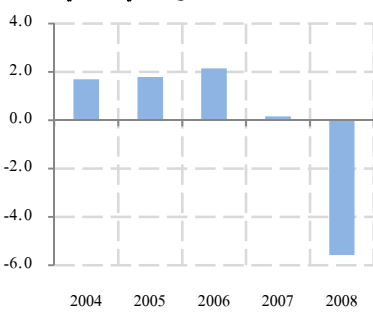
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



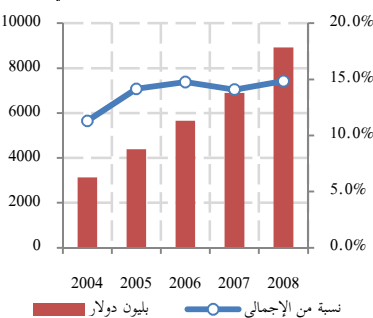
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



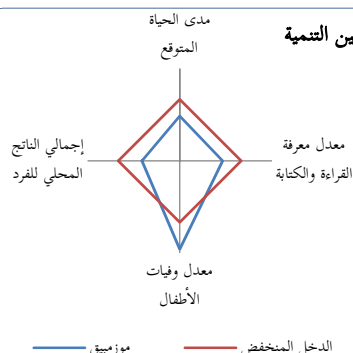
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



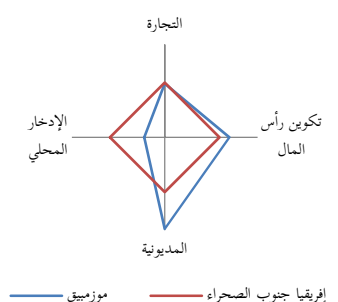
المغرب	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	31,436	314,397
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	2,748	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	4,330	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.41	1.12
العمال (%)	0.93	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	55.68	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	55.58	73.21
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	32.40	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	71.15	69.96
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	65.64	75.12
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	7.76	5.44
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	6.42	3.98
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.41	0.12
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	2.15	0.16
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,450.30	2,577.08
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	3.29	2.04
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.53	3.77
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	13,270.10	16,207.40
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	8.59	8.45
واردات السلع	25,088.50	32,711.20
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	18.03	16.88
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	12.71	14.93
الصناعة	27.66	26.44
الخدمات	59.63	58.63
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	56.63	55.47
النفقات الحكومية العامة النهائية	19.24	18.29
تكوين إجمالي رأس المال	30.26	31.64
إجمالي الإدخار المحلي	24.12	24.31
صادرات السلع والخدمات	31.64	33.01
واردات السلع والخدمات	37.78	46.55
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	27.17	27.24
دفعات سعر الفائدة	0.99	0.94
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	14.62	15.76

موزمبيق

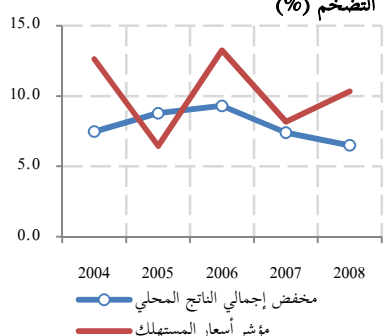
معين التنمية



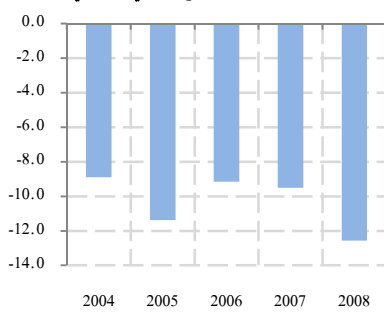
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



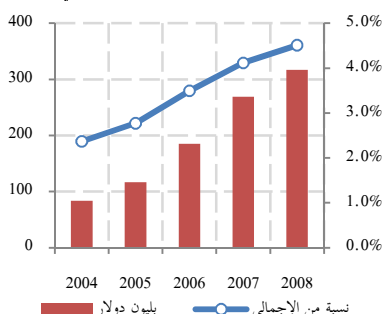
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



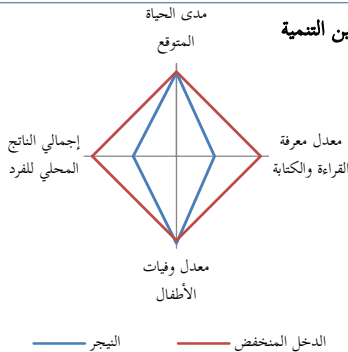
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



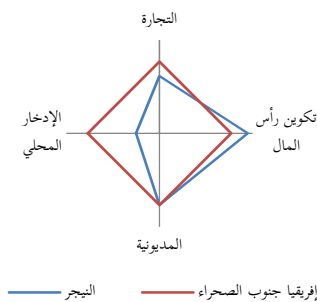
موزمبيق	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	20,747 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	465 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	770 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.00 (2008)	2.19
العمال (%)	1.69 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	36.06 (2007)	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	44.38 (2007)	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	115.39 (2007)	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	42.07 (2007)	57.48
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	7.21	8.07
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	8.68	7.02
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	6.55	4.92
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.66	-0.77
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-9.16	-9.51
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	153.73	427.36
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	13.24	8.16
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.30	7.40
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	2,381.13	2,737.80
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	1.65	1.69
واردات السلع	2,913.73	3,797.92
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	5.00	5.87
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	26.36	27.38
الصناعة	24.77	25.08
الخدمات	48.86	47.54
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	83.28	81.66
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.97	12.97
تكوين إجمالي رأس المال	17.68	19.36
إجمالي الإدخار المحلي	3.75	5.37
صادرات السلع والخدمات	30.46	29.15
واردات السلع والخدمات	44.38	43.13
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	68.51	41.37
دفعات سعر الفائدة	0.40	0.37
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	4.14	2.59

النيجر

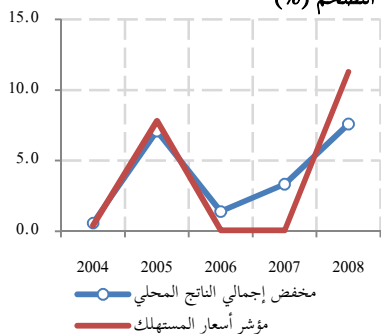
معين التنمية



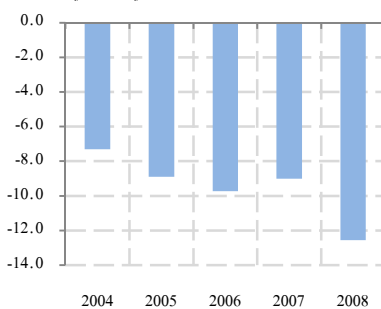
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



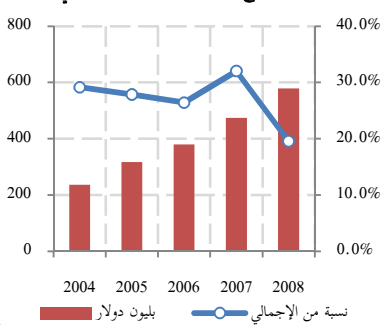
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

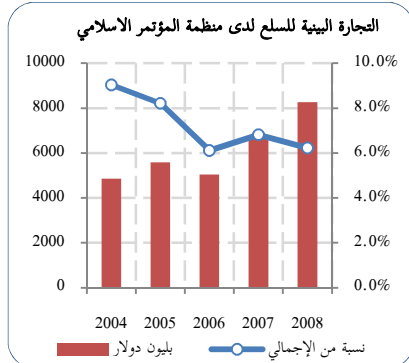
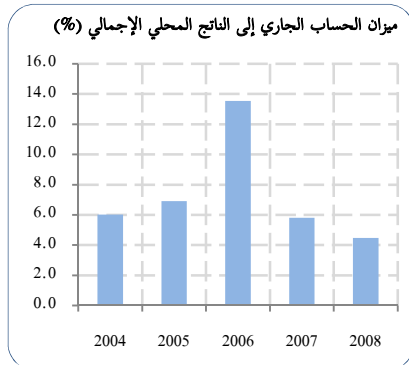
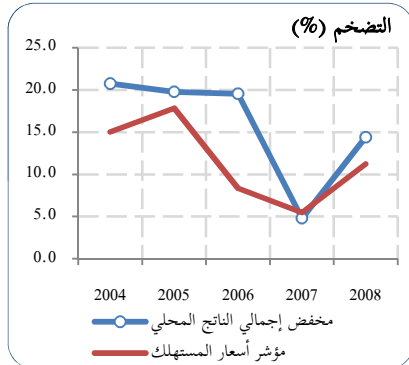
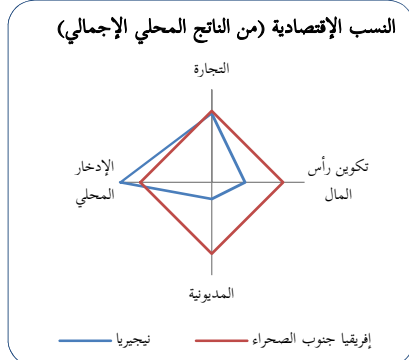
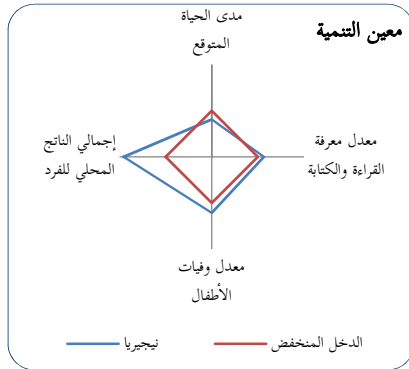


النيجر	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	13,765 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	391 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	680 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.10 (2008)	2.56
العمال (%)	3.32 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	16.46 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	28.67 (2005)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	82.90 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	56.89 (2007)	50.78

المؤشرات الأساسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	3.65	4.25	5.38
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.81	3.30	9.52
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.63	0.19	6.22
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.36	-0.38	-0.68
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-9.73	-9.01	-12.56
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	50.54	27.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	0.05	0.06	11.29
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.39	3.33	7.59
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	428.90	383.96	1,518.25
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	20.46	29.41	9.40
واردات السلع	1,009.20	1,097.86	1,442.06
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	28.96	32.94	30.26
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
2005	2006	2007	
الزراعة	45.94	47.06	45.14
الصناعة	11.94	11.43	12.75
الخدمات	42.13	41.48	42.11
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	73.85	73.99	74.46
النفقات الحكومية العامة النهائية	15.96	15.38	18.31
تكوين إجمالي رأس المال	22.75	21.82	23.01
إجمالي الإدخار المحلي	10.19	10.60	7.23
صادرات السلع والخدمات	18.97	18.73	20.31
واردات السلع والخدمات	31.53	29.92	36.04
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	58.78	23.49	22.85
دفعات سعر الفائدة	0.42	0.34	0.25
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	6.01	27.51	3.74

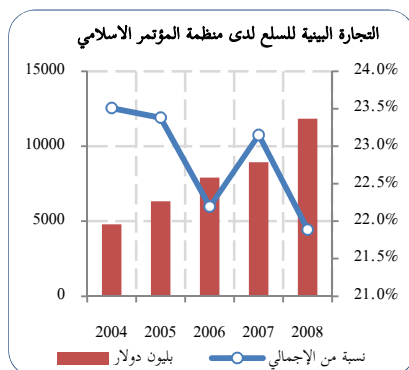
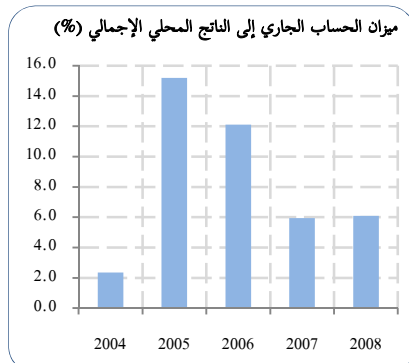
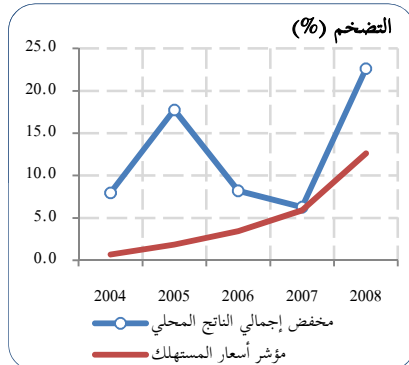
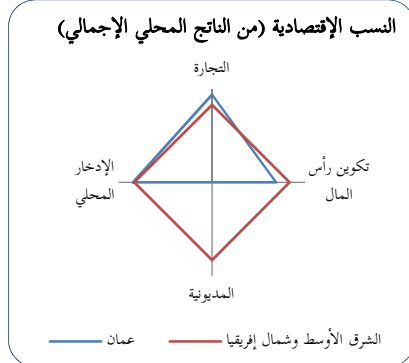
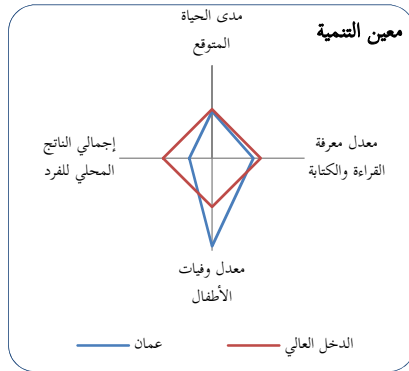
نيجيريا



نيجيريا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	147,810 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,451 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,940 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.75 (2008)	2.56
العمال (%)	2.72 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	47.64 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	72.01 (2007)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	97.20 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	46.83 (2007)	50.78

المؤشرات الأساسية	2008	2007	2006
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	214.40	167.44	146.89
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.29	6.45	6.21
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2.47	3.60	3.37
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	9.61	9.72	19.88
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	4.48	5.81	13.53
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	..	12,453.74	13,956.49
التضخم (%)	2008	2007	2006
أسعار المستهلك	11.24	5.47	8.34
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.40	4.81	19.55
التجارة (مليون دولار)	2008	2007	2006
صادرات السلع	77,887.10	60,235.30	52,953.80
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	5.93	6.77	5.47
واردات السلع	54,795.40	39,392.30	29,473.80
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	6.65	6.89	7.26
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2007	2006	2005
الزراعة	32.98	32.00	32.75
الصناعة	42.51	41.92	43.51
الخدمات	24.51	26.09	23.74
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	62.28	65.51	68.54
النفقات الحكومية العامة النهائية	9.34	6.86	6.81
تكوين إجمالي رأس المال	8.71	8.27	5.47
إجمالي الإدخار المحلي	28.37	27.63	24.65
صادرات السلع والخدمات	45.73	45.96	31.66
واردات السلع والخدمات	22.23	21.44	19.09
المديونية	2007	2006	2005
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	5.34	5.31	19.76
دفعات سعر الفائدة	0.21	0.26	4.46
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	1.57	10.25	24.99

سلطنة عمان

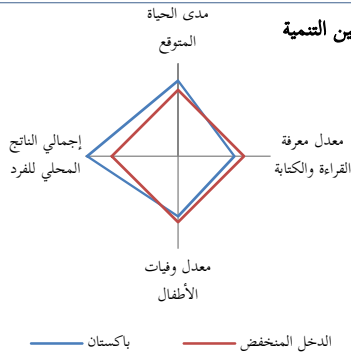


سلطنة عمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل العالي
السكان (1000)	314,397	1,058,281
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	3,551	41,034
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2006)	6,850	34,788
معدلات النمو السنوي		
السكان (%) (2008)	1.92	0.69
العمال (%) (2007)	2.86	0.56
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	57.23	77.53
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2007)	73.21	98.98
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	32.07	5.86
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	69.96	79.44

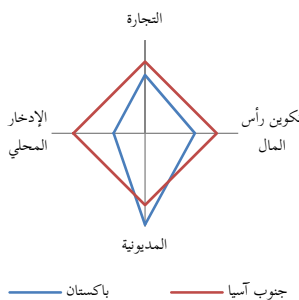
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	35.73	40.39	52.58
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	6.79	6.38	6.18
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.97	-0.06	5.17
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	4.33	2.40	3.20
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	12.11	5.94	6.08
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	18.60	20.86	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	3.44	5.89	12.61
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.20	6.27	22.61
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	24,094.10	22,792.30	31,742.50
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	16.83	18.72	17.66
واردات السلع	11,552.10	15,768.20	22,329.90
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	33.39	29.55	27.89
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	1.53	1.40	1.30
الصناعة	59.96	61.10	58.78
الخدمات	38.51	37.49	39.92
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	35.82	38.78	40.02
النفقات الحكومية العامة النهائية	19.25	17.89	19.15
تكوين إجمالي رأس المال	17.92	18.53	21.26
إجمالي الإدخار المحلي	44.93	43.34	40.83
صادرات السلع والخدمات	62.84	62.97	62.55
واردات السلع والخدمات	35.83	38.17	43.68
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

باكستان

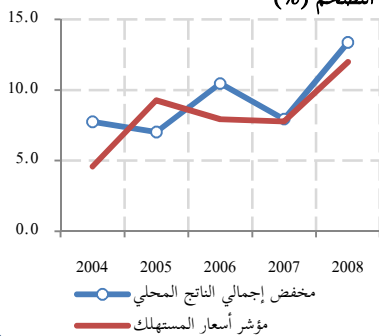
معين التنمية



النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



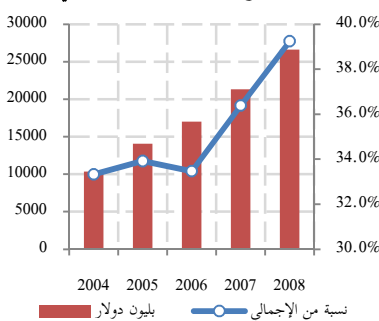
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الاسلامي



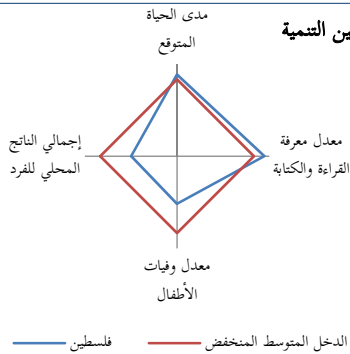
باكستان	جنوب آسيا	الدخل المنخفض
السكان (1000)	1,260,370	1,589,734
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	760	960
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,407	2,734
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.19	1.52
العمال (%)	2.70	1.92
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	31.68	29.17
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	63.50	63.27
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	80.21	59.02
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	57.48	64.46

المؤشرات الأساسية

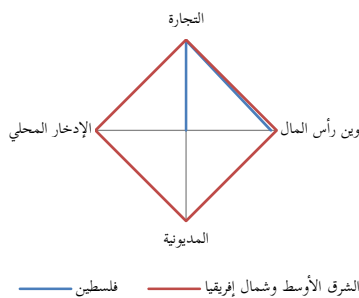
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2008	2007	2006
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	167.64	144.03	127.49
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.95	6.02	6.18
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.23	4.34	4.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-14.04	-6.88	-4.99
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-8.37	-4.78	-3.92
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	..	2,377.10	1,622.90
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	12.00	7.77	7.92
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.37	7.94	10.46
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	21,766.60	19,356.40	16,993.60
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	36.28	33.69	30.04
واردات السلع	46,033.30	39,209.30	33,871.20
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	40.65	37.72	35.19
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	20.14	19.55	19.39
الصناعة	27.03	26.79	27.20
الخدمات	52.83	53.66	53.41
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	79.30	74.89	75.40
النفقات الحكومية العامة النهائية	7.86	10.37	10.85
تكوين إجمالي رأس المال	24.14	23.03	21.77
إجمالي الإدخار المحلي	12.84	14.74	13.75
صادرات السلع والخدمات	14.05	13.94	15.29
واردات السلع والخدمات	25.34	22.23	23.31
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	28.24	28.14	30.26
دفعات سعر الفائدة	0.76	0.67	0.66
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	11.34	11.37	12.42

فلسطين

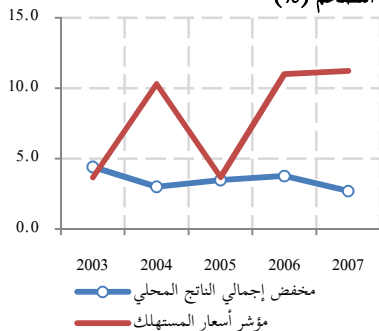
معين التنمية



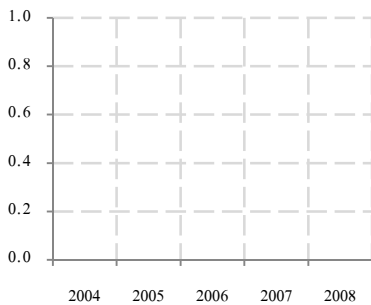
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



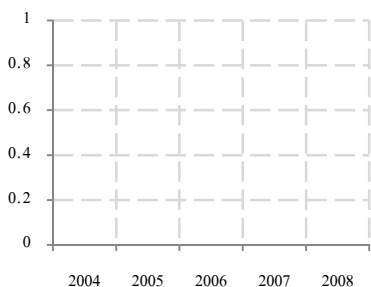
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

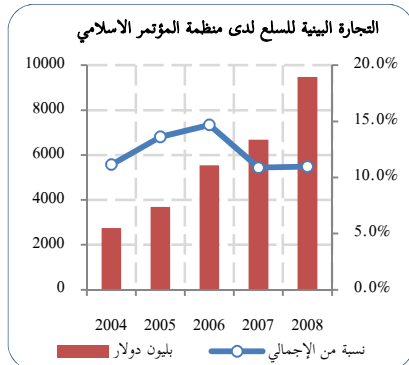
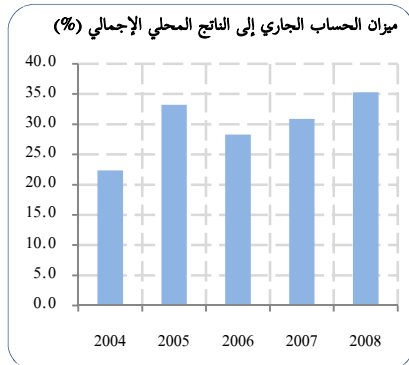
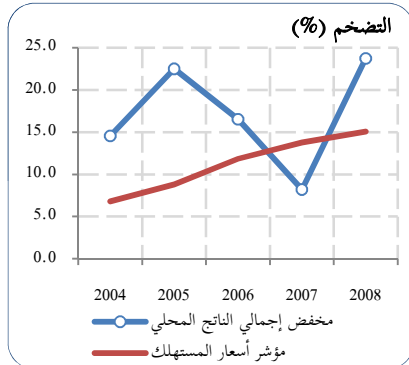
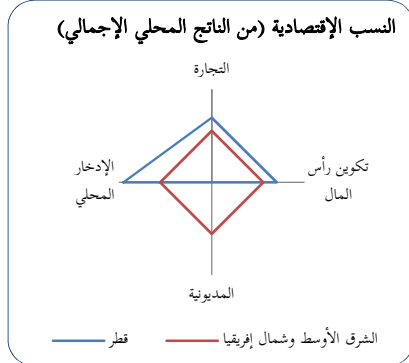
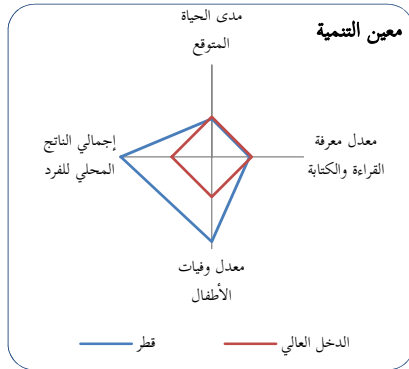


فلسطين	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	3,708 (2007)	3,484,900
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,472 (2007)	2,015
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	.. (2008)	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.50 (2007)	1.13
العمال (%)	2.41 (2007)	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	71.80 (2007)	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	93.81 (2007)	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	23.90 (2007)	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	73.35 (2007)	69.19

المؤشرات الأساسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	4.90	5.46	..
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	-8.79	0.00	..
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-11.87	-3.38	..
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	..	..	..
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	4,273.00	5,333.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	3.76	2.69	..
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.00	11.22	..
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	366.70	513.00	..
صادرات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من الإجمالي)	..	..	..
واردات السلع	2,758.70	3,141.30	..
واردات منظمة المؤتمر البنية للسلع (نسبة من الإجمالي)	..	..	..
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	7.96	9.53	8.66
الصناعة	17.43	18.11	17.78
الخدمات	74.63	72.36	73.56
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	112.30	112.99	113.01
النفقات الحكومية العامة النهائية	30.78	32.61	30.98
تكوين إجمالي رأس المال	24.13	21.11	22.21
إجمالي الإدخار المحلي	-43.08	-45.60	-43.99
صادرات السلع والخدمات	13.13	11.81	13.19
واردات السلع والخدمات	80.33	78.51	79.39
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

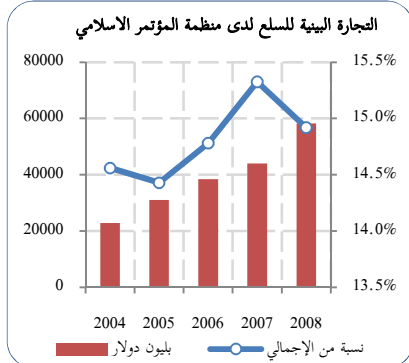
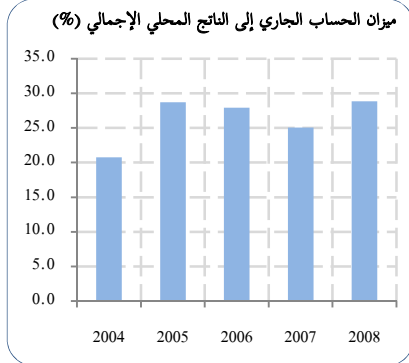
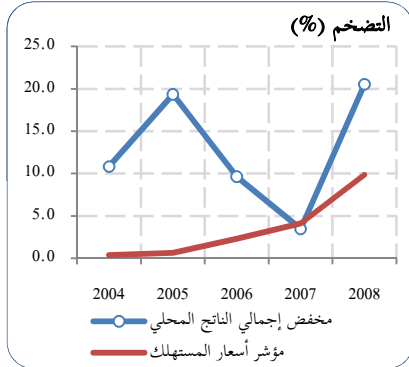
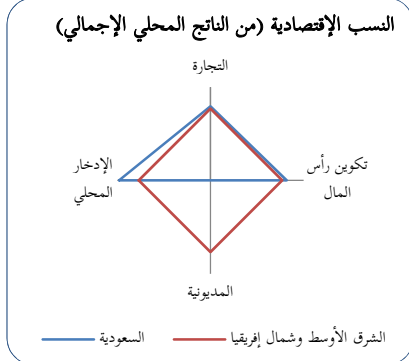
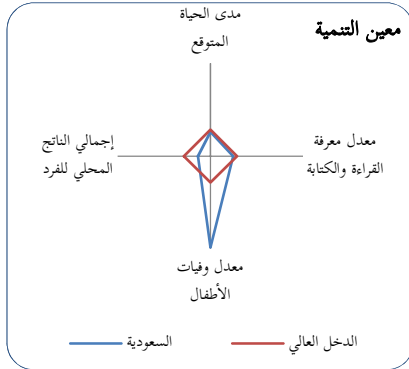
دولة قطر



الدخل المالي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	دولة قطر		
1,058,281	314,397	1,098	(2008)	السكان (1000)
41,034	3,551	93,171	(2008)	إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
37,141	7,308	..	(2008)	إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي				
0.69	1.92	18.06	(2008)	السكان (%)
0.56	2.86	2.73	(2007)	العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية				
77.53	57.23	95.56	(2007)	سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)
98.98	73.21	93.08	(2007)	معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
5.86	32.07	12.40	(2007)	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
79.44	69.96	75.76	(2007)	توقع الحياة عند الميلاد (سنين)

المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	56.92	71.04	102.30
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	15.03	15.35	16.40
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	9.29	3.92	-1.36
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	16.11	21.95	36.08
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	28.31	30.90	35.27
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	158.98	1,137.99	..
التضخم (%)	2006	2007	2008
أسعار المستهلك	11.83	13.76	15.05
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	16.53	8.21	23.72
التجارة (بليون دولار)	2006	2007	2008
صادرات السلع	25,090.40	38,622.10	58,917.30
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	9.21	6.93	6.50
واردات السلع	12,688.30	22,866.00	27,423.40
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	25.51	17.55	20.59
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006	2007
الزراعة	0.14	0.11	0.11
الصناعة	73.55	71.28	70.34
الخدمات	26.32	28.61	29.55
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	18.22	16.92	16.02
النفقات الحكومية العامة النهائية	11.50	15.68	15.35
تكوين إجمالي رأس المال	35.48	34.19	32.46
إجمالي الإدخار المحلي	70.28	67.40	68.63
صادرات السلع والخدمات	68.25	73.60	76.71
واردات السلع والخدمات	33.45	40.39	40.54
المديونية	2005	2006	2007
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

المملكة العربية السعودية

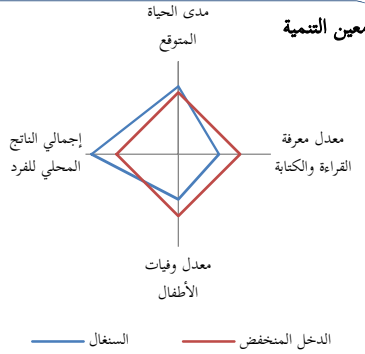


السكان (1000)	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المالي
24,897 (2008)	314,397	1,058,281	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	19,345	3,551	41,034
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2007)	22,950	7,402	36,341
معدلات النمو السنوي			
السكان (%) (2008)	2.50	1.92	0.69
العمال (%) (2007)	3.30	2.86	0.56
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	82.58	57.23	77.53
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2007)	84.95	73.21	98.98
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	20.20	32.07	5.86
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	73.01	69.96	79.44

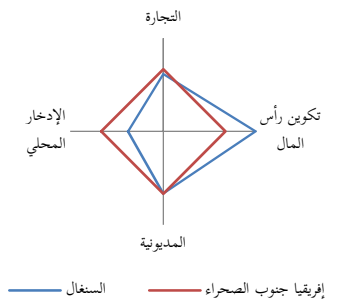
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	356.63	381.94	481.63
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	3.03	3.52	4.63
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	0.51	1.00	2.08
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	99.63	95.76	139.04
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	27.94	25.07	28.87
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	18,293.00	24,318.40	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2.31	4.11	9.87
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.63	3.45	20.52
التجارة (بليون دولار)			
صادرات السلع	189,195.00	195,848.00	279,553.00
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	15.29	16.39	15.26
واردات السلع	70,549.10	90,884.70	110,726.00
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	13.41	13.04	14.07
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	3.22	3.00	3.38
الصناعة	62.88	64.70	61.62
الخدمات	33.91	32.30	35.00
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	26.47	25.48	28.63
النفقات الحكومية العامة النهائية	22.21	25.17	20.19
تكوين إجمالي رأس المال	17.86	17.92	27.45
إجمالي الإدخار المحلي	51.32	49.35	51.19
صادرات السلع والخدمات	59.38	62.18	60.45
واردات السلع والخدمات	25.92	30.75	36.71
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
دفعات سعر الفائدة	..	..	..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	..	..	..

السنتغال

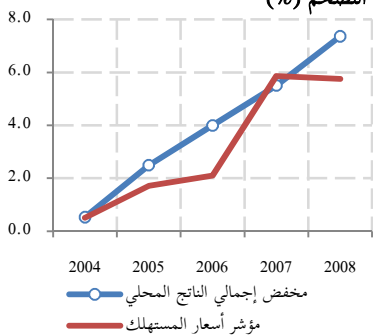
معين التنمية



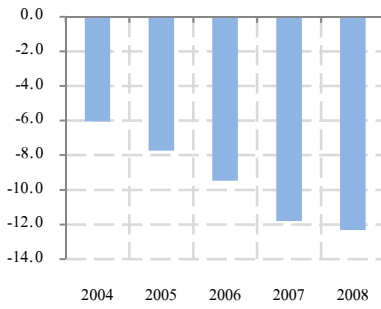
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



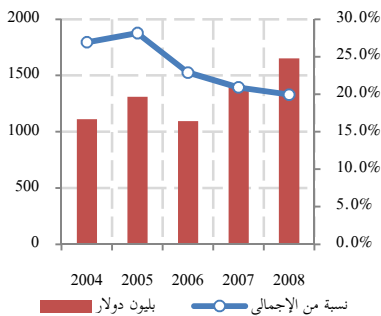
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي

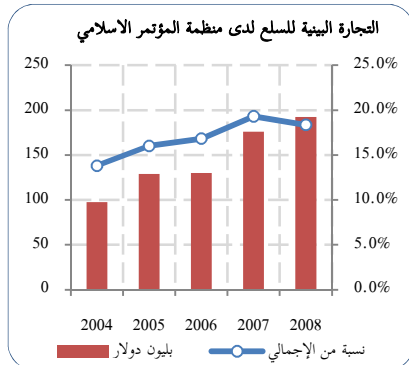
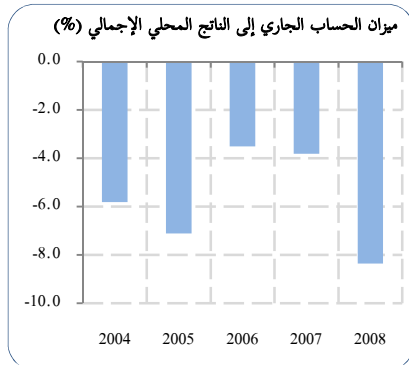
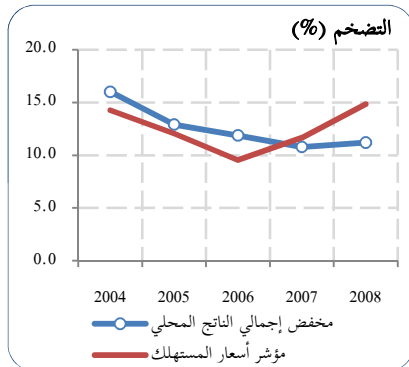
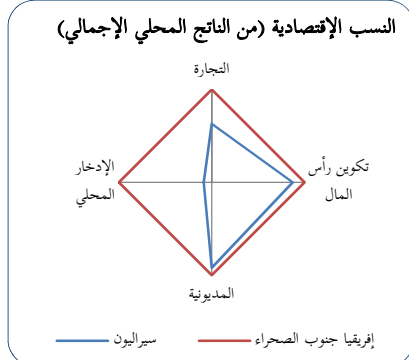
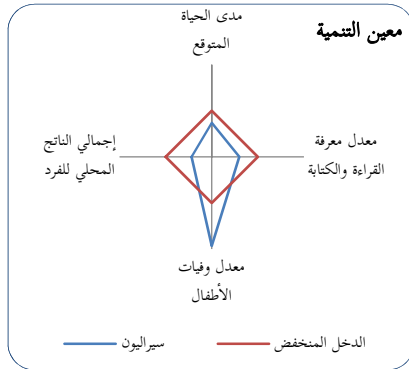


السنتغال	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	12,519 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,066 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,760 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.40 (2008)	2.56
العمال (%)	3.43 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	42.12 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	41.89 (2006)	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	58.90 (2007)	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	63.05 (2007)	57.48

المؤشرات الأساسية

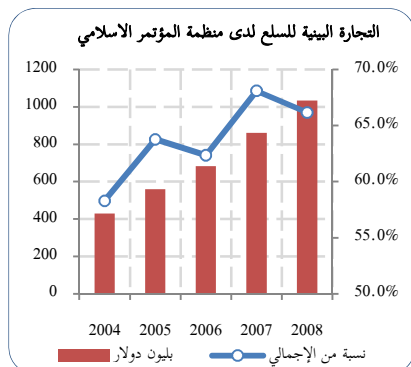
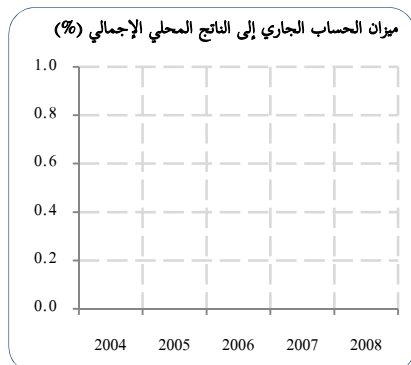
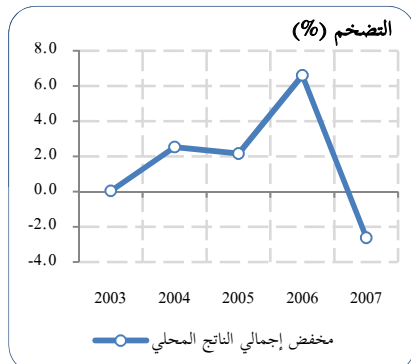
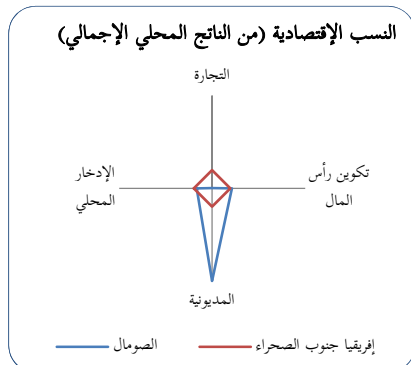
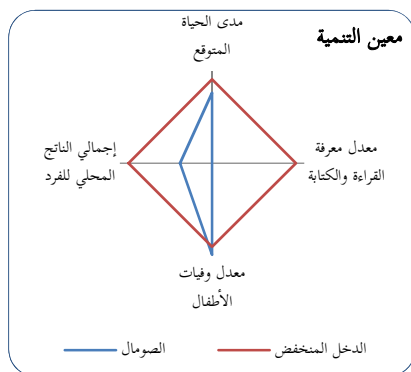
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	9.37	11.30	13.35
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	2.44	4.75	2.49
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	0.04	2.29	0.08
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.89	-1.33	-1.65
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-9.48	-11.80	-12.32
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	220.32	78.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2.11	5.87	5.76
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.00	5.50	7.36
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	1,363.58	1,723.49	1,905.67
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	44.33	43.63	45.31
واردات السلع	3,423.03	4,960.72	6,378.04
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	14.34	13.02	12.37
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	16.85	15.08	15.87
الصناعة	23.71	23.79	24.10
الخدمات	59.44	61.14	60.02
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	77.37	78.05	76.85
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.93	13.13	10.54
تكوين إجمالي رأس المال	25.15	25.52	27.69
إجمالي الإدخار المحلي	9.72	8.83	12.61
صادرات السلع والخدمات	27.07	25.41	25.23
واردات السلع والخدمات	42.52	42.10	40.09
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	44.31	20.61	22.90
دفعات سعر الفائدة	0.66	0.80	0.54
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	8.61	8.24	6.37

سيراليون



سيراليون	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	5,887 (2008)	776,928
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	332 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	750 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.61 (2008)	2.56
العمال (%)	1.70 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	37.44 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	38.10 (2007)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	155.00 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	42.55 (2007)	50.78
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	1.42	1.67
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	7.38	6.38
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.66	3.69
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.05	-0.06
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-3.50	-3.81
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	58.62	81.00
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	9.54	11.65
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.88	10.78
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	208.87	267.78
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	2.78	2.49
واردات السلع	564.58	643.38
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	22.02	26.32
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	51.21	54.04
الصناعة	10.45	9.22
الخدمات	38.34	36.81
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	92.98	84.89
النفقات الحكومية العامة النهائية	15.11	13.29
تكوين إجمالي رأس المال	16.44	18.43
إجمالي الإدخار المحلي	-8.02	1.81
صادرات السلع والخدمات	15.31	13.39
واردات السلع والخدمات	39.77	28.32
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	128.70	91.86
دفعات سعر الفائدة	0.78	0.81
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	6.68	11.92

الصومال

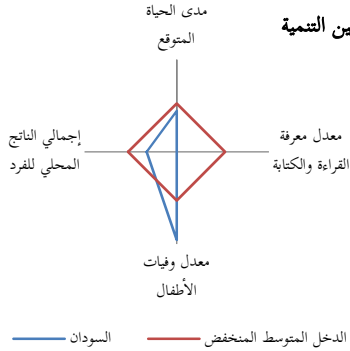


الصومال	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	8,696	1,245,068
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	291	638
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	..	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.97	2.53
العمال (%)	3.10	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	36.08	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	..	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	87.81	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	48.13	50.78

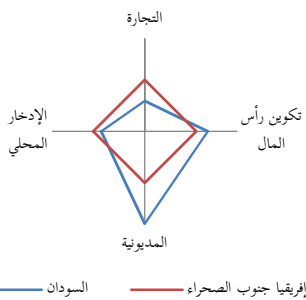
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.53	2.53	..
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	2.60	2.68	..
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	-0.43	-0.28	..
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	..	..	..
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	..	..	..
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	96.00	141.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	..	..	..
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.61	-2.62	..
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	301.22	377.01	455.58
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	91.90	93.43	94.89
واردات السلع	792.77	886.59	1,107.05
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	51.13	57.32	54.34
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
2005	2006	2007	
الزراعة	60.08	60.10	60.08
الصناعة	7.38	7.36	7.35
الخدمات	32.58	32.55	32.53
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	72.37	72.39	72.39
النفقات الحكومية العامة النهائية	8.68	8.65	8.69
تكوين إجمالي رأس المال	20.34	20.34	20.34
إجمالي الإدخار المحلي	18.96	18.96	18.92
صادرات السلع والخدمات	0.30	0.32	0.32
واردات السلع والخدمات	1.68	1.70	1.70
المديونية			
2005	2006	2007	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	118.78	112.07	116.24
دفعات سعر الفائدة	0.01	0.00	0.00
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	1.84	0.24	0.00

السودان

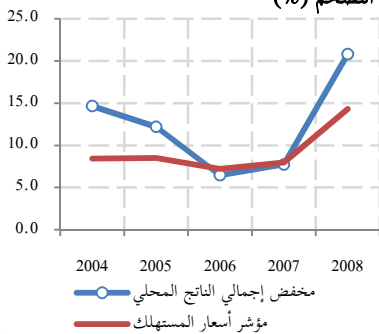
معين التنمية



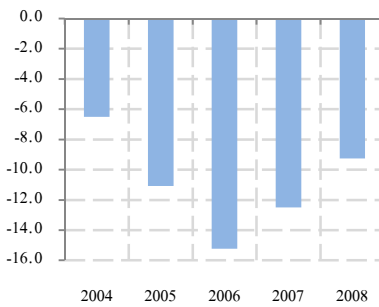
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



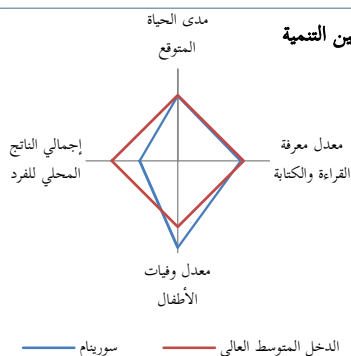
السودان	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	776,928	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,519	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,930	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.60	1.12
العمال (%)	3.69	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	42.56	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	..	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	69.49	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	58.54	50.78

المؤشرات الأساسية

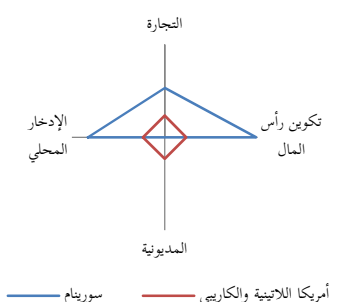
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	36.40	46.53	57.91
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	11.29	10.16	6.84
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	8.68	7.35	4.11
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-15.22	-12.49	-9.26
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-41.64	-26.83	-15.98
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	3,541.36	2,436.34	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	7.20	7.98	14.30
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.47	7.73	20.79
التجارة (بليون دولار)			
صادرات السلع	5,656.57	8,867.29	12,806.50
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	10.13	5.43	9.64
واردات السلع	8,073.71	8,741.52	10,718.10
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	28.69	27.83	28.55
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	32.91	31.42	32.89
الصناعة	23.35	25.28	23.42
الخدمات	43.74	43.30	43.69
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	69.39	69.66	66.59
النفقات الحكومية العامة النهائية	16.76	16.21	14.70
تكوين إجمالي رأس المال	23.63	24.62	22.83
إجمالي الإدخار المحلي	13.85	14.13	18.71
صادرات السلع والخدمات	17.83	16.11	18.69
واردات السلع والخدمات	27.61	26.61	22.94
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	63.46	50.07	41.10
دفعات سعر الفائدة	0.25	0.14	0.18
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	6.60	4.19	3.50

سورينام

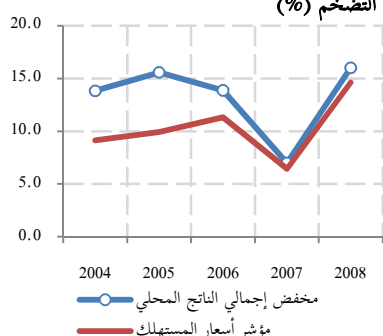
معين التنمية



النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



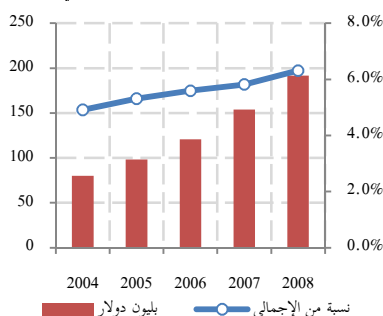
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



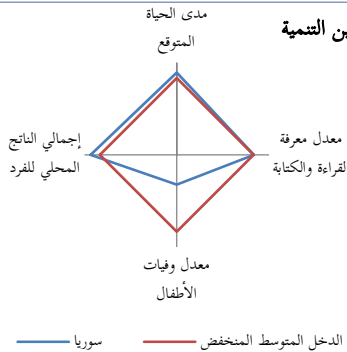
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



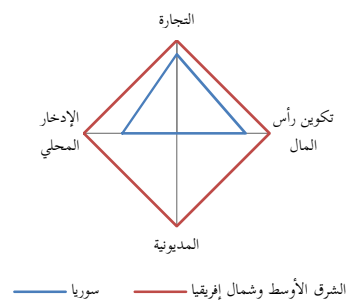
سورينام	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الدخل المتوسط العالي
السكان (1000)	533 (2008)	810,889
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	5,598 (2008)	9,656
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	7,130 (2008)	12,297
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.52 (2008)	0.84
العمال (%)	0.12 (2007)	1.69
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	74.58 (2007)	78.26
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	90.38 (2007)	90.96
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	27.36 (2007)	22.43
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	70.20 (2007)	73.13
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.14 (2006)	2.42 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	4.85 (2006)	5.50 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	3.32 (2006)	3.96 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.04 (2006)	0.07 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	1.82 (2006)	2.94 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	322.70 (2006)	315.70 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	11.31 (2006)	6.43 (2007)
مخفف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.86 (2006)	7.00 (2007)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	1,188.11 (2006)	1,398.85 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	8.68 (2006)	9.49 (2007)
واردات السلع	968.46 (2006)	1,246.77 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	1.81 (2006)	1.70 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	6.47 (2005)	6.07 (2006)
الصناعة	44.58 (2005)	42.18 (2006)
الخدمات	49.03 (2005)	51.69 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	19.05 (2005)	18.41 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	5.44 (2005)	5.27 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	83.93 (2005)	84.62 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	75.50 (2005)	76.32 (2006)
صادرات السلع والخدمات	50.68 (2005)	53.57 (2006)
واردات السلع والخدمات	59.11 (2005)	61.87 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	.. (2005)	.. (2006)
دفعات سعر الفائدة	.. (2005)	.. (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	.. (2005)	.. (2006)

سوريا

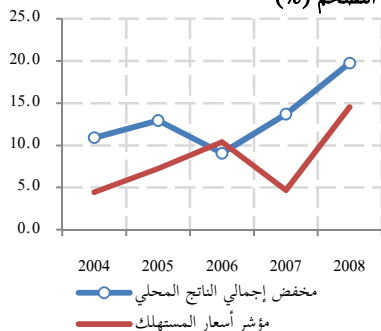
معين التنمية



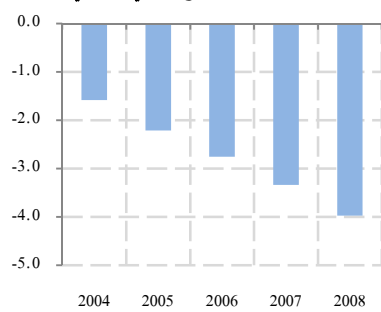
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



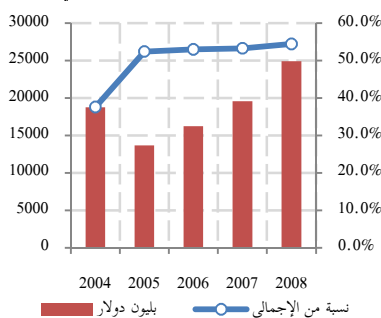
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

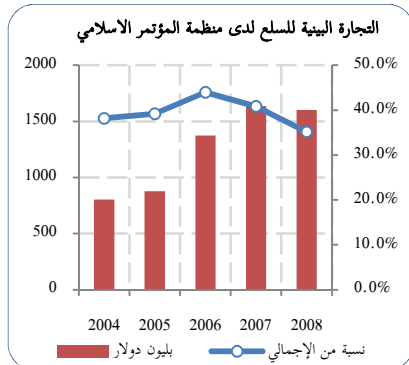
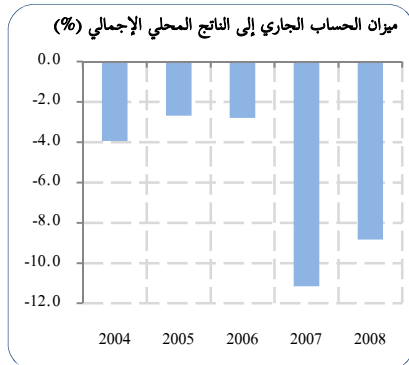
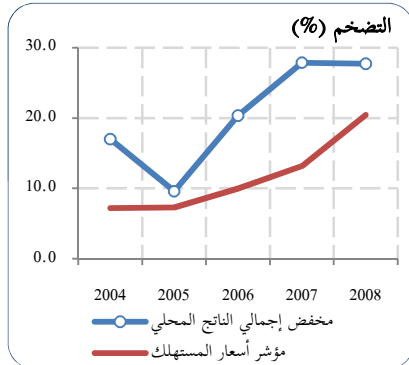
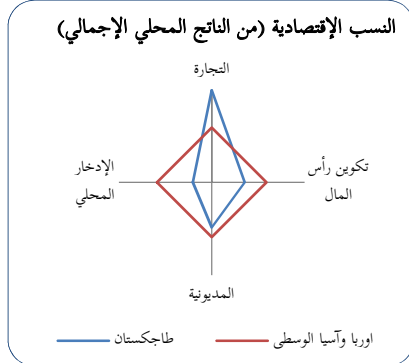
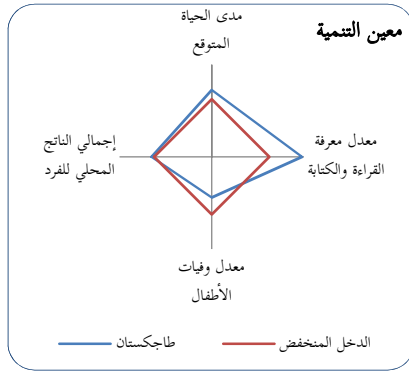


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



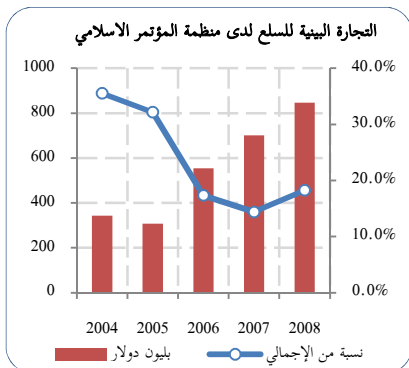
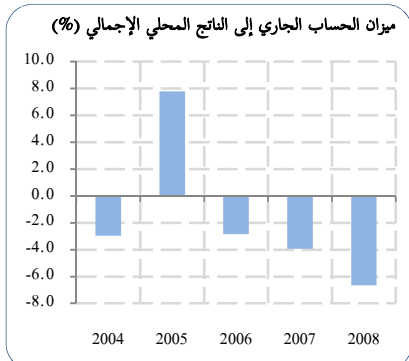
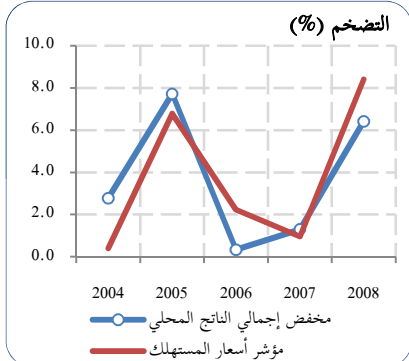
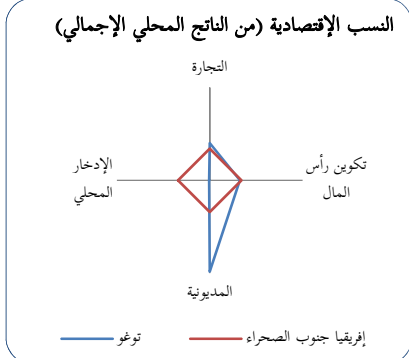
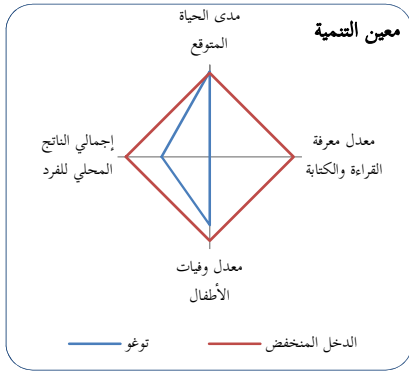
سوريا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	19,880 (2008)	314,397
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	2,757 (2008)	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	4,350 (2008)	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.45 (2008)	1.12
العمال (%)	3.25 (2007)	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	53.88 (2007)	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	83.12 (2007)	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	14.81 (2007)	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	74.11 (2007)	69.19
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2006: 33.51	2007: 40.56
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	2006: 5.10	2007: 4.24
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	2006: 1.85	2007: 1.74
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	2006: -0.92	2007: -1.35
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	2006: -2.76	2007: -3.34
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2006: 600.00	2007: 885.00
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	2006: 10.39	2007: 4.68
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2006: 9.06	2007: 13.69
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	2006: 12,125.90	2007: 13,891.60
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	2006: 62.98	2007: 66.98
واردات السلع	2006: 18,484.60	2007: 22,866.10
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	2006: 46.50	2007: 45.01
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	2005: 20.50	2006: 20.26
الصناعة	2005: 30.23	2006: 29.16
الخدمات	2005: 49.27	2006: 50.58
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	2005: 66.62	2006: 65.98
النفقات الحكومية العامة النهائية	2005: 13.86	2006: 12.80
تكوين إجمالي رأس المال	2005: 17.55	2006: 17.52
إجمالي الإدخار المحلي	2005: 19.52	2006: 21.22
صادرات السلع والخدمات	2005: 41.47	2006: 40.06
واردات السلع والخدمات	2005: 39.50	2006: 36.37
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	2005: ..	2006: ..
دفعات سعر الفائدة	2005: ..	2006: ..
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	2005: ..	2006: ..

طاجكستان



طاجكستان	أوروبا وآسيا الوسطى	الدخل المنخفض
السكان (1000)	440,811	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	795	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2008)	1,860	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%) (2008)	0.61	2.19
العمال (%) (2007)	9.69	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	26.44	63.58
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2007)	99.64	97.54
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	56.55	20.55
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	66.66	69.68
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2.81	3.71
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	7.00	7.80
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	6.36	7.16
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.08	-0.41
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-2.80	-11.15
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	338.63	400.58
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	9.97	13.17
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	20.34	27.86
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	1,398.87	1,468.10
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	46.34	46.90
واردات السلع	1,725.32	2,537.70
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	42.04	37.32
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	23.76	23.92
الصناعة	30.70	30.50
الخدمات	45.54	45.59
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	81.14	80.35
النفقات الحكومية العامة النهائية	14.62	13.64
تكوين إجمالي رأس المال	11.63	15.97
إجمالي الإدخار المحلي	4.24	6.01
صادرات السلع والخدمات	54.28	57.06
واردات السلع والخدمات	72.79	83.00
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	46.10	36.16
دفعات سعر الفائدة	0.63	1.04
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	5.61	4.20

توغو

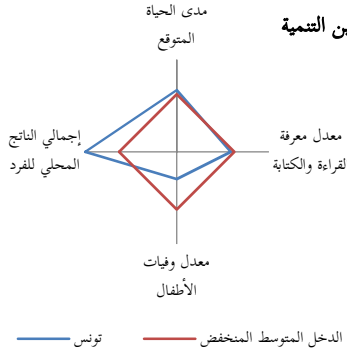


توغو	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	776,928	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,254	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,991	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	2.54 (2008)	2.56
العمال (%)	2.99 (2007)	2.83
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	41.30 (2007)	35.90
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	62.19
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	65.10 (2007)	88.50
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	58.37 (2007)	50.78

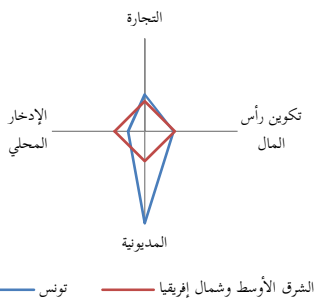
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
2.89	2.50	2.22	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
1.10	1.94	3.95	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
-1.40	-0.58	1.37	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
-0.19	-0.10	-0.06	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-6.65	-3.94	-2.85	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	69.00	77.34	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
8.40	0.96	2.23	أسعار المستهلك
6.41	1.30	0.33	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
938.25	699.75	567.40	صادرات السلع
37.59	41.62	41.13	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
3,698.33	4,176.84	2,630.92	واردات السلع
13.35	9.83	12.21	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
41.36	40.90	43.15	الزراعة
18.76	17.71	18.97	الصناعة
39.88	41.39	37.88	الخدمات
93.31	95.63	97.17	نفقات الإستهلاك النهائي للأ أسرة
12.87	13.38	13.69	النفقات الحكومية العامة النهائية
17.43	18.53	17.15	تكوين إجمالي رأس المال
-6.18	-9.01	-10.85	إجمالي الإذخار المحلي
31.52	31.22	29.63	صادرات السلع والخدمات
53.99	54.07	53.03	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
78.61	80.52	79.53	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.22	0.24	0.16	دفعات سعر الفائدة
2.29	4.28	3.91	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

تونس

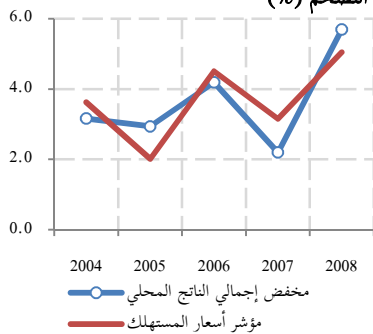
معين التنمية



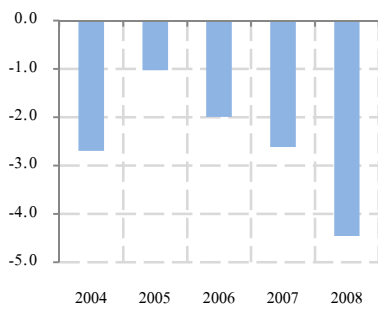
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



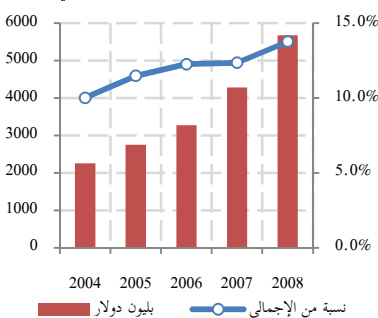
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

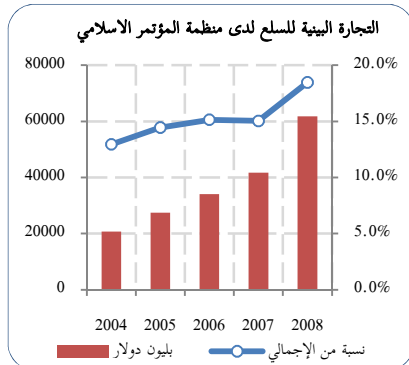
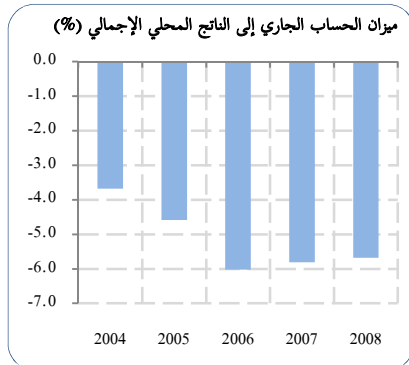
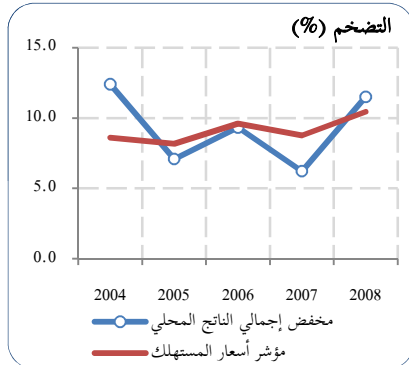
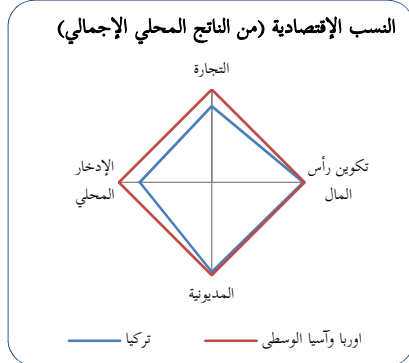
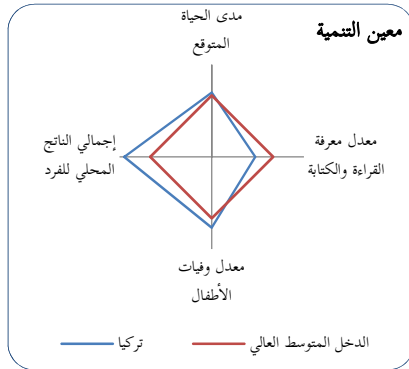


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



السكان (1000)	تونس	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المتوسط المنخفض
10,327 (2008)	314,397	3,523,891	
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار (2008)	3,907	3,551	2,457
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$) (2008)	7,070	7,308	4,592
معدلات النمو السنوي			
السكان (%) (2008)	1.00	1.92	1.12
العمال (%) (2007)	1.99	2.86	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية			
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان) (2007)	66.10	57.23	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة) (2007)	77.70	73.21	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) (2007)	18.00	32.07	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين) (2007)	74.30	69.96	69.19
المؤشرات الأساسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	2006	2007	2008
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.52	6.31	4.45
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	4.49	5.30	3.43
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.62	-0.92	-1.80
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-1.99	-2.61	-4.46
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	3,311.80	1,617.90	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	4.50	3.15	5.05
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.19	2.20	5.69
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	11,688.10	14,617.90	17,390.30
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	12.11	12.65	14.01
واردات السلع	15,028.60	20,010.00	23,827.30
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	12.38	12.15	13.60
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	11.88	11.96	11.78
الصناعة	31.77	31.76	31.24
الخدمات	56.36	56.27	56.97
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	63.49	63.71	63.21
النفقات الحكومية العامة النهائية	15.10	14.74	14.38
تكوين إجمالي رأس المال	21.97	23.88	24.80
إجمالي الإدخار المحلي	21.41	21.55	22.40
صادرات السلع والخدمات	49.59	51.11	56.68
واردات السلع والخدمات	50.15	52.99	58.64
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	61.53	60.31	57.62
دفعات سعر الفائدة	2.96	2.83	2.62
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	14.28	16.06	12.58

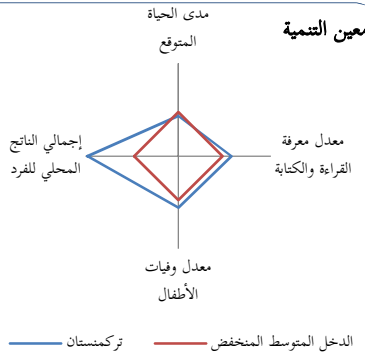
تركيا



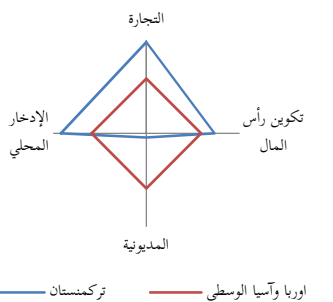
الدخل المتوسط العالي	أوروبا وآسيا الوسطى	تركيا	
810,889	440,811	69,659	السكان (1000)
9,656	8,984	10,472	إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار
12,297	12,219	13,770	إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)
معدلات النمو السنوي			
0.84	0.16	1.11	السكان (%)
1.69	2.08	-4.93	العمال (%)
مؤشرات الفقر/التنمية			
75.20	63.58	68.22	سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)
94.10	97.54	88.66	معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)
20.77	20.55	21.40	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)
70.99	69.68	71.69	توقع الحياة عند الميلاد (سنين)
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
729.44	649.13	529.19	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
1.06	4.67	6.89	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
-0.05	3.51	6.53	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
-41.42	-37.68	-31.89	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-5.68	-5.81	-6.03	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	22,029.00	19,989.00	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
10.44	8.76	9.60	أسعار المستهلك
11.50	6.22	9.33	مخفوض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
132,311.00	107,373.00	85,629.80	صادرات السلع
24.62	18.81	17.50	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
201,964.00	169,991.00	139,487.00	واردات السلع
14.45	12.66	13.70	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
10.44	9.42	10.45	الزراعة
30.29	31.56	30.34	الصناعة
59.26	59.02	59.20	الخدمات
66.68	66.41	67.44	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة
15.10	13.12	13.07	النفقات الحكومية العامة النهائية
21.79	23.88	24.77	تكوين إجمالي رأس المال
18.22	20.46	19.50	إجمالي الإدخار المحلي
28.43	28.22	27.42	صادرات السلع والخدمات
35.76	35.87	33.98	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
38.74	39.26	35.07	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
1.85	1.79	1.76	دفعات سعر الفائدة
35.19	35.59	41.25	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

تركمنستان

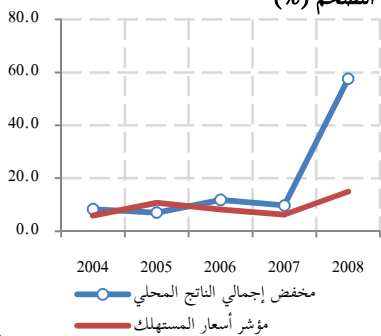
معين التنمية



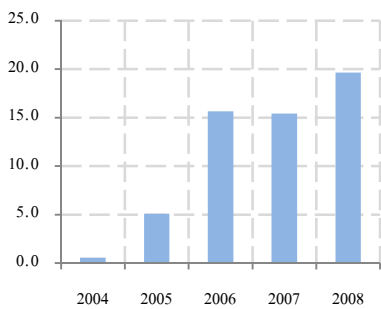
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



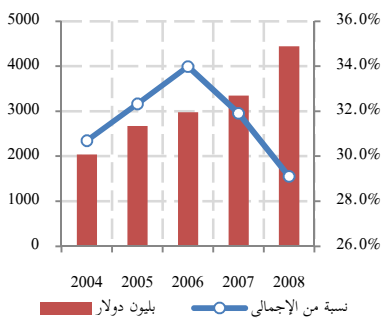
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الاسلامي



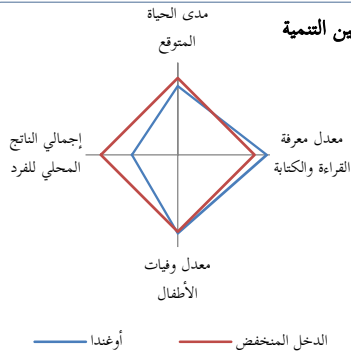
تركمنستان	أوروبا وآسيا الوسطى	الدخل المتوسط المنخفض
السكان (1000)	440,811	3,523,891
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	7,257	2,015
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	12,219	4,592
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	0.16	1.12
العمال (%)	2.08	1.52
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	63.58	41.64
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	97.54	82.64
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	20.55	38.35
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	69.68	69.19

المؤشرات الأساسية

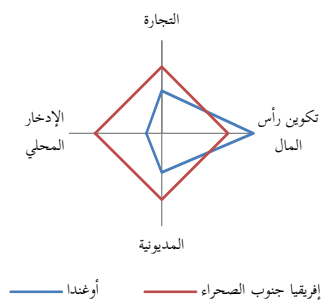
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	21.40	26.20	..
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	11.40	11.60	9.80
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	9.65	9.84	8.07
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	3.35	4.04	4.00
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	15.66	15.41	19.64
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	730.90	804.00	..
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	8.16	6.26	15.01
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.83	9.73	57.60
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	6,112.59	7,016.19	10,255.90
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	32.10	30.24	25.57
واردات السلع	2,653.90	3,466.34	5,005.41
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	38.33	35.28	36.34
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			
الزراعة	22.06	21.58	22.06
الصناعة	41.51	42.06	41.82
الخدمات	36.43	36.36	36.12
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	47.53	50.46	50.05
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.90	13.42	13.36
تكوين إجمالي رأس المال	29.59	27.36	27.48
إجمالي الإدخار المحلي	39.57	36.12	36.59
صادرات السلع والخدمات	76.00	68.73	70.38
واردات السلع والخدمات	65.49	59.40	60.68
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	6.16	4.14	2.84
دفعات سعر الفائدة	0.27	0.18	0.13
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	6.98	5.69	3.92

أوغندا

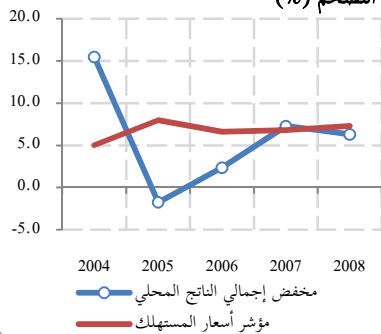
معين التنمية



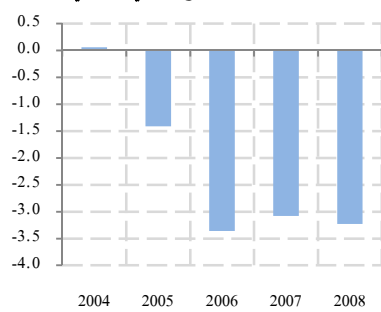
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



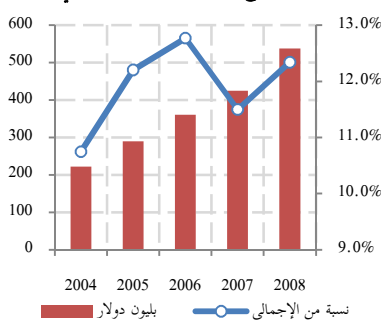
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

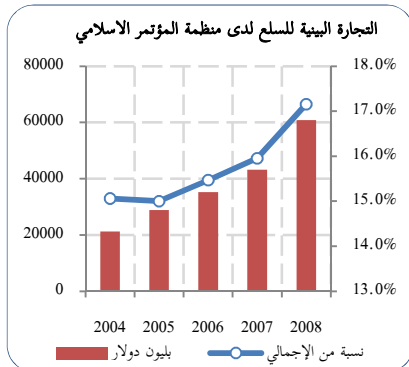
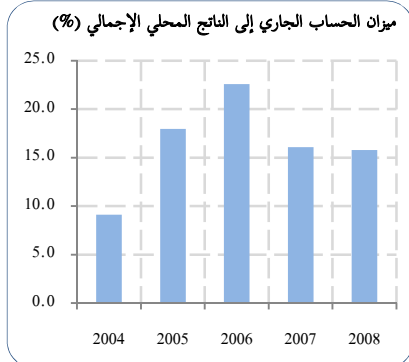
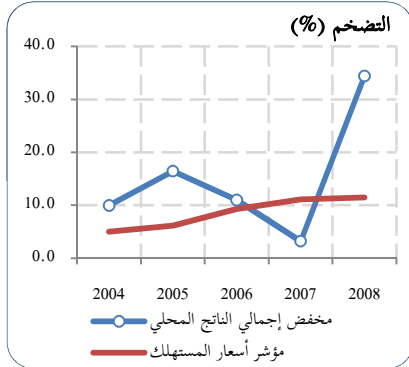
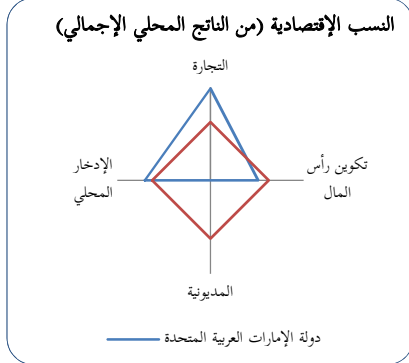
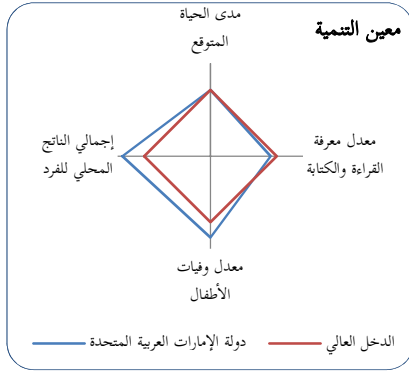


التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



أوغندا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدخل المنخفض
السكان (1000)	776,928	1,260,370
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	453	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	1,140	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.60	2.19
العمال (%)	3.78	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	12.82	31.68
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	73.60	63.50
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	81.70	80.21
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	51.49	57.48
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	9.96	11.91
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	10.79	8.59
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	6.94	4.81
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.33	-0.37
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-3.36	-3.08
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	400.25	367.90
التضخم (%)	2006	2007
أسعار المستهلك	6.60	6.80
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2.35	7.28
التجارة (مليون دولار)	2006	2007
صادرات السلع	691.03	856.14
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	13.43	11.64
واردات السلع	2,134.20	2,842.78
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	12.56	11.45
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2005	2006
الزراعة	31.28	30.34
الصناعة	21.58	21.61
الخدمات	47.14	48.06
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	75.88	78.11
النفقات الحكومية العامة النهائية	14.39	14.29
تكوين إجمالي رأس المال	23.04	24.51
إجمالي الإدخار المحلي	9.72	7.61
صادرات السلع والخدمات	14.16	11.23
واردات السلع والخدمات	28.26	33.91
المديونية	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	48.00	12.70
دفعات سعر الفائدة	0.39	0.30
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	13.26	8.82

دولة الإمارات العربية المتحدة

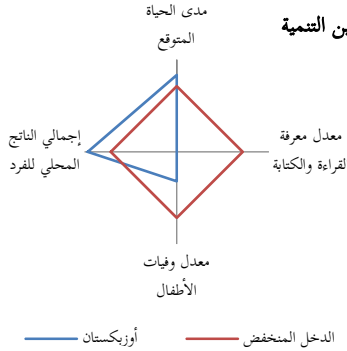


الدخل العالمي	دولة الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	السكان (1000)
1,058,281	4,764	314,397	(2008)
41,034	54,606	3,551	(2008)
37,141	..	7,308	(2008)
معدلات النمو السنوي			
0.69	6.15	1.92	(2008)
0.56	3.20	2.86	(2007)
مؤشرات الفقر/التنمية			
77.53	77.82	57.23	(2007)
98.98	90.03	73.21	(2005)
5.86	7.22	32.07	(2007)
79.44	79.25	69.96	(2007)

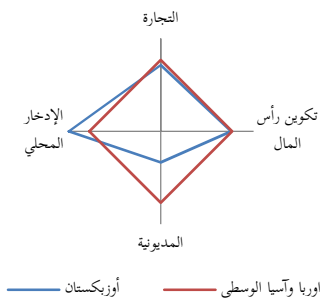
المؤشرات الأساسية			
2008	2007	2006	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
260.14	180.18	164.17	الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)
7.41	6.34	9.39	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
1.19	0.20	6.21	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)
41.09	28.99	37.08	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
15.80	16.09	22.59	ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي
..	13,253.12	12,805.99	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2008	2007	2006	التضخم (%)
11.45	11.12	9.27	أسعار المستهلك
34.41	3.21	11.00	مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2008	2007	2006	التجارة (مليون دولار)
166,822.00	125,238.00	112,434.00	صادرات السلع
18.30	18.27	17.24	صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
188,021.00	145,830.00	115,076.00	واردات السلع
16.14	13.97	13.73	واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)
2007	2006	2005	هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
2.27	2.01	2.24	الزراعة
55.90	57.95	56.45	الصناعة
41.82	40.04	41.32	الخدمات
45.02	45.48	47.59	نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة
9.61	10.02	11.00	النفقات الحكومية العامة النهائية
21.07	21.09	20.29	تكوين إجمالي رأس المال
45.37	44.51	41.40	إجمالي الإدخار المحلي
86.36	90.59	91.38	صادرات السلع والخدمات
62.08	67.17	70.26	واردات السلع والخدمات
2007	2006	2005	المديونية
..	..	..	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
..	..	..	دفعات سعر الفائدة
..	..	..	إجمالي خدمات الدين/الصادرات

أوزبكستان

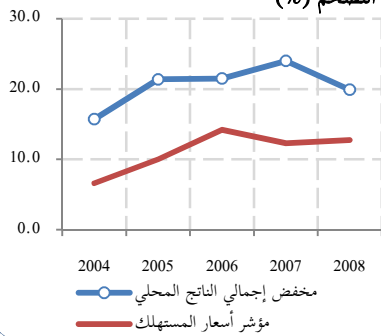
معين التنمية



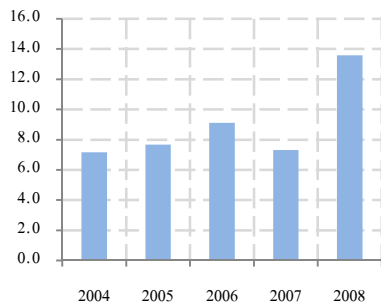
النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



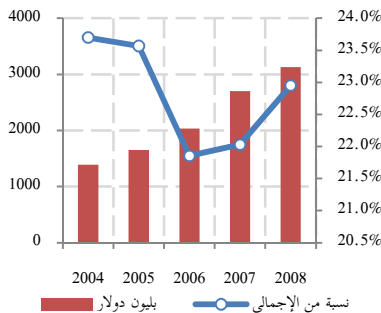
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



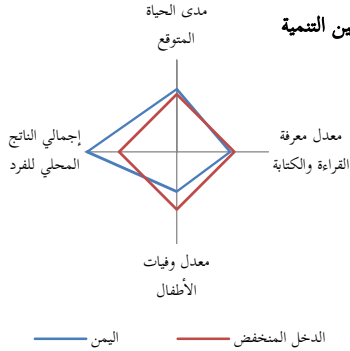
التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



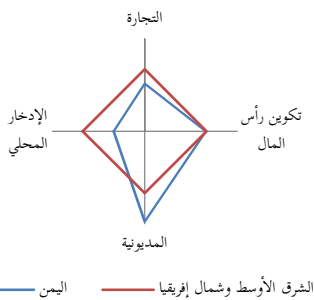
أوزبكستان	أوروبا وآسيا الوسطى	الدخل المنخفض
السكان (1000)	27,190 (2008)	440,811 (2008)
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,027 (2008)	760 (2008)
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,660 (2008)	1,407 (2008)
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	1.20 (2008)	2.19 (2008)
العمال (%)	4.09 (2007)	2.70 (2007)
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضر (نسبة من إجمالي السكان)	36.78 (2007)	63.58 (2007)
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	.. (2007)	97.54 (2007)
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	35.62 (2007)	20.55 (2007)
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	67.14 (2007)	57.48 (2007)
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	17.03 (2006)	22.31 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	7.30 (2006)	9.50 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	6.00 (2006)	7.95 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.55 (2006)	1.63 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	9.12 (2006)	7.31 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	194.50 (2006)	262.00 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	14.22 (2006)	12.28 (2007)
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	21.50 (2006)	24.00 (2007)
التجارة (بليون دولار)		
صادرات السلع	4,952.40 (2006)	5,943.01 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	27.63 (2006)	30.37 (2007)
واردات السلع	4,354.55 (2006)	6,320.03 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من إجمالي)	15.29 (2006)	14.18 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	28.10 (2005)	30.76 (2006)
الصناعة	28.70 (2005)	25.77 (2006)
الخدمات	43.19 (2005)	43.47 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	50.86 (2005)	55.50 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	16.41 (2005)	17.87 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	23.01 (2005)	18.49 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	32.73 (2005)	26.63 (2006)
صادرات السلع والخدمات	39.68 (2005)	41.15 (2006)
واردات السلع والخدمات	29.95 (2005)	33.01 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	29.98 (2005)	23.72 (2006)
دفعات سعر الفائدة	1.01 (2005)	1.02 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	14.42 (2005)	12.12 (2006)

اليمن

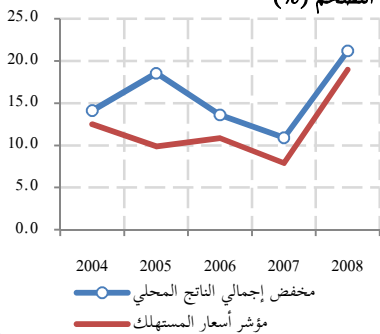
معين التنمية



النسب الاقتصادية (من الناتج المحلي الإجمالي)



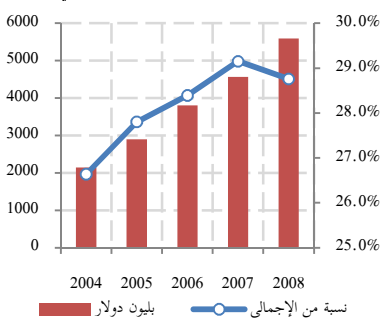
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة المؤتمر الإسلامي



اليمن	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدخل المنخفض
السكان (1000)	22,978 (2008)	314,397
إجمالي الناتج المحلي للفرد، دولار	1,182 (2008)	760
إجمالي الدخل القومي للفرد (\$)	2,210 (2008)	1,407
معدلات النمو السنوي		
السكان (%)	3.09 (2008)	2.19
العمال (%)	3.59 (2007)	2.70
مؤشرات الفقر/التنمية		
سكان الحضرة (نسبة من إجمالي السكان)	30.06 (2007)	57.23
معرفة القراءة والكتابة (كنسبة من السكان فوق عمر 15 سنة)	58.86 (2007)	73.21
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	55.00 (2007)	32.07
توقع الحياة عند الميلاد (سنين)	62.69 (2007)	69.96
المؤشرات الأساسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)	19.06 (2006)	21.65 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)	3.17 (2006)	3.34 (2007)
التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي للفرد (%)	0.08 (2006)	0.25 (2007)
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.21 (2006)	-1.51 (2007)
ميزان الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	1.08 (2006)	-6.96 (2007)
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,121.00 (2006)	464.27 (2007)
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	10.85 (2006)	7.91 (2007)
مخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.59 (2006)	10.89 (2007)
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	6,426.45 (2006)	6,748.98 (2007)
صادرات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	11.33 (2006)	13.02 (2007)
واردات السلع	6,969.33 (2006)	8,902.80 (2007)
واردات منظمة المؤتمر البينية للسلع (نسبة من الإجمالي)	44.12 (2006)	41.38 (2007)
هيكل الاقتصاد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)		
الزراعة	10.45 (2005)	10.00 (2006)
الصناعة	48.55 (2005)	48.56 (2006)
الخدمات	41.00 (2005)	41.44 (2006)
نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	64.16 (2005)	60.90 (2006)
النفقات الحكومية العامة النهائية	12.24 (2005)	13.76 (2006)
تكوين إجمالي رأس المال	18.53 (2005)	16.38 (2006)
إجمالي الإدخار المحلي	23.60 (2005)	25.34 (2006)
صادرات السلع والخدمات	40.86 (2005)	41.14 (2006)
واردات السلع والخدمات	35.80 (2005)	32.18 (2006)
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	32.05 (2005)	29.17 (2006)
دفعات سعر الفائدة	0.37 (2005)	0.38 (2006)
إجمالي خدمات الدين/الصادرات	3.07 (2005)	2.88 (2006)